



مِجَانِ
٢٠١٧ م





مُكَلِّفٌ

٢٠١٧ م

إصدار

وزارة الإعلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ
أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا

صدق الله العظيم

سورة الكهف الآية ٣٠



حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

تَقْدِيمٌ

عام جديد آخر من أعوام الخصب والنماء والإعمار استثمرته السلطنة قيادة وشعباً خير استثمار في مواصلة مسيرتها التنموية المباركة، والبناء على ما أنجز من صروح النهضة العمانية الحديثة، وإعلاء المزيد من الشواهد والمنجزات الحضارية التي يسعد بها الإنسان العماني على هذه الأرض الطيبة، وتسهم في استدامة أمنه واستقراره ورفاهيته ورخائه.

فمنذ أن أشرق فجر النهضة العمانية الحديثة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م، أخذت معالم الأرض العمانية تتغير بوتيرة متسارعة لتواكب مستجدات العلوم والتقنية وتقي بمتطلبات العصر، وكانت المرافق والخدمات العامة ومشاريع التنمية تزداد كمّاً ونوعاً لتحقيق الرخاء والتقدم في جميع الجوانب التي تصب في مصلحة الوطن وأبنائه الأوفياء، وتؤمّن للجميع دوام الخير والأمان، فيما كانت المبادئ الحكيمة للسياسة العمانية التي رسمها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم، ويدير بها دفة عمان، في شأنها الداخلي وعلاقاتها الدولية، ثابتة وراسخة، لا تحيد عن نهجها السديد، ولا تتحرف عن مسارها القويم.

لذلك لا غرابة أن تنال السلطنة مكانة دولية مرموقة، وتحظى بتقدير العالم لما تقوم به من جهود مخلصة ومساهمات فعّالة في حل العديد من المنازعات على كافة الأصعدة بمصداقية ونزاهة وبعد نظر وبرغبة جادة في أن يعمّ السلام والاستقرار ربوع المنطقة والعالم.

إن الإنجازات المضيئة التي تحققت لعمان الوطن والمواطن في ظل القيادة الحكيمة لقائد المسيرة المباركة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، - حفظه الله ورعاه - أكثر من أن تحصى، فقد شملت كل بقعة من هذه الأرض الطيبة، وما هذا الكتاب إلا إطلالة وجيزة على اليسير منها، سائلين الله عز وجل أن ينعم على جلالته بجزيل عطائه، وأن يمن عليه بثوب الصحة والعافية والعمر المديد وأن يديم على عُمان نعمة الأمن والرخاء والسلام.

المحتويات



مستطير عيمان وإجماع الأمن والأمان

١٨٥ - ١٥٨



الإعلام العياني رسالة الإنسانية حضارة

١٥٧ - ١٣٨



صداقة وجوار ذوق لاقات متبرك

٣٧ - ٢٨



حكمة الفلاذ في إجماع سائس فيون للسير قبل

٢٧ - ١٠



البرق الثقافي السون إجماع الأمان وإجماع

٢٥٧ - ٢٣٢



إجماع إنني ونبطع مستقبلنا

٢٣١ - ١٨٦



مؤيد سياسات الدولة العصرية

٩٩ - ٧٢



عراقية التاريخ وإجماع إجماع الموضع

٧١ - ٣٨



التي إجماع مودري إجماع إجماع

٣٣٣ - ٣٠٠



النميت إجماع إجماع

٢٩٩ - ٢٥٨



محلي إجماع إجماع

١٣٧ - ١٢٠



النميت إجماع إجماع

١١٩ - ١٠٠

حُكْمُ الْفَلَانِ رِيَّةٌ وَاضِحَةٌ وَسُلْطَانُهُ قَوِيٌّ لِلْمُسْتَقْبَلِ

« إننا نؤمن بأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومراعاة المواثيق والمعاهدات، والالتزام بقواعد القانون الدولي من شأنه، ولا شك، أن ينتقل بالعالم إلى حالة أكثر مواءمة بين مصالح الدول. وهو ما ندعو إليه دائماً من خلال نشر ثقافة التسامح والسلام، والتعاون والتفاهم، بين جميع الأمم، كما أننا نأمل أن يؤدي ذلك إلى اقتلاع كثير من الأسباب لظاهرتي العنف وعدم الاستقرار».

قابوس بن سعيد



حكمة القائد... رؤية واضحة واستشراف قويم للمستقبل



هو المتمثل في القيادة التي تقود ذلك والقدرة والقوة الموجهة له، وفي المعين الفكري ومن ثم الرسالة والرؤية، التي امتلكت الجسارة والإيمان العميق والتصميم القوي، لمواجهة الواقع العماني الذي كان قائماً في عام ١٩٧٠، بكل تحدياته وظروفه، والانطلاق منه إلى حيث يتطلع المواطن العماني نحو حاضر زاهر، وغد مشرق له ولأبنائه وللأجيال القادمة. ومن هنا فإن قيمة ما تحقق تمتد

التمتية الوطنية، والعمل على تحقيقها لصالح الوطن والمواطن، فإنها انطلقت أيضاً من الثقة العميقة في حقيقة أن أبناء الوطن هم أمن ثرواته، وأن المواطن العماني، قادر إذا تهيأت له الظروف، على القيام بدوره وواجبه الوطني، سواء في النهوض بالوطن والتغلب على أية صعوبات لتحقيق تقدمه ورخائه، أو في الحفاظ على مكتسباته التي حققها ويحققها في المجالات المختلفة، باعتباره صاحب المصلحة والقادر على ذلك أيضاً، فقد «كنا فقراء في كل شيء، لكن كنا أقوياء في أصالتنا وعقيدتنا وفي عزمنا وإصرارنا على النجاح رغم كل العراقيل والعقبات التي كانت تعترضنا»، ومما له دلالة عميقة أن جلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - أكد على مشاركة المواطنين بقوله: «لقد شاركتهم جميعاً أيها المواطنون، في صياغة التاريخ الحديث لعمان خلال الأعوام المنصرمة، كل من موقعه وحسب قدرته وإمكاناته، كما أسهمتم في وضع لبنات ذلك المستقبل الذي ننشده ونستشرف آفاقه».

وفي ظل الحقائق التي تتحدث عن نفسها، والمتمثلة في الإنجازات التي تقف شاهداً على عظمة وحجم ما تحقق، من تقدم ونمو وازدهار، ومن تشييد وبناء، ومن نقلة نوعية امتدت إلى كل جوانب الحياة على امتداد هذه الأرض الطيبة، مادية وبشرية، وبتوازن امتد إلى كل ولايات ومحافظات السلطنة، لتتال كل منها نصيبها من ثمار التنمية الوطنية، على امتداد الأعوام السبعة والأربعين الماضية، فإن من المؤكد أن هذه الإنجازات «أقوى وأعلى صوتاً من أي أقوال، وأن الذي أنجز أروع وأصدق من أي كلام»، لأن ما تحقق «هو أمر لا يجله أحد، ولا يماري فيه إلا مكابر». خاصة وأنها منجزات «مائلة للبيان ولا تحتاج إلى أي برهان»، ولعل الجانب الأكثر أهمية في الواقع،

في حياة الأمم والشعوب قيادات تاريخية تحملت وتحمل بوعي ومسؤولية وتفان تضحيات النهوض بأوطانها، في مراحل مفصلية في تاريخها، ومما لا شك فيه أن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - هو من أبرز هذه القيادات الوطنية التاريخية ذات الرسالة، ليس فقط على صعيد النهوض بعمان، الدولة والمجتمع، الوطن والمواطن، والانتقال بها مما كانت عليه في عام ١٩٧٠، من فرقة وخصام وعزلة وانغلاق، إلى آفاق النمو والتقدم والنهوض والوحدة، لاستعادة مجدها وإسهامها الحضاري، الذي كان لها في حقب التاريخ المختلفة، ولكن أيضاً على صعيد الإيمان العميق بالسلام، والأمن والاستقرار، وبأهمية وضرورة التعاون مع الأشقاء والأصدقاء والعمل لتحقيقه، خليجياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، كسبل لا غنى عنها لبناء حياة كريمة لعمان، ولدول وشعوب المنطقة، ولكل دول وشعوب العالم أيضاً، ولتحقيق الرسالة السامية في البناء والتنمية والسعادة والرخاء والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

وإذا كانت مسيرة النهضة العمانية الحديثة، التي أضاء جلالته شعلتها في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٧٠، لتتلاقى تتشر الضوء والخير والنماء على امتداد أرض عمان الطيبة، أخذت بيد أبنائها، ومهيئة كل السبل لإعدادهم وتأهيلهم ووضعهم أيضاً في مراكز المسؤولية على المستويات المختلفة، قد انطلقت من إيمان ويقين عميقين، ليس فقط بقدرة المواطن العماني على تحمل المسؤولية في النهوض بالوطن، ولكن أيضاً بحقه الأصيل في ذلك، وبحق الوطن في الاعتماد على أبنائه جميعهم رجالاً ونساء، للنهوض به وفي المشاركة الحقيقية والواسعة على قدم المساواة في صياغة مبادئ وأسس



أن استعادة الدور والإسهام الحضاري العماني، ومكانة عمان بين دول المنطقة، وبناء الدولة العصرية، دولة المؤسسات، يقتضي الاعتماد بشكل أساسي على المواطنين العمانيين، بما يعني ضرورة العناية السريعة والواسعة بالموارد البشرية العمانية، تعليمياً وتدريبياً وتأهيلياً، ليتمكن المواطن العماني من القيام بدوره كشريك في التنمية الوطنية، وعلى أساس من المساواة والمواطنة وحكم القانون. ومن أجل الوصول إلى ذلك كان ضرورياً تحقيق وتعميق الوحدة الوطنية كخطوة أولى لا غنى عنها، وحشد الطاقات البشرية في بوتقة الوطن الواحدة، مع تعميق الشعور بالانتماء الوطني. ولذا أكد جلالاته منذ انطلاق مسيرة النهضة العمانية الحديثة أن خطتنا في الداخل «أن نبني بلدنا ونوفر لجميع أهله الحياة المرفهة والعيش الكريم، وهذه غاية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق مشاركة أبناء الشعب في تحمل أعباء المسؤولية ومهمة البناء، ولقد فتحنا أبوابنا لمواطنينا في سبيل الوصول إلى هذه الغاية، وسوف نعمل جادين على تثبيت حكم ديمقراطي عادل في بلادنا في إطار واقعنا العماني العربي وحسب تقاليد وعادات مجتمعنا».



حتى من جانب من قد يختلفون معها لسبب أو لآخر، فلعله من الأهمية بمكان الإشارة وباختصار شديد إلى أهم ملامح وجوانب الرؤية السامية لجلالة السلطان المعظم، على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتي تبلورت في إطارها الرسالة السامية لجلالاته في النهوض بعمان، دولة ومجتمعاً ومواطناً، واستعادة مجدها وإسهامها الإيجابي الملموس في الحضارة الإنسانية من ناحية، وفي الجهود الدائمة، الجادة والمخلصة من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة والسعي للحفاظ عليه، عبر الحوار والعمل الدؤوب والصادق، والبعيد عن الأجندات والحسابات الخاصة، لحل المشكلات بالطرق السلمية، مع رفض كل صور العنف والعدوان والإرهاب والتطرف، مهما كانت دوافعه أو أسبابه.

أولاً: على الصعيد الداخلي:

انطلاقاً من الإدراك العميق والمبكر، لحقيقة أن العمل والبناء وتحقيق التماسك والوحدة الوطنية، وإرساء الأمن والاستقرار، وحشد الطاقات الوطنية على أساس من المساواة وحكم القانون، يشكل الأساس الصلب والضروري كذلك لتحقيق الأهداف الوطنية في مختلف المجالات، وفي مقدمتها تشييد الدولة العصرية، وبناء ركائز التنمية والتقدم والازدهار من ناحية، وإقامة علاقات طيبة راسخة ومفيدة مع الأشقاء والأصدقاء من ناحية ثانية، باعتبار أن النجاح في الخارج يعتمد على مدى النجاح والقوة والأمن والاستقرار في الداخل من ناحية ثانية، وقد تمثلت أبرز ملامح الرؤية السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - فيما يلي:

وفي الوقت الذي امتلك فيه جلالاته - حفظه الله ورعاه - القدرة على الإحاطة الكاملة بمعطيات الواقع العماني، وبآفاق التطورات التي تتمثل في نفوس أبناء الوطن، وذلك من خلال الدراسة والمتابعة والإحاطة بالتاريخ والحضارة والتراث والواقع العماني، فإن جلالاته توفرت له كذلك الرؤية الاستراتيجية الواعية والقادرة على استشعار اتجاهات التطورات الإقليمية والدولية، وذلك عبر المتابعة الواعية للتطورات على المستويات الإقليمية والدولية، والآثار التي يمكن أن تترتب عليها. وقد تفاعل ذلك كله ليشكل الرؤية الواضحة والمتكاملة لجلالة السلطان المعظم، والتي تحددت في إطارها سبل وخطوات التعامل والتفاعل مع مختلف التطورات، على امتداد العقود والسنوات الماضية، وعلى أسس ومبادئ واضحة وثابتة ومعلنة وقادرة على التفاعل النشط مع مختلف التطورات، وفي إطار البوصلة العمانية التي تتشدد الخير والسلام والأمن والاستقرار لعمان، دولة ومجتمعاً، ولكل دول المنطقة وشعوبها أيضاً، بعيداً عن المشاحنات والخلافات والمحاوِر والصراعات، وبعثاً وعملاً من أجل التعاون والتقارب، وبناء أفضل العلاقات الممكنة مع الأشقاء والأصدقاء، على أساس من الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون بحسن نية لتحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة، وبما يتفق مع مبادئ القانون والمواثيق الدولية.

وإذا كانت السياسات والمواقف العمانية سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي، واضحة وثابتة ومعلنة، وتتسم دوماً بالصراحة والقدرة على الحديث بلفة واحدة، داخل وخارج الغرف المغلقة، وهو ما أكسب المواقف العمانية المصداقية والاحترام والتقدير الواسع النطاق، داخل المنطقة وخارجها، على مستوى القيادات والشعوب،

وبيتاً ألقى لجلالة السلطان المعظم القيود التي كانت قائمة قبل توليه مقاليد الحكم، انطلقت نهضة تعليمية كبيرة اتسعت لتشمل مختلف شرائح المجتمع، لتعويض ما فات والإسراع في إعداد الكوادر العمانية، كما تم فتح الباب أمام عودة المواطنين العمانيين في الخارج، واستيعاب كل أبناء الوطن الراغبين في الإسهام في جهود التنمية الوطنية على أساس الولاء للوطن والاشتراك في جهود التنمية، للاستفادة من خبراتهم. ومع انتصار قوات السلطان المسلحة في الخامس من ديسمبر ١٩٧٥، تم إطلاق خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) والتي بنت على ما تم اتخاذه وتنفيذه في السنوات الخمس السابقة لها من مشروعات وبرامج، مع العناية بتقوية وترسيخ دعائم الوحدة الوطنية، وهو ما تنعم عمان بنتائجها وثماره الآن، بفضل بعد نظر جلالاته حفظه الله ورعاه - برغم كل ما يدور في المنطقة من أحداث وصراعات مأساوية، وهو ما أكدته وتؤكد أحداث المنطقة في السنوات الأخيرة.

قرب جلالة السلطان المعظم من أبناء شعبه ومتابعته المباشرة لمشروعات التنمية أضفت المزيد من المحبة والوفاء للقائد المفدى وأسهمت في إدامة عجلة التنمية والبناء

من أهم السمات المميزة لمسيرة النهضة العمانية الحديثة أنها عملت بوعي من أجل الحفاظ على التقاليد والتراث العماني الأصيل، ومن ثم الحفاظ على استمرارية السمات المميزة للشخصية العمانية، واستثمارها في عمليات البناء والتنمية.

كرس النظام الأساسي للدولة حماية حقوق وحرريات المواطنين، وفق أفضل الأسس المعروفة والمعمول بها، وعلى أساس من المواطنة والمساواة.



الترجى في عملية المشاركة والممارسة الديمقراطية وعدم حرق المراحل.. خصائص تطور الشورى في السلطنة

(الجلسة الأولى للمجلس الاستشاري للدولة)

أرسى جلالة السلطان معظم مبدأ مشاركة المواطنين مع الحكومة والقطاع الخاص لصياغة وتنفيذ برامج التنمية الوطنية، وتحقيقاً لذلك تم الأخذ بمبدأ التدرج وتجنب التقليد وحرق المراحل، والعمل على بناء النموذج العماني في العمل الديمقراطي، فتم إنشاء المجلس الاستشاري للدولة - يعين جلالة السلطان أعضائه - عام ١٩٨١، وفي عام ١٩٩١ تم إنشاء مجلس الشورى ليحل محل المجلس الاستشاري، ومعه تم الأخذ بمبدأ انتخاب أعضائه انتخاباً حراً ومباشراً من جانب المواطنين لاختيار ممثلي الولايات، بما في ذلك حق المرأة العمانية في الترشح والانتخاب لعضوية المجلس، حيث سبقت المرأة العمانية شقيقاتها في دول مجلس التعاون في هذا المجال. وفي عام ١٩٩٦ أصدر جلالاته النظام الأساسي للدولة، وهو الوثيقة الدستورية التي تنظم عمل كل مؤسسات الدولة، وترسخ دولة المؤسسات. ووفقاً له تم إنشاء مجلس الدولة - يعين جلالة السلطان أعضائه من بين الخبرات العمانية في المجالات

الدستوري للحكم ودولة المؤسسات، وبأسلوب عصري رفيع، حيث يحدد النظام الأساسي للدولة دور ومهام السلطات المختلفة، تشريعية وتنفيذية وقضائية، بما في ذلك اختصاصات جلالة السلطان، وضوابط وشروط وخطوات تولي الحكم، والعلاقة بين مؤسسات الدولة، وحماية حقوق وحرريات المواطنين واستقلال القضاء. وبالتالي أصبح النظام الأساسي للدولة أساس كل القوانين. وقد أوضح جلالاته - حفظه الله ورعاه - «لقد أردنا منذ البداية أن تكون لعمان تجربتها الخاصة في ميدان العمل الديمقراطي ومشاركة المواطنين في صنع القرارات الوطنية، وهي تجربة يتم بناؤها لبننة لبننة على أسس ثابتة من واقع الحياة العمانية ومعطيات العصر الذي نعيشه» وبرغم أن ذلك لم يكن سهلاً ولا يسيراً، إلا أن أهميته وقيمه تتأكد كل يوم.

إن من أهم السمات المميزة لمسيرة النهضة العمانية الحديثة أنها عملت بوعي من أجل الحفاظ على التقاليد والتراث العماني الأصيل، ومن ثم الحفاظ على استمرارية السمات المميزة للشخصية العمانية، واستثمارها في عمليات البناء والتنمية وحشد الطاقات الوطنية من ناحية، وفي الوقت ذاته الأخذ بأخر ما يطرحه التقدم الإنساني والتطور التقني، وثورة الاتصالات من ناحية ثانية، والعمل على توظيف ذلك لخدمة أهداف التنمية الوطنية، سواء للارتقاء بكفاءة الطاقات البشرية العمانية، أو لاستثمار الموقع الاستراتيجي للسلطنة، وإمكاناتها ومواردها الاقتصادية المختلفة. وقال جلالاته منذ بداية مسيرة النهضة العمانية الحديثة «إن هدفنا السامي هو إعادة أمجاد بلادنا السالفة ... هدفنا أن نرى عمان وقد استعادت حضارتها الألفية وقامت من جديد واحتلت مكانتها العظيمة ... توخينا أن تكون برامج أعمالنا

ناבעة من صميم واقعنا ومنفتحة على حضارة هذا العالم، كان لزاماً علينا أن نبتدئ من الأساس ومن واقعنا وهذا الأساس هو الشعب العماني»، «كعمانيين نفخر بعمانيتنا». ومن أجل تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية أكد جلالاته على أهمية وضرورة تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط والعناية بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات الشباب، وهو ما تسعى برامج وخطط التنمية إلى تحقيقه، وتواصل خطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) السير على هذا الطريق مع العناية بالقطاعات ذات الأولوية، المحددة في إطار البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي - تنفيذ - ومما له دلالة عميقة أن جلالة القائد المفدى أكد على أن «تحديات المستقبل كثيرة وكبيرة، والفكر المستنير والثقافة الواعية والمهارات التقنية الراقية هي الأدوات الفاعلة التي يمكن بها مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها»، وهو ما يتم العمل في إطاره في مختلف القطاعات، استكمالاً للرؤية المستقبلية (عمان ٢٠٢٠) والإعداد كذلك لاستراتيجية (عمان ٢٠٤٠).

وفي حين كرس النظام الأساسي للدولة حماية حقوق وحرريات المواطنين، وفق أفضل الأسس المعروفة والمعمول بها (الباب الثالث الخاص بالحقوق والواجبات العامة)، وعلى أساس من المواطنة والمساواة، وبما يحق للمواطن القدرة على التفاعل مع التطورات المحلية والإقليمية والعالمية الجارية من حوله من ناحية، والحفاظ على أمن وسلامة الوطن ومصالحه من ناحية ثانية، فقد أكد جلالاته على رفض مصادرة الفكر تحت أية ذريعة، وذلك بقوله قبل سبعة عشر عاماً (عام ٢٠٠٠) وبقدرة عميقة على استشراف المستقبل، والتعذير المبكر من مخاطر هذه التوجهات أن «مصادرة الفكر والتدبر والاجتهاد من أكبر الكبائر، ونحن لن

المرأة يجب أن تكون صافية نقية، صادقة مع نفسها ومع الآخرين». كما أكد جلالاته على أنه «في الداخل والخارج لابد من كلمة صادقة، من خبر صحيح، من صورة مشرفة تنقل ما يدور على أرض عماننا الحبيبة وتعكس الأعمال الجسام والآمال الكبار لشعبنا، هذه الكلمة الصادقة وذلك الخبر الصحيح، يدخلان إلى بيوتنا وبيوت غيرنا بدون إثارة ولا تهويل، بدون ضجة ولا إزعاج، نحن نريد أن نعرف أنفسنا ويعرفنا العالم، كما نحن تماما، ويهمنا أكثر أن يعرف المواطن العماني بالذات ملامح مسيرته الظافرة التي حققها بعزمه وإرادته وتعاونه مع حكومته».

ولذا فإنه ليس مصادفة أن يؤكد جلالاته منذ وقت مبكر على أننا «نحجم عن أسلوب الدعاية وتكرار القول وإغداق الوعود» ولا نحب الإطراء والمبالغة، فمازال «التواضع طابعا الأول»، وبهذا النهج العماني يواصل

والمصادقية، والحفاظ على استمرارية هذه السمات، فإن جلالاته حدد منذ البداية أسسا وركائز للإعلام العماني، الذي نشأ وترعرع في كنف مسيرة النهضة العمانية الحديثة، وليكون معبرا بصدق وموضوعية ودون مبالغة عن ما تشهده هذه الأرض من جهود للتنمية والبناء، وليكون جسرا قويا، ونافذة مفتوحة يطل منها العالم على عمان، ويطل منها المواطن العماني على ما يجري من حوله من تطورات والتفاعل معها، بدون تهوين أو تهويل وبرقي يترفع عن الإسفاف والصوت العالي، وينأى عن أية مهارات أو معارك ومناوشات إعلامية، لا تؤدي إلا إلى الإساءة إلى الوشائج والصلوات التي تربط بين الدول والشعوب الشقيقة والصديقة.

وفي هذا الإطار أشار جلالاته - أعزه الله - إلى أننا «نقدر أهمية الإعلام والدور الذي يلعبه في حياة الأمم، ونذكر أن أجهزة الإعلام هي المرأة التي تعكس ما يدور في البلاد، وهذه

الجاد والبذل والعطاء، والتعاون والتساند والتضامن والتفاهم والتلاحم والحب والإخاء بين أبناء الوطن، كفاية وكسبيل لا غنى عنه أيضا للتهوض بعمان في الحاضر والمستقبل، وقد حولت سياسات جلالاته ذلك إلى نهج عملي دائم ومتواصل، يعيشه المواطن العماني في مختلف جوانب حياته.

إنه في الوقت الذي اهتم فيه جلالة السلطان المعظم - أعزه الله - بالمواطن العماني، وتعميق مشاركته في صياغة وتنفيذ برامج وخطط التنمية الوطنية في مختلف المجالات، فإن قطاعي الشباب والمرأة العمانية يحظيان باهتمام كبير ومتواصل، باعتبار أن الشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل، وباعتبار أن المرأة العمانية، تشكل نصف المجتمع وتمثل الجناح الآخر للوطن، الذي يحتاج إلى جناحيه - الرجل والمرأة - ليعلق محققا طموحات أبنائه، وإلى جانب ذلك أعطى جلالاته - حفظه الله ورعاه - اهتماما كبيرا ومتواصلا بالمستفيدين من الضمان الاجتماعي، مع إتاحة الفرصة لأبناء هذه الأسر لاستكمال تعليمهم الجامعي، بمنح دراسية كلية أو جزئية، داخل الوطن وخارجه، والاستفادة من ثمار التنمية، أسوة بقطاعات المجتمع الأخرى. ولعل مما له دلالة عميقة أنه عندما انخفضت أسعار النفط في الأسواق العالمية، واضطرت الدولة إلى ترشيد نفقاتها في بعض القطاعات، كانت توجيهات جلالاته حاسمة بعدم المساس بمخصصات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي والدعم) وأصبح ذلك قاعدة للعمل منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي وحتى الآن.

اتساقا مع السجيا التي جبلت عليها الشخصية العمانية، وما تتمتع به من سمات تقوم على التواضع والصراحة والهدوء والصدق

نسمح لأحد أن يصادر الفكر أبدا من أي فئة كانت... ديننا الحنيف جاء من أجل العقل والفكر، ولم يأت لمصادرة الفكر أبدا في أي وقت من الأوقات... ديننا فيه سماحة فيه أخلاق، فيه انفتاح والقرآن المجيد كل آياته تدعو الإنسان إلى التفكير والتدبر».

ونظرا لأن تيار العولمة فرض نفسه، بكل ما يصاحبه من تأثيرات متعددة، فقد دعا جلالاته المجتمع العماني حكومة ومواطنين - في عام ١٩٩٩ إلى «إدراك مدى ضرورة الاستعداد لمجابهة تحديات العولمة، وذلك من خلال تطوير القدرات الوطنية، وتأسيس الاقتصاد على أسس راسخة من التنافسية والإنتاجية العالمية، ومن خلال الارتقاء بالأجهزة والمؤسسات والاهتمام بالعلم والتقنية والبحث والتطوير، وتوفير المناخ الذي يكفل للقطاع الخاص النماء المطرد والمشاركة الواسعة في صياغة خطط التنمية والسياسات الاقتصادية»، وذلك يقينا بأن «الأمم لا تبنى إلا بسواعد أهلها وأن رقيها في مدارج الحضارة والتقدم لا يتم إلا عن طريق العلم والخبرة والتدريب والتأهيل. وليس بخاف أن الثروة الحقيقية لأمة إنما تتمثل في مواردها البشرية القادرة على دفع عملية التطور إلى الأمام» وبالتالي فإن الإنسان العماني هو «رصيدنا الأساسي في معاركنا المختلفة في سبيل عمان والبلوغ بها مصاف الأمم المتقدمة». وانطلاقا من مسؤولية المواطن العماني، وضرورة مشاركته الفعالة في عمليات التنمية والبناء، وفي الحفاظ على المكاسب التي تتحقق، فإن «الوطنية السلبية لا تكفي وحسب الوطن والإخلاص له يجب أن يتخذ شكل العمل الدائب، الذي يتوجب على كل رجل وكل امرأة القيام به»، فعمان تحتاج إلى جهد كل أبنائها، ولذا فإن جلالاته - حفظه الله ورعاه - يؤكد دوما على أهمية وضرورة العمل



جلالة السلطان المعظم يفتتح مدينة الإعلام.. ومنها انطلق صوت عمان بصورة مشرفة إلى أوسع نطاق

الإعلام مسيرته والقيام بدوره الوطني «في تنمية قدرات المواطن وتوعيته بدوره الأساسي في بناء وطنه»، مع الحرص على تطوير كوارده العمانية وقدراته الفنية، وفق أحدث التقنيات المعروفة وهو ما تجسده استوديوهاته الحديثة وتنظيماته المتطورة التي أفسحت المجال واسعا للقطاع الخاص للقيام بالإسهام الكبير في المجال الإعلامي، وإنشاء مؤسساته الإعلامية المسموعة والمرئية والمقروءة والإلكترونية، في تناغم يعكس الطابع والرؤية العمانية القادرة على التفاعل النشط مع كل ما يجري من تطورات محلية وخليجية وإقليمية ودولية، والتعبير عن مواقف وسياسات السلطنة بوضوح وموضوعية واتزان، وهو ما يصل إلى الجميع.

وبالتوازي مع ذلك تحرص السلطنة على التفاعل مع الشعوب الأخرى، وتعريفها بالتراث والإسهام الحضاري العماني، وباعتدال الإسلام وبعده عن التطرف، وذلك من خلال وسائل فعالة ورفيعة المستوى منها مراكز السلطان قابوس الثقافية في عواصم عالمية مختارة، وكراسي السلطان قابوس العلمية في عدد من أبرز جامعات العالم، والأسابيع والمعارض الثقافية العمانية، ومنها على سبيل المثال «أسبوع التقارب والوثام الإنساني» الذي ينظمه سنويا مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم في فبراير من كل عام، ومعرض «رسالة الإسلام من عمان» الذي زار عشرات المدن والعواصم في العالم، للتعريف بالإسلام في عمان وتعميق روح التسامح مع الشعوب والحضارات الأخرى، ويضاف إلى ذلك سفينة البحرية السلطانية العمانية «شباب عمان الثانية» التي تواصل

رسالة السفينة «شباب عمان» التي سبقتها، في زيارة العديد من موانئ العالم، حاملة رسالة الصداقة والود العمانية للشعوب الأخرى، والمشاركة في السباقات العالمية للسفن الطويلة، والفوز بكؤوسها كما حدث في بولندا هذا العام ٢٠١٧. ويتضافر ذلك كله معا لتعزيز الصورة الطيبة لعمان دولة ومجتمعا ومواطننا يحظى بالترحيب والتقدير أينما ذهب على امتداد العالم، وهو ما نجح جلالته في تحقيقه وترسيخه لدى الدول والشعوب الأخرى.

ثانياً: على الصعيد الخارجي

امتدادا للرؤية السامية للأهداف والأولويات الوطنية على الصعيد الداخلي، وإدراكا أيضا لخبرة التاريخ العماني، وللأهمية الاستراتيجية الفائقة للموقع الجغرافي للسلطنة، ولأبعاد الصراعات وتقاطعات المصالح الإقليمية والدولية، على المستويين الخليجي والعربي بوجه خاص وعلى المستويين الإقليمي والدولي بوجه عام، تبلورت المبادئ والأسس التي ارتكزت عليها، وانطلقت منها سياسة السلطنة الخارجية، ورؤيتها ومواقفها وكيفية تفاعلها مع مختلف المواقف والتطورات. ولأن التنمية وتشديد دولة عصرية قادرة على تحقيق تقدم الوطن وازدهاره، وإسعاد المواطن والعمل على تحقيق تطلعاته وتمكينه من الاستفادة من التطور والتقدم الإنساني مع الحفاظ على السمات المميزة للشخصية العمانية، شكلت الأولوية والهدف الأساسي لمسيرة النهضة العمانية الحديثة، فإن سياسة السلطنة الخارجية ومواقفها حيال مختلف التطورات جاءت متسقة مع ذلك ومعبرة عنه على نحو واضح وعميق،

على الصعيدين السياسي والأخلاقي، خاصة وأن السلطنة ليست لها عداوات، ولا تتطلق من حسابات إيديولوجية أو مسبقة مع أحد، ولا تحمل أجندات، وليست لها أية أطماع في أراضي الغير، ولأنها تدرك أبعاد ما تموج به المنطقة، فإنها امتلكت وتملك الجرأة والصراحة لإعلان مواقفها بوضوح، خاصة وأن تحقيق السلام والأمن والاستقرار لدول المنطقة وشعوبها جميعها، يشكل هدفا تعمل عليه بجدية والتزام من أجل تحقيقه مع الأشقاء والأصدقاء ومن خلال المنظمات الإقليمية والدولية.

وفي هذا الإطار شكلت مبادئ حسن الجوار واحترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة أو محاولات التأثير على سياساتها ومواقفها، وحل الخلافات والمنازعات بالحوار البناء وبالطرق السلمية، وفي إطار قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية، والتعاون بحسن نية لتحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة، على المستويات الثنائية والمتعددة الأطراف والجماعية، وبما يعود بالخير والاستقرار على الإنسانية جمعاء، شكلت المبادئ والركائز التي تميز الرؤية والفكر السامي



فيما يتصل بعلاقات السلطنة مع الأشقاء والأصدقاء، والنهج العماني في التعامل مع مختلف التطورات، وعلى نحو اتسم بالوضوح والصراحة، وبالاستمرارية والمصداقية، وهو ما أثبتت التطورات صحته وبعد نظره ولو بعد حين، بغض النظر عن اختلاف البعض معه بشكل أو بآخر أحيانا. ولعله من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن السلطنة لا تأخذ بمبدأ الحياد السلبي، أو النأي بالنفس عما يجري حولها، كما

قد يظن البعض أحيانا، ولكنها تعمل دوما وبالتزام عميق من أجل السلام والاستقرار بعيدا عن الضجيج، وبهدوء يساعد كثيرا في تحقيق ما تعمل من أجله. وفي الوقت الذي لا تتدخل فيه السلطنة في الشؤون الداخلية للغير، ولا تستخدم القوة المسلحة، سوى في الدفاع عن نفسها، وفي صد العدوان الذي قد تتعرض له إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما حدث في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ على سبيل المثال

لا غنى عنها للتعاون وبناء الثقة وتحقيق الأمن والاستقرار والتعاون بين الأشقاء والأصدقاء، تؤمن بها السلطنة، وممارستها وتمارسها عمليا في علاقاتها مع مختلف الأطراف. ولعل مما له دلالة عميقة أيضا، أن السلطنة التي نجحت، منذ سنوات عديدة في تحديد وترسيم كل حدودها البرية والبحرية مع كل الأشقاء والأصدقاء وفق اتفاقيات دولية، ومن ثم إغلاق الطريق أمام أحد أهم مصادر المشكلات بين الدول في المنطقة والعالم، استطاعت بنجاحها التاريخي في هذا المجال، تحويل حدودها إلى جسر مودة ومعابر خير مع الدول والشعوب الشقيقة والصديقة، دوما وفي كل الظروف، فالجميع على يقين من أنه لن يأتي من عمان، قيادة وشعبا، سوى اليد الممدودة بالخير والمودة والسلام. وذلك بالقطع هو من أهم أسباب الأمن والأمان والطمأنينة التي نعيشها ونتمتع بها على هذه الأرض الطيبة.

إن قيادة تاريخية بفكر ورؤية جلالة السلطان المعظم - أبقاه الله - وبإدارته الاستراتيجية لأبعاد ما يجري من أحداث وتطورات في المنطقة، وعلى امتداد العالم من حولها، لفت الانتباه بل وحذر منذ سنوات عديدة، وببعد نظر عميق، من تطورات وظواهر تدفع المنطقة والعالم ثمنا فادحا لها على امتداد السنوات الأخيرة. فقبل واحد وأربعين عاما حذر جلالته من «الاستعمار الجديد في أفريقيا ومناطق العالم المختلفة» ومحاولة إعادة السيطرة على دولها، وأكد أهمية التفاهم للوصول إلى صيغة متفق عليها للتعاون بين دول المنطقة، وأشار إلى الأهمية التي يمثلها المحيط

التعاون لدول الخليج العربية كإطار للتعاون والتنسيق بين أعضائه، لتحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة لها وللمنطقة من حولها، خاصة وأنه تم التأكيد دوما على أنه -مجلس التعاون - ليس موجها ضد أي طرف آخر، ولكنه عنصر استقرار في المنطقة ولصالحها، وهو ما عملت وتعمل السلطنة من أجل تحقيقه في إطار توافق عام بقدر الإمكان ولصالح كل الأطراف .

وفي حين أيدت السلطنة دوما القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وجهود السلام في المنطقة، فإنها دعت دوما إلى حل الخلافات العربية، واستعادة التضامن العربي. ومما له دلالة عميقة في هذا المجال، أن جلالته - أعزه الله - قال عام ١٩٨٥ وببعد نظر عميق «لقد حذرنا باستمرار من خطورة الخلافات العربية على المصالح الحقيقية لأمتنا ونادينا بتوحيد الصف وإحلال الوثام محل الفرقة والتشتت، واليوم فإننا نؤكد مرة أخرى أنه لا بديل لهذه الأمة في مواجهة الأخطار المحدقة بها من تضامن عربي كامل يعيد إليها هيبتها ويوفر لها القدرة على التعامل مع الواقع الدولي بما يخدم قضاياها المصرية». وما أحوجتنا خاصة في هذه الظروف التي نعيشها على الصعيد العربي الآن ومنذ سنوات للعمل والاستجابة لهذه الدعوة الحكيمة التي مضى عليها أكثر من ثلاثين عاما، وليس مصادفة أن تكررت دعوة جلالته لتبذ الخلافات «ووضع المصلحة العليا لأمتنا فوق كل اعتبار» وللتعايش السلمي، وحسن الجوار والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وهي سلوكيات

المتبادلة، ليس فقط لأن «أمن المنطقة كل لا يتجزأ واستقرارها مسؤولية كل حكومات وشعوب المنطقة» ولكن أيضا لأن جلالته أكد قبل أكثر من أربعين عاما على «أن التعاون والصداقة المنزهة عن الأنانية هي التي عززت علاقاتنا مع دول الخليج الشقيقة وقوت قضية السلام في المنطقة ونحن عازمون على الاستمرار في العمل على تمكين هذه الصداقة وتقوية أواصرها» وبينما أكد جلالته على أنه «ليست لدينا رغبة في توريط أنفسنا في صراعات الدول العظمى أو خدمة مصالح الآخرين، كل ما نريده فقط هو أن نترك وكل بلدان المنطقة في سلام، وأن نلعب دورنا في خدمة قضية السلم العالمي»، فإن مما له دلالة عميقة أن جلالته - حفظه الله ورعاه - تحدث عن «تكافؤ المصالح» بين الأطراف المختلفة كسبيل لحفظ السلام والاستقرار وتحقيق التعايش السلمي، وأن مستقبل هذا العالم «يكن في التعايش السلمي والتعاون البناء بين البشرية جمعاء». كما أكد جلالته على «أن انتهاج سياسة معتدلة في مضمار العلاقات الدولية والتعامل مع الآخرين بمصادقية تامة هو سلوك سليم ونهج حكيم يؤتي ثمارا طيبة تتجلى في ترسيخ قواعد الأمن والاستقرار وتثبيت دعائم الإخاء والازدهار. كما أثبت أن التعاون الشامل بين دول المنطقة في شتى المجالات، الدفاعية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبما يتناسب مع ظروف كل دولة ليس مجرد رغبة تخفق بها القلوب، وإنما هو ضرورة لازمة وواجب حتمي لا محيص عنه، إذ بدونه لا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة التي نسعى إليها» وفي هذا الإطار تزداد أهمية مجلس

- وفق ما يربط بين دول المجلس من وشائج ومصالح، ووفق الاتفاقيات الخاصة بذلك فيما بينها أيضا - فإن السلطنة لا تتردد في القيام بمساعيها الحميدة لحل أية خلافات وللتقريب بين المواقف، إذا طلبت الأطراف المعنية ذلك، وهي على يقين دوما بأن الخلافات مع الأشقاء مآلها الانتهاء. ولذا فإنها رفضت على مدى العقود الماضية وترفض دوما، مقاطعة الأشقاء والأصدقاء، حفاظا على نافذة للتواصل وبناء الجسور للتغلب على الخلافات، وهو ما أثبت أهميته وجدواه في حالات عديدة، ولصالح دول المنطقة والسلام والاستقرار فيها وعلى مستوى العالم أيضا، والأمثلة أكثر من أن تحصى على مدى السنوات الماضية. وفي هذا الإطار فإنه يمكن الإشارة باختصار شديد إلى أبرز ملامح الرؤية والفكر السامي على الصعيد الخارجي فيما يلي:

في ظل الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج بالنسبة لمختلف القوى الإقليمية والدولية، استراتيجيا وأمنيا، ونفطيا واقتصاديا وماليا، وما يمثل الموقع الاستراتيجي للسلطنة، حيث تقع الممرات الصالحة للملاحة في مضيق هرمز الاستراتيجي في مياهها الإقليمية، أكد حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - على أهمية وضرورة التعاون بين الدول الثمان المطلة على الخليج بوجه عام، وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوجه خاص، في إطار مراعاة مصالح مختلف الأطراف، والابتعاد عن الاستقطاب والمجاوز، وحل أية خلافات بالحوار والطرق السلمية وفي إطار الالتزام بسياسة حسن الجوار وتعميق الثقة

الهندي، ودعا إلى التعقل وفهم حقيقة التوازنات في المنطقة والعالم، وحذر أيضا من استخدام الشعارات الزائفة البراقة عن الحرية والمساواة وحقوق الإنسان لزعزعة استقرار الدول وإيجاد الفوضى فيها واستخدام الشباب لذلك تمهيدا للسيطرة على تلك البلدان، وكان ذلك قبل أربعين عاما من الآن، وقبل نحو أربعة وثلاثين عاما من أحداث ما سمي بالربيع العربي وما ترتب عليه من نتائج سلبية عديدة.

ولعل مما له دلالة عميقة أن يحذر جلالته منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي من عدم الاستقرار والعنف والتعصب وتجاهل النظام وعدم احترام القانون في العالم، غير أنه أكد «إن اليوم الذي سيهزم فيه ذلك الاتجاه الخاطئ قادم لا محالة». وفي القمة السادسة لقادة دول مجلس التعاون في مسقط في ٢ نوفمبر ١٩٨٥ أشاد جلالته «بالحرص الذي تبديه دول المجلس للتسيق فيما بينها لحماية المنطقة من ظواهر العنف والإرهاب وكل الأعمال التي تحاول العبث بأمنها». وقد أكد جلالته مرة أخرى في خطابه بمناسبة العيد الوطني الخامس عشر المجيد - ١٨ نوفمبر ١٩٨٥ - على الدعوة «للقضاء على الإرهاب بكل أشكاله لخطورته الكبرى على الأمن والاستقرار، كما نشدد في ذات الوقت على أهمية تعميق الالتزام بالعمل بكل جد دون إبطاء لمعالجة ظواهر التوتر والصراع بالوسائل السلمية»، وتعزيز دور الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها.

وانطلاقا من إيمان عميق بالسلام «سلام الأقوياء... السلام العادل والشامل الذي يستأصل عوامل العنف ويقضي على أسباب

التطرف ويرسخ قيم التسامح والتعايش السلمي والتعامل الحضاري بين الشعوب»، وتبنيه كنهج في السياسة العمانية، أيدت السلطنة مبادرات وخطوات السلام، في إطار العمل لحل النزاع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية سلميا، في إطار حل عادل وشامل، والحفاظ على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف في إطار حل الدولتين.

على صعيد آخر واستشرافا للتطورات التي شهدتها العالم أواخر عقد الثمانينيات وأوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي دعا جلالته - حفظه الله ورعاه - إلى «وضع نظام اقتصادي دولي جديد» وإلى مواجهة مشكلات دولية مثل مشكلات الجفاف واللاجئين، والدعوة للتعاون بين الدول المنتجة للنفط لإعادة الاستقرار إلى السوق العالمية للنفط. وتجدر الإشارة إلى أن جلالته تحدث أيضا - في عام ١٩٩١ - عن أهمية وضرة الحفاظ على البيئة، والمسؤولية الجماعية للحفاظ على البيئة، وهي مسؤولية «لا تحدها الحدود السياسية للدول» لأنه إذا ما استمر الحال على هذا النحو فإن البشرية قد تشهد «نوعا من الانتحار الجماعي». وانطلاقا من الشعور بالمسؤولية حيال هذه القضية المهمة، وترجمة لذلك عمليا، تم إنشاء «جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة» في عام ١٩٨٩، وهي من أكبر الجوائز الدولية لصون البيئة على المستوى العالمي، ويتم منحها منذ عام ١٩٩١، كل عامين عن طريق منظمة اليونسكو، وبالطبع يتواكب مع ذلك

اهتمام عماني كبير ومتواصل بصون البيئة عمانيا وخليجيا وإقليميا أيضا، وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية باريس للمناخ، التي تم التوقيع عليها في قمة باريس أواخر عام ٢٠١٦ والتي تؤكد على المسؤولية الجماعية للحفاظ على المناخ والحد من انبعاث الغازات الملوثة للبيئة، جاءت بعد ربع قرن تقريبا من حديث جلالته عن المسؤولية الجماعية للحفاظ على البيئة.

ومما له دلالة عميقة أن جلالته أكد على نحو واضح وعميق، ومنذ أكثر من عقدين ونصف العقد من الزمن «إن العالم يشهد هذه الأيام تحولات جذرية في كل الميادين، بما يؤكد أن عقد التسعينيات هو بداية لظهور نظام دولي جديد، نرجوا ألا يكون فيه مكان للصراع أو المواجهة، بل للتعاون والتفاهم والسلام»، وبالفعل مر العالم على مدى ربع القرن الممتد منذ بداية تسعينيات القرن الماضي بتطورات عميقة ومؤثرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وحروب ومواجهات وظهور تنظيمات إرهابية يعمل العالم على التخلص منها، وتعاني العديد من دول وشعوب المنطقة من أعمالها الإجرامية. وقد ارتبط ذلك بانتشار ظواهر العنف والتطرف والإرهاب، ومحاولة بعض التنظيمات الإرهابية التمسح في الدين الإسلامي الحنيف وهو منها براء. ولعله من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن جلالته السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - كانت له رؤية محددة وعميقة في هذا المجال منذ وقت مبكر. وقد أثبتت التطورات على مدى السنوات الماضية أهمية وقيمة ما أشار إليه جلالته، ومنه على سبيل المثال «إن التطرف مهما كانت مسمياته، والتعصب مهما

كانت أشكاله، والتعزب مهما كانت دوافعه ومنطلقاته، نباتات كريهة سامة ترفضها التربة العمانية الطيبة». كما حذر جلالته من الجمود، ومن التزمّت في الفهم الديني الذي «لا يؤدي إلا إلى تخلف المسلمين وشيوع العنف، وعدم التسامح في مجتمعاتهم، وهو في حقيقة الأمر بعيد عن فكر الإسلام، الذي يرفض الغلو وينهى عن التشدد، لأنه دين يسر ويحب اليسر في كل الأمور»، والأكثر من ذلك أن جلالته تحدث منذ نحو ثلاثة وعشرين عاما عن مشكلة جهل الشباب بحقائق الدين الحنيف وخطورة ذلك بقوله «إنه لمن المؤسف حقا أن هذا الجمود الذي أدى إلى ضعف الأمة الإسلامية، بخمود الحركة العقلية والنشاط الفكري فيها، قد أفرز في السنوات الأخيرة نوعا من التطرف مرجعه عدم معرفة الشباب المسلم بحقائق دينه معرفة صحيحة وافية، وكان من شأن ذلك أن استغله البعض في ارتكاب أعمال العنف، وفي ترويج قضايا الخلاف التي لا تؤدي إثارته إلا إلى الفرقة والشقاق والضعف»، وما تعيشه الدول العربية والإسلامية في السنوات الأخيرة من أعمال عنف وإرهاب وتخريب ودمار واستقطاب ديني، توضح مدى وعمق الرؤية السامية لهذه المشكلة الخطيرة.

جدير بالذكر أنه في حين أكد جلالته على أهمية وضرة أن تعمل الدول في هذا القرن الجديد «على محاربة الظلم والاستبداد وعلى التصدي لسياسات التطهير العرقي وامتهان كرامة الإنسان وعلى مجابهة احتلال أراضي الغير وإنكار حقوقه المشروعة وأن تسعى إلى إقامة ميزان العدل، إنصافا للمظلومين وترسيخا للأمن

والسلام والطمأنينة في مختلف بقاع الأرض، وهي رؤية ذات نظرة إنسانية شاملة، فقد أكد جلالتة على أن «إقامة السلام وصيانتها في العالم ضروريان لخير البشرية جمعاء وأن هذا السلام لا يمكن الحفاظ عليه إلا إذا كان قائما على قواعد راسخة من العدالة وأسس ثابتة من التعاون والتفاهم بين جميع الأمم»، وأكد أيضا «إننا على يقين من أن الإرهاب بكل صنفه وأشكاله وأيا كانت الجهة التي تمارسه، إنما هو اعتداء على السلام الذي تشهده البشرية وتسعى إليه وعلى الاستقرار والأمن الدوليين اللذين نعمل مع الأمم الأخرى على توطيدهما وترسيخهما، ومن هذا المنطلق فإننا وكما كنا دائما خلال مسيرتنا المباركة ندين الإرهاب ونستنكره، وندعو للتصدي له ومعالجة أسبابه»، ويعبر ذلك على نحو واضح وعميق عن اتساع الرؤية السامية لجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - وشمولها للإنسانية جمعاء. واتساقا مع ذلك فإن السلطنة كانت ولا تزال تشارك بجهد واضح في الجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة الإرهاب وفي إطار رؤيتها المشار إليها، وخاصة ما يتصل بنشر ثقافة التسامح والسلام والتفاهم بين الدول والشعوب المختلفة.

ولعل مما له أهمية كبيرة ودلالة عميقة أن ما أشار إليه جلالتة - حفظه الله ورعاه - بشأن التحولات التي يشهدها العالم والتي تدفع نحو ظهور وتبلور نظام دولي جديد، ما زالت تتواصل، وعلى مدى أكثر من عقدين ونصف العقد انتقل النظام الدولي خلالها من مرحلة القطبية الثنائية إلى مرحلة انفراد الولايات المتحدة بقمّة

النظام الدولي، والتأثير بقوة في توجيهه، وذلك بعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق في أوائل تسعينيات القرن الماضي، ثم إلى المرحلة الحالية التي تتجه نحو تعدد أقطاب المجتمع الدولي، خاصة بعد محاولات روسيا الاتحادية استعادة دورها الدولي مرة أخرى، سواء في محيطها الإقليمي أو في الشرق الأوسط، وبعد بروز قوى دولية أخرى من أهمها الصين، والهند وألمانيا واليابان، ومجموعة بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) وهما انعكس على الأوضاع الدولية، وأثبت في الواقع بعد نظر جلالتة ورؤيته المبكرة للآثار المترتبة على هذه التطورات المتلاحقة، حيث حذر جلالتة - حفظه الله ورعاه - من مخاطر عبرت عن نفسها بشكل واضح، سواء في «وحشية الإنسان تجاه نفسه»، التي بدأت تبرز في السنوات الأخيرة متمثلة في «ظاهرة القسوة التي تتبناها شريحة ضد بقية الشرائح في المجتمع الواحد، أو متجسدة في الصراعات العرقية والطائفية. وكان جلالتة قد أشار قبل أربعة وعشرين عاما أي في عام ١٩٩٢، إلى أنه «من المؤسف أن يكون المسلمون في بعض مناطق العالم هم أكثر من يتعرضون هذه الأيام للاضطهاد الطائفي والتطهير العرقي والمذابح الجماعية التي تحصد الرجال والنساء والأطفال وغير ذلك من التصرفات غير الإنسانية التي ترتكب دون وازع من خلق أو دين أو ضمير حي» والمؤسف أن ذلك يحدث الآن في المنطقة وخارجها، وهو ما حذر منه جلالتة، ومن خطورة انتشاره ووصوله إلى مناطق مختلفة من العالم، وهو ما تؤكد الأحداث على أرض الواقع الآن.

ومن موقع الشعور بالمسؤولية والعمل من أجل سلام العالم واستقرار وأمن شعوبه، وفي إطار القدرة على استشراف التطورات في المنطقة والعالم، أكد جلالتة على السبيل لمواجهة ذلك والحد منه، وهو المتمثل في أهمية وضرة العمل والتعاون بين دول العالم لمواجهة هذه الظواهر التي تروغ الكثير من شعوب العالم، وذلك من خلال مساندة ودعم الأمم المتحدة للقيام بدورها المنشود، أو بالسعي الجاد للتعاون الثمر بين الدول، وعلى أساس من القيم والمبادئ الراسخة في المواثيق والشرعية الدولية للحد من تلك التهديدات، ولدعم دور النظام الدولي في مرحلته الجديدة، لصالح كل الدول والشعوب، ولصالح السلام والأمن الدوليين، وقد أكد جلالتة - أعزه الله - «إن الدول أصبحت مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بأن الصراع المسلح بينها لم يعد مجديا، بل معيقا لنموها ومهددا للسلام والأمن العالميين، وإن المنطق والشعور الإنساني يدعمان هذا الاتجاه كظاهرة تاريخية لم يشهدها العالم من قبل». كما أكد جلالتة على أن السبيل إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار بين الدول إنما يقوم على أسس محددة ينبغي الالتزام بها والعمل من أجل تحقيقها، حيث قال جلالتة وبوضوح شديد، إنه «إذا كان العالم لا يمكن أن يخلو من النزاعات والمشاكل بحكم تضارب المصالح، فإننا نعتقد جازمين أن بناء الثقة بين الشعوب، وتأكيد أواصر الصداقة مع الدول، والعمل على تحقيق المصالح المشتركة، ومراعاة الشرعية الدولية والالتزام بالمعاهدات والقوانين.. كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى

مزيد من التفاهم الواعي والتعاون البناء، من أجل انتصار الأمن والسلام، وشيوع الطمأنينة والرخاء» وأكد جلالتة أيضا وفي مرات عدة على أن «التعاون وتبادل المنافع والمصالح بين الدول في ظل الوثام والسلام أمر في غاية الأهمية يجب أن نسعى إليه جميعا بكل جد وإخلاص ودون كل أو ملل من أجل رخاء البشرية وأمنها ورفيها، ونحن في السلطنة نضع ذلك نصب أعيننا دائما، وما انضمامنا إلى مختلف التجمعات العالمية والإقليمية إلا للإسهام الإيجابي المؤثر في كل ما يعود بالخير على الإنسانية». وفي إطار الرؤية السامية، والفكر المستنير لجلالة القائد المفدى، تتطلق مسيرة التنمية العمانية الحديثة نحو غاياتها المنشودة، لبناء حياة أفضل للوطن والمواطن، وهو ما يفخر به كل عُماني، ويحرص على المشاركة فيه وحمايته والحفاظ عليه، لتواصل المسيرة خطاها بعزم وقوة وثبات بقيادة جلالتة، في التعامل مع مختلف التطورات، داخلية وإقليمية ودولية، وباختصار شديد «موافقنا نابعة من قناعاتنا، وهي تعبر عن صدق توجهاتنا، ووضوح رؤانا، وواقعية تعاملنا مع مختلف القضايا والمشاكل الدولية والإقليمية»، ولذا فإن مما له دلالة بالغة أن النظام الأساسي للدولة قد تضمن في الباب الثاني منه المبادئ الموجهة لسياسة الدولة، وتنص المادة العاشرة منه على المبادئ السياسية بملامحها وجوانبها المختلفة، وهو ما تتم مراعاته والالتزام به في التعامل مع كل القضايا والتطورات ببعد نظر ووعي عميق، وبصراحة عمانية ودون ضجيج.

صداقة وجوار وعلاقات متينة

”...إنني أريد أن أنظر
إلى خارطة العالم ولا أجد بلدا
لا تربطه صداقة بعمان ..“

قابوس بن سعيد



المؤتمر الصحفي لجلالته لأجهزة الإعلام والصحافة العمانية ١٩٨٥م

صداقة وحوار وعلاقات متزنة

وفق رؤية حكيمة، وقراءة واعية للأحداث، ونظرة دقيقة للأمور، رسمت السلطنة سياستها الخارجية مستندة على مجموعة من الثوابت والمعطيات يأتي في مقدمتها النظام الأساسي للدولة، والفكر السامي لجلالة السلطان المعظم، ورؤيته الدولية لتشكيل إيقاع الدبلوماسية العُمانية التي تحرص في الحاضر والمستقبل على إقامة علاقات صداقة مع العالم، وتعزيز العلاقات الحسنة والمتكافئة، واعتماد سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير واحترام القوانين والمواثيق والأعراف الدولية.

فمنذ بزوغ فجر النهضة المباركة، وضع حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - سياسة خارجية تقوم على بناء جسور من التعاون والثقة والمصداقية المرتكزة على الصراحة والوضوح في التعامل مع كل الأشقاء والأصدقاء وفي مختلف المواقف والتطورات، والالتزام بمبادئ محددة واضحة وثابتة ومعلنة في علاقاتها مع كافة الدول الشقيقة والصديقة، وهو ما كان له الأثر الإيجابي والملموس في التعامل مع مختلف القضايا، وحفظ لعمان مكانتها ودورها الإيجابي وجعل منها مشاركا ومساهما فاعلا في كل جهد خير لصالح شعوب المنطقة والعالم من حولها.

وبفضل نهج السلام الذي اعتمده حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - تمكنت السلطنة من إقامة علاقات أخوة وصداقة وتعاون مع سائر دول العالم،

وحرصت على استمرار هذه العلاقات وتطويرها في شتى المجالات لما فيه خير ومصصلحة السلطنة والدول الأخرى، كما أن السلطنة من الدول التي اعتمدت في سياساتها وعلاقاتها على مبدأ الحوار والمفاوضات لحل الخلافات وتسويتها بالطرق السلمية على أساس الاحترام المتبادل ومبادئ القانون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة وحسن الجوار.

وأكدت السلطنة دوماً سواء على الصعيد المحلي أو في العديد من المحافل الدولية أنها تؤمن بأنه ما من مشكلة إلا ولها حل إذا توافقت المصالح وتوافرت الإرادة وتضافرت الجهود حيث إن الشعوب توافقة للسلام، وميالة للتفاهم، ومحبة للتعايش السلمي الذي من شأنه أن يحافظ على مصالح جميع الأطراف على أساس قاعدة «لا ضرر ولا ضرار».

وبفضل هذه السياسات والمواقف التي اتسمت دوماً بالمصداقية، حظيت السلطنة بتقدير العالم لما تقوم به من جهود فعالة، ومساهمات على مختلف الأصعدة، والانفتاح على العالم، والمساهمة بنشاط وفعالية في أحداثه، والمشاركة في مؤسساته ومنظماته السياسية وغير السياسية.

ولذلك سارت وتيرة التنمية والبناء داخل السلطنة في توازن نشط مع سياستها الخارجية، مستفيدة من مكاسبها، مما مكنتها من القيام بدور فعال في معالجة كثير من القضايا والأزمات، برؤية ثاقبة، وحكمة وجراة في اتخاذ القرار.

علاقات طيبة تعزز الأمن والاستقرار

مع كل الدول الشقيقة والصديقة في منطقة الخليج والمنطقة العربية وعلى المستوى الدولي، والإسهام في تحقيق السلام والأمن والطمأنينة لشعوب المنطقة.

وارتكزت السلطنة في سياساتها ومواقفها على إدراك عميق لخبرتها التاريخية، وعلى إيمان بأهمية وضرورة توفير أفضل مناخ ممكن لتحقيق التنمية وبناء الوطن، واستطاعت أن تبني جسوراً من الثقة والمصداقية المرتكزة على الصراحة والوضوح في التعامل مع مختلف المواقف والتطورات، وانتهاج سياسة «واضحة المعالم تقوم على أساس التعاون مع الجميع وفق مبادئ ثابتة تتمثل في الاحترام المتبادل وتشجيع لغة الحوار ونبد العنف في معالجة الأمور».

ففي محيطها الخليجي، اضطلعت السلطنة بدور إيجابي نشط في تفعيل وتطوير التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحقيق التنمية والأمن والاستقرار في المنطقة، وسعت جاهدة لأن يتجاوب ذلك مع تطلعات دول وشعوب المجلس، وما تفرضه مصالحها المشتركة والمتبادلة، وبما يحقق بشكل عملي المواطنة الخليجية، وتهيئة المجال لمزيد من التعاون والتنسيق بين دول المجلس ودول الجوار كالجمهورية اليمنية الشقيقة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، بما يعزز الاستقرار والطمأنينة والازدهار مع تلك الدول وشعوبها.

ومما هو جدير بالإشارة أن العلاقات الوثيقة والتميزة التي تربط السلطنة بشقيقاتها دول مجلس التعاون تركز على أسس من التاريخ المشترك والأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة، وتسعى في مجملها لتحقيق المزيد من الترابط والتعاون والتكامل بما ينعكس إيجاباً على حياة شعوب هذه الدول ورخائها، وواصلت السلطنة جهودها لتجنيب هذه المنطقة المخاطر التي قد تهدد أمنها واستقرارها وإنجازاتها التنموية، وذلك من خلال تغليب لغة الحوار والتفاهم، وترويج الحلول السلمية، ومعالجة المشكلات والخلافات بلغة العقل والحكمة.

وعلى الصعيد العربي تحظى سياسات السلطنة، ومواقفها بتقدير واسع، نظراً لإسهامها الإيجابي المتواصل في مختلف القضايا العربية، ولمصداقية مواقفها في تطوير علاقاتها مع مختلف الدول الشقيقة، وبما يخدم الأهداف والمصالح المشتركة والمتبادلة معها، وينطلق ذلك من إيمان السلطنة بأهمية تعزيز العمل العربي المشترك، وتوسيع نطاق التعاون بين الأشقاء، واستثمار الإمكانات المتاحة لتحقيق حياة أفضل للشعوب العربية كافة.

وتدعم السلطنة كل الجهود المبذولة لاستعادة السلام والأمن والاستقرار إلى ربوع المنطقة والإسهام في إيجاد الحلول للأزمات التي تواجهها بالطرق السلمية ومن خلال الحوار.

ولم يقتصر الاهتمام والإسهام العُماني الإيجابي والنشط على ما يتصل بالقضايا الخليجية والعربية، ولكنه امتد أيضاً إلى الإطار الدولي الأوسع عبر أفريقيا وآسيا وأوروبا وأميركا و (المنظمات الدولية والإقليمية التي تشارك السلطنة في عضويتها) وذلك انطلاقاً من إدراكها العميق لأهمية الترابط الوثيق بين دول العالم وشعوبها والتعاون فيما بينها، ومن أن السلام والأمن والاستقرار في المنطقة يتأثر بما يجري في مناطق أخرى في العالم.

كما تسعى دوماً إلى تطوير وتعميق علاقاتها الطيبة مع مختلف الدول الصديقة بامتداد العالم من حولها على المستوى الثنائي، ولذلك ظلت السلطنة داعماً أساسياً لأنشطة الأمم المتحدة وهيئاتها ومختلف المنظمات المتخصصة التابعة لها، ومنها على سبيل المثال منظمة اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وغيرها؛ وذلك

حرصت السلطنة على الإسهام في أنشطة مختلف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، دعماً لجهود السلام، وترسيخاً لاحترام حقوق الإنسان، ومشاركة في جهود مكافحة الإرهاب، ومكافحة أعمال القرصنة.

واستقبل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - في ٢٠١٧/٥/١٤م أخاه جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية الذي قام بزيارة خاصة للسلطنة استغرقت يومين.



تعزيزاً للسلام والتفاهم؛ ودعماً لجسور الحوار بين شعوب وحضارات العالم.

كما حرصت السلطنة على الإسهام في أنشطة مختلف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، دعماً لجهود السلام، وترسيخاً لاحترام حقوق الإنسان، ومشاركة في جهود مكافحة الإرهاب، ومكافحة أعمال القرصنة.

وفي هذا الصدد وتوثيقاً للعلاقات الأخوية المتينة والروابط الوثيقة بين السلطنة ودولة الكويت الشقيقة، استقبل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - في ٢٠١٧/٢/٢٠م أخاه صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الذي قام بزيارة دولة للسلطنة استغرقت ثلاثة أيام.

جلالة السلطان المعظم
يستقبل صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد
الجابر الصباح أمير
دولة الكويت



جلالة السلطان المعظم
يستقبل جلالة الملك
عبدالله الثاني ابن
الحسين ملك المملكة
الأردنية الهاشمية

المعظم، وحرص العديد من القيادات على تبادل وجهات النظر مع جلالته، وهو ما يعزز الدور الإيجابي للسلطنة على جميع المستويات، فإن السلطنة حرصت بصورة دائمة على المشاركة في القمم الخليجية والعربية والعالمية، ولم تدخر وسعاً في بذل جهودها الخيرة لرأب الصدع في العلاقات العربية والدولية، إيماناً منها بأهمية هذا الدور في دعم العلاقات بين الدول وتقويتها، بما يخدم الأهداف والمصالح المشتركة.

وفي هذا الإطار أناب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء لحضور اجتماعات مؤتمر القمة السابع والثلاثين لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في مملكة البحرين في ديسمبر ٢٠١٦م.



ونياية عن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - التقى صاحب السمو السيد أسعد بن طارق آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي والممثل الخاص لجلالة السلطان في ١٨/٥/٢٠١٧م فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي زار السلطنة ليومين.

وفيما تعبر هذه الزيارات عن التقدير رفيع المستوى الذي يحظى به جلالة السلطان



٢٠١٧/٢/١٥م فخامة الرئيس الدكتور حسن روحاني رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي قام بزيارة عمل للسلطنة استغرقت يوماً واحداً.

وتميزاً للتعاون الثنائي القائم بين السلطنة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي إطار علاقات الصداقة الطيبة التي تربط البلدين، استقبل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - في

جلالة السلطان المعظم يستقبل فخامة الرئيس الدكتور حسن روحاني رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية

وبناءً على التكليف السامي لحضرة صاحب
الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -
حفظه الله ورعاه - شارك صاحب السمو السيد
أسعد بن طارق بن تيمور آل سعيد نائب رئيس
الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي
والممثل الخاص لجلالة السلطان في القمة
العربية العادية الثامنة والعشرين التي عقدت
في المملكة الأردنية الهاشمية في ٢٩/٣/٢٠١٧م.



نائب رئيس الوزراء
لشؤون العلاقات
والتعاون الدولي والممثل
الخاص لجلالة السلطان
يترأس وفد السلطنة في
القمة العربية العادية
الثامنة والعشرين

وبناءً على التكليف السامي لحضرة صاحب
الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -
حفظه الله ورعاه - ترأس معالي الدكتور يحيى
بن محفوظ المنذري رئيس مجلس الدولة وفد
السلطنة المشارك في أعمال قمة قادة الدول
المطللة على المحيط الهندي التي عقدت في
العاصمة الإندونيسية جاكارتا في ٦/٣/٢٠١٧م.



ونبابة عن حضرة صاحب الجلالة السلطان
قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه
- ترأس صاحب السمو السيد فهد بن محمود
آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس
الوزراء وفد السلطنة في القمة التشاورية
السابعة عشرة لأصحاب الجلالة والسُّمو قادة
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
والقمة الخليجية الأمريكية الثالثة، والقمة
العربية الإسلامية الأمريكية التي عقدت
بالمملكة العربية السعودية في مايو ٢٠١٧م.

نائب رئيس الوزراء
لشؤون مجلس الوزراء
يترأس وفد السلطنة
في القمة الخليجية
الأمريكية

عِراقَةُ النَّاسِخِ وَاسْتِزْجَارُ النِّجْمِ الْمَوْقِعِ

”العمانيون منذ القدم صناع حضارة ولهم موروثهم التاريخي العظيم وانفتاحهم على الحضارات الأخرى عبر البحار والمحيطات وسعيهم إلى التواصل مع الآخرين وتبادل المنافع المشتركة معهم ما يؤهلهم ليكونوا قدوة ومثلاً في مجال التطور المتسارع والتقدم المتنامي والقدرة على مواكبة العصر والأخذ بكل جديد مفيد فيه من أفكار مستنيرة وعلوم نافعة وتقنيات متجددة مع التمسك دائماً بالقيم والمبادئ الرفيعة التي يؤمنون بها والتقاليد والعادات الأصيلة التي نشأوا عليها..“

قابوس بن سعيد

افتتاح الفترة الخامسة لمجلس عمان ٢٠١١م



تشهد محافظة البريمي تنفيذ جملة من المشاريع التنموية والحيوية المهمة والتي ستشكل عامل جذب للمحافظة وتنشيطا للجوانب الاقتصادية والسياحية فيها.

محافظة البريمي تزدهو
بغطاءات النهضة
العمانية الحديثة
(ولاية البريمي)



بينها مشاريع سياحية تعد واجهة تنموية وسياحية متطورة وواعدة جدا ليس لمحافظة البريمي فحسب بل للسلطنة بشكل عام وذلك لضخامة الإنشاءات وتعدد أدوارها.

تتكون محافظة البريمي من ثلاث ولايات هي البريمي ومحضة والسنيّة، ومركز المحافظة ولاية البريمي، ويبلغ عدد سكان المحافظة (٧٢,٩١٧) نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(١١٤,٧٩٤) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٧م، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة البريمي (٨) أعضاء يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تشتهر محافظة البريمي بموقعها الاستراتيجي والتجاري الحيوي حيث تقع في الشمال الغربي للسلطنة. وبسبب ارتفاعها عن سطح البحر وتوفر المياه (الوديان والأفلاج) بها فإنها كانت طريقاً للتجارة وتميزت بزراعة القمح والنخيل والفواكه. وتضم محافظة البريمي العديد من الحصون والقلاع من أهمها حصن «الخنق» وحصن «الحلة» وحصن «بيت الند» وحصن «الخبيب» وغيرها.

وتشهد محافظة البريمي تنفيذ جملة من المشاريع التنموية والحيوية المهمة والتي ستشكل عامل جذب للمحافظة وتنشيطا للجوانب الاقتصادية والسياحية فيها، من

عدد سكان محافظة البريمي



عام ٢٠١٧م

عدد السكان وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

(١١٤,٧٩٤) نسمة

عام ٢٠١٠م

عدد السكان وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

(٧٢,٩١٧) نسمة



تتميز محافظة الداخلية ليس فقط بكونها من المحافظات الزراعية الرئيسية في البلاد، ولكن أيضا بدورها ومكانتها البارزة في التاريخ العماني.

محافظة الداخلية ..
عراقة التاريخ وأصاله
الحاضر
(ولاية نزوى)



وتتميز محافظة الداخلية ليس فقط بكونها من المحافظات الزراعية الرئيسية في البلاد، ولكن أيضا بدورها ومكانتها البارزة في التاريخ العماني. وتضم ثماني ولايات هي ولايات نزوى وبهلا ومنج والحمراء وأدم وإزكي وسمائل وبدبد ومركز المحافظة ولاية نزوى، ويبلغ عدد سكان المحافظة (٣٢٦,٦٥١) نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(٤٦٦,٩٦٩) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٧م، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة الداخلية (٢٦) عضواً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تعتبر محافظة الداخلية بتاريخها وإسهامها الحضاري وبموقعها وطوبوغرافيتها واحدة من أهم محافظات السلطنة، فهي بمثابة العمق الاستراتيجي للسلطنة. إذ أنها تتكون من الهضبة الكبرى الواقعة في وسط البلاد حيث يوجد الجبل الأخضر الذي تتحدر من سفوحه هذه الهضبة في اتجاه الصحراء جنوباً. وتمثل محافظة الداخلية مركز اتصال بالمحافظات الأخرى، فهي تتصل من الشرق بمحافظتي جنوب وشمال الشرقية، ومن الغرب بمحافظة الظاهرة، ومن الجنوب بمحافظة الوسطى ومن الشمال بمحافظة مسقط ومحافظة جنوب الباطنة.

عدد سكان محافظة الداخلية



عام ٢٠١٧م

عدد السكان وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

(٤٦٦,٩٦٩) نسمة

عام ٢٠١٠م

عدد السكان وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

(٣٢٦,٦٥١) نسمة



تضم محافظة شمال الباطنة أكبر سهول السلطنة الزراعية (سهل الباطنة) وتتنوع بها الخامات المعدنية التي تم البدء في استغلالها لإقامة عدة صناعات ثقيلة حيوية.

جامع السلطان قابوس
بصحار .. معلم حضاري
يضاف إلى تاريخ ولاية
صحار العريقة



محافظة
شمال الباطنة

مينا شنافس، وربط محافظة مسندم بمحافظة شمال الباطنة عن طريق خطوط بحرية لنقل الركاب والبضائع، بالإضافة إلى مشروع القطار الذي يعتبر جزءاً من مشروع القطار الخليجي، وسيمر مساره عبر محافظتي شمال وجنوب الباطنة بمحاذاة طريق الباطنة السريع.

ويصل عدد سكان محافظة شمال الباطنة إلى (٤٨٢,٥٨٢) نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(٧٦٧,٥٠٥) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٧م، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة شمال الباطنة (٢٨) عضواً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

كما تتميز محافظة شمال الباطنة بإمكانات اقتصادية تتمثل في أنها تضم أكبر سهول السلطنة الزراعية (سهل الباطنة) وتتنوع بها الخامات المعدنية التي تم البدء في استغلالها لإقامة عدة صناعات ثقيلة حيوية.

ويمثل ميناء صحار الصناعي واحداً من المشروعات الاقتصادية العملاقة في السلطنة خاصة في ظل استقطاب المنطقة الصناعية في صحار لعدد كبير من المشروعات الصناعية الكبيرة والتحويلية كالسماد والبتروكيماويات والألومنيوم والحديد، وعزز ذلك إنشاء المنطقة الحرة في صحار ومطار صحار الذي يمثل جهة جوية جديدة لعمان، وسيساهم في تنمية القطاعات التجارية والصناعية القريبة منه، وبوتيرة أسرع ويساعد على تشجيع الاستثمارات فيها، إلى جانب تطوير

عدد سكان محافظة شمال الباطنة



عام ٢٠١٧م

عدد السكان وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

(٧٦٧,٥٠٥) نسمة

عام ٢٠١٠م

عدد السكان وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

(٤٨٢,٥٨٢) نسمة



ولكونها تمتلك موقعا جغرافيا بالغ الحيوية يمتد على الساحل الجنوبي لبحر عُمان، كانت محافظة شمال الباطنة نافذة بحرية عُمانية ربطت عُمان بالدول الأخرى عبر النشاط البحري والتجاري العُماني في الخليج والمحيط الهندي.

تعتبر محافظة شمال الباطنة والتي تمتد كشرائط ساحلي بين البحر والجبل، من أهم محافظات السلطنة جغرافيا واقتصاديا، وتضم ست ولايات هي صحار وشنافس ولوى وصحم والخابورة والسويق ومركز المحافظة ولاية صحار.

تمتد محافظة جنوب الباطنة بين بحر عُمان شرقاً وبين سفوح جبال الحجر الغربي غرباً، ويحكم موقعها وإمكاناتها الاقتصادية وكثافتها السكانية فإنها لعبت دوراً مؤثراً على امتداد التاريخ العُماني.

الخبة الزرقاء في نيابة الحوقين بولاية الرستاق من المعالم السياحية الجميلة في محافظة جنوب الباطنة



محافظة
جنوب الباطنة

وفي حين تحققت العديد من الإنجازات في مجال الخدمات والطرق والاتصالات والتخطيط العمراني وعلى نحو يتواءم مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة، فإنه تم العناية كذلك بتجميل وتخطيط المدن وتطوير المواقع السياحية فيها بما في ذلك العيون الطبيعية كمين (الكسفة) في ولاية الرستاق وعين (الثوارة) في ولاية نخل، وهما من أشهر عيون المياه المعدنية الحارة بالسلطنة بالإضافة إلى الحدائق العامة الكبيرة.

ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة جنوب الباطنة (٢٢) عضواً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تتكون محافظة جنوب الباطنة من ست ولايات هي الرستاق والعوابي ونخل ووادي المعاول وبركاء والمصنعة ومركز المحافظة ولاية الرستاق. ويبلغ عدد سكان المحافظة (٢٨٩,٠٠٨) نسمة وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(٤٢٣,٥٧٤) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٧م.

وتمتد محافظة جنوب الباطنة بين بحر عُمان شرقاً وبين سفوح جبال الحجر الغربي غرباً، ويحكم موقعها وإمكاناتها الاقتصادية وكثافتها السكانية فإنها لعبت دوراً مؤثراً على امتداد التاريخ العُماني.

عدد سكان محافظة جنوب الباطنة



عام ٢٠١٧م

عدد السكان وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

(٤٢٣,٥٧٤) نسمة

عام ٢٠١٠م

عدد السكان وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

(٢٨٩,٠٠٨) نسمة



تشهد محافظة جنوب الشرقية تنفيذ العديد من المشاريع التنموية المختلفة، ومشاريع سياحية، وتم اعتماد تفاصيل مشروع تنمية محمية حديقة السليل الطبيعية .

علاقات قديمة وتاريخية بين ولاية صور والبحر، فمن هنا أبحرت السفن التجارية إلى أكبر الأسواق العالمية



محافظة جنوب الشرقية

على التوازن البيئي، ودعم السياحة البيئية المستدامة.

وبجانب ذلك تشتهر محافظة جنوب الشرقية بمشروع الغاز الطبيعي المسال ومصنع سجاد اليوريا والامونيا، والمنطقة الصناعية في صور لتكون منطقة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ويبلغ عدد سكان محافظة جنوب الشرقية (١٨٨,٠٣٢) نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(٢١٥,٥٣٧) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٧م، فيما يبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة جنوب الشرقية (١٦) عضواً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تمثل محافظة جنوب الشرقية الواجهة الشمالية الشرقية لسلطنة عُمان، وهي تطل على بحر العرب من ناحية الشرق كما تتصل برمال الشرقية من ناحية الجنوب وبمحافظة الداخلية من ناحية الغرب. وتضم محافظة جنوب الشرقية خمس ولايات هي ولايات: صور والكامل والواي وجعلان بني بو حسن وجعلان بني بو علي ومصيرة ومركز المحافظة ولاية صور.

وتشهد محافظة جنوب الشرقية تنفيذ العديد من المشاريع التنموية المختلفة، فبالإضافة إلى تنفيذ شبكة الطرق ومشاريع سياحية أخرى، تم اعتماد تفاصيل مشروع تنمية محمية حديقة السليل الطبيعية بمحافظة جنوب الشرقية، الذي سيسهم في الحفاظ

عدد سكان محافظة جنوب الشرقية



عام ٢٠١٧م

عدد السكان وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

(٣١٥,٥٣٧) نسمة

عام ٢٠١٠م

عدد السكان وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

(١٨٨,٠٣٢) نسمة



حظيت محافظة شمال الشرقية بالعديد من مشروعات التنمية التي امتدت إلى مختلف المجالات الصحية والتعليمية والسياحية والطرق والكهرباء والمياه وغيرها.



مشهدان من محافظة شمال الشرقية يجسدان شموخ التاريخ - بيت الخبيب بولاية المضبيبي - وجمال الطبيعة (وادي بني خالد)

والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(٢٨٣,٠٩٥) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٧م. ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة شمال الشرقية (١٦) عضواً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

وقد حظيت محافظة شمال الشرقية بالعديد من مشروعات التنمية التي امتدت إلى مختلف المجالات الصحية والتعليمية والسياحية والطرق والكهرباء والمياه وغيرها.

تطل محافظة شمال الشرقية على الجانب الداخلي لجبال الحجر الشرقي، وتتصل بها من ناحية الشمال محافظة مسقط، ومن الغرب محافظة الداخلية، ومن الشرق والجنوب محافظة جنوب الشرقية.

وتتكون محافظة شمال الشرقية من ست ولايات هي: إبراء والمضبيبي وبدي والقابل ووادي بني خالد ودماء والطائين ومركز المحافظة ولاية إبراء.

ويصل عدد سكان محافظة شمال الشرقية (١٦٢,٤٨٢) نسمة وفقاً للتعداد العام للسكان

عدد سكان محافظة شمال الشرقية



عام ٢٠١٧م

عدد السكان وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

(٢٨٣,٠٩٥) نسمة

عام ٢٠١٠م

عدد السكان وفقاً للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

(١٦٢,٤٨٢) نسمة



تضم محافظة الظاهرة ثلاث ولايات هي: عبري وينقل وضنك ومركز المحافظة ولاية عبري، ويبلغ عدد سكان المحافظة (١٥١,٦٦٤) نسمة.



محافظة الظاهرة تنمية حديثة وطبيعة بهية

محافظة الظاهرة من المحافظات الفنية بإمكاناتها الزراعية والسياحية والتاريخية، وقد حققت تطوراً كبيراً وملموماً خلال سنوات النهضة العُمانية الحديثة في مختلف المجالات. ومحافظة الظاهرة عبارة عن سهل شبه صحراوي يتحدر من السفوح الجنوبية لجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي، وتفصله جبال الكور عن داخلية عُمان من ناحية الشرق، كما تتصل بصحراء الربع الخالي من ناحية الغرب وبمحافظة الوسطى من ناحية الجنوب.

ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة الظاهرة (١٠) أعضاء يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

وتضم محافظة الظاهرة ثلاث ولايات هي: عبري وينقل وضنك ومركز المحافظة ولاية عبري، ويبلغ عدد سكان المحافظة

محافظة الظاهرة ثلاث ولايات هي: عبري وينقل وضنك ومركز المحافظة ولاية عبري، ويبلغ عدد سكان المحافظة

عدد سكان محافظة الظاهرة



عام ٢٠١٧م

عدد السكان وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

(٢١٧,١٥٣) نسمة

عام ٢٠١٠م

عدد السكان وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

(١٥١,٦٦٤) نسمة





محافظة
الوسطى

حققت العديد من التجاحات، وأصبحت تتبوأ مكانة مميزة على خارطة الاستثمار العالمي، لما تمتلكه من ميزات تنافسية، وما تقدمه من حوافز وتسهيلات للمستثمرين.

وبالإضافة إلى ذلك يعكس مجمع الحوض الجاف بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم استراتيجية الحكومة في مجال تنمية محافظة الوسطى لكونه من المشاريع الاستراتيجية التي سوف تسهم إسهامًا كبيرًا في دعم الاقتصاد الوطني بشكل كبير وتعزيز مكانة السلطنة دوليًا.

وإلى جانب ذلك تم افتتاح العديد من مشروعات المياه والكهرباء والطرق وموانئ الصيد والخدمات الصحية والتعليمية.

وتتضم محافظة الوسطى أربع ولايات هي: هيماء ومحوت والدقم والجازر ومركز المحافظة ولاية هيماء، ويبلغ عدد سكان المحافظة (٤٢,١١١) نسمة وفقًا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(٤٦,٧٥٦) نسمة وفقًا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٧م، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة الوسطى (٨) أعضاء يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

وتعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من أهم المشاريع المقامة في محافظة الوسطى، وتمثل واجهة اقتصادية عالمية متعددة الأغراض، ومركزًا أساسيًا في المنطقة؛ نظرًا لموقعها الجيوسياسي الاستراتيجي، والمنفتح على بحر العرب، وقد

عدد سكان محافظة الوسطى



عام ٢٠١٧م

عدد السكان وفقًا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

(٤٦,٧٥٦) نسمة

عام ٢٠١٠م

عدد السكان وفقًا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

(٤٢,١١١) نسمة



وتتميز المحافظة بوجود عدد كبير من حقول إنتاج النفط والغاز بها، وكذلك بمناخها المعتدل طوال العام.

تقع محافظة الوسطى جنوب محافظتي الداخلية والظاهرة، وتطل من الشرق على بحر العرب ومن الغرب على صحراء الربع الخالي، وتتصل جنوبًا بمحافظة ظفار،

عراق التاريخ واستراتيجية الموقع

مدينة البليد في محافظة ظفار شاهدة على حضارة عريقة تعود إلى ما قبل الإسلام

عبر حقب ممتدة من التاريخ كانت عُمان واحدة من المراكز الحيوية التي عرفت بريادتها البحرية وصلاتها التاريخية الكبيرة مع الحضارات القديمة، لاسيما الحضارات السومرية والبابلية والفرعونية والرومانية وغيرها من الأمم والحضارات، وكانت السفن العُمانية تجوب المحيط الهندي متجهة إلى الموانئ الفارسية الجنوبية وموانئ الخليج العربي وصولاً إلى العراق، وتمتد صواربها حتى موانئ شرق إفريقيا ابتداءً بالصومال شمالاً وانتهاءً بموزمبيق جنوباً.



الشرقي لأفريقيا ومناطق وسط أفريقيا التي وصل إليها العُمانيون، كما حملوا الإسلام معهم إلى الصين والموانئ الآسيوية التي تعاملوا معها، وكانوا مثالا للأمانة والصدق والتسامح في التعامل، واستطاعوا بفضل تسامحهم وأخلاقهم أن يفسحوا قلوبهم وثقافتهم في المناطق التي وصلوا إليها، وأن يسهموا بدور فكري وثقافي كبير، كان له تأثيره على المدى البعيد.

وإذا كان وصول البرتغاليين إلى المحيط الهندي والخليج العربي في القرن السادس

ومع قيام الدولة البوسعيدية على يد مؤسسها الإمام أحمد بن سعيد عام ١٧٤٤م، والتي يمثل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - امتداداً لها، برزت عُمان ضمن القوى المؤثرة في محيطها، وشهدت تأسيس أكبر أسطول بحري لم تعهد له مثيلاً من قبل، بلغ تعداد عام ١٨٠٥م أربع فرقاطات، وأربع قرويطات، ومركبين من ذوي الشراع الواحد، وسبعة مراكز ذات الصاري، وعشرين مركباً تجارياً مسلحاً.

أسماء عُمان

وقد تزامن ذلك مع نشاط تجاري ودبلوماسي غير مسبوقين. فقد أبحرت السفينة العُمانية سلطنة إلى نيويورك في ٣٠ أبريل ١٨٠٤م وعلى متنها أحمد بن النعمان أول مبعوث عربي يصل أمريكا، وتوجه حاكم ممباسا - إحدى المقاطعات العُمانية آنذاك - على ظهر السفينة سلطنة أيضاً إلى لندن في عام ١٨٤٢م كسفير لدى الملكة فكتوريا. كما زارت السفينة العُمانية «لا كارولين» مدينة مرسيليا في عام ١٨٤٩م.



مخطوط، يدعى الرسوم والخاريف، من المخطوطات العمانية التي وجدت العناية والاهتمام

باسم عُمان بن سبأ بن يثنان بن إبراهيم خليل الرحمن لأنه هو الذي بنى مدينة عُمان.

وقيل إن الأزد سميت عُمان (عُمانا) لأن منازلتهم كانت على واد لهم بمأرب يقال له عُمان فشبهوها به، ومن أقدم المؤرخين الرومان الذين ذكروا عُمان بهذا الاسم يليتوس الذي عاش في القرن الأول للميلاد، فقد ورد في كتاباته اسم مدينة تسمى عُمانه، وكذلك ورد هذا الاسم عند بطليموس الذي عاش في القرن الثاني للميلاد، ويظن جروهمان أن عُمانه المذكورة عند هذين المؤرخين هي صحار التي كانت تعد المركز الاقتصادي الأكثر أهمية في المنطقة في العصر الكلاسيكي.

وقد عرفت عُمان بأسماء أخرى، فقد أطلق عليها السومريون ودول بلاد ما بين النهرين اسم (مجان)، ربما نسبة إلى صناعة السفن التي تشتهر بها عُمان، حيث ورد في النقوش المسامرية بأن مجان تعني هيكل السفينة.

كما سماها الفرس باسم (مزون)، وهي مشتقة من كلمة (المزن) وتعني السحاب والماء الفزير المتدفق، ولعل هذا يفسر قيام وازدهار الزراعة في عُمان منذ القدم وما صاحبها من استقرار وحضارة أيضا.

وورد اسم عُمان في المصادر العربية على أنها إقليم مستقل، فقد أشار الاصطخري وابن حوقل إلى ذلك في قولهما: وعُمان ناحية ذات أقاليم مستقلة بأهلها فسحة.

أما ابن خلدون فقد كان أكثر وضوحًا في تعريفه لعُمان، فقد ذكرها في جملة الأقاليم العربية التي ظهرت كدول مستقلة في جزيرة العرب وهي اليمن والحجاز وحضرموت والشعر وعُمان، ووصف نظام حكمها، فقال بأنها (إقليم سلطاني منفرد).

وبهذا فإن اسم عُمان يعود إلى عصور

تاريخية قديمة، وأن عُمان كانت تصطبغ بالصبغة العربية منذ أقدم العصور.

المساهمة في نشر الإسلام

شكلت رسالة الإسلام منعطفًا مهمًا في تاريخ عُمان، حيث استجاب أهل عُمان لدعوة الرسول صلى الله عليه وسلم ودخلوا الإسلام طواعية وسلمًا، ثم ما لبثوا أن لعبوا دورًا رائدًا في تثبيت دعائم الدعوة ونشر راية الإسلام شرقًا وغربًا.

وتجمع الروايات أن مازن بن غصوبة الطائي السمائي كان أول من رحل إلى المدينة المنورة وأول المسلمين من أهل عُمان. وقد وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال له: يا ابن المباركين الطيبين قد هدى الله قومًا من عُمان ومن عليهم بدينك وقد أخصبت وكثرت الأرباح فيه والصيد، فقال صلى الله عليه وسلم: «ديني دين الإسلام سيزيد الله أهل عُمان خصبا وصيدا، فطوبى لمن آمن بي ورآني، وطوبى لمن آمن بي ولم يرني، وطوبى ثم طوبى لمن آمن بي ولم يرني ولم ير من رأيي. وإن الله سيزيد أهل عُمان إسلامًا».

وفعلًا كانت عُمان من أوائل البلاد التي اعتنقت الإسلام في عهد الرسول الكريم، فلقد بعث الرسول صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص إلى جيفر وعبد ابني الجلندي بن المستكبر ملكي عُمان آنذاك، يدعوهم إلى الإسلام فاستجاب عُمان بقيادة ابني الجلندي. وأصبحت منذ ذلك التاريخ واحدة من القلاع الحصينة للإسلام، وساعدت على انتشاره في كثير من المناطق خاصة في شرق ووسط أفريقيا.

ومن هنا نجد أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم يدعو لأهل عُمان بالخير قائلًا:

«رحم الله أهل الغبراء (أي أهل عُمان) آمنوا بي ولم يروني».

وما دعا الرسول الكريم لأن يثني ويدعو لأهل عُمان بالخير، إلا لأنه صلى الله عليه وسلم كان قد علم بإسلام ملكي عُمان إسلامًا خالصًا من كل شائبة وسوء.

وتمثل خطبة أبي بكر الصديق في الوفد العُماني برئاسة عبد بن الجلندي وفي جمع من المهاجرين والأنصار، وثيقة مهمة في حسن أخلاق العُمانيين وكرم وفادتهم، وفي حسن إسلامهم وفي ثباتهم على الإسلام بعد أن أسلموا.

وقد ساهمت عُمان بدور بارز في الدعوة الإسلامية وشاركت في الفتوحات العظيمة برًا

وبحرًا خاصة في العراق وفارس وبلاد السند، وعدد من البلدان الأخرى.

كما حمل العُمانيون الإسلام معهم إلى شرق أفريقيا والصين والموانئ الأفريقية والآسيوية التي تعاملوا معها، ومن المعروف أن الإسلام والقيم الإسلامية تعد رابطًا قويًا بين العُمانيين يحافظون عليه ويتمسكون به ويلتقون حوله.

حكم النباهنة لعُمان

أجمع المؤرخون العُمانيون على أن حكم بني نبهان في عُمان استمر خمسة قرون، وكان على فترتين، الأولى عرفت بفترة النباهنة الأوائل، واستمرت أربعمئة عام، وبدأت بوفاة الإمام أبي جابر موسى بن أبي المعالي موسى بن نجاد عام (٥٤٩هـ/١١٥٤م)، وانتهت بالقضاء على حكم سليمان بن سليمان بن مظفر النبهاني



قلعة الفيقين في ولاية منح عرفت بمناعتها وقوة إنشائها وفتها المعماري ذي الطابع الإسلامي العريق

اقتصرت نفوذ التباهنة على المناطق الداخلية في بعض الفترات إلا أنه امتد إلى الساحل في مراحل أخرى كثيرة وفي أحيان أخرى تمكنت بعض القبائل من الانفراد بالساحل بعيداً عن سلطة الدولة.

شهدت البلاد ولأول مرة في عهد الإمام أحمد بن سعيد الذي أسس الدولة البوسعيدية نوعاً من السلطة المركزية بعد أن تمكن من توحيد القبائل المتناحرة.

الملك الشاعر المشهور، ومبايعة محمد بن إسماعيل إماماً لعمان سنة (٩٠٦هـ/١٥٠٠م). وقد تخللت هذه الفترة غزوات وحروب واجهت بني نبهان من الداخل والخارج، بالإضافة إلى تنصيب الأئمة بين فترة وأخرى.

أما الفترة الثانية والتي عرفت بفترة التباهنة المتأخرين فاستمرت من عام (٩٠٦هـ إلى ١٠٢٤هـ/١٥٠٠م) وقد تخللتها أحداث مختلفة منها تنصيب الأئمة، والصراع على السلطة بين بني نبهان أنفسهم من جهة وبينهم وبين بعض القبائل العُمانية الطموحة في الوصول إلى الحكم من جهة ثانية، على أن أهم أحداث تلك الفترة، احتلال البرتغاليين للمنطقة الساحلية من عُمان، ويمكن القول بأن نفوذ التباهنة قد اقتصرت على المناطق الداخلية في بعض الفترات إلا أنه امتد إلى الساحل في مراحل أخرى كثيرة وفي أحيان أخرى تمكنت بعض القبائل المتمردة على حكم التباهنة من الانفراد بالساحل بعيداً عن سلطة الدولة.

أما بشأن علاقة بني نبهان بالقوى الخارجية فتشير بعض المصادر العُمانية إلى تعدد علاقات التباهنة بالقوى الخارجية وخاصة العلاقات السياسية التي بدت أكثر وضوحاً من خلال تبادل الزيارات مع البلاد المجاورة وخصوصاً في منطقة الخليج وشرق أفريقيا وبعض الممالك الآسيوية.

اليعاربة وطرد البرتغاليين

بينما كان البرتغاليون يجهزون على كل القوى الإقليمية، ويسيطرون سيطرتهم على أجزاء كبيرة من السواحل العُمانية وذلك بعد مقاومة شديدة من العُمانيين، كانت عُمان تشهد مولد عهد جديد وزعامة جديدة، فقد ظهر ناصر بن مرشد كأول إمام لدولة اليعاربة في عام ١٦٢٤م، واستطاع هذا الإمام أن يستوعب كل أبعاد القضية، وأن يدرك المتغيرات الجارية من حوله سواء على المستوى العُمني أو على مستوى المنطقة بشكل عام، وقدر كل أبعادها حيث اعتقد أن مواجهة البرتغاليين لا يمكن أن تكون حاسمة إلا إذا

استند إلى جبهة وطنية مترابطة ومتماسكة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا خاض حروباً ضارية في سبيل توحيد كل القبائل العُمانية.

وقد تمكن الإمام ناصر بن مرشد من خلال توحيد البلاد تحت قيادته للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، وعبر تجهيز أسطول بحري قوي، من تقليص نفوذ البرتغاليين وتحرير بعض المدن الساحلية منهم، ثم واصل الإمام سلطان بن سيف هذه المهمة الجليلة في مطاردة البرتغاليين حتى تمكن من تحرير مسقط عام ١٦٥٠م.

لم يكتف العُمانيون بطرد البرتغاليين من سواحل عُمان بل شنوا عليهم حرباً تمثلت في سلسلة من الغارات ضدهم في المحيط الهندي وشرقي أفريقيا، وفي عهد الإمام سيف بن سلطان، وضعت عُمان حجر الأساس لبحريتها الشهيرة التي سيطرت على جميع الساحل الإفريقي الشرقي من (ممباسة) إلى (كلوه)، وبذلك أصبحت مسقط تتمتع بمركز التوزيع التجاري الرئيسي لمنطقة الخليج، وواحدة من الموانئ الرئيسية في المحيط الهندي والجزيرة العربية.

البوسعيد .. استعادة المجد وبناء الدولة العصرية

تمثل مبايعة الإمام أحمد بن سعيد الذي كان والياً على صحار وما حولها في عام ١٧٤٤م بداية لحقبة جديدة في التاريخ العُمني، استمرت بمراحلها المختلفة على امتداد أكثر من مائتين وثلاثة وسبعين عاماً حتى الآن. وجدير بالذكر أن تولي الإمام أحمد بن سعيد الإمامة في عُمان جاء نزولاً عند رغبة أهل الحل والعقد في عُمان في ذلك الوقت بالنظر لمواقفه وشجاعته وبخاصة في تخليص البلاد من الغزاة الفرس.

وقد شهدت البلاد ولأول مرة في عهد الإمام أحمد بن سعيد الذي أسس الدولة البوسعيدية نوعاً من السلطة المركزية بعد أن تمكن من توحيد القبائل المتناحرة، وبادر باتخاذ الإجراءات الكفيلة بترسيخ قواعد الدولة وإعداد قوات مسلحة تتناسب والتحديات التي تواجهها عُمان. ثم قام بتحديث الأنشطة الاقتصادية وامتلك أسطولاً حربيًا وتجاريًا، وفي عهده حافظت مسقط على مكانتها كإحدى أهم المدن التجارية في المنطقة وغدا ميناءها من أهم الموانئ التجارية التي ترتاده السفن الأوروبية. كما أعاد لعمان دورها في المنطقة، وليس أدل على ذلك من أنه أرسل نحو مائة مركب تقودها السفينة الضخمة (الطراد الرحماني) في عام ١٧٧٥م إلى شمال الخليج لفك الحصار الذي ضربه الفرس حول البصرة في ذلك الوقت بعد استنجد والي بغداد، وتمكن من فك الحصار.

وتجمع المصادر العربية والأوروبية على أن هناك عوامل عديدة ساعدت العُمانيين على الانفراد بدور رائد تأتي في مقدمتها المهارة والخبرة الملاحية والتجارية حيث اكتسب العُمانيون رصيداً ضخماً من التجربة تعد محصلة للأحداث التاريخية والموقع الجغرافي والتراث العُمني، ثم الاستقرار الذي شهدته عُمان وتمتعت به الموانئ العُمانية في الوقت الذي سادت فيه الفوضى وعم الاضطراب أغلب موانئ الخليج، ثم تأتي شخصية أحمد بن سعيد الذي تميز بدرجة كبيرة من الانضباط والحسم والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، إضافة إلى احترام القوى الأوروبية له وثقتها في سياسته التي جذبت الأجانب وحفزتهم على إنشاء وكالات تجارية لهم في المدن العُمانية وخصوصاً مسقط التي أصبحت سنة ١٧٩٠م من أهم المدن الآسيوية وفقاً لتقرير أعدته شركة الهند الشرقية الإنجليزية.

قلعة مطرح تنف
شامخة تستذكر تاريخ
المنطقة الضارب في
القدم وذكريات السفن
التي جابت البحر جيئة
وذهاباً



الجغرافيا وحيوية الموقع

وتقع سلطنة عُمان شمال مدار السرطان وجنوبه فتنتهي بذلك إلى المناطق الحارة الجافة ولها بجنوبها امتدادات تدخل في المناخ الاستوائي.

ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عُمان على أقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم وهو الطريق البحري بين الخليج والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع أيضا اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لترتبط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها. وتبلغ مساحة سلطنة عُمان ٣٠٩,٥٠٠ (ثلاثمائة وتسعة آلاف وخمسمائة) كيلومتر مربع.

كما تتميز جغرافية سلطنة عُمان بوجود سلسلة جبال الحجر التي تمتد من منطقة رؤوس الجبال في رأس مسندم (حيث يقع مضيق هرمز بوابة الخليج) إلى رأس الحد أقصى امتداد للجزيرة العربية من جنوبها الشرقي المطل على المحيط الهندي، وذلك على شكل قوس كبير يتجه من الشمال الشرقي للسلطنة إلى جنوبها الغربي، ويصل أقصى ارتفاع له ٢٠٠٠ متر في منطقة الجبل الأخضر.

وفي محافظة مسندم ترتفع الجبال إلى نحو ١٨٠٠ متر فوق سطح البحر، حيث يقع مضيق هرمز بين الساحلين العُماني والإيراني لكن الجزء الصالح منه للملاحة الدولية يقع في الجانب العُماني.

إذا كانت الجغرافيا في جوهرها تقوم على معطيات الموقع والتضاريس وامتدادات الحدود ساحلية كانت أو برية، إلا أنها في الجانب الآخر منها تمثل حوار الطبيعة والإمكانات المتاحة وكيفية التعامل الإنساني معها، ليس فقط للتغلب على مشكلاتها، ولكن لتحويلها إلى عناصر قوة مضافة للإنسان في تعامله مع البيئة من حوله.

وتمتلك سلطنة عُمان موقعا استراتيجيا بالغ الأهمية كان له دوماً صدى قوي في سياساتها وخياراتها وأسلوبها في التعامل مع كثير من القضايا والتطورات.

حيث تقع سلطنة عُمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتمتد بين خطي عرض ١٦ و ٢٠ و ٢١ درجة شمالاً وبين خطي طول ٥٠ و ٥١ و ٥٩ درجة شرقاً، وتطل على ساحل يمتد ٢١٦٥ كيلومتراً يبدأ من أقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتداً إلى بحر عُمان حتى ينتهي عند مسندم شمالاً، ليطل على مضيق هرمز الاستراتيجي حيث مدخل الخليج. وترتبط حدود عُمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غرباً، ودولة الإمارات العربية المتحدة شمالاً. ويتبعها عدد من الجزر الصغيرة في بحر عُمان ومضيق هرمز مثل جزيرة سلامة وبناتها، وفي بحر العرب مثل جزيرة مصيرة ومجموعة جزر الحلانيات وغيرها.

التاريخية المستمرة قد أثمرت عدداً من الإنجازات المهمة في مسيرة عُمان التاريخية، ولعل من أبرزها التخلص من كل صور ومظاهر الاحتلال والنفوذ الأجنبي، وبناء إمبراطورية عُمانية كبيرة امتدت لتشمل مناطق عديدة في شرق أفريقيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد فرضت هذه الإمبراطورية وجودها البحري في المحيط الهندي وأقامت علاقات سياسية متوازنة مع القوى العظمى في ذلك الوقت خاصة بريطانيا وفرنسا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتغلب على مختلف التحديات الداخلية والإقليمية وإرساء أساس قوي لعلاقات متوازنة خليجياً وإقليمياً ودولياً أتاح للسلطنة الحفاظ على مصالحها الوطنية، وكذلك بناء دولة عصرية مزدهرة تمثل الأم بالنسبة لكل أبنائها ويتمتع فيها العُمانيون بحقوق المواطنة على قدم المساواة، وقبل ذلك وبعده تحقيق استمرارية ووحدة التاريخ العُماني واستعادة مجد عُمان وإسهامها الحضاري المتواصل.

وبعد أن توفي الإمام أحمد بن سعيد في الرستاق سنة ١١٨٩هـ/١٧٧٥م والتي كانت عاصمة له، خلفه عدد من الأئمة والسلطين البارزين الذين حافظوا على استمرار حكم أسرة البوسعيد وفي عهد حفيده حمد (١١٩٢هـ/١٧٧٩م - ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م) انتقلت العاصمة من الرستاق إلى مسقط لتستقر فيها حتى اليوم.

ومن المعروف أن الشعور العميق لدى العُمانيين بالانتماء إلى أرض عُمانية واحدة تترابط معاً بقوة أبنائها في مواجهة أية تحديات خارجية، ظل يمثل حقيقة متصلة عبر كل مراحل التاريخ العُماني، ومن ثم فإن استمرار أسرة البوسعيد في الحكم منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الآن قدم في الواقع سياجا آخر لدعم الوحدة الوطنية العُمانية خاصة في مراحل محددة بلغت ذروتها في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٧م - ١٨٥٦م) ثم في عهد حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم باني نهضة عُمان الحديثة.

وبغض النظر عن بعض فترات الضعف والانكماش التي حدثت، إلا أن هذه الحقبة



من فيض عطاء الطبيعة الجغرافية وجمالها الخلاب

(وادي العربيين بولاية قريات)

يشبه العُمانيون سلسلة جبال الحجر بالعمود الفقري للإنسان فيسمون المنطقة التي تقع على بحر عُمان بالباطنة، والمنطقة التي تقع إلى الغرب من المرتفعات بالظاهرة.

بسبب هبوب الرياح الموسمية من الجنوب الغربي، تتحول محافظة ظفار في فصل الخريف إلى مصيف متمي ز بسبب هطول الأمطار وانتشار المراعي، كما تنمو على بعض أجزائها أشجار اللبان التي كانت لها تجارة رائجة اشتهرت بها هذه المنطقة.



وعلى ساحل بحر العرب يمتد الشاطئ العُماني - محافظة الوسطى ومحافظة ظفار - مسافة ٥٦٠ كيلومترا، حيث تسقط الأمطار الموسمية على حوالي ١٢٠ كيلومترا منها، وتضم سهلا ساحليا بعرض يتراوح ما بين ثمانية إلى عشرة كيلومترات، تقع فيه ولاية صلالة، وغيرها من الولايات مثل طاقة ومرباط وسدح ورخيوت وضلكوت، وتزخر الشواطئ الساحلية بمحافظة ظفار بثروة سمكية وافرة منها الروبيان والهامور وكذلك سمك السردين الذي يستخدم الفائض منه علفا للحيوانات وسمادا للمزروعات. أما منطقة جبال ظفار فتتمتد من الشرق إلى الغرب بطول حوالي (٤٠٠) كيلومتر من قبالة جزر الحلايبات إلى الحدود مع الجمهورية اليمنية، وبها مناطق جبلية تشكل

سلسلة واحدة متصلة أبرزها جبل سمحان في الشرق وجبال القمر في الغرب، ولا يزيد عرض هذه الجبال عن ٢٢ كيلومترا، وأقصى ارتفاع لها ٢٥٠٠ متر، وهناك ٧٥ كيلومترا من هذه الجبال تكسوها الخضرة بدءا من يونيو إلى سبتمبر من كل عام - فصل الخريف - إذ تتميز هذه المنطقة عن بقية مناطق الجزيرة العربية بهبوب الرياح الموسمية عليها الآتية من الجنوب الغربي في فصل الخريف، الذي تتحول فيه محافظة ظفار إلى مصيف متميز بسبب هطول الأمطار وانتشار المراعي، كما تنمو على بعض أجزائها أشجار اللبان التي كانت لها تجارة رائجة اشتهرت بها هذه المنطقة، وكانت مصدر ثروتها في العصور القديمة، كما تتفجر منها عيون تتدفق بالماء على مدار العام.

المحافظات والولايات

تم اعتماد التقسيم الإداري للسلطنة الذي يعد من الملامح المميزة للدولة العصرية، بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٤) الصادر في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م، واشتمل على ١١ محافظة هي: مسقط وظفار ومستندم والبريمي والداخلية وشمال الباطنة وجنوب الباطنة وجنوب الشرقية وشمال الشرقية والظاهرة والوسطى.

وتتمثل كل محافظة منها أهمية خاصة إدارية وجغرافية واقتصادية، وتضم كل من هذه المحافظات عددا من الولايات يصل مجموعها الكلي إلى (٦١) ولاية، وتُعنَى وزارة الداخلية بالإشراف على كل هذه المحافظات باستثناء محافظتي مسقط وظفار، ويعين جلالة السلطان محافظي المحافظات، ويقوم الوالي في كل ولاية بتسيير الإدارة المحلية والعمل كهمزة وصل بين الحكومة ومؤسساتها المختلفة وبين المواطنين.

ومن أجل تطوير العمل الإداري والبلدي في كافة محافظات السلطنة وتسهيل الإجراءات على المواطنين، أصدر جلالة السلطان المعظم في ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م قانون المجالس البلدية بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٦).

ومن أبرز سمات التنمية العُمانيّة أنها استطاعت عبر الخطط المتتابعة أن تحقق تكاملا وتوازنا إلى حد كبير في توزيع ثمار التنمية على كل محافظات السلطنة، حيث انتشرت المشروعات الكبيرة والمناطق الصناعية من مسقط إلى صلالة، ومن صور إلى صغار، ومن نزوى حتى مستندم والبريمي، ومن عبري حتى الدقم في تكامل يسير في إطار الأولويات الوطنية واحتياجات كل محافظة، وحتى احتفالات البلاد بالمناسبات الوطنية والدينية وفي مقدمتها العيد الوطني المجيد فإنه يتم الاحتفال بها انطلاقا من مختلف محافظات السلطنة.

ويشبه العُمانيون سلسلة جبال الحجر بالعمود الفقري للإنسان فيسمون المنطقة التي تقع على بحر عُمان بالباطنة، والمنطقة التي تقع إلى الغرب من المرتفعات بالظاهرة، فالباطنة هي الشاطئ الساحلي الذي شكلته الوديان الهابطة من الجبال ويتراوح اتساعه ما بين ١٥ و ٨٠ كيلومترا، كما يتجاوز طوله ٣٠٠ كيلومتر، وهي المنطقة الزراعية الرئيسية في السلطنة، حيث البساتين التي ترويه المياه الجوفية، والباطنة تمتد شمالا من مسقط حتى حدود دولة الإمارات العربية المتحدة.

وهناك عدة وديان تقطع هذه السلسلة من الجبال أكبرها وادي سمائل الذي يصل بين مدينة مسقط على الساحل وبين ولايتي إزكي ونزوى في الداخل، لهذا يطلق على المنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الغرب من ذلك الوادي منطقة الحجر الغربي، وفيها يقع الجبل الأخضر وولايات الرستاق ونخل والعوابي وغيرها.

والمنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الشرق من وادي سمائل تسمى منطقة الحجر الشرقي وفيها تقع ولايتا سمائل وبدبد وغيرهما، وأعلى قمة في جبال الحجر

لوحات منعمة بالجمال ترسمها الجبال في عمان، وتشكل بيئة خصبة للسياحة (جبل هاط - سلسلة جبال الحجر الغربي)

حظيت محافظة مسقط بالعديد من الإنجازات التي شملت كافة مجالات الحياة العصرية، وشهدت حركة تنمية نشطة في كل المجالات والأصعدة .

شبكة حديثة من الطرق
تنبض بالحياة
(شارع السلطان
قابوس)



وتمتع محافظة مسقط على بحر عُمان في الجزء الجنوبي من ساحل الباطنة، وتتصل من الشرق ببحال الحجر الشرقي ومحافظة شمال الشرقية، ومن الغرب محافظة جنوب الباطنة ومن الجنوب بمحافظة الداخلية. وتعتبر محافظة مسقط أعلى كثافة سكانية في السلطنة من بين المحافظات، ويبلغ عدد سكانها (٧٧٥,٨٧٨) نسمة، وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(١,٤٧٤,٩٤٨) نسمة، وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٧م.

وتضم محافظة مسقط ضمن حدودها الإدارية ست ولايات هي ولايات: مسقط، ومطرح، والسيب، وبوشر، والعامرات، وقريات، ومركز المحافظة ولاية مسقط. ويدير كل ولاية (وال) يعينه محافظ مسقط. والمحافظة بمثابة جهاز إداري يعنى بخدمة المواطنين داخل حدودها الإدارية، ويدير شؤون محافظة مسقط معالي وزير الدولة ومحافظ مسقط.

ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة مسقط (٢٦) عضواً يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

وقد حظيت محافظة مسقط بالعديد من الإنجازات التي شملت كافة مجالات الحياة العصرية، وشهدت حركة تنمية نشطة في كل المجالات وعلى مختلف الأصعدة، كت تنفيذ شبكة من الطرق الحيوية المزودة بكافة الأنظمة والتقنيات والخدمات التي تربط ولايات المحافظة، وتحسين الواجهات العامة ومجالات التشجير والحدائق وإنشاء الأسواق

وقد حظيت محافظة مسقط بالعديد من الإنجازات التي شملت كافة مجالات الحياة العصرية، وشهدت حركة تنمية نشطة في كل المجالات وعلى مختلف الأصعدة، كت تنفيذ شبكة من الطرق الحيوية المزودة بكافة الأنظمة والتقنيات والخدمات التي تربط ولايات المحافظة، وتحسين الواجهات العامة ومجالات التشجير والحدائق وإنشاء الأسواق

عدد سكان محافظة مسقط



عام ٢٠١٧م

عدد السكان وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

(١,٤٧٤,٩٤٨) نسمة

عام ٢٠١٠م

عدد السكان وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

(٧٧٥,٨٧٨) نسمة

محافظة مسقط مركزاً رئيسياً حيويًا للنشاط الاقتصادي والسياحي والتجاري سواء على المستوى المحلي أو في علاقات السلطنة مع الدول الأخرى.

محافظة مسقط تُعد بمثابة المنطقة المركزية للبلاد سياسياً واقتصادياً وإدارياً، ففيها تقع مدينة مسقط عاصمة السلطنة، ومقر الحكم ومركز الجهاز الإداري للدولة، كما تمثل

كانت محافظة ظفار أرض اللبان والبخور في الجزيرة العربية بوابة عُمان إلى التقدم والتطور والازدهار في ظل النهضة العُمانية الحديثة.

مشاريع التنمية أسهمت في تعزيز الجوانب الجمالية لمحافظة ظفار مع تزايد شهرتها ومكانتها على الخارطة السياحية



المحيط الهندي ومعبر القوافل في جنوب شبه الجزيرة العربية، فإنها كانت كذلك بوابة عُمان إلى التقدم والتطور والازدهار في ظل النهضة العُمانية الحديثة.

وتضم محافظة ظفار (١٠) ولايات هي ولايات صلالة وطاقة ومرباط ورخيوت وثمرت وضلكوت والمزينة ومقشن وشليم وجزر الحلايات وسدح، ومركز المحافظة ولاية صلالة.

تقع محافظة ظفار في أقصى جنوب سلطنة عُمان، وتبعد مدينة صلالة عن مسقط بنحو ألف كيلومتر، وتتصل محافظة ظفار من الغرب بمحافظة الوسطى ومن الجنوب الشرقي والجنوب ببحر العرب، ومن الغرب والجنوب الغربي بالحدود مع الجمهورية اليمنية ومن الشمال والشمال الغربي بصحراء الربع الخالي، وتشتهر بطقسها الموسمي والذي يعرف محلياً «بالخريف»، حيث تعيش أحلى أوقاتها وتكسوها الخضرة ويلف الضباب هضابها كما يهطل الرذاذ الخفيف ليلطف جوها.

عدد سكان محافظة ظفار



عام ٢٠١٧م

عدد السكان وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

(٤٦٠,٠٥٠) نسمة

عام ٢٠١٠م

عدد السكان وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

(٢٤٩,٧٢٩) نسمة



تكتسب محافظة ظفار أهمية تاريخية ومكانة خاصة في التاريخ العُماني الحديث والتقديم على السواء. فمن صلالة (مدينة الأصالة والمجد) انبلج فجر النهضة العُمانية الحديثة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم. وكما كانت محافظة ظفار أرض اللبان والبخور في الجزيرة العربية بوابة عُمان الضخمة على

تحتل محافظة مسندم بأهمية استراتيجية بالغة حيث تطل على مضيق هرمز الذي يعد أكثر الممرات المائية الدولية أهمية بالنسبة لصادرات النفط والتجارة على المستوى الدولي.

خصب بإطلالتها
الجميلة وبهاء الطبيعة
من حولها



محافظة
مسندم

وتضم محافظة مسندم أربع ولايات هي ولايات خصب ودبا وبخا ومدحاء، ومركز المحافظة ولاية خصب.

ويبلغ عدد سكان المحافظة (٣١,٤٢٥) نسمة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م، و(٤٤,٣٣٢) نسمة وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس ٢٠١٧م، ويبلغ عدد الأعضاء المنتخبين للمجلس البلدي لمحافظة مسندم (٨) أعضاء يمثلون مختلف ولايات المحافظة.

تحتل محافظة مسندم بأهمية استراتيجية بالغة حيث تطل على مضيق هرمز الذي يعد أكثر الممرات المائية الدولية أهمية بالنسبة لصادرات النفط والتجارة سواء على مستوى المنطقة أو على المستوى الدولي، إذ يمر من خلاله نحو ٩٠٪ من صادرات دول الخليج من النفط إلى العالم الخارجي. كما أنه يعد البوابة الشرقية لحركة التجارة والملاحة من وإلى الدول المطلة على الخليج. تقع محافظة مسندم في أقصى شمال سلطنة عُمان وتطل على مضيق هرمز وهو بمثابة البوابة التي تربط بين الخليج وبين البحار المفتوحة في بحر عُمان والمحيط الهندي.

عدد سكان محافظة مسندم



عام ٢٠١٧م

عدد السكان وفقاً لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لشهر أغسطس

(٤٤,٣٣٢) نسمة

عام ٢٠١٠م

عدد السكان وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت

(٣١,٤٢٥) نسمة



مؤسّسات الدولة العصرية

«إن الحكومة والشعب كالجسد الواحد
إذا لم يرقم عضو منه بواجبه اختلت بقية
الأجزاء في ذلك الجسد»

قابوس بن سعيد



تولي جلّته مقاليد الحكم ٣٠ يوليو ١٩٧٠م

والإبداعية للحرفيين عبر حزمة منظمة من البرامج التأهيلية والتدريبية والإنتاجية والتي يتم الاستفادة منها عبر المراكز الحرفية المتخصصة في نقل مهارات صناعة الموروثات العُمانية إلى الأجيال الشابة.

وتوضح المؤشرات الإحصائية للهيئة حتى يوليو ٢٠١٧م تسجيل أكثر من (١٨٠) منشأة حرفية إلى جانب ما يزيد عن (٢٥) منفذاً تسويقياً ممثلاً في البيت الحرفي العُماني بالإضافة إلى الأسواق والتجمعات الحرفية والعرض التسويقي المتنقل للمشاريع الحرفية في المراكز التجارية وكذلك التسويق الإلكتروني للحرف العُمانية.

وتعد مسابقة السلطان قابوس للإجادة الحرفية انعكاساً للاهتمام السامي لجلالة السلطان المعظم للقيمة الحضارية والوطنية للصناعات الحرفية وتأكيداً على الرعاية العالية التي يخصصها جلالتة للحرفيين العُمانيين.

الهيئة العامة لسوق المال

سعت الهيئة العامة لسوق المال ومن منطلق عملها كجهة مشرعة ومنظمة لقطاعي سوق رأس المال والتأمين بما يخدم المصلحة الاقتصادية العليا، وحماية كافة الأطراف المتعاملة مع هذه القطاعات سعياً لتحقيق العدالة والنزاهة والشفافية؛ وصولاً إلى تحقيق التوازن والانسجام مع أفضل الممارسات العالمية، وبناء قاعدة صلبة من التشريعات والقوانين المنظمة للقطاعين، وذلك بإصدار قوانين جديدة أو استبدال وتحديث مواد قانونية سابقة بما يتواءم ومتطلبات العصر ويستوعب المستجدات التي تم إقرارها على مستوى المنظمات العالمية.

وقد برزت جهود الهيئة خلال عام ٢٠١٦م

في إصدار وإقرار اللوائح والقواعد التنظيمية الجديدة، وكان من أبرزها إصدار لائحة الصكوك واعتماد عدد من التعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، فيما يتعلق بتقليص فترة إفصاح الجهات المصدرة وإضافة معايير جديدة للضوابط لكفاية سوق رأس المال وتعديل ضوابط التمويل المضمون.

كما تضمنت التعديلات إعادة تصنيف الأسواق في سوق مسقط للأوراق المالية إلى ستة أسواق وهي السوق النظامية والسوق الموازية والسوق التابعة والسوق الثالثة وسوق السندات والصكوك وسوق حق الأفضلية.

الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية

تقوم الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية بمختلف الأعمال الخيرية التي من شأنها مساعدة المحتاجين داخل السلطنة وخارجها، فعلى سبيل المثال قدمت الهيئة مساعدات لأبناء الشعب الفلسطيني، وأسهمت في إعادة إعمار قطاع غزة، وإنشاء عدد من المرافق التعليمية في الضفة الغربية، وكذلك مساعدة الشعوب في اليمن وسوريا وليبيا وباكستان ودول أخرى نتيجة الصراعات والحروب، أو الأنواء المناخية عبر المنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمفوضية العليا لشئون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى.

كما تقدم الهيئة إسهاماتها في الحالات التي تستدعي المساعدة لمواجهة الكوارث أو الحوادث الفردية أو الجماعية، كضحايا الزلازل والمجاعات في مختلف مناطق العالم، وتدعم الهيئة كذلك مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية التي ترعى الطفولة والأيتام والمعوقين والعجزة وغيرها من الأعمال الخيرية في البلاد.

هيئة تقنية المعلومات

عملت هيئة تقنية المعلومات منذ إنشائها بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/٥٢) على توفير بنية أساسية في تقنية المعلومات لمساعدة المؤسسات الحكومية على توفير خدماتها بجودة عالية تواكب التطور العالمي من خلال عدد من المشاريع والإنجازات، وقد سعت إلى تطوير مشاريع عديدة كبنية أساسية بحيث يسهل على المؤسسات الحكومية تدشين خدمات الكترونية تسهل الوقت والجهد على المواطنين والمقيمين.

ونفذت الهيئة مركز البيانات الوطني الذي يعمل على استضافة أنظمة تقنية المعلومات لجميع المؤسسات الحكومية وتوفير حلول التعاقد من الكوارث، كما نفذت الهيئة شبكة عُمان الحكومية لتكون شبكة اتصالات وطنية تعزز التواصل بين المؤسسات الحكومية بصورة آمنة وتعمل على رفع مستوى الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية من خلال تسهيل التواصل والتنسيق بينها.

ووفرت الهيئة خدمة التصديق الإلكتروني (تم) التي يقدمها المركز الوطني للتصديق الإلكتروني بهيئة تقنية المعلومات ويتيح للمواطنين والمقيمين إجراء معاملاتهم الإلكترونية على مستوى عالٍ من السرية والمصادقية والموثوقية لحماية كافة المعلومات الشخصية.

كما نفذت الهيئة مشروع السحابة الحكومية بهدف توفير بنية أساسية مشتركة تشمل الخوادم والشبكات والتخزين والتطبيقات بحيث يمكن من خلال هذه المنصة تلبية كافة احتياجات الجهات الحكومية.

هيئة تنظيم الاتصالات

أنشئت هيئة تنظيم الاتصالات في ٢٠٠٢م بموجب قانون تنظيم

الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٣٠) بهدف تحرير خدمات الاتصالات والارتقاء بها. وتم تكليفها في عام ٢٠١٢م بتنظيم قطاع الخدمات البريدية في السلطنة وفقاً لقانون تنظيم الخدمات البريدية الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٧١)، وذلك بهدف تطوير وتحسين وتتمية قطاع البريد في السلطنة.

وركزت الهيئة طاقاتها على إيجاد قطاع اتصالات قادر على تزويد جميع المستخدمين بالنفاد إلى خدمات اتصالات عالمية الجودة وبأسعار ميسورة، وتحقيقاً لهذه الغاية عملت باستمرار لزيادة عدد المرخص لهم في السوق وتوفير قدر أكبر من الخيارات للمستهلكين.

كما بذلت الهيئة جهودها الرامية لتحقيق البيئة التنظيمية المثلى لإتاحة خدمات عالمية المستوى لجمهور من المستهلكين يتمتع بالوعي والإدراك بحلول عام ٢٠١٨م.

وتحقيقاً لهذه الرؤية تم الانتهاء من جانبين مهمين من الأدوات التنظيمية، يتعلق الأول بالأسعار (لائحة النفاد والربط البيئي، ولائحة التعرفة لأسعار التجزئة ولوائح فصل الحسابات) ويتعلق الجانب الآخر بالجودة (لوائح جودة الخدمة). ويتوقع أن تعمل هذه الرؤية على تعزيز وتشجيع المنافسة في السوق وتحسين جودة الخدمة المقدمة.

الهيئة العامة للكهرباء والمياه

أنشئت الهيئة العامة للكهرباء والمياه بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٩٢) الصادر في ٢٠٠٧/٩/٩م، وذلك بعد تخصيص قطاع الكهرباء في عام ٢٠٠٤م، وتختص الهيئة بتنظيم قطاع الكهرباء والمياه في السلطنة وفقاً للقانون، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ولها



سعت هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية منذ نشأتها إلى جمع الوثائق والمحفوظات المتعلقة بالسلطنة وقد تكون لديها نتيجة لذلك رصيد كبير ومهم من الوثائق يمثل جزءاً من الذاكرة الوطنية للسلطنة يزيد عن المليون وثيقة

جهود كبيرة من قبل الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي في سبيل توفير السلع الغذائية الأساسية ذات الأهمية الاستراتيجية بصفة دائمة وتأمين تخزينها والمحافظة على جودتها

حق تملك الأموال اللازمة لتحقيق أهدافها وتعتبر أموالها أموالاً عامة.

وتعمل الهيئة العامة وفق الخطة الرئيسية لقطاع المياه التي أعدتها للفترة حتى عام ٢٠٤٠م والتي تستهدف المضي في مشاريع تحلية المياه ومشاريع نقل وتوزيع المياه للوصول إلى مستويات تغطية عالية ورفع موثوقية إمدادات المياه، مع العلم أن نسبة التغطية الحالية لقطاع المياه في السلطنة تبلغ ٦٠٪ حسب إحصائيات عام ٢٠١٥م، ومن المخطط له أن تصل نسبة التغطية ٩٨٪ بحلول عام ٢٠٤٠م.

وتعد مشاريع محطات تحلية مياه البحر من المشاريع الكبيرة والتي تساهم بشكل كبير في تعزيز الأمن المائي للسلطنة من خلال الاعتماد عليها كمصدر رئيسي لمياه الشرب والإبقاء على المياه الجوفية كمخزون استراتيجي، حيث تعمل الهيئة العامة للكهرباء والمياه جنباً إلى جنب مع الشركة العُمانية لشراء الطاقة والمياه بوضع الخطط الرامية للتوسع في محطات تحلية المياه القائمة وإنشاء محطات تحلية جديدة لتغطية الطلب المتزايد على المياه.

هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

تمثل هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية التي تأسست في ٧/٢/٢٠٠٧م، بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٦٠)، مشروعاً وطنياً يسعى لحفظ التاريخ العُماني بمختلف مجالاته من جهة، وإرساء نظام متكامل في إدارة الوثائق العامة التي تتعلق بالوحدات الحكومية الخاضعة لقانون الوثائق من جهة أخرى.

ويعد تقديم الدعم الفني والمتابعة في مجال إدارة الوثائق الجارية والوسيلة بالجهات المعنية من أهم اختصاصات الهيئة لتحقيق الأهداف المنشودة من إنشائها، حيث تقوم

الهيئة بتقديم الدعم الفني للجهات المعنية لمساعدتها في إعداد أنظمة لإدارة وثائقها الخصوصية، عليه فقد تم حتى مايو ٢٠١٧م اعتماد أنظمة لإدارة الوثائق الخصوصية لصالح (٤٥) جهة من وحدات الجهاز الإداري للدولة الخاضعة لقانون الوثائق والمحفوظات.

كما تقوم الهيئة بمتابعة وتقييم أماكن حفظ الوثائق الوسيطة لصالح الجهات المعنية، وذلك من خلال الزيارات الميدانية لتلك الأماكن وإبداء الملاحظات الفنية عليها.

وسعت الهيئة منذ نشأتها إلى جمع الوثائق والمحفوظات المتعلقة بالسلطنة من الدول التي أسهمت بعلاقاتها السابقة في تكوين الرصيد الوثائقي، وكذلك من المواطنين داخل السلطنة، وقد تكون لدى الهيئة نتيجة لذلك رصيد كبير ومهم من الوثائق يمثل جزءاً من الذاكرة الوطنية للسلطنة يزيد عن المليون وثيقة.

بالإضافة إلى ذلك بدأت الهيئة منذ عام ٢٠١٦م، باستقبال ترحيلات الوثائق التي ترد إليها من بعض وحدات الجهاز الإداري للدولة الخاضعة لقانون الوثائق والمحفوظات.

ودشنت الهيئة في ٢٠١٧/٥/١م، معمل الإتلاف الآمن للوثائق ليعمل على إتلاف الوثائق الورقية والأوعية الإلكترونية وما يشابهها، لصالح الجهات والمؤسسات الحكومية والأمنية، والشركات والمؤسسات الخاصة والأفراد بطرق آمنة.

الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات

جاء إنشاء الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات بمقتضى المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٥٢)، في ٢٧/٢/٢٠١١م، في إطار الاهتمام المتواصل الذي تبذله الحكومة لتنمية وتطوير قطاع

الاستثمار، وتعزيز وتنمية الصادرات العُمانية من خلال توفير الدعم والمساندة من خلال طرح مجموعة من الحوافز والمميزات أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

وتهدف الهيئة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في مجال الاستثمار والترويج للصادرات والمنتجات العُمانية غير النفطية إلى الدول الأخرى من أجل زيادة الميزان التجاري للسلطنة.

كما تعنى بجلب الاستثمارات الخارجية من حيث تهيئة كافة الجوانب التي تعنى بتسهيل الاستثمارات للمستثمر الأجنبي وإيجاد ثقل اقتصادي للسلطنة مواكبة لكافة التطورات الاقتصادية عالمياً.

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

تبذل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية جهوداً ملموسة وتقوم بدور مهم وحيوي تجاه فئة المؤمن عليهم من المواطنين العاملين في مختلف منشآت القطاع الخاص لتوفير الحماية الاجتماعية لهذه الفئة، وقد أنشئت الهيئة بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٩٢/٧٢) لكي توفر المناخ والبيئة المناسبة التي تمكن من تيسير كافة الإمكانات والسبل لتحقيق هدف الحماية الاجتماعية.

وتسعى الهيئة إلى تحقيق جملة من الأهداف على مختلف الأصعدة، وتمثل أهمها في تحسين خدماتها بما يضمن جودتها وبناء جسر الثقة بينها وبين أصحاب الأعمال والمتعاملين معها من المؤمن عليهم، وتحقيق أقصى درجات الرضى لهم وفق الإمكانات المتاحة ووفق الأنظمة والقوانين السارية.

وقد شهد قطاع التأمينات الاجتماعية تطورات إيجابية منذ بدء تطبيق أنظمة التأمينات

الاجتماعية عام ١٩٩٢م على العُمانيين العاملين في القطاع الخاص داخل السلطنة، وطبقت العديد من التشريعات التأمينية لتمتد مظلتها وتشمل فئات لم تكن مشمولة بالمظلة التأمينية خلال الفترات الأولى من فترات تطبيق نظام التأمينات، حيث بلغ عدد المؤمن عليهم حسب إحصائيات نهاية مايو ٢٠١٧م (٢١٧٨٢٩) مؤمناً عليه.

الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي

يعود إنشاء الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي إلى عام ١٩٨٠م الذي صدر فيه المرسوم السلطاني رقم (١٩٨٠/٦٢)، والذي حدد دورها واختصاصاتها الأساسية في العمل على توفير السلع الغذائية الأساسية بصفة دائمة، وتأمين تخزينها في مخازن ذات مواصفات عالية التقنية لتكون صالحة للاستخدام المحلي وملبية لحاجات التدخل السريع عند حدوث الحالات الطارئة في السلطنة كالأنواء المناخية الاستثنائية وغيرها.

وجاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٧/٢) بإصدار نظام الهيئة وتحديد أهدافها واختصاصاتها بشكل أوسع من عدة جوانب كتفويض استراتيجية الأمن الغذائي ورفع تقارير دورية إلى مجلس الوزراء بشأنها، وتطوير السياسات والتشريعات الوطنية المرتبطة بقطاعات الأمن الغذائي في السلطنة، وإنشاء نظام معلومات وطني متكامل للأمن الغذائي بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وشهد عام ٢٠١٧م جهوداً كبيرة من قبل الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي في سبيل توفير السلع الغذائية الأساسية ذات الأهمية الاستراتيجية بصفة دائمة

وتأمين تخزينها والمحافظة على جودتها، عبر توقيع عدة اتفاقيات لاستيراد السلع الغذائية الأساسية من خارج السلطنة حيث تشكل هذه السلع عناصر مهمة لتغطية احتياجات المستهلك.

الهيئة العامة لحماية المستهلك

في ٢٠١١/٢/٢٦م صدرت أوامر سامية بإنشاء هيئة مستقلة لحماية المستهلك، وصدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٢٦) في ٢٠١١/٢/٢٨م بإنشاء الهيئة العامة لحماية المستهلك، وفي ٢٠١١/٤/٥م، صدر نظام الهيئة العامة لحماية المستهلك بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٥٣).

وقد عملت الهيئة منذ الوهلة الأولى على سن التشريعات والأنظمة والقوانين والاختصاصات التي رسمت لها، والمتمثلة في استقرار الأسعار وتوعية المستهلك بمهامه الإعلانات المضللة ومحاربتها، وتلقي الشكاوي من المستهلكين والجمعيات والتحقيق فيها والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، والمتابعة المستمرة للنشاط التجاري ومراقبة حركة السلع والخدمات، والتأكد من توافر السلع الأساسية والعمل على تشجيع المنافسة ومحاربة الغش التجاري والاحتكار المضر بالاقتصاد الوطني، ووضع الخطط وبرامج العمل لحماية حقوق المستهلك وتعزيزها وتمييزها.

وقد جاء صدور قانون حماية المستهلك وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٦٦) وقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٦٧) لتلائم الوضع القائم في المعاملات الاستهلاكية الحالية في أسواق السلطنة وكذلك الأسواق العالمية، حيث حرصت السلطنة ممثلة في الهيئة العامة

لحماية المستهلك وبالتعاون مع العديد من الجهات المعنية بذلك على إيجاد قوانين رادعة تكفل حقوق المستهلك والمزود لجميع أساليب الغش والاحتيال، كما تهدف هذه القوانين إلى تنظيم العلاقة بين الفرد المستهلك وبين قطاع الأعمال الذي يبيع البضائع ويقدم الخدمات.

وجاء إصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك في ٢٠١٧/٣/٩م، ليكمل المنظومة المتعلقة بقانون حماية المستهلك، ويعطي المجال للتطبيق الفعلي لمواد هذا القانون.

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

سعت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم منذ إنشائها بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٩) في ٢٠١١/١٠/٢٦م إلى القيام بدور فعال لإدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتوطيد العلاقات التجارية مع الشركات والمستثمرين في المنطقة، وعملت على استكمال بناء منظومة القوانين والتشريعات اللازمة لعمل المنطقة الاقتصادية والاهتمام ببناء قدراتها الذاتية من الكفاءات البشرية في المجالات الفنية والإدارية والمالية بما يمكنها من القيام بدورها.

وفي ٢٠١٢/١٢/٢٦م صدر نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٧٩)، الأمر الذي يعد نقلة نوعية في تحفيز الاستثمارات المحلية في المنطقة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال ما يتضمنه من حوافز وتسهيلات وضمانات للمشروعات التي يتم تشييدها بالمنطقة خاصة الإعفاء من الضرائب، والسماح بالتملك الأجنبي للمشروعات بنسبة (١٠٠ ٪) والإعفاء من شرط الحد الأدنى لرأس المال المستثمر المنصوص عليه في

قانون الشركات التجارية والقوانين الأخرى، والإعفاء من أي قيود على جلب وتداول وتحويل العملات الأجنبية، والإعفاء من تطبيق أحكام قانون الوكالات التجارية.

وفي ٢٠١٧/٩/٦م بدأ العمل باللائحة التطوير العقاري بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي تستهدف تعزيز جهود الهيئة لاستقطاب الاستثمارات المحلية والخارجية، وتوفير البيئة التشريعية المشجعة للقطاع الخاص للاستثمار في تشييد مشروعات التطوير العقاري كالمجمعات السياحية والمباني المتعددة الطوابق التي يتم تخصيصها للاستخدامات السكنية أو التجارية أو السياحية.

الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون

أنشئت الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في ٢٠١٠/١٠/١٩م، بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٠/١٠٨)، وقد أخذت على عاتقها تقديم نجاحات متوالية ومستمرة في قطاع الإعلام المسموع والمرئي، مرتكزة على رسالتها الإعلامية التي تهدف إلى تقديم رسالة إعلامية رصينة تعزز القيم النبيلة والمشاركة المجتمعية والانتماء الوطني، وتبرز سياسة الدولة وخطوطها وتوجهاتها، ورؤيتها بتحقيق الريادة في مجال الإعلام السمعي والمرئي، انطلاقاً من هوية عُمان وأصالتها التاريخية ونهضتها المعاصرة، من خلال منتجات إعلامية عالية الجودة، تحظى بثقة الجمهور.

وقد سعت الهيئة خلال عام ٢٠١٧م إلى تطوير منتجاتها الإعلامية من حيث المضمون والمحتوى والإخراج، بما يتواءم مع متطلبات المرحلة التي تشهد تطوراً متسارعاً في شتى المجالات، كما سعت إلى مواكبة التطورات في مجالات البث الإذاعي والتلفزيوني والمجالات

التقنية المرتبطة بهما بما يخدم تقديم رسالتها وفق أحدث الوسائل في هذا الشأن.

الهيئة العامة لسجل القوى العاملة

في ٢٠١٢/٥/١٩م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٣٢) بتعديل بعض أحكام نظام الهيئة العامة لسجل القوى العاملة، وحدد المرسوم اختصاصات الهيئة وهي إنشاء قاعدة بيانات متكاملة عن القوى العاملة في جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة (المدنية والعسكرية والأمنية) ومنشآت القطاع الخاص، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر وفيد الباحثين عن عمل، ووضع الإجراءات اللازمة لتوفير البيانات المتعلقة بالقوى العاملة الوطنية في سوق العمل بما في ذلك الربط الإلكتروني مع كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة (المدنية والعسكرية والأمنية) ومنشآت القطاع الخاص.

وقد دشنت الهيئة في ٢٠١٦/٧/١٧م، استمارة حصر بيانات الميول الوظيفية ومهارات الباحثين عن عمل، بهدف تقديم الدعم المعنوي وتوجيه الباحثين في كيفية الحصول على وظيفة تتناسب مع مهاراتهم الفردية وميولهم التوظيفية وأيضاً التحاقهم ببرامج التدريب والتأهيل التي تتفق مع رغباتهم وإمكاناتهم.

وفي أغسطس ٢٠١٧م، أعلنت الهيئة عن توفر آلية جديدة لتشغيل حالة الباحثين عن عمل من خلال الرسائل النصية القصيرة أو الموقع الإلكتروني؛ بهدف الوقوف على الأعداد الحقيقية لغير العاملين باستمرار.

الهيئة العامة للطيران المدني

حدد نظام الهيئة العامة للطيران المدني الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٤٣) في ٢٠١٢/٩/١٦م، أهداف

إنشاء الهيئة في النهوض بقطاع الطيران المدني وجميع المرافق المساندة والوصول به إلى أفضل المستويات من حيث الكفاءة والجودة وتأمين سلامة وأمن الطيران المدني في مجال النقل الجوي.

وعملت الهيئة على توسيع شبكة النقل الجوي بين السلطنة ودول العالم بسياسة واضحة ترمي إلى فتح مجالات الاستثمار واستقطاب شركات طيران عالمية وفتح خطوط جوية للناقلات الوطنية، ليسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدولة، وليكن أحد القطاعات غير النفطية التي تصب إيراداتها في الناتج المحلي الإجمالي، باعتباره قطاعاً مهماً في المنظومة اللوجستية للسلطنة.

ومن أبرز إنجازات الهيئة في المجال التنظيمي الانتهاء من مسودة السياسة العامة للطيران المدني، وتفعيل أنشطة الطيران العام وفتح مجال الاستثمار للقطاع الخاص، والسماح بالتشغيل الفعلي لأول طيران اقتصادي في السلطنة، بالإضافة إلى إصدار موافقة للشركات التي اجتازت معايير التقييم المبدئية للطيران العام.

وبلغ عدد الاتفاقيات التي وقعتها السلطنة مع دول العالم في مجال النقل الجوي (٩٢) اتفاقية منها (٢١) اتفاقية للأجواء المفتوحة، كما أصدرت الهيئة العامة للطيران المدني الموافقات اللازمة لعدد من شركات الطيران لتسيير رحلات محلية ودولية لمطار صحار.

الهيئة العامة لشبنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعمل الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) التي أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٣٦) الصادر في ٢٠/٥/٢٠١٣م، على النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

وتعزيز دورها في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات: الفنية، والتدريبية، والاستشارية المختلفة، والمتمثلة في البرامج التدريبية وخدمات الدعم الفني والمساندة وبرنامج التوجيه، ونظام الاستشارات ودراسة الجدوى، وبطاقة رواد الأعمال، وجائزة ريادة الأعمال، والحاضنات ومراكز الأعمال، والأراضي بحق الانتفاع، وتنظيم المعارض والفعاليات الداخلية والخارجية.

وتساعد الهيئة رواد الأعمال وأصحاب الأفكار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية ومراجعتها، بما يتضمنه ذلك من جمع وتحليل المعلومات الخاصة بالمشروع لمعرفة إمكانية تنفيذه وتقييم مدى نجاحه. وإضافة لدراسات الجدوى تقوم الهيئة بدعم رواد الأعمال من خلال تقديم الاستشارات المختلفة (تجارية، إدارية، تسويقية، فنية)، والمساعدة على إعداد الاستراتيجيات المناسبة للمشروع.

وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بالهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) حتى نهاية شهر يوليو ٢٠١٧م، (٤٧٠٢) مما يرفع إجمالي عدد هذه المؤسسات إلى (٢٧٩٢٢) مؤسسة.

الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف

أنشئت الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٣)، الصادر في ٨/١/٢٠١٣م، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتتبع شرطة عُمان السلطانية، وفي ٢٠/١١/٢٠١٤م صدر نظام الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٦٨).

وقد سعت الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف من خلال استراتيجية واضحة ومستقبلية إلى أن تكون المؤسسة الرائدة في تقديم خدمات الطوارئ ذات الاختصاص في السلطنة بكفاءة ومهنية عالية من خلال تقديم الخدمات المتعلقة بالحماية المدنية والإطفاء والبحث والإنقاذ والإسعاف والتعامل مع حوادث المواد الخطرة بما يحقق أهدافها المتمثلة في حماية الأرواح والممتلكات.

الهيئة العُمانية للشاركة من أجل التنمية

أنشئت الهيئة العُمانية للشاركة من أجل التنمية بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٩)، الصادر في ٢/٢/٢٠١٤م، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتتبع وزارة التجارة والصناعة.

وتهدف الهيئة إلى توفير فرص لتدريب وتأهيل الكوادر العُمانية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقوية القطاع الخاص، وتعزيز التقنيات القائمة في القطاعين الحكومي والخاص، ودمج التقنيات الحديثة فيهما، وتعزيز القدرات العسكرية والأمنية للسلطنة في جميع مستوياتها، وتيسير الاستثمار، والعمل على تنويع مصادر الدخل الوطني وإيجاد اقتصاد مستدام وفعال، وذلك من خلال تطبيق برنامج الشراكة من أجل التنمية.

وخلال العام ٢٠١٦م انتهت الهيئة من تنفيذ أربعة مشاريع وهي برنامج تعزيز القدرات الوطنية وصندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومركز عُمان للتقنية الحيوية والبحرية إضافة إلى برنامج تطوير مهارات الشباب، وقامت بإجراء (٢٤٧) دورة استفاد منها (٤٥٧٢) متدرباً يمثلون (١٤) جهة عسكرية وأمنية ومدنية.

الهيئة العامة للتعددين

أنشئت الهيئة العامة للتعددين بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٩) الصادر في ٢١/٩/٢٠١٤م؛ بهدف إعداد استراتيجية تتضمن الخطط والسياسات الخاصة بالبنية الجيولوجية الأساسية للسلطنة وتنمية قطاع التعدين.

وسعت الهيئة منذ إنشائها إلى الارتقاء بقطاع التعدين والمساهمة في التنويع الاقتصادي استناداً إلى الأهداف والاختصاصات المنوطة بها، والتي تتمثل في تطوير وتنمية قطاع التعدين، وتحقيق الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية واستثمارها بما يخدم أهداف التنمية والتنويع الاقتصادي في السلطنة.

وقد وقعت الهيئة في ١٧/٧/٢٠١٧م على عقد تنفيذ استراتيجية عُمان للتعددين والتي ستعمل على تحديد طريق قطاع التعدين خلال العشر سنوات القادمة، وإنجاز قاعدة صلبة لإدارة وتنظيم قطاع التعدين، وتحديد النسبة المستهدفة لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تحديد نسبة النمو السنوي، ووضع الآليات المناسبة لتطويره.

وحدة دعم التنفيذ والمتابعة

أنشئت وحدة دعم التنفيذ والمتابعة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٦/٥٠)، الصادر في ١٧/١٠/٢٠١٦م، وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ولها أهلية تملك الأموال الثابتة والمنقولة وإدارتها والتصرف فيها.

وجاء إنشاء الوحدة لدعم ومتابعة خطط الحكومة لتعزيز التنويع الاقتصادي، ولتكون الجهة الرسمية المسؤولة عن متابعة مشاريع ومبادرات الحكومة في قطاعات (الصناعات التحويلية، والقطاع السياحي، والقطاع

اللوجستي، وقطاع المالية والتمويل المبتكر، وقطاع سوق العمل والتشغيل، وقطاع الثروة السمكية، وما يستجد من مشاريع وبرامج وفق القطاعات الـ (١٩) ضمن الخطة الخمسية التاسعة لتعزيز التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط).

ولضمان إعطاء الوحدة مسؤولية أكبر حدد المرسوم السلطاني تبعيتها لوزير ديوان البلاط السلطاني والذي سيعطيها مزيداً من القوة في اتخاذ القرار.

وتعمل وحدة دعم التنفيذ والمتابعة منذ إنشائها على متابعة مخرجات ومبادرات البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة وأصحاب المشاريع وفق خطط واضحة ومؤشرات أداء دقيقة والتي يعمل بها كأول مرة في السلطنة الاقتصادي.

وحققت وحدة دعم التنفيذ والمتابعة منذ إنشائها الكثير من الجهود والإنجازات في طريق تنفيذ المبادرات والمشاريع وذلك من خلال اللجان التسييرية بين الوحدة والقطاعات المرتبطة، حيث تعقد هذه اللجان اجتماعاتها كل على حدة لمتابعة التقدم الشهري وفق كل مبادرة ومشروع.

كما أن الوحدة تشرف على مبادرات شراكة وتطوير بيئة الأعمال في السلطنة لجعل اقتصاد السلطنة جاذباً للاستثمار ومنافساً على كافة المستويات والأصعدة الإقليمية والدولية.

اللجنة الوطنية للبيئة والتربية والثقافة والعلوم

تسعى اللجنة الوطنية العُمانية للتربية والثقافة والعلوم إلى تنظيم وتحقيق الاتصال بين المنظمات العربية والإسلامية

والدولية العاملة في مجالات التربية والثقافة والعلوم (منظمات اليونسكو، الاليكسو، والاسيسكو) من ناحية، وبين الجهات المعنية والهياكل التربوية والثقافية في السلطنة من ناحية أخرى، إلى جانب التعريف والحديث عن التراث العُماني وعن جهود السلطنة في مجالات التربية والثقافة والعلوم والتعاون مع المنظمات الثلاث في تلك المجالات دعماً للتفاهم والتواصل بين الشعوب والحضارات.

وتمنح جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة كل عامين من خلال برنامج (الإنسان والمحيط الحيوي) في اليونسكو اعترافاً وتقديراً للمساهمات المتميزة للأفراد والمجموعات والمؤسسات والمنظمات في مجال حماية البيئة وبما يتوافق مع سياسة اليونسكو وبرامجها في هذا المجال.

وتعد جائزة السلطان قابوس لحماية البيئة أول جائزة عربية يتم منحها على المستوى العالمي في مجال حماية البيئة، وقد أنشئت في عام ١٩٨٩م بمبادرة من جلالة السلطان المعظم وبموافقة وترحيب منظمة اليونسكو.

اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان

سعت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها إلى العمل بكل جهد نحو تحقيق الرؤية الصحيحة وتوجيه الرسالة الواضحة لحقوق الإنسان في السلطنة، كما حرصت على متابعة وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومسؤولياته وواجباته في السلطنة، امتثالاً لاختصاصاتها التي منحت لها بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢٤) في ٢٠٠٨/١١/١٥ بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان وتحديد اختصاصاتها، وتتمتع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (مسمّاهما سابقاً)

بالشخصية الاعتبارية، وبلاستقلال في ممارسة مهامها، ومقرها مدينة مسقط، وتتبع اللجنة مجلس الدولة.

وفي ٢٠١٦/٤/١٨م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٦/٢٢) بتعديل مسمى لجنة حقوق الإنسان، ليكون اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان، كما صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٦/٢٤) بتعيين أعضاء اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان، وتتكون اللجنة من (١٤) شخصاً يمثلون عدة جهات. وتضم اللجنة بين أعضائها أربع نساء عُمانيات.

وفي ٢٠١٧/٦/٢١م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٧/٢٦) بتعيين رئيس للجنة العُمانية لحقوق الإنسان.

اللجنة الوطنية للشباب

تتبع اللجنة الوطنية للشباب التي أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٧) الصادر في ٢٠١١/١٠/٢٦م رئيس مجلس الدولة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية.

وتهدف اللجنة إلى فتح قنوات تواصل هادف وحوار منتج مع أو بين فئة الشباب في السلطنة، للتهوض بكل ما من شأنه تعزيز الانتماء للوطن وقائده، والعمل على التمسك بالقيم الدينية وترسيخ قيم المواطنة الصالحة والموروث الحضاري العُماني، وأخلاقيات التواصل، والحوار بين مختلف فئات ومؤسسات المجتمع، ومفاهيم العمل وأخلاقياته، وخدمة المجتمع، وتوعية فئات الشباب بالتشريعات التي تحدد واجباتهم

تجاه الدولة والمجتمع، وتكفل حقوقهم وحرياتهم الشخصية وفق ما حدده النظام الأساسي للدولة.

وقد أعلنت اللجنة في فبراير ٢٠١٧م عن برامجها الخمسة للفترة الثالثة (٢٠١٦ - ٢٠١٨) وفق الخطة الخمسية العامة لبرامج ومشاريع اللجنة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠)، وشملت برنامج المواطنة والانتماء، وبرنامج تطوير قدرات الشباب، وبرنامج تعزيز المشاركة الشبائية، وبرنامج التمكين الاقتصادي، وتطوير القطاع الشبابي.

اللجنة الوطنية لإدارة الأزمات

أنشئت اللجنة بأوامر سامية من جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم في ٢٠١٠/٦/٨م، وجاء إنشاؤها بهدف إدارة الأزمات وإيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق الجاهزية التامة في الأحوال الاستثنائية في المجالات الخدمية والمعيشية والطبية.

ومن ضمن أهداف اللجنة العمل على إعادة صياغة الخطة الوطنية لإدارة الأزمات، وإيجاد مركز مجهز لإدارة هذه الأزمات، وبناء قواعد بيانات محدثة لجميع المنشآت المدنية والطرق والتضاريس وأنظمة المعلومات الجغرافية، وكذلك إعادة توزيع مخازن الاحتياطي الغذائي في كافة محافظات السلطنة وتأسيس مستشفيات قابلة للتشغيل السريع بما في ذلك نقلها جواً وتأهيل وتجهيز المراكز المخصصة لعمليات الإيواء أثناء الأزمات وتوفير مخزون مائي للمستشفيات المرجعية يتم استخدامه عند توقف محطات تحلية المياه.

النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للدولة



بناء دولة عصرية
وترسيخ دعائمها
بالمؤسسات والنظم
والقوانين من الأسس
التي ارتكزت عليها
النهضة العمانية
الحديثة

على مواصلة الجهد من أجل بناء مستقبل أفضل، وتعزيزاً للمكانة الدولية لسلطنة عُمان ودورها في إرساء دعائم السلام والأمن والتعاون بين الشعوب، جاء إصدار النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١) في ١١/٦/١٩٩٦م.

وشكّل النظام الأساسي للدولة الإطار القانوني المرجعي الذي يحكم عمل السلطات المختلفة ويفصل فيما بينها حيث تستمد منه أجهزة الدولة المختلفة أسس ونطاق عملها. كما أنه يوفر في الوقت نفسه أقصى حماية وضمانات للحفاظ على حرية الفرد وكرامته وحقوقه وعلى نحو يكرس حكم وسيادة القانون وفق أرفع المستويات المعروفة دولياً. يتكون النظام

عُمان بجناحيه مجلس الدولة ومجلس الشورى، وضمان استقلالية القضاء في قيامه بدوره لتحقيق العدالة مع متابعة الأداء وضمان سيره في الطريق الصحيح من خلال جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة والهيئة العامة لحماية المستهلك والأجهزة الرقابية الأخرى التي تمارس أدوارها في إطار القانون والالتزام به، مع كفالة وضمان الحريات الأساسية للمواطنين في إطار القانون.

النظام الأساسي للدولة

تحقيقاً لمزيد من التقدم والرخاء والاستقرار ومشاركة المواطنين في عملية التنمية وتوجيهها على مختلف المستويات، وتصميماً

وتفعيل أدائها في أن هذه العملية كانت ثمرة رؤية شاملة وتخطيط دقيق وقيادة كرسَتْ نفسها من أجل الوطن وأبنائه، وحكمة قيادة حرصت دوماً على جعل المواطنة القائمة على المساواة بين أبناء الوطن، وعلى حكم القانون ركيزة أساسية، وإطاراً يتسع ليشمل كل أبناء الوطن، وهو ما عبر عنه النظام الأساسي للدولة الصادر في ١١/٦/١٩٩٦م وتعديلاته والذي بلور كل جوانب وأسس بناء الدولة العصرية، والعلاقات بين مؤسساتها والمسؤوليات والحقوق والواجبات والمهام المناطة بمختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها الإدارية والتنفيذية والبرلمانية والقضائية، وكفالة قيام كل منها بدورها الوطني في تعاظم وتكامل بين مجلس الوزراء ومجلس

كان بناء دولة عصرية وترسيخ دعائمها بالمؤسسات والنظم والقوانين التي تستجيب لتطور المجتمع وحركة التنمية في البلاد، من الأسس التي ارتكزت عليها النهضة العُمانية الحديثة، والتي أكد عليها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه -، وسعى إلى تحقيقها وترسيخها وهو يقود دفة مسيرة الخير والعطاء، ويرتقي بعُمان إلى ذروة المجد والفخر، لتواكب عصرها في ميادين العلم والمعرفة، وتحافظ في الوقت ذاته على أصالتها وعراقتها.

وتتمثل أهمية ودلالة ما يتحقق على صعيد ترسيخ مؤسسات الدولة العصرية وتطوير

الهيكل التنظيمي للدولة

يتكون الهيكل التنظيمي للدولة من جلالة السلطان المعظم والمجالس والمؤسسات والهيئات على النحو التالي:

أولاً: حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

جلالة السلطان المعظم هو رأس الدولة، ورئيسها والسلطة العليا والنهائية لها وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب وأمره مطاع وهو رمز الوحدة الوطنية والساخر على رعايتها وحمايتها، وقد حددت المادة (٤٢) من النظام الأساسي للدولة المهام التي يقوم بها جلالاته.

ثانياً: مجلس الوزراء

مجلس الوزراء يعاون جلالة السلطان المعظم في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها، وهو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسة العامة للدولة. وفي هذا الإطار فإنه يتولى بوجه خاص رفع التوصيات إلى جلالة السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة

الأساسي للدولة من (٨١) مادة مقسمة إلى سبعة أبواب.

وحددت هذه الوثيقة التاريخية نظام الحكم في الدولة، والمبادئ الموجهة لسياساتها في المجالات المختلفة كما بينت الحقوق والواجبات العامة للمواطنين، وفصلت الأحكام الخاصة برئيس الدولة ومجلس الوزراء والقضاء وأشارت إلى المجالس المتخصصة والشؤون المالية ومجلس عُمان. وبينما يتم إصدار القوانين على أساس ما يتضمنه النظام الأساسي للدولة من أحكام فإنه لا يجوز أن تتعارض معها.

وتأكيداً على أهمية مشاركة جميع أفراد المجتمع في مسيرة التنمية الشاملة بما يتماشى ومتطلبات التطور المنشود، تم تعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة للمرة الأولى بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩) في ٢٠١١/١٠/١٩م، وأعطت التعديلات الجديدة صلاحيات تشريعية ورقابية لمجلس الدولة والشورى، تتمثل في ضرورة موافقتهم مجتمعين على كل القوانين التي تصدر عن مجلس الوزراء.

كما أعطت التعديلات مجلسي الدولة والشورى تعديل جميع القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء قبل أن ترفع لجلالة السلطان ويصدرها على هيئة قوانين نافذة، كما أعطي مجلس الشورى منفرداً اقتراح مشروعات قوانين وإحالتها إلى الحكومة لدراستها ثم إعادتها إلى المجلس.

كما حددت التعديلات في النظام الأساسي للدولة شروط عضوية مجلسي الدولة والشورى وعدد الأعضاء، حيث لا يجوز أن يكون عدد أعضاء مجلس الدولة مع رئيسه أكثر من أعضاء مجلس الشورى.

حدد النظام الأساسي للدولة أساساً راسخاً ومبادئ واضحة للدولة ونظام الحكم، حيث نص في مادته الأولى على أن «سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط»، ونصت المادة الثانية منه على أن «دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع»، كما حدد الباب الأول من النظام الأساسي للدولة كيفية وخطوات تولي الحكم ونصت المادة الخامسة منه على أن «نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان، ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم أن يكون مسلماً رشيداً عاقلاً وإبناً شرعياً لأبوين عُمانيين مسلمين».

ويقوم الحكم في السلطنة وفقاً لما تضمنته المادة التاسعة «على أساس العدل والشورى والمساواة»، وللمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة وفقاً للقانون. كما نصت المادة (٥٩) على أن «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وشرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات». وكفل النظام الأساسي للدولة استقلال القضاء وجعل التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة «جريمة يعاقب عليها القانون». وفي ظل ما يتضمنه النظام الأساسي للدولة في مواد مختلفة وما يكفله من ضمانات لحقوق المواطنين وحرياتهم ولعمل السلطات والمؤسسات المختلفة تتحدد كل جوانب النظام السياسي العُماني وآليات عمله في إطار القوانين المنظمة لذلك.

ويتشكل مجلس الوزراء برئاسة جلالة السلطان المعظم وعضوية:

صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد

نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء

صاحب السمو السيد هيثم بن طارق آل سعيد

وزير التراث والثقافة

معالي السيد خالد بن هلال بن سعود البوسعيدي

وزير ديوان البلاط السلطاني

معالي الفريق أول سلطان بن محمد التُّعماني

وزير المكتب السلطاني

معالي السيد بدر بن سعود بن حارب البوسعيدي

الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع

معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد البوسعيدي

وزير الداخلية

معالي يوسف بن علوي بن عبد الله

الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية

معالي الشيخ عبد الملك بن عبد الله بن علي الخليفي

وزير العدل

معالي درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي

الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

معالي الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الله السالمي

وزير الأوقاف والشؤون الدينية

معالي الدكتور محمد بن حمد بن سيف الرمحي

وزير النفط والغاز

معالي الدكتورة راوية بنت سعود بن أحمد البوسعيدية

وزيرة التعليم العالي

معالي الدكتور علي بن مسعود بن علي السنيدي

وزير التجارة والصناعة

معالي الشيخ سيف بن محمد بن سيف الشبيبي

وزير الإسكان

معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن عبد الله البكري
وزير القوى العاملة

معالي الدكتور أحمد بن محمد بن عبيد السعيد
وزير الصحة

معالي الدكتورة مديحة بنت أحمد بن ناصر الشيبانية
 وزيرة التربية والتعليم

معالي الشيخ الفضل بن محمد بن أحمد الحارثي
 الأمين العام لمجلس الوزراء

معالي أحمد بن عبد الله بن محمد الشحي
 وزير البلديات الإقليمية وموارد المياه

معالي الدكتور أحمد بن محمد بن سالم الفطيسي
 وزير النقل والاتصالات

معالي الشيخ خالد بن عمر بن سعيد المرهون
 وزير الخدمة المدنية

معالي الشيخ سعد بن محمد بن سعيد المرفوف السعدي
 وزير الشؤون الرياضية

معالي السيد سعود بن هلال بن حمد البوسعيد
 وزير الدولة ومحافظ مسقط

معالي الدكتور عبد الله بن محمد بن سعيد السعيد
 وزير الشؤون القانونية

معالي الدكتور فؤاد بن جعفر بن محمد الساجواني
 وزير الزراعة والثروة السمكية

معالي محمد بن سالم بن سعيد التوبي
 وزير البيئة والشؤون المناخية

معالي الشيخ محمد بن سعيد بن سيف الكلباني
 وزير التنمية الاجتماعية

معالي السيد محمد بن سلطان بن حمود البوسعيد
 وزير الدولة ومحافظ ظفار

معالي أحمد بن ناصر بن حمد المحرزي
 وزير السياحة

معالي الدكتور عبد المنعم بن منصور بن سعيد الحسني
 وزير الإعلام



جلالة السلطان المعظم - حفظه الله - يترأس
اجتماع مجلس الوزراء الموقر بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٥م

جلالة السلطان المعظم
يترأس اجتماع مجلس
الوزراء الموقر

ثالثاً: مجلس الدفاع

أصدر جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم المرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠٥) في ٢٨/١٢/١٩٩٦م بتشكيل مجلس الدفاع برئاسة جلالة وعضوية ثماني شخصيات بحكم مناصبهم، ويجتمع المجلس بدعوة من جلالة السلطان ويتولى النظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة والدفاع عنها.

رابعاً: مجلس الأمن الوطني

يختص مجلس الأمن الوطني بالنظر في جميع المسائل المتعلقة بالأمن الوطني، ويعقد المجلس جلساته برئاسة جلالة السلطان في الحالات التي يراها جلالة. وفي غير ذلك يكون برئاسة وزير المكتب السلطاني وعضوية كل من: المفتش العام للشرطة والجمارك، ورئيس جهاز الأمن الداخلي، ورئيس أركان قوات السلطان المسلحة، ورئيس جهاز الاتصالات والتسويق. ويجوز للمجلس طلب حضور من يراه من غير الأعضاء. ويكون للمجلس أمين عام من منتسبي المكتب السلطاني.

خامساً: مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة

يتولى المجلس إعداد السياسة المالية للدولة وما يتصل بالنظام المالي والتقدي لها، وكذلك إعداد الموازنة العامة السنوية للدولة ودراسة الاعتمادات المالية لمشروعات التنمية، وما يتصل بالاستثمارات الداخلية والخارجية وتمويلها وغير ذلك من الجوانب المرتبطة بالادخار والاستثمار والنواحي المالية والتقدي الأخرى. كما يعنى المجلس بشؤون موارد الطاقة من حيث العمل على تطوير مصادرها وتنمية مساهماتها في الاقتصاد الوطني وتحسين سبل استخدامها.

ويعد مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة جلساته برئاسة جلالة السلطان المعظم أو برئاسة نائب رئيس المجلس وقد تمت إعادة تشكيل المجلس برئاسة جلالة السلطان بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٦٠) الصادر في ٩/٥/٢٠١١م.

واستعرض المجلس في ١٢/٩/٢٠١٧م تقرير المركز المالي للدولة ومؤشرات الأداء المالي والتقديرية الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨م، والأسس والافتراضات التي سيتم على أساسها إعداد التقديرات، وأقر المجلس توصيات الدراسة المعدة حول الاستراتيجية الوطنية للطاقة والإجراءات المطلوبة اتخاذها، بما فيها النسبة المستهدف تحقيقها للطاقة المتجددة والبالغة (١٠ ٪) كحد أدنى بحلول العام ٢٠٢٥م.

سادساً: مجلس محافظي البنك المركزي العماني

يتولى مجلس محافظي البنك المركزي العماني وضع السياسة النقدية الملائمة للسلطنة، ويقوم بإدارة البنك المركزي العماني الذي تأسس في ١/١٢/١٩٧٤م بمقتضى القانون المصري رقم (٧٤/٧) المعدل بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٠/١١٤)، وللمجلس الصلاحية الكاملة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإدارة البنك المركزي العماني إدارة صحيحة وإصدار العملة والرقابة على المؤسسات المصرفية والإشراف على الأعمال المصرفية في السلطنة.

ويتكون مجلس محافظي البنك المركزي العماني من ستة محافظين يعينهم ويرأسهم جلالة السلطان، وقد صدر في ٥/٩/٢٠١٧م مرسوم سلطاني رقم (٢٠١٧/٤٢) بتشكيل مجلس محافظي البنك المركزي العماني برئاسة جلالة السلطان.

سابعاً: المجلس الأعلى للقضاء

يختص المجلس الأعلى للقضاء برسم السياسة العامة للقضاء، ويكفل استقلاله ويتابع تطويره، ويعمل على ترسيخ قيم ومثل وأخلاقيات العمل القضائي ورعاية نظمته، وله في سبيل تحقيق أهدافه كافة الاختصاصات والصلاحيات، وله بصفة خاصة رسم السياسة العامة للقضاء، والعمل على ضمان حسن سير العمل بالمحاكم والادعاء العام وتطويره، وكذلك العمل على تيسير إجراءات التقاضي وتقريبه للمتقاضين، والنظر في الترشيحات التي ترفعها الجهات المختصة لشغل الوظائف القضائية ووظائف أعضاء محكمة القضاء الإداري ووظائف الادعاء العام بالتعيين أو الترقية والتي ينص القانون على أن يكون شغلها بمرسوم سلطاني، وكذلك اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء، وإبداء ما يراه في شأن ما ترفعه الجهات المختصة من هذه المشروعات، وإبداء الرأي في مشروعات اتفاقيات التعاون القضائي بين السلطنة والدول الأخرى، وأية موضوعات أخرى يرى جلالة السلطان عرضها على المجلس لدراستها وإبداء الرأي فيها.

وقد تمت إعادة تشكيل المجلس برئاسة جلالة السلطان بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٢٩) الصادر في ٢٩/٢/٢٠١٢م.

ثامناً: المجلس الأعلى للتخطيط

أنشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٣٠) في ٢٦/٥/٢٠١٢م، ويهدف المجلس الأعلى للتخطيط إلى وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في السلطنة، وإيجاد الآليات التي من شأنها تطبيق تلك الاستراتيجيات والسياسات وصولاً إلى تحقيق

التنوع الاقتصادي والاستقلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.

وفي ١٨/٩/٢٠١٧م استعرض المجلس الأعلى للتخطيط تقرير أداء الاقتصاد العماني ومؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم التي بقيت في حدود منخفضة جداً، كما استعرض المجلس تقييم أداء العام الأول ٢٠١٦م لخطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠م) في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية في أداء أسواق النفط العالمية والتوقعات خلال السنوات الثلاث القادمة المتبقية من الخطة، وذلك بهدف استدامة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واطلع المجلس على موقف الصرف الفعلي للبرنامج الإنمائي للخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠م)، بالإضافة إلى مناقشة المشاريع الإنمائية الجديدة ذات الأولوية للوزارات والوحدات الحكومية المقترح تنفيذها خلال الأعوام المتبقية من الخطة.

تاسعاً: اللجان العليا والمجالس الفرعية والهيئات العامة

نصت المادة (٥٦) من النظام الأساسي للدولة على أن «تشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحيتها ويعين أعضاؤها بمقتضى مراسيم سلطانية»، ويضم الجهاز الإداري للدولة عدداً من اللجان العليا والمجالس المتخصصة الفرعية والهيئات العامة، التي تتولى كل منها العمل أو الإشراف على قطاع محدد لوضع رؤية متكاملة، والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية بما فيها الوزارات لتحقيق المصلحة العامة وبما يضمن انسياب وتنسيق العمل في الجهات التي تعمل في قطاع واحد.

ويشارك في كل من اللجان أو المجالس والهيئات عدد من الوزراء والشخصيات العاملة في

مجالات ذات علاقة بها وفقا لطبيعة ونطاق عمل كل منها وفي إطار اختصاصها.

اللجنة العليا للمؤتمرات

تتولى اللجنة العليا للمؤتمرات مهمة الإعداد والمتابعة والتنسيق بالنسبة لما يتصل بالمؤتمرات التي تشارك فيها السلطنة، وخاصة المؤتمرات المرتبطة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بالعمل والتنسيق مع الوزارات المعنية.

اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية

تقوم اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية بتحديد المرتكزات الأساسية لخطط التنمية الخمسية، وإجراء تقييم نصف سنوي لهذه الخطط ومتابعتها.

وتقوم اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية بحكم رئاستها وتشكيلها ومهامها بدور حيوي في ترجمة ما يراه جلالة السلطان المعظم من أولويات في هذه المرحلة إلى خطوط ومرتكزات تستند عليها وتطلق منها خطط التنمية الخمسية.

كما تقوم اللجنة بمتابعة وتحقيق مزيد من التنسيق بين الحكومة وكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى وحشد الطاقات لتحقيق الأهداف الوطنية.

جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

أنشئ جهاز الرقابة المالية للدولة كجهاز قائم بذاته في ٢٢/١١/١٩٩٩م، وفي ٢٧/٢/٢٠١١م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٢٧) بتعديل المسمى إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، ومن أبرز ما تضمنه هذا المرسوم إضافة اختصاص الرقابة الإدارية ليصبح مسمى الجهاز (جهاز الرقابة المالية

والإدارية للدولة)، ويتمتع بالتبعية المباشرة لجلالة السلطان.

وتتويجًا لمراحل تطوير المؤسسة الرقابية صدر قانون الرقابة المالية والإدارية للدولة بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١١) كما تزامن معه صدور قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٢)، ليكونا بما تضمنتهما من تحديد للأهداف وتوسيع في الاختصاصات داعماً كبيراً للجهاز على أداء دوره المنشود في خدمة أهداف التنمية الوطنية الشاملة.

وفي ١٥/١/٢٠١٦م، أصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - أوامره السامية بأن تشمل رقابة جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة كلاً من: بلدية مسقط، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومحكمة القضاء الإداري، والهيئة العامة للصناعات الحرفية.

ومن منطلق توجه الدولة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في كافة جوانبه وقطاعاته فإن الجهاز يقوم بشكل دوري بإقامة ندوات بهدف التوعية ونشر المعارف للمجتمع حول حماية المال العام وتعزيز النزاهة، حيث بلغت عدد الندوات التي أقامها الجهاز بين عامي ٢٠١٢م، و٢٠١٦م عدد (١٥٤) ندوة.

مجلس الخدمة المدنية

يتولى مجلس الخدمة المدنية رسم السياسة العامة المتعلقة بالخدمة المدنية وما يتصل بها من خطط التنمية الإدارية والتطوير الإداري، والنظر فيما يرتبط بذلك من قرارات وقوانين وإجراءات تستهدف العمل على زيادة نسبة التعميم ورفع كفاءة الأداء في الجهاز الإداري للدولة.

ويقوم المجلس بمهمة تطوير نظم الخدمة المدنية، وزيادة كفاءة أساليب ووسائل وإجراءات العمل، ومراجعة السياسات والنظم والجدول الموحدة للرواتب والعلاوات والبدلات والمكافآت واقتراح التعديلات بشأنها لمجلس الوزراء، واعتماد النظم الخاصة بالرقابة الإدارية للتحقق من سلامة تطبيق القوانين واللوائح والأنظمة المتعلقة بالخدمة المدنية.

مجلس جامعة السلطان قابوس

يعمل مجلس جامعة السلطان قابوس من أجل الحفاظ على مستوى التعليم الجامعي والارتقاء به، وتحقيق أكبر تنسيق ممكن بين مجالات ومخرجات التعليم الجامعي من خريجي جامعة السلطان قابوس وبين احتياجات خطط التنمية الوطنية.

وقد اعتمد المجلس في ١٢/٦/٢٠١٧م لائحة الدراسات العليا بجامعة السلطان قابوس مع بعض التعديلات، كما تم اعتماد إنشاء مركز أبحاث الطاقة المستدامة ومركز أبحاث النانو بجامعة السلطان قابوس.

وفي إطار سعي جامعة السلطان قابوس لتمكين طلبتها وتعزيز وتنميين جهودهم، تم اعتماد ثلاث مبادرات لمنح جوائز من الجامعة لأفضل كلية في النشاط الرياضي، ولأفضل مشروع بحثي طلابي، ولأفضل جماعة طلابية.

مجلس المناقصات

يتولى مجلس المناقصات مسئولية طرح المناقصات وفتح العروض وتحليلها وإسناد جميع المناقصات الحكومية التي تزيد تكلفتها عن ثلاثة ملايين ريال عُُماني على اختلاف أنواعها، وتُسْتَتَى من هذه الإجراءات عقود

مشروعات وحدات الأمن والدفاع أو ما يرد بشأنه نص في القوانين، ويقوم المجلس بهذا الدور من خلال إجراءات تهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء في الأجهزة الحكومية لتأكيد حسن وكفاءة استخدام المال العام.

وفي ٢٨/٢/٢٠١٧م، دشن مجلس المناقصات هوية خدمة (إسناد) الخاصة بنظام المناقصات الإلكترونية والتي تعد بوابة موحدة لإدارة المشتريات الحكومية، وتساعد في رفع الكفاءة في طرح المناقصات وتقييمها وإسنادها إلكترونياً وفق قانون المناقصات ولائحته التنفيذية، مما يعزز الشفافية في تتبع جميع خطوات المناقصة وتحويل جميع المعاملات المالية المتعلقة بها إلكترونياً، إذ ترمز كلمة إسناد إلى عدد من الرموز بينها: العلاقة المشتركة بين الجهات المعنية والشركات المتناقصة، والتوجه نحو التماء ودعم توجه التنمية المستدامة، ونحو اقتصاد أخضر وبيئة خضراء إلى جانب الإشارة إلى الهوية الوطنية العُمانية.

مجلس التعليم

تأكيداً لنهج القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم، وتوجيهاته السامية بالنهوض بقطاع التعليم في السلطنة بمختلف أنواعه ومراحل ومخرجاته والعمل على ضمان جودته، وذلك بما يتفق والسياسة العامة للدولة وخطط التنمية وحاجات سوق العمل فقد جاء المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٢/٤٨) بإنشاء مجلس التعليم ليكون امتداداً لمجلس التعليم العالي الذي أنشئ في عام ١٩٩٨م بالمرسوم السلطاني السامي رقم (١٩٩٨/٦٥).

وتأسيساً على ذلك وفي ضوء اختصاصات المجلس، فقد عمل المجلس على التنسيق

مع الجهات المعنية بالتعليم كافة لإعداد الدراسات والخطط والبرامج التي من شأنها الإسهام في تطوير المنظومة التعليمية بالسلطنة والارتقاء بها، وتبنى منذ إنشائه عددًا من البرامج والمشاريع الرامية إلى تطوير التعليم في السلطنة.

وقد شهد العام ٢٠١٧م اعتماد حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - لفلسفة التعليم في سلطنة عُمان وفقًا لما احتوته من مصادر رئيسية ومبادئ وأهداف عامة للتعليم في السلطنة لتكون مرجعاً لبناء السياسات التعليمية وموجهاً نحو التطوير المستمر للتعليم في جميع مراحله وأنواعه.

وفي إطار الجهود المبذولة لتطوير منظومة التعليم التقني والتدريب المهني ورفع مستوى برامجهم وتلبية لاحتياجات التنمية الاقتصادية في السلطنة من الكوادر المهنية، أقر مجلس التعليم تعديل مسميات مراكز التدريب المهني إلى كليات مهنية وتغيير مسمى «معهد تأهيل الصيادين بالخابورة» إلى كلية مهنية تعنى بالتقنيات والعلوم البحرية.

كما أقر المجلس طلب تحويل المعهد الوطني العالي للسيارات إلى كلية تعنى بتقديم تخصصات وبرامج تخدم قطاع السيارات، كما وافق المجلس على الطلب المقدم من هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم حول إنشاء كلية تعنى بتقديم برامج وتخصصات تخدم الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة، وذلك باستثمار من القطاع الخاص.

المجلس العُماني للاختصاصات الطبية

لمواكبة التوسع الكبير الذي شهده قطاع الخدمات الصحية في السلطنة خلال عصر النهضة المباركة، وما تمخض عن ذلك من

إنجازات غير مسبوقة في المجال الصحي، نتيجة لاهتمام حكومة السلطنة بتوفير الرعاية الصحية للمواطنين، كان من الضروري التفكير في عملية توطين المعرفة والمهارة في مجال الطب العام والتخصصي، استجابة للتوجهات السامية لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - بتبني سياسة التعمين كهدف وطني يتحقق من خلاله الاعتماد على الذات. وعلى ذلك صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/٣١) بإنشاء المجلس العُماني للاختصاصات الطبية، مع منحه الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

ومنذ تأسيسه خطى المجلس خطوات ثابتة نحو تحقيق التطور المنهجي والعلمي في مجال التعليم الطبي التخصصي، ليستقر كمؤسسة أكاديمية رائدة في هذه المنطقة من العالم.

وبالإضافة إلى التدريب داخل السلطنة فإن المجلس العُماني للاختصاصات الطبية يوفد العديد من الأطباء للتدريب خارج البلاد؛ من أجل اكتساب المزيد من المهارات والخبرات المتنوعة، وقد احتفل المجلس في ٢٠١٧/٢م بتخريج الدفعة الثامنة من الأطباء العُمانيين الذين أكملوا فترة التدريب في المجلس والتي تراوحت من أربعة إلى ستة أعوام أكاديمية، والذين بلغ عددهم (١٠٧) مائة وسبعة خريجين في (١٧) تخصصًا طبيًا.

مجلس البحث العلمي

حقق مجلس البحث العلمي العديد من الإنجازات منذ إنشائه بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠٠٥/٥٤) من خلال اعتماده للاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والبدء الفعلي في تنفيذها، حيث تم وضع السياسات والآليات التي تحقق رؤيته لتأسيس منظومة إبداعية تستجيب للمتطلبات المحلية

والتوجهات العالمية وتقود إلى الابتكار والتميز العلمي، وتترجم أهدافه لبناء سعة وتميز بحثي، وتأسيس روابط بحثية، ونقل المعرفة، وتأسيس بيئة بحثية محفزة على أرض الواقع.

وقد أنشأ المجلس برنامج المنح البحثية المفتوحة، وبدأ اعتبارًا من عام ٢٠٠٩م في تمويل المقترحات البحثية التي يتقدم بها الباحثون في مجالات اختصاصهم المختلفة بهدف زيادة السعة البحثية في السلطنة، وإيجاد بيئة محفزة للباحثين، ويعمل هذا البرنامج على استقبال المقترحات البحثية وتحكيمها وتمويلها ضمن القطاعات البحثية الستة، وهي (الطاقة والصناعة، نظم المعلومات والاتصالات، والبيئة والموارد الحيوية، والتعليم والموارد البشرية، والثقافة والعلوم الإنسانية والأساسية، والصحة وخدمة المجتمع).

وفي هذا الإطار استقبل المجلس حوالي (٢٢٠) مقترحًا بحثيًا في مختلف القطاعات البحثية خلال الدورات الماضية، وتم اعتماد (١٦٠) مقترحًا بحثيًا منها، وتضمنت المقترحات الممولة عدد (٦٥) منحة دكتوراه، و(١٢٩) منحة ماجستير.

وفي سبتمبر ٢٠١٧م أطلق المجلس مشروع المكتبة العلمية الافتراضية العُمانية (مصادر)، الهادف إلى ربط المجتمع الأكاديمي العُماني بأفضل الموارد البحثية في العالم، إلى جانب المساهمة في تعزيز أنشطة البحوث العلمية للأكاديميين وطلبة مؤسسات التعليم العالي وغيرهم من الباحثين في مختلف القطاعات من جميع أنحاء السلطنة.

الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي

أنشئت الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي لتكون الجهة الرسمية المسؤولة عن عمليات الاعتماد وضمان جودة كافة مؤسسات التعليم

العالي الحكومية والخاصة في السلطنة، واعتماد البرامج الأكاديمية التي تطرحها هذه المؤسسات. كما أن للهيئة دورًا أساسيًا في نشر ثقافة الجودة.

وقد عملت الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي منذ فترة التأسيس على وضع نظام وطني لإدارة جودة التعليم العالي يستند إلى أفضل الممارسات العالمية، ويأخذ في الوقت نفسه متطلبات البيئة العُمانية المحلية بعين الاعتبار.

وقد تحققت في هذا الصدد الكثير من الإنجازات منها: وضع خطة لإدارة جودة التعليم العالي في السلطنة عرفت بـ (خطة الجودة)، وقد جاءت هذه الخطة بناءً على دراسة تحليلية شاملة لمتطلبات جودة التعليم العالي.

الهيئة العامة للصناعات الحرفية

منذ إنشاء الهيئة العامة للصناعات الحرفية والقطاع الحرفي العُماني يشهد تنام قياسي ونوعي متسجمًا بشكل تدريجي مدروس مع المراكز الأساسية للاستراتيجية الوطنية لتنويع مصادر الدخل.

وتعمل الهيئة العامة للصناعات الحرفية على تطوير محصلة المهن التقليدية والصناعات الحرفية المتفرقة بصورة دقيقة عبر استيفاء محاور التنمية المتكاملة من خلال تبني مبادرات ومشاريع ريادية للتأهيل والتدريب والإنتاج، إلى جانب الحرص على تعميم مظلة الدعم والرعاية الحرفية والتي تؤكد سعي الهيئة الدائم نحو ترجمة قيم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للقطاع الحرفي.

وخلال عام ٢٠١٧م نفذت الهيئة العامة للصناعات الحرفية عددًا من المشاريع التي تعمل على تأمين كافة المهارات الابتكارية

النِّسَاءُ وَالْعَدْلُ وَالْمَسْكِينُ الْأَفْيَرُ اسْتَبْرَأُوا لِحَقِّهَا الْمَوْطِنُ وَالْمِثْرُ

«... فالعدالة لابد أن تأخذ مجراها وأن تكون هي هدفنا ومبتغانا ونحن بعون الله ماضون في تطوير المؤسسات القضائية والرقابية بما يحقق تطلعاتنا لترسيخ دولة المؤسسات..
فدعمنا للقضاء واستقلاله واجب
التزمنا به واحترام قراراته بلا محاباة
أمر مفروغ منه فالكل سواسية أمام القانون...»

قابوس بن سعيد



افتتاح الفترة الخامسة لمجلس عمان ٢٠١١م

«مصحف مسقط الإلكتروني» يعد سابقة فريدة من نوعها من حيث طباعته الإلكترونية، فهو ثاني مصحف مطبوع غير مخطوط والأول إلكترونيًا، كما أنه أول مصحف يهتم بمخطوط النسخ التي اشتمل عليها الرسم العثماني وتراكيبيها .

تحكي الجوامع التي تحمل اسم جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم والتي بنيت على نفقة جلالته . حفظه الله ورعاه . فصلًا آخر من فصول اهتمام النهضة المباركة بالإنسان .



يهتم بمخطوط النسخ التي اشتمل عليها الرسم العثماني وتراكيبيها إزاء كل كلمة في كتاب الله تعالى، مما يتعدد معها أشكال الكلمة وطريقة مدحها حسب كتابات المصحف المختلفة مما اتفق عليه جمهور علماء القراءات.

وتتمثل أهمية هذا المصحف بجانب أنه مورد للباحثين والدارسين في الدراسات القرآنية فهو أيضا مورد للمهتمين باللغة العربية وجماليات خطوطها، كما يعد لبنة جديدة في تعليم الخط العربي وسبيلا من سبل تنشئة الشبيبة للحفاظ على اللغة الأم في وقت تواجه فيه اللغة العربية تحديات شتى في عالمنا المعاصر.

وينضم المصحف إلى الجهود التي قامت بها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في طباعة ونشر كتاب الله العزيز، حيث دشنت الوزارة وطبعت في عام ٢٠٠٦م مصحف عُمان، ثم المصحف العُماني في عام ٢٠٠٨م، لتضيف بذلك إلى جهود العُمانيين عبر التاريخ في خدمة كتاب الله لبنة جديدة وصرخًا منيعا لحضارة عُمان الخالدة، حيث بذلت السلطنة جهودا

كما ترعى الوزارة أكثر من ستة عشر ألف جامع ومسجد في إطار برنامج المساجد، وبلغ عدد مدارس القرآن الكريم حسب إحصائية العام ٢٠١٦م (٢٥٠) مدرسة، وبلغ عدد المعلمين والمعلمات ما يقارب (١٥٠٠) معلم ومعلمة، كما دشنت وزارة الأوقاف

والشؤون الدينية مشروع تعليم القرآن الكريم عن بعد، حيث إنه متاح للجميع على شبكة (الإنترنت).

وتقوم كراسي السلطان قابوس العلمية في عدد من أشهر الجامعات الأمريكية والأوروبية والآسيوية والأسترالية بدور حيوي ومفيد في دراسة الحضارة العربية والإسلامية وتعميق أسس ومجالات الحوار بين الأديان، وتوفير أطر علمية للفهم المتبادل، وتحقيق التواصل مع المجتمعات الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك تنشط المراكز والمؤسسات الثقافية التي أقامت السلطنة أو ساندت ودعمت إنشاءها في مناطق مختلفة من العالم لتحقيق مزيد من التقارب بين الشعوب والثقافات، ومثال ذلك مركز السلطان قابوس الثقافي بواشنطن الذي يقوم بدور نشط في التواصل والتفاعل مع المجتمع الأمريكي، والمركز الثقافي اللبناني العُماني في بيروت، والمركز العالمي للحوار لقاء التابع لبطركية انطاكية وسائر المشرق لطائفة الروم الملكيين الكاثوليك في بيروت.

ومن منطلق الأوامر السامية التي تفضل وأمر بها جلالة السلطان المعظم . حفظه الله ورعاه . والمتضمنة بناء عدد من الجوامع والمساجد في عدد من محافظات السلطنة لتغطي قطاع المساجد دافعا لمواكبة النمو المتزايد، تم بناء عدد من الجوامع والمساجد وترميم وإعادة بناء مساجد أخرى وتوفير الخدمات والاحتياجات اللازمة لها.

وتحكي الجوامع التي تحمل اسم جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم والتي بنيت على نفقة جلالته . حفظه الله ورعاه . فصلًا آخر من فصول اهتمام النهضة المباركة بالإنسان من حيث توفير السبل الكفيلة بإقامة شعائر الله وعبادته في هدوء وسكينة وطمأنينة، كما تحكي الدور العُماني وإسهامه في الحضارة الإسلامية منذ بدايات عهدها والتي برزت في المظاهر العمرانية التي استقت روحها من دين الإسلام، حيث ظهر ذلك في روعة التصاميم المعمارية لهذه الجوامع واستلهاها روح الإبداع والجمال والفن والهندسة، ما جعل هذه الجوامع

معلمًا دينيًا بارزًا وتحفة معمارية وصرخًا حضاريًا تحظى بمكانة عميقة في أنفس المسلمين.

ويقوم مكتب سماحة الشيخ المفتي العام للسلطنة بدور بارز في بث الوعي الديني على أساس من المعرفة الصحيحة المنبثقة من الكتاب العزيز وهدى السنة النبوية المطهرة، ويستقبل المكتب سنويا ما يزيد عن مائة وخمسين ألف فتوى دينية بمختلف أنواعها، فيما تبرر كلية العلوم الشرعية كمؤسسة علمية تهدف إلى ترسيخ قيم الإسلام ومبادئ النبيلة، وبث قيم التسامح والمحبة ومد يد التعارف مع الآخر وصولا إلى التمازج الحضاري القائم على تبادل الثقافات واحترام الخصوصيات.

وتسعى كلية العلوم الشرعية من خلال برامجها الأكاديمية إلى إعداد متخصصين في العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، وتزويدهم بمستوى عال من المعارف والثقافة الشرعية، وما يتصل بها من المهارات اللازمة، وتعمل على تشجيع البحوث والدراسات في العلوم الشرعية وما يتصل بها، وكذلك مواكبة التطور وأحدث التقنيات من خلال تنفيذ مشروع التعليم عن بعد، الذي تسعى الكلية من خلاله إلى تسهيل سبل تلقي العلم بأحدث وأفضل وسائل التقنية، وتكوين بيئة علمية متكاملة في جوانب التعليم والبحث العلمي، وتوفير فرص دراسية وخدمات تعليمية مبتكرة.

ويتيح برنامج التعليم عن بعد المجال للطلبة والطالبات الراغبين بالدراسة عبر التعليم الإلكتروني من داخل السلطنة وخارجها، ويمكثهم من نيل شهادة البكالوريوس في تخصصات الدراسات الإسلامية، والفقهاء وأصوله، بالإضافة إلى منحهم درجة الدبلوم في تخصصات العلوم الشرعية.

وقد بلغ عدد المقبولين في السنة الرابعة من البرنامج (٢٠١٦/٢٠١٧م) عدد (١٥٩٢) طالبًا وطالبة من السلطنة ومن مختلف الدول العربية والإسلامية.

مصحف مسقط الإلكتروني ينضم للجهود العمانية المبذولة في طباعة ونشر كتاب الله العزيز

التسامح والعدل والمساواة .. قيمٌ أساسية يعيشها المواطن والمقيم



منذ فجر النهضة العُمانية الحديثة لحامل لوائها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - رئيس المجلس الأعلى للقضاء، والسلطنة تسير بخطى ثابتة نحو التقدم والرفق وبناء دولة المؤسسات بكافة الأصعدة، وكان من أبرز اهتمامات الدولة بسط الرقابة القضائية وسيادة القانون وتقريب جهات التقاضي من المتقاضين على نحو يجعل من العدل والمساواة قيمةً أساسية يعيشها المواطن والمقيم على حد سواء في هذا البلد المعطاء، وذلك نظرًا لما يمثله القضاء من أهمية كبرى في حضارة الشعوب، ورفقها وانتشار الأمن والاستقرار بين أفرادها.

وقد شكلت الرعاية السامية للقضاء جزءاً مهماً من مراحل بناء الدولة، حيث تحققت للمنظومة العدلية والقضائية العديد من الإنجازات المشهوددة في الحقبة الأخيرة من عمر المرفق القضائي العُمانى، وشهدت المنظومة العدلية صياغة حديثة عززت من مكانة القضاء، ورفعت من مستوى الأداء فيه ليكون ركناً رئيسياً من أركان الدولة العُمانية الحديثة.

وإذا كان صدور النظام الأساسي للدولة بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١) وتخصيص الباب السادس منه للقضاء يمثل إيماناً بتطوير النظام القضائي على أسس حديثة، فقد جاء المرسومان السلطانيان رقم (٢٠١٢/٩) و (٢٠١٢/١٠) الصادران في

٢٠١٢/٢/٢٩م بشأن المجلس الأعلى للقضاء، وتنظيم شؤون القضاء، ترجمةً لمبدأ دولة المؤسسات والقانون التي تدرجت عبر مراحل متتالية، حتى وصلت السلطنة إلى مرحلة متقدمة من التحديث والتطوير، اقتضت أن يكون للقضاء استقلاليته التامة، والفصل الكامل بين السلطات وقيام كل سلطة بدورها دون تدخل فيما بينها، حتى تستطيع كل سلطة أن تقوم بدورها على الوجه الأكمل.

وجاء صدور قانون المعاملات المدنية وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٢٩) الصادر في ٢٠١٢/٥/٦م، ليشكل إضافة مهمة وخطوة متقدمة تضاف إلى سجل استحقاقات ومكاسب العدالة، ويصدره تكون منظومة التشريعات قد اكتملت وتوفرت دعائم جديدة لدولة القانون والمؤسسات التي أرساها جلالته السلطان المعظم وبنى أركانها على النحو الذي يجعل من العدل كأساس للملك حقيقة وغاية وممارسة.

وقد شهد القضاء العُمانى تطوراً مهماً في ٢٠١٦/٥/٢٥م على مستوى المنشآت بافتتاح صرح المحكمة العليا، وذلك في إطار استكمال منظومة المنشآت القضائية في السلطنة كأحد المحاور التي حظيت بالاهتمام الكبير من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - رئيس المجلس الأعلى للقضاء، بهدف توفير البيئة الملائمة للعمل القضائي في السلطنة،

وتهيئة كل المرافق والخدمات التي يحتاجها العاملون في القضاء، بما يسهم في عدالة ناجزة تبسط الحقوق بين الناس.

وبموازاة ذلك جاء إنشاء مجمعات المحاكم في عدد من محافظات السلطنة من أجل إيجاد بنية تحتية متطورة، تتكامل جنباً إلى جنب مع منظومة التشريعات، وقد بدأ افتتاح هذه المجمعات بافتتاح مجمع محاكم مسقط في عام ٢٠١٥م، والذي يضم محكمة استئناف مسقط والمحكمة الابتدائية بمسقط، حيث تقدم مجمعات المحاكم نموذجاً رائعاً في تحقيق سياسات السلطنة نحو التحول إلى نظام الحكومة الالكترونية وذلك من خلال نظام المحطة الواحدة التي تسهل على المستفيدين من المرافق القضائية سواء القضاة أو المحامين أو المتقاضين، معرفة تفاصيل نظر القضايا واستلام الأحكام.

إن ما ناله القضاء العُمانى من ثناء أُممي وتقدير عالمي، وتحقيقه الصدارة في الكثير من المؤشرات التي تحكم المشهد القضائي، ما هو إلا ثمرة من ثمار التخطيط العلمي المنهج والمدرّوس، فحين يسود القضاء المستقل وتتكرس سيادة القانون وترسخ دولة المؤسسات، تتحقق الطمأنينة وتتعزيز الثقة العالمية بعُمان، وتحول إلى بيئة جذب واستقطاب للاستثمار ورؤوس الأموال، وتصبح دولة مؤثرة ومفاعلة في حركة الاقتصاد العالمي.



وقد حددت المادة (١٦) من المرسوم السلطاني رقم (٩٩/٩٠) القاضي بإصدار قانون السلطة القضائية أعضاء مجلس الشؤون الإدارية للقضاء، حيث جاء فيها: «يكون للقضاء مجلس



المحكمة العليا



مبنى المحكمة العليا
يمتاز بنمطه المعماري
وموقعه الاستثنائي
مقابل جامع السلطان
قابوس الأكبر

محاكم الاستئناف

وقد بلغت جملة الطعون الواردة إلى محاكم الاستئناف خلال العام ٢٠١٦م، (٢٧١٧٣) طعناً حيث تم إنجاز أكثر من ثلاثة أرباع الطعون الواردة إلى هذه المحاكم.

واستحوذت دوائر الاستئناف الجزائية على العدد الأكبر من الطعون الواردة بـ (٨٥٩٩) طعناً، تلتها الدوائر المدنية بـ (٧٢١٨) طعناً ثم التجارية بـ (٤٤٦٧) طعناً، وبلغ عدد الطعون الواردة في الدوائر العمالية (٢٠٠٣) والجنايات (٢٠٢٦) طعناً، في حين بلغ عدد الطعون الواردة في المحكمة الشرعية (١٧٦٠) طعناً.

تنظر محاكم الاستئناف في الطعون على أحكام المحاكم الابتدائية، وتشكل كل دائرة من دوائر محاكم الاستئناف من ثلاثة قضاة، وتوجد محاكم استئناف في كل محافظات السلطنة.

وكان المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠١/١٤) قد أشار إلى إنشاء (٦) محاكم استئناف في مسقط وصحار ونزوى وصلالة وعبري وإبراء، إلا أنه ومع التوسع العمراني وزيادة الكثافة السكانية، فقد ارتفع عدد محاكم الاستئناف ليصل إلى (١٢) محكمة استئناف، بواقع محكمة استئناف في كل محافظة باستثناء محافظة مسقط التي يوجد بها محكمتان هما السيب ومسقط.

يمتاز مبنى المحكمة العليا الجديد ومبنى المجلس الأعلى للقضاء، ويتميز المبنى الجديد بطابع معماري جمع بين الإرث المعماري العُماني والزخارف الإسلامية، إلى جانب ملكات العمارة المعاصرة.

ويمتاز مبنى المحكمة العليا بموقعه الاستثنائي في منطقة الغبرة مقابل جامع السلطان قابوس الأكبر، ونمطه المعماري الذي أراد من خلاله جلالة السلطان المعظم رئيس المجلس الأعلى للقضاء، التأكيد على المساحة التي يشغلها القضاء العُماني الشامخ في عهده الميمون، وما يمثله العدل كأساس للملك، وكدعامة أساسية للدولة، كما أنه يحقق نقلة كبيرة على مستوى تمكين القضاء العُماني من أداء مهمته في بيئة تتفوق على المعايير العالمية.

تترع المحكمة العليا قمة الهرم القضائي في السلطنة، وقد أنشئت طبقاً لقانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٩/٩٠)، وتتجلى مهمتها في مراقبة مدى سلامة تطبيق المحاكم للشرعية والقوانين ومتابعة صحة الإجراءات والقرارات القضائية، كما أنها تساهم في تطوير التشريعات الوطنية.

وتتولى المحكمة وفقاً للمادة (١٣٩) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٢/٢٩) النظر في الطعون المرفوعة أمامها على بعض الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف.

وتأكيداً على مكانة المحكمة العليا في قمة الهرم القضائي تم في ٢٥/٥/٢٠١٦م افتتاح



تضطلع محكمة القضاء الإداري بدور بارز في إرساء دعائم الشرعية وسيادة وصون حقوق وحريات الأفراد

نهجاً متبعاً في الممارسة القضائية في حقب مختلفة من تاريخ عُمان، كما عرفت السلطنة نظام البت في التظلمات من رئيس الوحدة الإدارية وذلك باتخاذ القرار المناسب في التظلمات التي ترفع إليه، ثم وجدت لجان متخصصة لبحث التظلمات التي يقدمها المواطنون ضد مختلف الجهات الإدارية بالدولة، وكانت توجد أيضاً لدى ديوان البلاط السلطاني لجنة قضائية تبت في التظلمات، فضلاً عن

لم يكن إنشاء محكمة القضاء الإداري بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٩/٩١) وليد لحظة أو مسابرة مجردة للتطور القضائي في مختلف دول العالم، وإنما تمخض عن دراسة مستفيضة ورؤية ثاقبة للزمان والمكان المناسبين لنشأتها بحلتها العصرية لتكون حصناً حصيناً لمبدأ المشروعية وسيادة حكم القانون.

فقبل هذه النقلة النوعية في المنظومة القضائية في السلطنة، كان قضاء المظالم

وانطلاقاً من ذلك ومواكبة لانضمام السلطنة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٦٤)، أنشأ مجلس الشؤون الإدارية للقضاء في العام القضائي (٢٠١٥/٢٠١٦م)، دائرة متخصصة بالأموال العامة بمحكمة مسقط الابتدائية حملت اسم (محكمة الأموال العامة)، حيث تختص هذه الدائرة بالنظر في الدعاوى المتعلقة بالرشاوى واستغلال المال العام وإساءة استعمال الوظيفة، وجريمة الإهمال بالواجبات الوظيفية، وكل ما يخص التعدي على المال العام بطريقة غير مشروعة.

وتهدف الدائرة إلى مكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، وتعزيز مبدأ النزاهة والشفافية.

كما تهدف هذه الدائرة إلى تسريع عملية البت في قضايا الأموال العامة، باعتبارها قضايا حساسة مؤثرة ليس على جذب الاستثمارات الخارجية فحسب، وإنما يمتد تأثيرها المباشر على مستوى النمو والشفافية والتنافسية، والتي تقوم بدور مهم في أي تصنيف اقتصادي تموي عالمي.

وقد بلغ عدد القضايا الواردة المتعلقة بالأموال العامة خلال عام ٢٠١٦م (٦٥) قضية، منها (١٨) قضية صدرت فيها قرارات حفظ، و(٦) قضايا صدرت فيها أوامر جزائية من الادعاء العام، وبالنسبة للمبالغ الإجمالية التي تحصلت من قضايا المال العام إلى عام ٢٠١٦م وتم تحويلها للخزينة العامة للدولة فبلغت حوالي (١٢) مليون ريال عُمان.

المحاكم الابتدائية هي محاكم الدرجة الأولى حيث يعرض النزاع أمامها لأول مرة، وتتألف من قاض فرد أو من ثلاثة قضاة (دائرة ثلاثية)، وتختص بالحكم في الدعاوى المدنية والتجارية وطلبات التحكيم، ودعاوى الأحوال الشخصية، والدعاوى العمومية والعمالية والضريبية والإيجارية، وغيرها التي ترفع إليها طبقاً للقانون.

ويبلغ عدد المحاكم الابتدائية (٤٤) محكمة ابتدائية موزعة بجميع أنحاء السلطنة.

وقد بلغت جملة الدعاوى الواردة إلى المحاكم الابتدائية خلال عام ٢٠١٦م بمحافظات السلطنة (٦٣٠٠٢) دعوتان وثلاثة وستون ألفاً، تم إصدار الأحكام في (٤٨٧٦٦) دعوى بمختلف الدوائر، واستحوذت الدائرة المدنية على العدد الأكبر من الدعاوى الواردة إلى المحاكم الابتدائية عام ٢٠١٦م حيث بلغ العدد (٢١٢٢٣) دعوى، فيما بلغ عدد الدعاوى المحكوم فيها (١٥٤١٦) دعوى تلتها الدائرة الجزائية بـ (١٧١٦٤) دعوى واردة في حين بلغ عدد المحكوم فيها (١٥٠٦٤) دعوى.

وبلغ عدد الدعاوى الواردة إلى الدائرة التجارية (١٣٦٦٩) دعوى، فيما بلغ عدد المحكوم (٩٩٣٥) دعوى، وفي الدائرة الشرعية بلغ عدد الدعاوى الواردة (٦١٦٤) دعوى والمحكوم (٤٦٧٠) دعوى، فيما بلغ العدد في الدائرة العمالية (٤٦٨٢) دعوى واردة والمحكوم (٣٦٩١) دعوى.

محكمة الأموال العامة

يتميز القضاء العُماني بأنه قضاء ديناميكي متطور، يحرص دائماً على دراسة احتياجات المجتمع، ومواكبة التطورات التي يشهدها في مختلف الجوانب، وذلك بهدف بناء نظام قضائي متطور يسهل فيه على المتقاضين الوصول إلى العدالة.

الكاتب بالعدل



تسهم دوائر الكاتب بالعدل بدور مهم في حفظ الحقوق واستقرار المعاملات

تؤدي دوائر الكُتاب بالعدل دورًا كبيرًا في تنظيم العلاقات وحفظ الحقوق للأطراف المستفيدة من توثيق العلاقات على كافة الأصعدة، سواء العلاقات الاجتماعية مثل توثيق علاقات الزواج والطلاق وإثبات الترمول والتنفقات وغيرها، أو تنظيم العلاقات التجارية والمالية للأفراد والمؤسسات، ضمن إطار قانوني يكفل الحق لكل طرف بموجب النظام المعمول به في السلطنة. ودوائر الكاتب بالعدل هي دوائر مستقلة يبلغ عددها (٦١) دائرة منتشرة في كافة محافظات السلطنة.

لجان التوفيق والمصالحة

انطلاقًا من الفكر السامي لجلالة السلطان المعظم، وتنفيذا لتوجيهاته السامية أولت الحكومة اهتمامًا خاصًا بتطوير قطاع العدل في البلاد، وكان من سمات هذا التطوير توفير المستلزمات المعينة على الحد من تأثير المنازعات بين المتقاضين، وذلك بجعل قيم الجنوح إلى الصلح قيمة راسخة في المجتمع تستمد نجاحها من التراث المجتمعي العُماني التسامح عبر

وقد بلغ إجمالي عدد المحررات الرسمية الصادرة والمحررات العرفية المصادق عليها والمثبت تاريخها إضافة إلى إقرارات عدم الزواج وشهادات الطلاق والترمول في دوائر الكاتب بالعدل لعام ٢٠١٦م (١٩٦٢٥٤) محررًا، منها (١٤١١١٠) محررات رسمية

وكذلك من خلال منح أو منع مختلف التصاريح تنظيمًا وتسهيلًا لعمل القطاع الخاص.

وفضلاً عن ذلك، فإن المحكمة تقوم بتوفير الحماية للمتعاقدين مع الجهات الإدارية، والعقود الإدارية لها خصوصيتها المتميزة عن العقود التي تبرم بين الأفراد فيما بينهم أو بين الشركات التجارية والأفراد، ففي العقود الإدارية تتمتع الجهات الإدارية المتعاقدة بامتيازات غير مألوفة في روابط القانون الخاص، وبذلك يكون المتعاقد مع الجهة الإدارية بحاجة إلى قضاء مختص لموازنة هذه الامتيازات المقررة للجهات الإدارية مع حقوقه التعاقدية.

جدير بالإشارة أن ما حققته المحكمة من أهداف من خلال ما تصدره من أحكام وما تقره من مبادئ وقواعد قانونية ساهمت بشكل كبير في التزام الجهات الإدارية بعملها وفق النهج الذي أسسته المحكمة في أحكامها والمبادئ التي تضمنتها، وخير دليل على ذلك مبادرة الجهات الإدارية إلى تنفيذ الأحكام الصادرة من قبل محكمة القضاء الإداري وفق الوجه الذي صدرت به تلك الأحكام، دون تلكؤ أو تباطؤ، بل إنها تكون حريصة على تنفيذها بأسرع وقت ممكن، كما أن الجهات الإدارية تستجيب في حالات كثيرة لطلبات المتقاضين أثناء نظر الدعوى وقبل صدور حكم قضائي يلزمها بذلك.

أنه كان يوجد قاض متخصص لدى وزارة الإسكان يصدر الأحكام القضائية في شأن المنازعات التي تنشأ نتيجة تطبيق قانون الأراضي.

وعلى هذا التتبع التاريخي جاء إنشاء محكمة القضاء الإداري نتيجة خمل ثابتة وتراكمات من العمل المؤسسي، حيث تضطلع المحكمة بدور بارز في إرساء دعائم المشروعية وسيادة حكم القانون، وصون حقوق وحرريات الأفراد، وذلك بجعل السلطات الإدارية بالدولة خاضعة لحكم القانون حالها كحال الأفراد، فالكل سواسية أمام القانون، إذ ليس بكاف أن ينص على ذلك في نصوص القانون، وإنما يجب أن يردف ذلك وجود قضاء مختص يراقب مسلك الجهات الإدارية بالدولة في تعاملاتها مع الأفراد ومؤسسات المجتمع وأنشطته التجارية والاقتصادية والاستثمارية، ويراقب مدى مطابقة تصرفاتها مع حكم القانون.

وقد واكبت المحكمة التطور المضطرد لتوفير البيئة الملائمة للاستثمار بما تقوم به من إرساء لدعائم المشروعية، وفقاً للاختصاص المناط بها في المادة (٦) من قانونها في الرقابة القضائية على القرارات والعقود الإدارية، التي تتصل بشأن التعاملات بين مؤسسات القطاع الخاص والجهات الإدارية، من خلال المشاريع التي تقوم بمختلف الجهات الحكومية بإسناد المناقصات بشأنها للشركات المحلية منها والأجنبية،



تتمثل رسالة المعهد العالي للقضاء في إعداد وتأهيل كوادر العمل القضائي والقانوني بما يواكب مستجدات التطور في الجانب التشريعي المستمر لمؤسسات القضاء والقانون اعتماداً على مناهج علمية متخصصة وكفاءات عالمية.

يقوم الادعاء العام بمد بساط تعزيز الثقافة القانونية للرأي العام وتوظيف التقنية في القيام بأعماله عبر خدمات إلكترونية متطورة، وتعيين الكوادر القضائية والإدارية لأداء رسالته القضائية على أكمل وجه.

العصور، وقد كُلت هذه المهمة بالنجاح، خاصة أن مفاهيم الصلح والتسليم والتسامح المجتمعية قد تمت إعادة صياغتها في أنساق قانونية منبثقة من قيم التسامح في الشريعة الإسلامية، ومتسجمة مع روح النظم القضائية الحديثة.

وعلى هذه الأسس جاء إنشاء لجان التوفيق والمصالحة لتعمل على بسط العدل في المجتمع من خلال الصلح الذي أوكل إلى شخصيات مختارة. وقد صدر قانون التوفيق والمصالحة بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٥/٩٨ م ليضفي لبنة عريقة حديثة في صرح العدالة.

وحدد قانون التوفيق والمصالحة في مادته الرابعة اختصاص لجان التوفيق والمصالحة بنظر طلبات الصلح في النزاعات المدنية والتجارية وقضايا الأحوال الشخصية.

ويبلغ عدد لجان التوفيق والمصالحة (٤٦) لجنة موزعة على جميع محافظات السلطنة، وقد تلقت هذه اللجان (١٨٩٢٤) طلباً للصلح خلال عام ٢٠١٦ م، بلغت نسبة الصلح فيها عند حضور الأطراف ٩٠٪، الأمر الذي يشير إلى مدى نجاح هذا المرفق.

المعهد العالي للقضاء



المعهد العالي للقضاء...
منارة علمية تعزز
مسيرة التنمية الوطنية
وحكم القانون وترسيخ
الوعي به

يمثل المعهد العالي للقضاء منارة علمية تعزز مسيرة التنمية الوطنية، وحكم القانون، وتسهم في ترسيخ الوعي بالقانون والجهود المبذولة لتعميق الالتزام به في كل جوانب الحياة، لتحقيق مصلحة الفرد والمجتمع، وتم إنشاء المعهد بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٠/٣٥) الصادر في ١١/٤/٢٠١٠ م، ويعد افتتاح المعهد العالي للقضاء إنجازاً حضارياً يضاف إلى إنجازات النهضة المباركة.

وتتمثل رسالة المعهد في إعداد وتأهيل كوادر العمل القضائي والقانوني بما يواكب مستجدات التطور في الجانب التشريعي المستمر لمؤسسات القضاء والقانون اعتماداً على مناهج علمية متخصصة وكفاءات عالمية.

وقد بلغ عدد خريجي المعهد حتى نهاية العام ٢٠١٦ م (١٥٩) خريجاً من القضاة المساعدين، والقضاة المساعدين من القضاء

الادعاء العام

الإداري، وأعوان الادعاء العام، وبلغ عدد البرامج التدريبية التي نفذها المعهد خلال العام ٢٠١٦ م (٧٢) برنامجاً تدريبياً بحضور (١٢٢٥) مشاركاً.

يواصل الادعاء العام مسيرته العملية القضائية بخطوات حثيثة مدروسة في سبيل إنجاح أداء رسالته المجتمعية، وهو إلى جانب قيامه بأداء المهام الموكولة إليه يضطلع بمواكبة النمو المضطرد الذي تشهده السلطنة في شتى مجالات التنمية الحديثة وتقدم آليات العصر، وقد عمد إلى تعزيز دوره في المجتمع عبر قنوات تلامس الواقع المجتمعي بالسلطنة.

ويقوم الادعاء العام بمد بساط تعزيز الثقافة القانونية للرأي العام وتوظيف التقنية في القيام بأعماله عبر خدمات إلكترونية متطورة، وتعيين الكوادر القضائية والإدارية لأداء رسالته القضائية على أكمل وجه، مع الاهتمام بالعنصر النسائي، ومراعاة جوانب المشاركات الداخلية والخارجية له عبر قنوات يستفيد منها لمستقبله العملي.

ويمثل الكادر القضائي بالادعاء العام المحور المهم في مسيرته العملية، كونه من يؤدي مهمة التحقيق في القضايا والتصرف بها، ولذا كان من الأهمية بمكان إيلاء هذا الكادر أهميته البالغة من حيث الاختيار والتعيين والتأهيل.

ومنذ السنوات الأولى لانطلاقة العمل بالادعاء العام، سارع إلى تعيين أفضل الكفاءات من مخرجات الشريعة والقانون، وعبر سنوات متلاحقة ومستمرة استطاع الادعاء العام بأن يمتلك خبرات قضائية

واسعة عززت من مكانته العملية، واستطاعت بذلك أن تقوم بدور محوري ومهم في مجالات التحقيق والتصرف حتى مع أعقد ملفات القضايا.

وحتى منتصف ٢٠١٧ م، وصل عدد الكوادر القضائية إلى (١٥٤) عضواً موزعين على أنحاء السلطنة، منهم (٢٨) من الكوادر القضائية النسائية، إلى جانب (٢٦) معاوناً طور التدريب، كما يصل عدد الكوادر الإدارية (١٠٧١) من بينهم (٢٩٨) موظفة. وسجل مؤشر مجموع القضايا الواردة إلى الادعاء العام خلال عام ٢٠١٦ م انخفاضاً ملحوظاً، إذ بلغ عدد القضايا (٢٧٩٧٢) قضية، فيما كان العدد لعام ٢٠١٥ م (٤١٠٧٢) قضية، بنسبة انخفاض ٧,٥٪.

ففي قضايا الجنايات وصل عدد القضايا إلى (٢٤٨٢) قضية، فيما وصل في قضايا الجنح إلى (٢٤٠٦٥) قضية، ووصل في قضايا الاستئناف إلى (٥٧٢٧) قضية، فيما بلغ عدد المتهمين المسجلين هذا العام إلى (٢٨٠٠٢)، وبلغ عدد القضايا المحفوظة (٢١٠٧٥) قضية بنسبة (٥٦ ٪) من إجمالي عدد القضايا، فيما بلغت القضايا المحالة (١٤٥٧٦) قضية بنسبة (٢٨ ٪)، والقضايا قيد التحقيق (١٧١٠) قضايا بنسبة (٥ ٪).

الشؤون القانونية

تضطلع وزارة الشؤون القانونية بدور حيوي في صنع المنظومة القانونية العُمانية المتكاملة التي يترتب على قمة هرمها النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١)، والذي تستند إليه المراسيم السلطانية والقوانين التي تصدر من حين لآخر.

التسامح .. خلق قويم وراسخ في المجتمع العماني



جامع السلطان قابوس الأكبر... تحفة معمارية تجمع بين الأصالة الإسلامية والحداثة المعمارية

الأساسية التي أقرتها النهضة العُمانية الحديثة منذ انطلاقتها، وأن تتجلى هذه القيم بشكل مستمر في النطق السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه -، حيث أشار جلالته السلطان المعظم في خطابه السامي بمناسبة العيد الوطني الثاني في ١٨/١١/١٩٧٢م، إلى انفتاح مسيرة النهضة العُمانية الحديثة «على حضارة هذا العالم الذي نكون جزءاً لا يتجزأ منه».

فيما كفلت القوانين والأنظمة الحرية الدينية والفكرية وضمان ممارستها للمواطن والمقيم على حد سواء في حدود القانون، باعتبارها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان لا يمكن مصادرتها، إذ من حق كل إنسان أن يمارس شعائره وطقوسه الدينية بكل حرية طالما لا يضر غيره.

وفي هذا الإطار نصت المادة (٢٨) من النظام الأساسي للدولة على أن «حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة على ألا يخل ذلك بالنظام العام، أو يناهز الآداب»، وفيما تتوفر دور العبادة الخاصة بالديانات الأخرى تيسيراً على غير المسلمين لإقامة شعائهم الدينية بحرية واطمئنان وفي حماية القانون، كفل قانون الأحوال

على مر التاريخ عرفت عُمان باعتبارها مركزاً للتواصل الحضاري والتعايش مع حضارات وشعوب العالم، وكانت السفن العُمانية تمخر عباب البعار والمحيطات، وتجوب الموانئ حاملة رايات سلام خفاقة في كل مكان، وتفتح باب الحوار والصداقة مع شعوب العالم أجمع، وكان العُمانيون يجسدون معاني التسامح والتسامح والانفتاح على الثقافات الأخرى في حلهم وترحالهم، الأمر الذي مكّنهم من المساهمة بشكل بارز في نشر الإسلام، وتبليغ رسالته وتقاليد الحميدة، وقيمه الإنسانية في المناطق التي وصلوا إليها في شرق أفريقيا والدول المطلة على بحر العرب والمحيط الهندي، وحتى مناطق وسط أفريقيا، كما حمل العُمانيون الإسلام وحضارته معهم كذلك إلى الصين والموانئ الآسيوية التي تعاملوا معها بسماحتهم واعتدال منهجهم وقدرة استيعابهم للمختلف عنهم في الرأي والدين والثقافة والحضارة بوجه عام.

ولم يكن التسامح مجرد قيمة تاريخية وصفة قديمة عُرف بها العُمانيون فحسب، بل كان سلوكاً دائماً ومنهجاً حاضراً في كل مكان وزمان، ولذلك لم يكن غريباً أن يكون منهج التسامح الديني من المبادئ

العقود التي يترتب عليها التزامات مالية على الدولة تتجاوز نصف المليون ريال عُماني قبل توقيعها من أي جهة حكومية، كما تختص بدراسة ومراجعة مشروعات الاتفاقيات الدولية التي تعقدها السلطنة، وإبداء الرأي في طلبات الانضمام إلى الاتفاقيات القائمة، حيث تُعدّ الاتفاقيات الدولية من الأدوات القانونية المهمة لكون أحكامها تصبح بقوة القانون المحلي بعد التصديق عليها من قِبَل السلطنة من خلال مرسوم سلطاني، وذلك وفقاً لحكم المادة (٧٦) من النظام الأساسي للدولة.

كما تختص الوزارة أيضاً بمراجعة مسودات مذكرات التفاهم التي تبرمها الجهات الحكومية مع الدول الأخرى.

وتصدر وزارة الشؤون القانونية «الجريدة الرسمية» التي تتضمن النصوص الرسمية للمراسيم والقوانين واللوائح والقرارات الوزارية التي تصدر في السلطنة، بالإضافة إلى الإعلانات والمواد الأخرى التي تقتضي القوانين نشرها في الجريدة الرسمية.

وتصدر الوزارة مجلد القوانين السنوي ويتضمن المراسيم السلطانية والأوامر السامية والقوانين واللوائح ذات الصيغة التشريعية الصادرة خلال العام، بما يسهل على المهتم بالقانون الاطلاع على كافة التشريعات الصادرة في كل عام ببسر وسهولة.

كما تصدر كذلك «كتب المبادئ القانونية في فتاوى الشؤون القانونية» بصفة سنوية، وتحتوي على نصوص الفتاوى القانونية الصادرة عن الوزارة في كل عام ميلادي مسبوقة بالمبادئ القانونية المستخلصة منها.

وتتولى الوزارة حسبما نص عليه المرسوم السلطاني رقم (٩٤/١٤) بتحديد اختصاصات وزارة الشؤون القانونية بالعمل على تطوير القوانين والأنظمة لمواكبة النهضة الحديثة التي تشهدها السلطنة، والتنسيق في هذا الشأن مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية، وإعداد مشروعات المراسيم السلطانية والقوانين واللوائح والقرارات الوزارية المقدمة من الوزارات وكافة الوحدات الحكومية قبل إصدارها، ونشرها في الجريدة الرسمية.

ولم يقتصر دور الوزارة في الواقع العملي منذ إنشائها وحتى الآن على إعداد ومراجعة التشريعات واتخاذ إجراءات استصدارها، بل امتد ليشمل مراجعة التشريعات القائمة لتقدير ما يحتاج منها إلى تطوير، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، إضافة إلى اختصاص الوزارة بإبداء الرأي القانوني، وإصدار الفتاوى والتفسيرات الرسمية في السلطنة للمراسيم السلطانية والقوانين واللوائح والقرارات الوزارية كلما تطلب الأمر ذلك، بما يؤدي إلى ترسيخ وتوحيد المفاهيم القانونية والالتزام بها وتطبيق أحكامها.

كما أن وزارة الشؤون القانونية تمارس هذا الاختصاص - المتعلق بإبداء الرأي القانوني وإصدار الفتاوى الملزمة - بناء على طلب من إحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة أو هيئاتها أو مؤسساتها العامة، عندما يتشأ لديها خلاف في وجهات النظر حول استظهار حكم مسألة ما من مواد المراسيم السلطانية أو القوانين أو اللوائح أو القرارات الوزارية.

وإضافة إلى اختصاصات وزارة الشؤون القانونية في مجالي التشريع والإفتاء القانوني، فإنها تختص كذلك بمراجعة



في المجتمعات الإنسانية وتقديمها كمبادرات فردية وجماعية ومؤسسية يكون لها إطارها العملي في محيطها.

وجاء اختيار هذا الشعار إيماناً بأهمية قيمة التسامح في ردم الهوة في العلاقات المتوترة، وتقريباً لوجهات النظر المختلفة وإيجاد مساحات مشتركة في أجواء تمكن من الحوار والتفاهم وتحقيق السلام.

وتم حتى الآن إصدار سبع بطاقات لهذه الرسائل تحمل الأولى عنوان «جعلناكم شعباً وقيلاً لتعارفوا» والثانية تحمل رسالة «أحب للناس ما تحب لنفسك» والثالثة جاءت بعنوان «خالق الناس بخلق حسن» فيما تحمل الرابعة رسالة «وبالوالدين إحساناً»، أما الرسالة الخامسة فجاءت بعنوان «أد الأمانة إلى من ائتمتكم»، وجاءت الرسالة السادسة لتقول «لنفسك عليك حق» في إشارة إلى أهمية الاهتمام برفع القيم في النفس والتركيز عليها في البناء الأخلاقي، فيما حملت الرسالة السابعة عنوان «أفضل الناس أنفعهم للآخرين» للتأكيد على مبادئ التعاون بين الناس ونشر ثقافة العمل المشترك في مجال النفع العام والعمل التطوعي والخيري.

كما أطلقت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية موقعاً إلكترونيًا بعنوان: (الإسلام في عُمان) بثماني لغات

عالمية، وأصدرت ثلاثة أفلام وثائقية عنيت بإبراز التجارب المختلفة للسلطنة في مجالات التسامح والتعايش والفن الإسلامي والخطاب الديني. وضمن اهتمامها العميق بمنظومة القيم التي تثري حياة الإنسان على نحو متكامل، تصدر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مجلة «التفاهم» وهي مجلة فكرية فصلية تهدف إلى التقريب بين وجهات النظر والدعوة إلى التسامح، حيث يشارك في الكتابة للمجلة عدد من العلماء والمفكرين من داخل وخارج السلطنة، كما تعمل هذه المجلة على ترسيخ مبدأ حق الاختلاف وتعدد وجهات النظر وتجديد الفكر الإسلامي.

وبلغ عدد إصدارات هذه المجلة حتى يوليو ٢٠١٧م (٤٩) إصداراً، كما صدر كتاب بعنوان «التفاهم» وهو سلسلة دراسات تاريخية في الفلسفة والعلوم في الحضارة العربية الإسلامية.

على صعيد آخر، وبمباركة سامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - دشنت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في ٢٠١٧/٦/١٢م «مصحف مسقط الإلكتروني» الذي يعد سابقة فريدة من نوعها من حيث طباعته الإلكترونية، فهو ثاني مصحف مطبوع غير مخطوط والأول إلكتروني، كما أنه أول مصحف

معارض (رسالة الإسلام من عُمان) أبرزت التسامح الديني في عُمان والتواسم المشتركة بين المذاهب الإسلامية وبين الإسلام والأديان الأخرى

الشخصية العُمانية لغير المسلمين من المقيمين على أرض السلطنة حق تطبيق الأحكام الخاصة بهم، بما لا يتنافى مع التقاليد العُمانية وذلك وفقاً للمادة (٢٨٢) من القانون.

كما أصدر الادعاء العام في ٩ أكتوبر ٢٠١٦م تعميماً قضائياً رقم (٢٢/٢٠١٦م) قضى من خلاله بالتأكد «على جميع أعضاء الادعاء العام ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية الحازمة في القضايا المتعلقة بإثارة التفرقات الدينية أو المذهبية نظراً لأهميتها؛ تحقيقاً للغاية التي ابتناها المشرع من وراء تجريم تلك الأفعال المشينة».

ونتيجة لكل ذلك لم يكن غريباً أن يواصل التقرير السنوي للحريات الدينية في العالم الإشادة بدور السلطنة وجهودها في مجال ترسيخ قيم الحوار والتسامح والاعتدال بين الأديان والثقافات في السلطنة وخارجها. فقد أشاد التقرير الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية عن الحريات الدينية في العالم بجهود السلطنة في سن القوانين والتشريعات الهادفة إلى حماية الأفراد في ممارسة شعائرهم الدينية طالما أن ذلك لا يخل بالنظام العام أو الأخلاق وعدم التمييز على أساس الانتماءات الدينية أو المعتقدات، إضافة إلى تجريم الإساءة إلى القيم الدينية أو انتهاك النظام العام.

وأوضح التقرير الخاص بعام ٢٠١٦م أنه لم تكن هناك أية تقارير عن انتهاكات مجتمعية أو تمييز على أساس الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسة الدينية بما في ذلك سجناء أو محتجزون دينيون في السلطنة.

وجاء في التقرير أن النظام الأساسي للدولة ينص على أن الإسلام هو دين الدولة، وبأن الشريعة الإسلامية هي مصدر جميع التشريعات ولكنه يمنع التمييز على أساس الدين، ويحمي حق الأفراد في ممارسة شعائرهم الدينية طالما لا يخل ذلك بالنظام العام أو الأخلاق.

كما تناول التقرير أيضاً سلسلة معارض «رسالة الإسلام من عُمان» معتبراً أن هذه المعارض أبرزت التسامح الديني في عُمان، وأظهرت التواسم المشتركة بين المذاهب الإسلامية وبين الإسلام والأديان الأخرى. ومن المعروف أن سلسلة معارض «رسالة الإسلام من عُمان» انطلقت من الرغبة في محو الصورة النمطية التي تبدو في مجملها سلبية عن الإسلام لدى الغرب، ومن أبعاده التأكيد على التسامح كمبدأ إنساني تقوم عليه العلاقات بين بني البشر.

وقد زار المعرض وشاهده أكثر من أربعة ملايين ونصف مليون زائر، وبلغ عدد المحطات التي حط الرحال فيها حتى منتصف العام ٢٠١٧م، قرابة (١٠٠) محطة في أكثر من (٢٠) دولة.

وتتلخص رسالة المعرض في فكرة مد جسور التعارف والتفاهم بين الشعوب، ومحاولة نقل تجربة السلطنة في مجال التعايش والتسامح الديني في عُمان حيث ركز رسالة المعرض على ثلاثة محاور، وهي التسامح الديني والتفاهم المشترك والتعايش السلمي، ونشر مظلة هذه القيم بين شعوب العالم، وقد اكتسب المعرض قبولاً متنامياً في الأوساط العالمية، وتم التنسيق بشأنه مع عدد من المنظمات العالمية وأهمها منظمة اليونسكو، والعديد من المراكز الدينية المهمة بنشر القيم المعتدلة، والدعوة إلى السلم والعيش المشترك بين الناس والثقافات والأديان.

ويجوي المعرض (رسائل عالمية)، وهي عبارة عن حملة إعلامية عالمية تهدف إلى نشر ثقافة التعايش والسلام والتسامح والوئام عبر نشر بطاقات تعبر عن هذه القيم في وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية بمختلف اللغات.

وتمثلت الحملة المصاحبة للمعرض عبارة «افعل شيئاً من أجل التسامح» التي تهدف إلى تمكين كل شباب وهتيات العالم من ابتكار الأفكار والأطروحات والتجارب والجهود التي يمكن أن تسهم في نشر ثقافة التسامح

مَجْلِسُ عَمَانَ

".. ولقد تابعنا عن كثب أعمال
مجلس عمان بشقيه مجلس الشورى
ومجلس الدولة، في الفترات الماضية،
مثمّنين الجهد الذي بذله المجلس خلالها،
مما كان له الأثر الملموس للإسهام في
دفع مسيرة التنمية الشاملة
قدما نحو مزيد من التطور والنماء"

قابوس بن سعيد



افتتاح الفترة السادسة لمجلس عمان ٢٠١٥م



المبنى الجديد لمجلس عمان.. صرح شامخ من منجزات النهضة العمانية الحديثة

دعائم صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمه

معاً تحت مظلة مجلس عُمان، مع تمتع كل واحد منهما على حدة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

وقد حددت المادة (٩) من النظام الأساسي للدولة القيم الجامعة والمقومات الأساسية لنظام الحكم في السلطنة، فتصت على أن الحكم يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة وحقوق المواطنين بالمشاركة في الشؤون العامة، كما نصت المادة (٥٩) على مبدأ سيادة القانون ثم وضعت المادة (١٠) المبادئ الأساسية الموجهة لسياسة السلطنة، ومن

شهدت مسيرة الشورى في السلطنة بالعديد من مراحل العمل الدؤوب حيث بدأت مطلع العقد الثاني من مسيرة النهضة المباركة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - مع تأسيس المجلس الاستشاري للدولة في عام ١٩٨١م، ومن ثم إنشاء مجلس الشورى في عام ١٩٩١م، وتطورت مسيرة الشورى العُمانية تطورات متلاحقة ومستمرة على امتداد السنوات الماضية، وأصبح نظامها المؤسسي يعمل بنظام المجلسين: مجلس الدولة المعين، ومجلس الشورى المنتخب اللذين يجتمعان

مارس ٢٠١١م، قد منحت المجلس مساحة أكبر للتعبير عن تطلعات المواطنين، وإتاحة الفرصة أمامهم لمشاركة أوسع وأعمق في عملية صنع القرار، فإن المجالس البلدية شكلت هي الأخرى خطوة مهمة، وذات دلالة على صعيد دعم الممارسة الديمقراطية، وتوسيع نطاق مشاركة المواطنين في خدمة مجتمعاتهم المحلية، وتعزيز نهج الشورى العُمانية، وهو ما ترافق أيضاً مع خطوات عدة لتعزيز استقلال القضاء والادعاء العام.

بينها: إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمه وشريعته الإسلامية، معتزة بتاريخه أخذة بالمشيد من أساليب العصر وأدواته في إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن.

وإذا كانت الصلاحيات التشريعية والرقابية التي منحت لمجلس عُمان وفق المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/٣٩ الصادر في ١٢

مجلس عُمان

مجلس الدولة

إسهام فاعل في العمل الوطني

ما رسم من مبادئ، والإسهام في إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمه وشريعته الإسلامية، معتزاً بتاريخه، آخذاً بالمفيد من أساليب العصر وأدواته.

ويتمتع مجلس الدولة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، كما يضم في عضويته نخبة من ذوي الخبرة والاختصاص الأمر الذي يمكنه من الاضطلاع بالمهام المناطة به في إطار صلاحياته واختصاصاته، بكفاءة واقتدار تجسيدا لدوره في العمل الوطني ضمن منظومة دولة القانون والمؤسسات.

يضمطلع مجلس الدولة بدور حيوي في مجال التنمية الوطنية الشاملة وفي تطور المجتمع العماني، نهوضاً بمهامه واختصاصاته كمؤسسة تشريعية ورقابية فاعلة.

ويشكل مجلس الدولة مع مجلس الشورى، ركناً مكيئاً من أركان دولة المؤسسات التي أرسى قواعدها وشيد صرحها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه -.

وقد أراد جلالة السلطان المعظم لمجلس الدولة أن يكون لبنة قوية وراسخة في بنيان المجتمع لتعزيز ما تحقق من منجزات، وتأكيد

وفي إطار تفعيل الشراكة والتعاون بين مجلسي الدولة والشورى، ضمن منظومة (مجلس عُمان)، تم في ٢٠١٦/٥/١٩م تدشين مركز تدريب مجلس عُمان.

ويهدف المركز إلى دعم ومساندة جهود المكرمين أعضاء مجلس الدولة وأصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى بما يمكنهم من ممارسة دورهم التشريعي وعملهم الرقابي، إضافة إلى تقديم برامج التأهيل والتدريب للموظفين وتوفير كل ما يحتاجونه من دورات وبرامج تدريبية.

ونفذ مركز التدريب بمجلس عُمان عدة دورات وبرامج تدريبية في مختلف المجالات، وذلك ضمن الخطة السنوية للمركز لتدريب وتأهيل موظفي المجلسين.

يتكون مجلس عُمان، من مجلس الدولة الذي يعين جلالة السلطان أعضائه من بين أفضل الخبرات العمانية، ومن مجلس الشورى الذي ينتخب المواطنون العمانيون ممثلي ولاياتهم فيه، ويجتمع مجلس عُمان بدعوة من جلالة السلطان المعظم لبحث ما يطرحه عليه جلالته من موضوعات، ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية.

وجاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩) الصادر في ١٩ أكتوبر ٢٠١١م بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة ليؤكد ثوابت نهج تطوير الأداء، وترجمة صادقة للإرادة السامية في توسيع صلاحيات مجلس عُمان بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٣٩) الصادر في ١٢ مارس ٢٠١١م، بشأن منح مجلس عُمان الصلاحيات التشريعية والرقابية.

مجلس الدولة رافد حيوي للمشاركة في التنمية الشاملة



عضوية المجلس

اختصاصات المجلس



مكتب مجلس الدولة
يتولى الإشراف على
نشاط المجلس ولجانه
ويعاون أعضاء المجلس
في أداء مسؤولياتهم

حددت المادة (٥٨) من النظام الأساسي للدولة بشأن مجلس عُمان، الصلاحيات التي يتمتع بها المجلس والمتمثلة في:

- ١ إقرار أو تعديل مشروعات القوانين المحالة من الحكومة
- ٢ اقتراح مشروعات قوانين جديدة ومراجعة وتعديل قوانين نافذة
- ٣ مناقشة خطط التنمية والميزانية العامة للدولة وإبداء التوصيات بشأنها
- ٤ إضافة إلى الاطلاع على التقرير السنوي لجهاز الرقابة المالي والإداري للدولة وإبداء ملاحظاته حياله

يتكون مجلس الدولة من رئيس وأعضاء لا يتجاوز عددهم بالرئيس عدد أعضاء مجلس الشورى، ويعينون بمرسوم سلطاني ويتم اختيارهم من بين الفئات الآتية: الوزراء ووكلاء الوزارات السابقين ومن في حكمهم، السفراء السابقين، كبار القضاة السابقين، كبار الضباط المتقاعدين، المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجالات العلم والأدب والثقافة، أساتذة الجامعات والكليات والمعاهد العليا، الأعيان ورجال الأعمال، الشخصيات التي أدت خدمات جليلة للوطن ومن يرى جلالة السلطان المعظم تعيينهم أعضاء بالمجلس من غير هذه الفئات.

وتتضمن قائمة أعضاء المجلس للفترة السادسة (١٤) امرأة بما يمثل ١٧٪ من إجمالي عدد الأعضاء.

وحدد النظام الأساسي للدولة آليات مناقشة وإقرار مشروعات القوانين بالمجلس لتحقيق رسالته في خدمة الوطن والإسهام في تطوره.

كما يقوم مجلس الدولة بتقديم الاقتراحات والدراسات الهادفة إلى تعزيز برامج التنمية، وإيجاد الحلول الملائمة للعديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

أدوار الانعقاد

أجهزة المجلس

تتكون أجهزة مجلس الدولة من



رئيس المجلس

يشرف رئيس المجلس بوجه عام على حسن سير جميع أعمال المجلس، ويراعي مطابقتها لأحكام النظام الأساسي للدولة ولائحة عمل المجلس، وللرئيس نائبان يتم اختيارهما بالاقتراع السري المباشر، وبالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس في أولى جلسات دور الانعقاد الأول من كل فترة.

مكتب المجلس

يتشكل مكتب المجلس من الرئيس ونائبيه وأربعة أعضاء ينتخبهم المجلس، ويضع المكتب خطة لنشاط المجلس ولجانه ويتولى الإشراف عليها، ويعاون أعضاء المجلس في أداء مسؤولياتهم، كما يساعد اللجان في وضع القواعد المنظمة لأعمالها والتنسيق بين أنشطتها.

اللجان الدائمة

يضم المجلس في فترته السادسة الحالية خمس لجان دائمة هي: اللجنة القانونية، واللجنة الاقتصادية، واللجنة الاجتماعية، ولجنة التعليم والبحوث، ولجنة الثقافة والإعلام والسياحة.

وتتكون كل لجنة من عدد من الأعضاء يحدده المجلس بناء على اقتراح مكتبه في بداية كل دور انعقاد، وتقوم اللجان بدراسة ما يحال إليها من مشروعات قوانين واقتراح موضوعات لدراستها.

الأمانة العامة

تشكل الأمانة العامة من الأمين العام للمجلس الذي يعين بمرسوم سلطاني، يعاونه عدد من المساعدين وموظفي الإدارات والأقسام، لأداء الأعمال اللازمة لمساعدة المجلس وجميع أجهزته على مباشرة اختصاصاتها ومهامها وفقا للقواعد التنظيمية التي يعدها مكتب المجلس ويقرها المجلس.

وتتكون الأمانة العامة من أربع أمانات مساعدة هي: الأمانة العامة المساعدة لشؤون الجلسات واللجان، والأمانة العامة المساعدة لمركز المعلومات والبحوث، والأمانة العامة المساعدة للشؤون الإدارية والمالية والأمانة العامة المساعدة لشؤون الإعلام والعلاقات العامة.



تمتد فترة انعقاد مجلس الدولة لأربع سنوات، وتتكون من أربع أدوار انعقاد سنوية، ولا تقل مدة كل دور انعقاد عن ثمانية أشهر تبدأ مع الافتتاح السنوي لمجلس عُمان.

ويجوز لرئيس المجلس أن يدعو إلى عقد جلسات استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك. ويتضمن دور الانعقاد العديد من الجلسات العادية وفقا لما يحدده مكتب المجلس بناء

مجلس الدولة ركن أصيل في دولة المؤسسات، ويضطلع بدور مهم في مجال التشريع والرقابة

الجهات ذات العلاقة بالموضوعات التي تقوم اللجان بدراستها.

وعلى صعيد النشاط الخارجي، كان للمجلس العديد من الزيارات المتبادلة مع المجالس النظيرة بهدف مد جسور التواصل وتعزيز التعاون البرلماني مع الدول الشقيقة والصديقة.

كما سجل المجلس حضوراً فاعلاً في عدد من المحافل البرلمانية الإقليمية والعالمية، وقد توجت هذه المشاركات بانتخاب السلطنة نائباً لرئيس البرلمان العربي، حيث تم في الجلسة الإجرائية التي عقدها البرلمان في شهر ديسمبر ٢٠١٦م بمقره في العاصمة المصرية القاهرة، انتخاب المكرم مسلم بن علي المعشني عضو مجلس الدولة نائباً لرئيس البرلمان العربي لدور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الثاني.

كما تم تكريم المكرم عبدالقادر بن سالم الذهب عضو مجلس الدولة وأمين عام مجلس الشورى سابقاً، بجائزة التميز البرلماني العربي عن فئة أمين عام البرلمان، وذلك على هامش المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في العاصمة المغربية الرباط خلال شهر مارس ٢٠١٧م.

وفازت المكرمة الدكتور ربا بنت سالم المنذرية عضوة مجلس الدولة، بعضوية اللجنة التنفيذية لمندى البرلمانين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي خلال دورته الـ ١٢٦ التي عقدت بجمهورية بنجلاديش خلال شهر أبريل ٢٠١٧م.

وتؤكد هذه الإنجازات ما وصلت إليه التجربة الشورية في السلطنة من عمق وثراء يؤهلها إلى أن تتبوأ مكانتها بين التجارب البرلمانية الرائدة في العالم.

البرامج والتخصصات في مؤسسات التعليم العالي، ودراسة «تطوير سوق رأس المال والقطاع المصرفي» ودراسة «وضع سياسات لتعزيز الصحة».

وشهد مجلس الدولة خلال دور الانعقاد السنوي الثاني من الفترة السادسة عروضاً عن إنجازات وخطط أربع جهات، حيث استضاف المجلس معالي الدكتور وزير الزراعة والثروة السمكية لتقديم عرض حول خطط الوزارة في مجال الأمن الغذائي، كما استضاف المجلس مسؤولي المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ومركز عُمان للحكومة، والهيئة العُمانية للشراكة من أجل التنمية، وذلك لتسليط الضوء على أنشطتها وإنجازاتها.

وعقد مكتب المجلس منذ بدء دور الانعقاد السنوي الثاني من الفترة السادسة حتى نهاية شهر مايو ٢٠١٧م (٩) تسعة اجتماعات استضاف خلالها عدداً من رؤساء ومقرري اللجان الدائمة بالمجلس لمناقشة التقارير المقدمة من لجانهم حول مشروعات القوانين المحلية إليها، ومقترحات الدراسات المقدمة منها، كما ناقش مكتب المجلس خلال اجتماعاته جملة من التقارير والرسائل الواردة للمجلس من عدد من الجهات.

وفي إطار التنسيق بين مجلسي الدولة والشورى، عقد مكتبتا المجلسين اجتماعاً مشتركاً، جرى خلاله مناقشة عدد من الموضوعات التي تسهم في تطوير مسيرة التنسيق المشترك بين المجلسين بما يكفل تكامل أدوارهما خدمة للصالح العام.

فيما عقدت اللجان الدائمة بالمجلس وفرق العمل المنبثقة عنها خلال نفس الفترة (٦٤) اجتماعاً تخللها استضافة مسؤولين بعدد من



قانون «التراث الثقافي»، ومشروع قانون (نظام) «العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، ومشروع قانون «تنظيم وحماية مواقع الأفلاج المدرجة بقائمة التراث العالمي» إضافة إلى إقرار تقرير اللجنة المشتركة بين مجلسي الدولة والشورى حول بعض الملاحظات على تعديل مشروع قانون الرق بالحيوان وقانون مزاوله المهن الطبية البيطرية.

وفي مجال المقترحات والدراسات، أنجز المجلس (٦) ست دراسات وهي: دراسة آلية تطوير دور جمعيات المرأة، ودراسة حول «واقع السياحة في السلطنة»، ودراسة حول «تحديات تنمية القطاع الخاص وسياسات سوق العمل»، ودراسة «مراجعة ازدواجية

حفل دور الانعقاد السنوي الثاني من الفترة السادسة لمجلس الدولة (٢٠١٥ - ٢٠١٩) بالعديد من الإنجازات، وشهد نشاطاً مكثفاً للمجلس للتهوض بالمهام المناطة به في إطار صلاحياته واختصاصاته.

حيث عقد المجلس (٩) تسع جلسات اعتيادية منذ بداية دور الانعقاد السنوي الثاني حتى نهاية شهر مايو ٢٠١٧م، أنجز خلالها عدداً من مشروعات القوانين المحلية من الحكومة والدراسات المقترحة من المجلس، علاوة على مناقشة وإقرار مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧م.

وبلغ عدد مشروعات القوانين التي أنجزها المجلس (٥) خمسة مشروعات، وهي مشروع

لقاءات واجتماعات مشتركة بين مجلسي الدولة والشورى بما يكفل تكامل أدوارهما خدمة للصالح العام

تجسيد عال للأداء الديمقراطي والشفافية



مجلس الشورى شهد تطوراً متواصلاً في الصلاحيات التشريعية والرقابية التي كُنت له مساحة جيدة من الأدوات البرلمانية

كما يقوم المجلس بدراسة وإبداء الرأي فيما يحيله إليه جلالة السلطان المعظم، أو مجلس الوزراء من مواضيع، ويعيد المجلس هذه المواضيع مقرونة بتوصياته ومقترحاته بشأنها إلى الجهة التي وردت منها، كما يرفع رئيس المجلس تقريراً سنوياً إلى جلالة السلطان المعظم بنتائج أعمال المجلس.

وقد حرص مجلس الشورى منذ بداياته على بلورة دوره التشريعي والرقابي وفق اختصاصاته وصلاحياته المنوطة به، حتى يحقق أهدافه السامية التي أنشئ من أجلها، كما حرص المجلس خلال فتراته السابقة على تعميق العلاقة التي تربط أفراد المجتمع بالمجلس، وتقوية هذه العلاقة وهو ما تجسد بوضوح خلال الفترة الثامنة (٢٠١٥ - ٢٠١٩م) مما كان له أثر كبير في تعزيز مسيرته بما يحقق المكاسب الوطنية على اتساع رقعة هذا الوطن.

من تقريره السنوي إلى كل من مجلسي الدولة والشورى، ويضطلع مجلس الشورى بدراسة مشروعات القوانين وخطط التنمية ومشروعات الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمزم الحكومة إصدارها أو إبرامها أو الانضمام إليها لإبداء مثيراته وعرض ما يتوصل إليه بشأنها إلى مجلس الوزراء.

ولمجلس الشورى أيضاً حق اقتراح مشروعات وقوانين للحكومة والمشاركة في إعداد مشاريع خطط التنمية الخمسية، حيث يشارك رئيس المجلس في عضوية اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية التي تضع الخطوط العامة والمرتكزات الأساسية للخطة ومتابعة تنفيذها، ويقوم المجلس بمناقشة خطة التنمية الخمسية، وكذلك الميزانية العامة للدولة بحضور الوزير المختص للرد على أي استفسارات من جانب أعضاء المجلس قبل إصدار المرسوم الخاص بكل منها والعمل به،

وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩) والتي تعزز العمل البرلماني بتجسيد عال للأداء الديمقراطي والشفافية وبشكل متناغم مع التطوير الشامل ومتطلبات المرحلة المقبلة التي تتسع لمشاركة المواطن في صنع القرار.

وتم إعطاء مجلس الشورى صلاحية استجواب أي وزير من وزراء الخدمات في الأمور المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم بالمخالفات القانونية في حالة حدوثها ومناقشة ذلك من قبل المجلس ورفع نتيجة ما يتوصل إليه في هذا الشأن إلى حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - والزام وزراء الخدمات بموافاة مجلس الشورى بتقرير سنوي عن مراحل تنفيذ المشاريع الخاصة بوزاراتهم وللمجلس دعوة أي منهم لتقديم بيان عن بعض الأمور الداخلة في اختصاصات وزاراته ومناقشته فيها، كما أن جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة يقوم عادة بإرسال نسخة

جاء المرسوم السلطاني رقم ٩١/٩٤ بإنشاء مجلس الشورى في ١١/١٢/١٩٩١م، بداية دخول العقد الثالث من عمر النهضة المباركة، ليبقى ويتطور كما جاء في النطق السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - وذلك في إطار المبادئ الثابتة التي توجه سياسة السلطنة بقيادة جلالته ومن أبرزها في هذا المجال «إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمه وشريعته الإسلامية، معتزة بتاريخه، آخذة بالفيد من أساليب العصر وأدواته».

ويتمتع مجلس الشورى ووفقاً للقانون بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ومقره محافظة مسقط، وقد دخل المجلس مرحلة جديدة من العمل الوطني انطلاقاً من الصلاحيات التشريعية الجوهرية التي أضيفت إلى مهام واختصاصات مجلس عُمان الذي يضم مجلسي الدولة والشورى

أدوار الانعقاد وأجهزة مجلس الشورى

تمتد فترة مجلس الشورى لمدة أربع سنوات، تبدأ من تاريخ إعلان النتائج الرسمية لانتخابات مجلس الشورى، وتمتد حتى ٣٠ سبتمبر من العام الرابع لفترة المجلس.

أجهزة المجلس

يمارس مجلس الشورى صلاحياته واختصاصاته من خلال أجهزته الأربعة الرئيسية وهي: رئيس المجلس، مكتب المجلس، واللجان الدائمة، والأمانة العامة.

رئيس المجلس: يتولى الإشراف على أعمال المجلس وإدارة جلساته، وتمثيله في اتصاله مع الهيئات والجهات الأخرى، والتحدث باسمه، كما أن له الحق في الدعوة إلى عقد جلسة استثنائية إذا دعت الضرورة إلى ذلك، ويتم انتخاب الرئيس ونائبين للرئيس في جلسة استثنائية بدعوة من جلالة السلطان المعظم عملاً بالمادة (٥٨) مكرراً (١٢) من النظام الأساسي للدولة.

اللجنة الصحية والبيئية .. إحدى اللجان الرئيسية في مجلس

مكتب المجلس

يحدد خطة عمل المجلس، ومواعيد الجلسات الاعتيادية وجدول أعمالها، وذلك في ضوء أنشطة لجان المجلس المختلفة والمواضيع المحالة إليها، أو المطروحة أمام المجلس، كما يباشر المكتب أعمال المجلس فيما بين أدوار انعقاده.

وعقد مكتب مجلس الشورى العديد من الاجتماعات الأسبوعية بلغت ١٨ اجتماعاً حتى مطلع شهر يونيو ٢٠١٧م، لمتابعة نشاط المجلس وما يرد إليه من الجهات الحكومية. وقد تم استعراض عدد ١٠٧ (سؤالات برلمانية)، و٢٤ (طلب إحاطة) و٢٢ (رغبة مبداء). كما تمت متابعة العديد من الردود الوزارية التي أرسلها أصحاب المعالي الوزراء حول العديد من الأسئلة البرلمانية التي تم توجيهها إليهم.

اللجان الدائمة

أقر مكتب مجلس الشورى في أول اجتماع له خلال دور الانعقاد السنوي الأول من الفترة الثامنة تشكيل لجان المجلس الرئيسية وهي: اللجنة التشريعية والقانونية، واللجنة الاقتصادية والمالية، واللجنة الصحية والبيئية، ولجنة التربية والتعليم والبحث العلمي، ولجنة الخدمات والتنمية الاجتماعية، ولجنة الشباب والموارد البشرية، ولجنة الأمن الغذائي والمائي، ولجنة الإعلام والثقافة.

وتعقد لجان المجلس الدائمة العديد من الاجتماعات واللقاءات والاستضافات التي تناقش من خلالها كل ما يهم المجتمع من خلال الدراسات التي تقوم بها والنتائج والتوصيات التي من شأنها الرقي بمختلف القطاعات المؤسسية في الحكومة والقطاع الخاص وتقديم المقترحات للتطوير والتنمية المستدامة، إضافة إلى اجتماعات فرق العمل التي تشكل لمناقشة بعض الموضوعات المحددة.

الأمانة العامة

تضم الأمانة العامة لمجلس الشورى الأمين العام للمجلس الذي يتم تعيينه بمرسوم سلطاني، وعدداً من الموظفين والمختصين، وتقوم الأمانة العامة بمعاونة المجلس وأجهزته في مباشرة اختصاصاتها، وتيسير كل ما يتصل بالجوانب التنظيمية والإدارية ذات الصلة، وتجدر الإشارة إلى أن المجلس ناقش مشروع الهيكل التنظيمي واللائحة الداخلية للعمل بالمجلس لتطوير الأداء.

وخلال العام ٢٠١٧م، وفي إطار التواصل المجتمعي وإشراك المجتمع المحلي في الرأي والمشورة نظمت الأمانة العامة جملة من الجلسات الحوارية تناولت فيها العديد من الموضوعات التي تهم المجتمع، وسعت إلى الخروج بجملة من التوصيات والمقترحات والأفكار التي تصب في الصالح العام.



أدوات عمل تشريعية ورقابية وأنشطة متعددة



دور الانعقاد السنوي الثاني من الفترة الثامنة شهد استضافة عدد من أصحاب المعالي الوزراء لمناقشة بياناتهم الوزارية بشكل أوسع (وزيرة التعليم العالي)

بمارس مجلس الشورى صلاحياته واختصاصاته من خلال أدوات العمل الشورى المعروفة، وقد زادت الصلاحيات التشريعية والرقابية التي يتمتع بها المجلس، في ضوء تعديل النظام الأساسي للدولة بهذا الخصوص، ومنح مجلس عُمان الصلاحيات التشريعية والرقابية، رفع من قدرة المجلس على المشاركة بشكل أعمق وأكثر تأثيراً في عملية صنع القرار من ناحية، والتعبير عن تطلعات المواطنين من ناحية أخرى، ويقوم المجلس بمتابعة أداء الأجهزة الحكومية والتعرف على السياسات والخطط والبرامج التي تنفذها اعتماداً على مجموعة من أساليب الممارسة المتاحة.

وشهد مجلس الشورى خلال الدور الثاني (٢٠١٦-٢٠١٧م) من الفترة الثامنة للمجلس العديد من الفعاليات والأنشطة والبرامج والمشاركات والزيارات البرلمانية، أهمها عقد عدد (٢٠) جلسة اعتيادية تشريعية ورقابية.

حيث تأتي الجلسات التشريعية لمناقشة مشاريع القوانين الجديدة أو تلك المراد تعديل عليها سواء الواردة من الحكومة أو المقترحة من قبل أصحاب السعادة أعضاء المجلس، كما تتضمن جداول أعمال تلك الجلسات الاعتيادية بالمجلس الاتفاقيات الدولية بين السلطنة وبعض

الدول التي يتم إحالتها من الحكومة حول مختلف الموضوعات، وكذلك مناقشة تقارير دراسات اللجان الدائمة وفرق العمل المشكلة، واستعراض الردود الوزارية الواردة إلى المجلس، والاطلاع على الأدوات والوسائل التي تقدم بها أصحاب السعادة أعضاء المجلس منها الأسئلة البرلمانية ورغبات الإحاطة وإبداء الرغبات وطلبات المناقشة وغيرها من الوسائل الممنوحة للمجلس، في سبيل ممارسة عمله التشريعي والرقابي بما يخدم الصالح العام وتطبيق مبدأ الشراكة بين الحكومة ومجلس الشورى.

أما الجلسات الرقابية فتتضمن البيانات الوزارية من خلال استضافة أصحاب المعالي الوزراء، ومناقشة محاور البيانات الوزارية بشكل موسع، وطرح العديد من التساؤلات والاستفسارات والملاحظات التي من شأنها التعرف عن قرب على الخدمات التي تقدمها تلك الجهات الحكومية، وتقديم المقترحات والحلول المناسبة لمواجهة كافة الصعوبات التي تواجه تنفيذ الخطط التنموية.

وشهد دور الانعقاد السنوي الثاني استضافة المجلس لمعالي الدكتورة وزيرة التعليم العالي وذلك لإلقاء بيان وزارة التعليم العالي المتضمن العديد من المحاور التي توضح عمل الوزارة خلال

السنة الماضية، من أهمها محاور سياسات التعليم العالي في السلطنة، والاستراتيجيات والخطط الخمسية، وكليات العلوم التطبيقية، والتعليم العالي والخاص، ومحوور الإسكان الطلابي في مؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة.

وفي ذات الإطار وضمن متابعة مجلس الشورى للأداء الحكومي، استضاف المجلس معالي الشيخ وزير القوى العاملة الذي ألقى بيان وزارة القوى العاملة المتضمن أربعة محاور أساسية، المحور الأول تناول حركة التشغيل في القطاع الخاص (٢٠١٠-٢٠١٦م) المتضمن تطور حركة التشغيل للقوى العاملة الوطنية، ونظام الترشيح الإلكتروني لتشغيل الباحثين عن عمل، وتلبية الاحتياجات من القوى العاملة الوافدة، إضافة إلى التطور في أعداد المنشآت وانعكاساته على حركة التشغيل، وتحديات التشغيل في القطاع الخاص.

أما المحور الثاني فتناقش موضوع الرعاية العمالية من حيث تطوير تفتيش العمل، وتحديث تشريعات العمل، فيما ناقش المحور الثالث موضوع التعليم التقني والتدريب المهني متضمناً المؤسسات التدريبية الخاصة، وتطرق المحور الرابع إلى موضوع الربط الإلكتروني والانتقال إلى الحكومة الإلكترونية.

وفي جلسة أخرى استضاف المجلس معالي الشيخ وزير الشؤون الرياضية الذي ألقى بيان وزارة الشؤون الرياضية المشتل على عدة محاور أهمها استراتيجية الرياضة العُمانية، حيث تركز الاستراتيجية في تحقيق رؤيتها «نحو مجتمع رياضي» على ثلاثة محاور متكاملة وهي: الرياضة للجميع من أجل مجتمع صحي وسليم، والارتقاء بمستوى المنتخبات الوطنية، وتفعيل دور القطاع الرياضي للمشاركة الفاعلة في مسار التنمية الشاملة، إضافة إلى أهم القوانين والتشريعات الرياضية، والتطرق إلى الاتحادات الرياضية ورياضة ذوي الإعاقة والبرامج

الشبابية في الأندية، وغيرها من الموضوعات الرياضية التي حوّاها البيان وناقشها أصحاب السعادة أعضاء المجلس مع معالي الشيخ وزير الشؤون الرياضية.

كما استضاف المجلس في جلسته الخامسة عشرة والسادسة عشرة معالي الدكتور فؤاد بن جعفر الساجواني وزير الزراعة والثروة السمكية، الذي قدّم بياناً ضم سبعة محاور تحدثت أهمها عن مؤشرات أداء القطاعين الزراعي والسمكي، وعن تقييم قطاع الثروة السمكية من حيث جهود الوزارة في تطوير قطاع الاستزراع السمكي في السلطنة، ومدى كفاية البنية الأساسية وموانئ الصيد ومواقع الصيد ومواقع الإنزال حسب المحافظات والولايات، والحديث عن توجه الوزارة للشراكة مع القطاع الخاص، والتسويق السمكي داخل وخارج السلطنة، والتصنيع السمكي، إضافة إلى الضوابط المتعلقة بالصيد الجائر والصيد الحر.

واستضاف المجلس كذلك معالي الشيخ وزير الإسكان، الذي ألقى بيان وزارة الإسكان أمام المجلس من خلال خمسة محاور جاء أهمها حول إعداد المخططات واستحداث الأراضي بمختلف استعمالاتها، وتوزيعها على مستحقيها، وتقديم المساعدات والقروض السكنية، وبناء المساكن الاجتماعية للفئات المستهدفة.

أما في الشأن الخارجي فقد شارك مجلس الشورى في الكثير من الاجتماعات الدورية والمؤتمرات الدولية للبرلمانات والمجالس التشريعية الخليجية والعربية والدولية، ناقش من خلالها ما يتصل بالعمل التشريعي والرقابي على مختلف الأصعدة وفي مختلف القضايا العربية والدولية، كما أن المجلس أصبح عضواً فاعلاً في المنظمات والاتحادات البرلمانية العربية والدولية، وعضواً في أكثر من عشرين مجموعة صداقة برلمانية حول العالم.

الإعلام العماني رسالة إنسانية حضارية

”وفي الوقت الذي تتزايد أهمية دور الإعلام في الحياة المعاصرة للمجتمعات والشعوب فإنه لمن الضروري العمل على تطوير الإعلام العماني ليؤدي رسالته في تنمية قدرات المواطن وتوعيته بدوره الأساسي في بناء وطنه، وليساهم كذلك في توطيد علاقات الصداقة والتعاون مع الأسرة الدولية..“

قابوس بن سعيد

العيد الوطني العشرون ١٩٩٠م





القطاع الخاص والبث الإذاعي والتلفزيوني

القطاع الخاص امتلك وأدار قنوات بث تلفزيونية وإذاعية وواكب التطور الذي يشهده المجتمع العُماني

Majan T.V Channel



مجان التلفزيونية



- إذاعة (الوصال) باللغة العربية، وإذاعة (Merge FM) باللغة الإنجليزية، وهما مملوكتان لمؤسسة سابقو للإعلام.

- إذاعة (مسقط)، وهي مملوكة لشركة مطرح للخدمات الإعلامية، بخدمة عامة يغطي بثها كل محافظات السلطنة على تردد (FM).

حيث إن تلك الإذاعات بدأت بتوسيع نطاق خدمة بثها ليشمل كافة محافظات السلطنة، كما تم منح تصاريح لإعادة البث لبعض الإذاعات الدولية كإذاعة (BBC)، وإذاعة (مونت كارلو).

وبالنسبة للقنوات التلفزيونية المملوكة للقطاع الخاص، فإن قناة «مجان» هي القناة التلفزيونية الوحيدة حتى الآن، وتقدم برامجها على مدار الساعة منذ عام ٢٠٠٨م.

يواكب الإعلام العُماني التطور الذي يشهده المجتمع العُماني في جميع المجالات، ومما له دلالة في هذا المجال أن «قانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون» الصادر في عام ٢٠٠٤م، أتاح الفرصة للقطاع الخاص العُماني لامتلاك وإدارة قنوات بث إذاعية وتلفزيونية في السلطنة، وهو ما يعود بالفائدة لصالح المستمع والمُشاهد والمجتمع العُماني ككل.

وقد تم إنشاء عدة قنوات إذاعية تقدم برامجها على موجات «أف. أم» وهي مملوكة للقطاع الخاص العُماني، وهذه القنوات هي:

- إذاعة (هلا أف أم) باللغة العربية، وإذاعة (Hi FM) باللغة الانجليزية، وهما مملوكتان لشبكة الترفيه الإعلامي.



استندت استراتيجية الإعلام العُماني في محاورها الخارجية إلى مرتكزات أساسية مستمدة من مبادئ السياسة الخارجية للسلطنة المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وسياسة التعايش السلمي بين الشعوب.

الإعلام العُماني .. رسالة إنسانية حضارية

من هذا العام بإطلاق الموقع ثلاث لغات هي العربية والانجليزية والفرنسية، وسيتم إطلاق المرحلة الثانية خلال عام ٢٠١٨ وذلك بإضافة ثلاث لغات أخرى.

كما يتواصل العمل في تطوير المحتوى الإلكتروني النصي والبصري لصفحات الوزارة في مواقع التواصل الاجتماعي مما أدى إلى ارتفاع نسبة المتابعين لهذه الصفحات بصورة كبيرة.

ويأتي إنشاء «المركز العُماني للإعلام المجتمعي» الذي تتبع المديرية العامة للإعلام الإلكتروني كإضافة مهمة للتطوير والمساهمة في بناء سياسات اتصال ناجحة، ويهدف المركز إلى توفير المعلومات الصحيحة، وتعزيز العلاقات البناءة بين المؤسسات والمستخدمين عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية.

ويتمحور دور المركز في رصد محتوى ما ينشر في الشبكات الإلكترونية وتحليله، وإجراء الدراسات والبحوث العلمية والمنهجية اللازمة أو التقارير الإحصائية، وتوجيه نتائجها والتوصيات التي تتمخض عنها إلى الجهات المعنية في السلطنة، للاستفادة منها في مختلف الجوانب المتعلقة بطبيعة عملها وتطوير أدائها.

الإعلام، متوافقاً مع التطورات الجديدة التي شهدتها الإعلام العُماني، وتفعيلاً لاختصاصات الوزارة المحددة بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٩/٣٥)، فعلى ضوء هذا المرسوم استحدثت مديريات جديدة، وأعيد تشكيل بعضها، ومثل إنشاء المديرية العامة للإعلام الإلكتروني كإحدى المديريات العامة المعتمدة في الهيكل التنظيمي للوزارة، إدراكاً للأهمية التي يجسدها الإعلام الإلكتروني باعتباره أحد المحاور المهمة التي تعمل وزارة الإعلام من خلاله لتأدية رسالتها وتحقيق أهدافها.

وقد كان عام ٢٠١٦ م عاماً تأسيسياً لعمل المديرية العامة للإعلام الإلكتروني من حيث تفعيل البناء الإداري وإعداد الموارد البشرية ووضع السياسات التحريرية لمختلف الوسائط التي تعمل المديرية من خلالها، وأهمها موقع الوزارة باللغتين العربية والإنجليزية، وصفحات الوزارة في مواقع التواصل الاجتماعي.

وخلال عام ٢٠١٧ أطلقت الوزارة مشروعاً لتطوير الموقع الإلكتروني ليصبح بوابة إعلامية تعكس منجزات السلطنة وإنجازاتها حاضرها المشرق، حيث سيتم تدشين المرحلة الأولى في الربع الأخير

وموافقها، ووجهات نظرها حيال مختلف القضايا والتطورات، بشكل يعكس كل سمات الشخصية العُمانيّة المعروفة بهدوئها وصفائها وصراحتها.

وعلى هذا فلم يكن من الغرابة في شيء أن ينال الإعلام العُماني ثناء حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - ويحوز اهتمامه، حيث نوه جلالته السلطان المعظم بأجهزة الإعلام منذ السنوات الأولى للنهضة العُمانيّة الحديثة، واعتبرها «المرآة التي تعكس ما يدور في البلاد»، ووصف هذه المرآة بأنها «صافية نقية صادقة مع نفسها ومع الآخرين».

وأشار جلالته السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - إلى تقديره للإعلام واهتمامه به، وأكد على أهميته بالقول: «في الداخل والخارج لابد من كلمة صادقة، من خير صحيح، من صورة مشرفة تنقل ما يدور على أرض عُماننا الحبيبة وتعكس الأعمال الجسام والآمال الكبار لشعبنا. هذه الكلمة الصادقة وذلك الخبر الصحيح يدخلان إلى بيوتنا وبيوت غيرنا بدون إثارة ولا تهويل، بدون ضجة ولا إزعاج نحن نريد أن نعرف أنفسنا ويعرفنا العالم كما نحن تماماً، ويهمننا كثيراً أن يعرف المواطن العُماني بالذات ملامح مسيرته الظافرة التي حققها بعزمه وإرادته، وتعاونته مع حكومته، فهو أولاً وأخيراً جهاز إعلامي حي تؤيده الإنجازات العظيمة التي يراها بأعينه على ساحة وطنه الغالي».

لقد اضطلعت وزارة الإعلام بحسب الاختصاصات والمهام الموكلة إليها في المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٩/٣٥) بتنظيم قطاع الإعلام في السلطنة والإشراف عليه، وسعت إلى تطوير أداء الإعلام العُماني بما يعزز من مكانة السلطنة داخلياً وخارجياً من خلال تنظيم العمل الإعلامي والارتقاء بأداء الإعلاميين والالتزام بتقديم خدمات إعلامية ذات فعالية وكفاءة عالية.

وجاء صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٥/٤٥) في ٢٠١٥/١١/٢٢ م باعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة

بذات الحكمة وثبات المواقف التي تميز السياسة العُمانيّة الخارجية، وعلاقتها مع الدول الصديقة والشقيقة، اتسم الإعلام العُماني بالصدق والصراحة والوضوح، وكان موافقاً لمسار السياسة العُمانيّة الحكيمة وتعاملها المترن مع مختلف القضايا والأحداث.

ومنذ بدء مسيرة النهضة العُمانيّة الحديثة تشكلت ملامح الإعلام العُماني ومبادئه، وتحددت أهدافه وفق استراتيجية استندت على عدة ركائز تمحورت في توضيح مفهوم المواطنة بكل أبعادها، وتنمية قدرات المواطن، وتوعيته بدوره الأساسي في البناء والتنمية، والمساهمة في البنية الثقافية، والتعليمية للمجتمع بترسيخ دعائم هويته ووحدته الوطنية ودوره في المحافظة على هذه المكتسبات، وتعميق تجربة المشاركة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية في مجال الشورى، وتأسيس مبدأ العمل كقيمة دينية وحضارية بالإتقان في أدائه والتميز في عطائه.

واستندت استراتيجية الإعلام العُماني في محاورها الخارجية إلى مرتكزات أساسية مستمدة من مبادئ السياسة الخارجية للسلطنة المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وسياسة التعايش السلمي بين الشعوب، وتطبيق مبدأ حسن الجوار، واحترام السيادة الوطنية لكل دولة، ومناصرة القضايا الوطنية العادلة في المحافل الدولية لرفع الظلم عن المظلومين، وتبادل المصالح مع الجميع، وهي مبادئ يؤكد عليها دوماً حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - واكتسبت بها عُمان مكانة واحتراماً كبيرين على الصعيدين العربي والعالمي.

واستطاع الإعلام العُماني بفضل المنهجية التي سار بها والأسس التي قام عليها أن يضطلع بدوره الإيجابي، ونجح أن يكون جسر مودة مع الأشقاء والأصدقاء، وداعماً للحوار الإيجابي مع الجميع، ومعبراً صادقاً عن سياسات السلطنة

الإعلام العُماني .. رسالة إنسانية حضارية

الإعلام العُماني أسهم في إبراز ونقل الصورة المشرفة لمسيرة التنمية والبناء في مختلف المجالات



جهود إعلامية نشطة

كما شاركت الوزارة في معرض بكن الدولي للكتاب والذي أقيم خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ أغسطس ٢٠١٧م وذلك كأول مؤسسة حكومية من السلطنة تشارك في هذه التظاهرة الثقافية المهمة، حيث كان جناح الوزارة منبرا إعلاميا عن السلطنة حضارة وحاضرا.

وإدراكا من وزارة الإعلام لأهمية الإعلام الخارجي الذي يقوم بدور فاعل في تمثيل السلطنة والتعريف بها في مختلف الأوساط، وتوضيح سياساتها ومواقفها والتعبير

الأمل عن توجهاتها إلى جانب المحافظة على صورة ذهنية إيجابية للسلطنة خارج الحدود، فقد سعت إلى تطوير وتوسيع القنوات التي يعمل من خلالها الإعلام العماني على الصعيد الخارجي، حيث توجد للوزارة ثلاث ملحقيات إعلامية في كل من جمهورية مصر العربية (القاهرة)، والمملكة المتحدة (لندن)، والولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن).

ليتوانيا من خلال فعالية «جوهر عمان» الإعلامية التي نظمتها وزارة الإعلام وبالتعاون مع وزارة الخارجية وعدد من الجهات الحكومية والخاصة في العاصمة الليتوانية «فيلنيوس»، خلال الفترة من ٩ إلى ٢٨ فبراير ٢٠١٧م.

وتضمنت الفعالية إقامة سلسلة من الأنشطة الإعلامية والفنية التي تهدف إلى التعريف بالسلطنة وإبراز ملامحها التراثية وتاريخها العريق، وإنجازات النهضة الحديثة في ظل العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - وما حققته من تقدم شمل مختلف نواحي الحياة. وأقيم ضمن الفعالية معرض للصور الفوتوغرافية عكس جماليات محافظات السلطنة ومعالمها التاريخية والسياحية وطبيعتها الخلابة وجوانب من حياة الإنسان العماني.

كما اشتملت الفعالية الإعلامية على عرض لأفلام وثائقية عن السلطنة، وركن للكتاب العماني، وآخر للمنتجات الحرفية التقليدية العمانية، وركن للأزياء العمانية، إضافة إلى ركن ثالث يُعرف باللبان العماني وفوائده.

في إطار دورها لإبراز اسم السلطنة، والتعريف بجهود التنمية الوطنية على أوسع نطاق ممكن، والتواصل مع الشعوب الأخرى وإبراز الإسهام الحضاري العماني، وإظهار الإنجازات الثقافية والتعليمية والبيئية والصحية على أرض السلطنة في العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - وما تتمتع به السلطنة من إرث ثقافي وتراثي وحضاري وبيئة سياحية جاذبة، سجلت وزارة الإعلام مشاركتها في العديد من معارض الكتاب الدولية التي يتم تنظيمها في مختلف الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة، بهدف التعريف بالسلطنة وموروثها العلمي والثقافي وما تتمتع به من تنمية وأمن وأمان واستقرار، وما يتوفر بها من مقومات سياحية واستثمارية جاذبة وواعدة.

فعلى الصعيد المحلي تشترك وزارة الإعلام مع عدد من الجهات الحكومية في تنظيم معرض مستط الدولي للكتاب، الذي تشارك فيه العديد من دور النشر من داخل السلطنة وخارجها، إلى جانب مشاركة الوزارات والهيئات الحكومية والمكاتب العاملة في السلطنة، وعلى وعلى الصعيد الخارجي شاركت السلطنة في جمهورية



معرض بكن الدولي للكتاب



أنشطة إعلامية خارجية تهدف إلى التعريف بالسلطنة وإبراز ملامحها التراثية وإنجازاتها الحديثة
فعالية (جوهر عمان) في العاصمة الليتوانية فيلنيوس

وكالة الأنباء العمانية



إحدى صالات التحرير في وكالة الأنباء العمانية

وتم خلال عام ٢٠١٦م تفعيل قسم الأخبار الرياضية، حيث قام القسم ببث أول نشرة رياضية أسبوعية، تعنى بالأخبار الرياضية المحلية والعربية والعالمية، كما قام القسم ببث مجموعة من الأخبار الرياضية المحلية وتغطية الأنشطة الرياضية داخل وخارج السلطنة.

وتحرص وكالة الأنباء العمانية على تطوير منتجاتها الإخبارية وتوسيع نطاق توزيعها داخل السلطنة وخارجها، وفي هذا الإطار تزود خدمة «سبق» المشتركين بأهم الأحداث والأخبار السياسية والاقتصادية والرياضية والمنوعة، فور حدوثها، وقد بلغ عدد المشتركين فيها خلال عام ٢٠١٦م (١١٦٢٨٩) مشتركاً، فيما بلغ عدد الأخبار المرسلة (١٢٨٦٠) خبراً، وبلغ عدد الذين استفادوا من الخدمة بطريقة الاتصال (١٧٩٦) مستفيداً.

ويتم بث المواد على نشرات وكالة الأنباء العمانية باللغتين العربية والإنجليزية، عبر الأقمار الاصطناعية، وكذلك من خلال موقع الوكالة على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).

وقد أصدرت وكالة الأنباء العمانية في عام ٢٠١٦م كتابها (نقش الضوء) الذي ضمّ باقة مختارة من الحوارات والتقارير التي دأبت الوكالة على بثها في سياق اهتمامها بتتبع الحراك الثقافي في السلطنة وحرصها على تقديمه إعلامياً بما يليق به وبمجازاته.

وقامت الوكالة بتحديث الموقع الإلكتروني الخاص بها، بعد أن تم تصنيف الأخبار وكذلك إدراج الصور في الموقع، كما تم تحديث وتطوير الصفحة الرئيسية لموقع الوكالة باللغة الإنجليزية لتواكب التطوير الذي حدث في موقع الوكالة باللغة العربية.

تشهدها أو تشارك فيها السلطنة، سواء على الصعيد المحلي أو على الأصعدة الخارجية الأخرى، خليجياً وعربياً ودولياً. ومن ثم فإنها تتقل مواضع السلطنة حيال مختلف القضايا والتطورات، وتزود أجهزة ووسائل الإعلام بالصور الضوئية والتقارير والأخبار التي تبثها.

وتوفر الوكالة الأخبار والتغطيات الخاصة بالسلطنة للمؤسسات التي تتمتع بعضويتها، كما توفر الأخبار والمواد الإعلامية للمراسلين ووسائل الإعلام المختلفة في السلطنة. وتحرص الوكالة على توفير أرشيف وملفات للمعلومات والصور حول أهم الأحداث والفعاليات التي تقوم بتغطيتها، وتقديم كافة التسهيلات الممكنة للصحفيين والإعلاميين والقنوات الفضائية العربية والأجنبية لتغطية الفعاليات التي تشهدها السلطنة.

وكالة الأنباء العمانية هي مصدر الأنباء الرسمية للسلطنة، وقد أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم (٨٦/٢٩) الصادر في ١٩٨٦/٥/٢٩م، وفي ١٩٩٧/٦/٢٥م تم إنشاء مؤسسة عُمان للصحافة والأخبار والنشر والإعلان بموجب المرسوم السلطاني رقم (١٩٩٧/٤٢) وأصبحت وكالة الأنباء العمانية بموجب هذا المرسوم إحدى وحدات المؤسسة حتى صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/٧٥) الذي قضى بنقل وكالة الأنباء العمانية إلى وزارة الإعلام اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١٦م على أن تتبع وزير الإعلام، وللوكالة مدير عام ورئيس تحرير يشرف على عملها وتنفيذ أهدافها ومهامها.

وتقوم الوكالة بتغطية مختلف الفعاليات والتطورات والأنشطة السياسية والاقتصادية والتنمية وفي كل المجالات الأخرى التي الإعلام العُماني.. رسالة إنسانية حضارية

رسالة إعلامية تعزز القيم النبيلة

الصحافة العُمانية



تسعى الصحافة العُمانية إلى مواكبة التطورات السريعة في مجالات الإعلام والاتصالات على المستوى الدولي، كما تحرص في الوقت ذاته على التفاعل الأعمق والأوسع مع اهتمامات وتطلعات المواطن العُماني والتعبير عنها بوضوح وشفافية.

وتصدر في السلطنة مجموعة من الصحف والمجلات والنشرات بين يومية وأسبوعية وشهرية، وكل شهرين وقصصية ونصف سنوية وسنوية. إلى جانب المجلات المجانية، وذلك استجابة للتطور المستمر في المجتمع وفي اهتمامات المواطنين، كما تصدر العديد من الوزارات والهيئات مجلات أو مطبوعات تلقي من خلالها الضوء على أنشطتها، أو تتناول من خلالها قضايا تهم المجتمع والمواطن بوجه عام.

وتتمثل الصحف اليومية التي تصدر باللغة العربية في صحف «عُمان» و«الوطن» و«الشبيبة» و«الرؤية»، أما الصحف التي تصدر باللغة الإنجليزية فهي صحف «عُمان ديلي أوبزيرفر» و«تايمز أوف عُمان» و«عُمان تريبيون» و«مسقط ديلي» كما تصدر عدة صحف أسبوعية في شكل «تابلويد» يغلب عليها طابع التوعية، والرياضة، والإعلانات، وتوزع مجاناً مع الصحف التي تصدرها أو بشكل منفرد.

ولعل من أبرز السمات المميزة للصحافة العُمانية، أنها مملوكة بالكامل تقريباً للقطاع الخاص العُماني، وذلك باستثناء مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان، ويتم تنظيم عمل المؤسسات الصحفية في السلطنة وكذلك إجراءات إصدار الصحف وإنشاء دور النشر والمطابع وشركات الإعلان من خلال قانون المطبوعات والنشر الذي تم تعديله بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٨٧)، وينبغي أن تكون الصحف والمجلات والمؤسسات الإعلامية مملوكة لأشخاص عُمانيين.

مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان

في ظل وجود تنافس قوي مع وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية والفضائيات والموجات الإذاعية التي تبت برامجها على مدار الساعة.

وتعد مجلة (نزوى) الفصلية الصادرة عن المؤسسة في صدارة المطبوعات الثقافية العربية، حيث تشكل نسبة التوزيع خارج السلطنة من إجمالي الكمية المطبوعة من المجلة ٨٨٪، ويرافق إصدار المجلة كتاب نزوى عن الثقافة العُمانية، وهو يوزع مجاناً مع كل إصدار من إصدارات المجلة.

تعتبر مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان أكبر المؤسسات الصحفية العُمانية، سواء بحكم إمكاناتها الفنية والبشرية، أو بحكم ما يصدر عنها من مطبوعات، وقدرتها على التطور المستمر ومواكبة ما يشهده مجال العمل الصحفي من قفزات متلاحقة في كل الجوانب المتصلة به.

وتتمكنت إصدارات المؤسسة وصحفها اليومية ومجلاتها الشهرية والفصلية من تحقيق نسب قراءة عالية، وزيادة عدد المشتركين والقراء

في إطار التطوير المتواصل للإعلام العُماني على صعيد الأداء وعلى الصعيد المؤسسي، جاء إنشاء الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٠/١٠٨) الصادر في ١٩ أكتوبر ٢٠١٠م، والمعدل بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١٠٠) الصادر في ٢٢ أكتوبر ٢٠١١م، والذي أصبحت الهيئة بموجبه تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويكون لها أهلية إدارة أموالها والتصرف فيها، وتتبع مجلس الوزراء.

وقد أخذت الهيئة على عاتقها تطوير منتجاتها الإعلامية من حيث المضمون والمحتوى والإخراج، بما يتواءم مع متطلبات المرحلة التي تشهد تطوراً متسارعاً في شتى المجالات. وعملت قطاعات الهيئة الإعلامية على ترجمة رؤية ورسالة الهيئة من خلال برامجها الإذاعية والتلفزيونية والإخبارية ومنتجاتها الدرامية بما يحقق الأهداف العامة التي رسمت للهيئة، حيث هدفت تلك البرامج إلى تعزيز روح المواطنة لدى المجتمع وترسيخ القيم النبيلة لديهم، وغرس قيم ومفاهيم المشاركة المجتمعية، وترسيخ قيم الإنتاج، وإبراز الإنجازات العُمانية التي تحققت على مستوى المؤسسات والأفراد داخل السلطنة وخارجها.

وسعت الهيئة إلى مواكبة التطورات في مجالات البث الإذاعي والتلفزيوني والمجالات التقنية المرتبطة بهما بما يخدم تقديم رسالتها وفق أحدث الوسائل في هذا الشأن، وعملت على تأهيل كوادرها الإعلامية والفنية والإدارية لإكسابها المعارف والمهارات العملية في المجالات المرتبطة بالعمل الإذاعي والتلفزيوني. وقد شهد الإعلام المسموع والمرئي في السلطنة خلال عامي ٢٠١٥م و٢٠١٦م مرحلة تاريخية جديدة محققة حزمة من الإنجازات، تمثلت في تدشين الهوية الجديدة للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وتغيير شعارات القنوات التلفزيونية وشعار الإذاعة، وافتتاح مبنى الاستوديوهات الرقمية، وتدشين مركز الأخبار.

إنتاج البرامج وفق أحدث التقنيات

القطاع السمعي

وتتطلب من أرضية القطاع خمس إذاعات متنوعة هي (العامة، والإنجليزية، والشباب، والقرآن الكريم، والموسيقى الكلاسيكية)، وتهدف هذه الإذاعات لإيصال رسالتها الإعلامية الوطنية كل في مجاله.

وتسعى **الإذاعة العامة** للامسة مختلف احتياجات الفئات العمرية للمجتمع العماني من خلال مجموعة متنوعة ومتكاملة من البرامج والفترات الإخبارية، التي تناقش مختلف المواضيع الاجتماعية والثقافية والفكرية والاقتصادية والدينية التي تهم المواطن العماني وتزيد من فرص مشاركته في مجالات التنمية الوطنية، وتفاعله مع ما يشهده المجتمع من تطورات، بالإضافة إلى البرامج الجماهيرية المباشرة التي تحظى باهتمام كبير من جانب المواطن العماني.

يُعد القطاع السمعي المظلة التي تعمل تحتها قنوات إذاعة سلطنة عُمان، حيث يشغل القطاع على محتوى الإذاعات في الدورات البرمجية إعداداً وتقديماً وإنتاجاً، كما يسعى لاستشراف الاحتياجات البرمجية المستقبلية التي تواكب التغيرات والتطورات الثقافية والاقتصادية والتكنولوجية للمجتمع بحيث يتهدى إلى أسماع الجمهور جملة من البرامج الإذاعية الهادفة التي تلائم اهتماماتهم المتباينة في كل المجالات حسب فئاتهم العمرية.

وتتيح البرامج الإذاعية إمكانية التواصل والتفاعل المباشر وغير المباشر مع الجمهور من خلال العديد من نوافذ الاتصال سواء عبر المكالمات الهاتفية أو الرسائل النصية القصيرة، أو عبر منصات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك أو التويتر أو الانستجرام.



مجموعة متنوعة ومتكاملة من البرامج في الإذاعة العامة تلائم مختلف احتياجات الفئات العمرية للمجتمع العماني

وتتميزت تلك الإنجازات بإضافة نوعية للإعلام المسموع والمرئي الذي شهد نقلات متطورة من حيث جودة المضمون، وتحسينات في المواد والبرامج السمعية والبصرية، وكذلك تطوير الأنظمة والأجهزة المستخدمة لمواكبة أحدث التقنيات العالمية في مجال الإنتاج والبث الإذاعي والتلفزيوني.

وتتميزت تلك الإنجازات بإضافة نوعية للإعلام المسموع والمرئي الذي شهد نقلات متطورة من حيث جودة المضمون، وتحسينات في المواد والبرامج السمعية والبصرية، وكذلك تطوير الأنظمة والأجهزة المستخدمة لمواكبة أحدث التقنيات العالمية في مجال الإنتاج والبث الإذاعي والتلفزيوني.

الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون واكبت التطورات في مجالات البث الإذاعي والتلفزيوني والمجالات التقنية المرتبطة بهما



تحظى إذاعة القرآن الكريم بمتابعة واسعة من قبل المستمعين، حيث تبث الإذاعة برامج مباشرة ومسجلة تختص بالقرآن الكريم وعلومه، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من البرامج تناقش القضايا الدينية والاجتماعية.

وتحظى **إذاعة القرآن الكريم** بمتابعة واسعة من قبل المستمعين، حيث تبث الإذاعة برامج مباشرة ومسجلة تختص بالقرآن الكريم وعلومه، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من البرامج التي تناقش القضايا الدينية والاجتماعية، وتبث الإذاعة على مدار الساعة عدداً من البرامج الدينية المختارة بالإضافة إلى تلاوات قرآنية متنوعة لقراء متعددين من مختلف البلدان الإسلامية.



إذاعة القرآن الكريم تبث على مدار الساعة عدداً من البرامج الدينية المختارة والتلاوات القرآنية المتنوعة

وتستمر حتى الواحدة من صباح اليوم التالي، وتسعى إلى تقديم أهم ما أنتجه الفكر الموسيقي في العالم من الموسيقى الكلاسيكية، وما أبدعه عباقرة الموسيقيين في العالم في هذا المجال، مصحوباً بمقدمة وخاتمة تعريفية بالفتن العربية والإنجليزية للمقطوعات الموسيقية والمواد التي يتم بثها عبر الإذاعة.

وتهدف **الإذاعة الإنجليزية** إلى التواصل والتفاعل والحوار بين المجتمع العماني وبين الجاليات غير العربية الناطقة باللغة الإنجليزية المقيمة أو الزائرة للسلطنة وتبث الإذاعة الإنجليزية على مدار الساعة.

وتبث **إذاعة الموسيقى الكلاسيكية** (١٩) ساعة يومياً، بدءاً من الساعة السادسة صباحاً



التواصل والتفاعل والحوار بين المجتمع العماني والجاليات غير العربية أحد أهداف الإذاعة الإنجليزية

ويشتمل بث الإذاعة العامة الذي يمتد على مدار الساعة على العديد من البرامج المستمرة الثابتة والبرامج المستحدثة.

فيما تخاطب **إذاعة الشباب** فئة الشباب ببرامج متنوعة تلامس قضاياهم واهتماماتهم وميولهم الثقافية والاقتصادية والفنية والرياضية، وتسعى إلى تفعيل دور الشباب في برامجهم، سواء من خلال مضامين تلك الساعة.

برامج متنوعة لإذاعة الشباب تخاطب فئة الشباب وتلامس قضاياهم واهتماماتهم



تعتبر القناة الرياضية أول قناة متخصصة في تلفزيون عُمان تبث برامجها على مدار الساعة، وتُعنى بمتابعة ونقل الأحداث الرياضية المحلية والإقليمية والدولية، وتقديم البرامج المختلفة في مجال الرياضة.

ولما كان التنوع والشمولية السمة الأبرز لبقاة البرامج التي يقدمها تلفزيون سلطنة عُمان عبر قنواته المختلفة، فقد أسهم هذا التكامل بشكل إيجابي نحو إرضاء ذائقة المشاهد، وجعله أكثر قرباً من شاشته المحلية.

وتقدم **القناة العامة** على مدار الساعة باقة من المواد والبرامج التلفزيونية المختلفة تتنوع بين (الإخبارية والتموية والثقافية والرياضة والشباب والأطفال والترفيهية والمنوعات) خلال الدورات البرمجية المختلفة، وتقدم تلك المواد والبرامج للمشاهد الكريم بطاقات شبابية عُمانية متخصصة في



برامج مختلفة للقناة العامة تطرح القضايا المجتمعية والإنسانية وتواكب الأحداث اليومية أولاً بأول

وتعتبر **القناة الرياضية** أول قناة متخصصة في تلفزيون سلطنة عُمان تبث برامجها على مدار الساعة، وتُعنى بمتابعة ونقل الأحداث الرياضية المحلية والإقليمية والدولية، وتقديم البرامج المختلفة في مجال الرياضة، وذلك انطلاقاً من رسالتها الهادفة إلى الارتقاء بالوعي الرياضي في السلطنة والتفاعل مع قطاع الشباب رياضياً، والتعبير عن اهتماماتهم الشبابية والرياضية، والمساهمة إعلامياً في تنمية وتطوير الرياضة العُمانية محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتوثيق التاريخ الرياضي العُماني ومتجزاته، وتسليط الضوء



الكوادر العمانية تقوم بدورها المنشود (القناة الرياضية)



ويقدم القطاع المرئي برامج متنوعة عبر قنواته التلفزيونية المتخصصة تبرز ما يحققه المجتمع العُماني من تطور ملموس ومتواصل في مختلف مجالات التنمية، والتعريف بالمجتمع والشعب العُماني في ماضيه العريق وحاضره الزاهر ومستقبله المشرق، والعمل على ترسيخ قيم المواطنة ونهج الاعتدال والتسامح والحوار مع الآخر.

يُشرف القطاع المرئي على قنوات تلفزيون سلطنة عُمان الثلاث: (القناة العامة) و(القناة الرياضية) و(القناة الثقافية)، ويقوم القطاع برسم خطط الدورات البرمجية للقنوات التلفزيونية وبث التغطيات والفعاليات وتوفير الكوادر التشغيلية والتجهيزات الفنية للبرامج المباشرة وغير المباشرة.

القطاع المرئي يبرز عبر برامجه المتنوعة في قنواته التلفزيونية المتخصصة ما يحققه المجتمع العُماني من تطور ملموس ومتواصل في مختلف مجالات التنمية

قطاع الأخبار



والاقتصادية والرياضية وغيرها في الصورة بكل مهنية وحيادية.

ويشرف القطاع على (حيز عُمان مباشر) الذي يُعنى بنقل الفعاليات اليومية المباشرة من مؤتمرات وندوات ومهرجانات محلية وبعض حلقات العمل المصاحبة لبعض المعارض كمعرض مسقط الدولي للكتاب، وإبراز الأنشطة في المحافظات والتقارير المتعلقة بولايات السلطنة، ويهتم القطاع في تقاريره بتغطية ما حققته النهضة المباركة على أرض الواقع من منجزات متواكبة مع الحاضر.

واستحدث قطاع الأخبار في عام ٢٠١٦م خمسة مواضيع إخبارية تبث في الساعة العاشرة صباحاً، والساعة الواحدة ظهراً، والساعة الرابعة عصرًا، والساعة التاسعة ليلاً، والساعة الثانية عشرة ليلاً.

تكمن أهمية قطاع الأخبار في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في كونه الراصد الرئيسي للفعاليات والأنشطة المحلية إذاعياً وتلفزيونياً، سواءً أكانت رسمية أو غير رسمية، كبث المراسيم السلطانية، والأخبار المتعلقة باللقاءات الرسمية الحكومية مع وفود الدول الأخرى، وبث الأخبار العاجلة، وتسليط الضوء على أهم القرارات والتشريعات الجديدة التي تصدرها الجهات الحكومية التي تعنى بالمواضيع المتعلقة بالمواطن والمجتمع.

ويقوم القطاع بإجراء التغطية الخيرية لافتتاح المنشآت الحكومية واستحداث الخدمات الجديدة، وتغطية النشاط المتنوع التي تقيمها الجهات الحكومية أو تلك التي تبادر بها مؤسسات المجتمع المدني، كما أنه يجعل المشاهد على اطلاع متواصل بقضايا المجتمع الدولي والأحداث الإقليمية والعالمية، ويضع المتابع للأخبار السياسية والاجتماعية

العُمانية من خلال منتج تلفازي عالي الجودة، يقدم الكنوز الثقافية العُمانية المتمثلة في التراث الأدبي والعلمي والفني للعلماء العُمانيين، ويرسخ بناء الهوية التاريخية لعُمان وراثتها الحضارية، بالإضافة إلى ربط الهوية التاريخية العُمانية بالجغرافيا التي امتدت عليها طوال تاريخها، والاهتمام بإعادة إنتاج مواد وبرامج للتاريخ العُمانية وأحداثها وإبرازها إعلامياً، فضلاً عن تسليط الضوء على كافة أوجه الثقافة وتطورها في السلطنة والوطن العربي ودول العالم.

وقد تم ترجمة كل هذا عبر باقة من المواد والبرامج المنتقاة التي قدمتها القناة الثقافية العُمانية، والتي شارك في إعدادها وتقديمها كوادر الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بالإضافة إلى العديد من العاملين والفاعلين في الساحة الثقافية المحلية، بالإضافة إلى مواكبة القناة لعدد من الفعاليات الثقافية المقامة في السلطنة بإنتاج برامج مصاحبة لهذه الفعاليات.

على الرياضات التراثية للمجتمع العُمانية، ودعم خطط وبرامج تطوير الرياضة العُمانية والارتقاء بمستواها.

وتترجم قناة عُمان الرياضية رسالتها ورؤيتها عبر مجموعة من البرامج الرياضية من بينها البرامج الحوارية، إضافة إلى متابعة ونقل الأحداث الرياضية المحلية والخارجية شاملة كافة الرياضات بأسلوب إعلامي متطور.

كما تقدم القناة الرياضية النشرات الرياضية التي ترصد التفاعل الرياضي والأنشطة الرياضية في مختلف المحافظات، وتذكي روح المنافسة بين الفرق والأندية الرياضية، وتُصيّل الأسلوب الصحيح في التحاور وطرح الآراء في مختلف القضايا الرياضية.

وفي ٢٠١٦/١/١م انطلق بث قناة عُمان الثقافية وعلى مدار (٢٤) ساعة، ليترجم رؤية القناة للمشاهدين بالتعريف بالهوية الثقافية والتاريخية والتراثية والموسيقية للسلطنة والمحافظة على الإرث الحضاري

التعريف بالهوية الثقافية والتاريخية والتراثية والموسيقية للسلطنة أحد أهداف قناة عمان الثقافية



OmanTVcultural

www.part.gov.om

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مِنَ الْأَمَانِ وَالْأَمَانِ

«...وانطلاقاً من الإيمان

العميق بأهمية دور القوات المسلحة
في السلم وفي الحرب .. فإننا نولي
قواتنا الباسلة كل رعاية واهتمام حتى
تكون دائماً على مستوى عال من
الكفاءة القتالية .. وحتى تظل درعا للوطن..
تذود عن حياضه ومقدساته وتساهم في
مسيرة البناء والرخاء»

قابوس بن سعيد

العيد الوطني السابع ١٩٧٧م



شرطة عُمان السلطانية



منشآت شرطة عديدة
تم افتتاحها حديثاً
عززت المنظومة الأمنية
والخدمية لشرطة عمان
السلطانية

مسيرة حافلة بالعطاء والإنجازات

بكل جهد وعزيمة، تواصل شرطة عُمان السلطانية مسيرتها في الحفاظ على الأمن والاستقرار، بتسخير الإمكانيات البشرية والمادية كافة لتحقيق ذلك، وهي تفخر بما أنجزته من تقدم وتطور في كافة المجالات الخدمية والأمنية والإنشائية في سعيها إلى تحقيق أعلى درجات الأمن والأمان.

وبعد ما حققته شرطة عُمان السلطانية خلال السنوات الماضية من مهام جسيمة وإنجازات كبيرة لبناء شرطة عصرية بتخطيط استراتيجي وعلمي سليم لمواكبة التطورات والمتغيرات والظواهر الأمنية المستجدة التي يشهدها عالمنا المعاصر الشيء الذي مكنتها من التصدي بكفاءة للجريمة بأشكالها

كما تم افتتاح أحد عشر مبنى لخدمات الشرطة في مختلف محافظات السلطنة، وذلك ضمن خطة الشرطة لتقديم خدماتها في إطار محطة واحدة يستطيع من خلالها طالب الخدمة أن ينهي جميع معاملاته في مجالات المرور والجوازات والإقامة والأحوال المدنية بسهولة ويسر، وقد تم تزويدها بأحدث أجهزة الاتصالات وأجهزة الحاسب الآلي، لتسهيل سرعة إنجاز المعاملات.

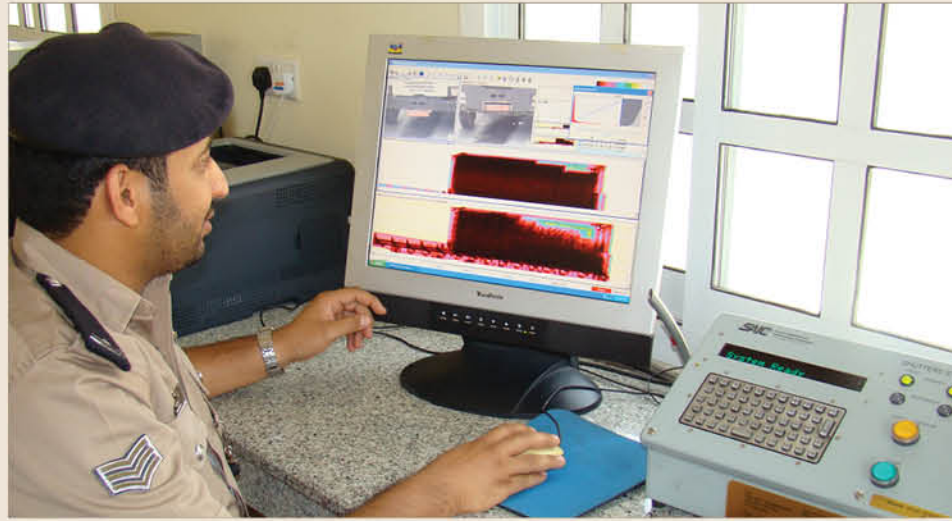
كما شهدت نفس الفترة افتتاح قيادة شرطة المهام الخاصة بالسيب إضافة إلى افتتاح

أحد عشر مبنى لوحدات المهام الخاصة في كل من صحار ولوى وإبراء وقریات وعبري وصلالة والكمال والولفي ونزوى ومحضة والرسناق والسويق، وكباقي القيادات تحظى قيادة شرطة المهام الخاصة باهتمام بالغ

من القيادة العامة للشرطة نظراً للدور الكبير الذي تقوم به في حفظ الأمن حيث يتم الاستعانة بها في أي مكان في السلطنة، ومن أبرز المهام التي تقوم بها هذه القيادة تسيير الدوريات في مختلف المحافظات لتعزيز الحضور الشرطي على مدار الساعة، وحراسة المنشآت الحيوية، وتأمين الاحتفالات التي تقيمها الوحدات الحكومية والبعثات الدبلوماسية والفنادق والمؤسسات الأهلية، إلى جانب تقديم يد العون والمساعدة لمن يطلبها من المواطنين والمقيمين.

وتم تزويد قيادة شرطة المهام الخاصة بالمعدات والآليات الحديثة كي تؤدي واجبها بكفاءة. ويتلقى أفراد هذه القيادة تدريبات خاصة وجهداً مضاعفاً للسيطرة على كافة المواقف.

وحدات شرطة متخصصة



خدمات عديدة تقدمها الإدارة العامة للجمارك بأعلى درجات الكفاءة وبكوادر مؤهلة وتقنيات حديثة



دور بارز لقيادة شرطة خفر السواحل في التصدي لعمليات التهريب والتسلل عبر المياه الإقليمية العُمانية وتأمين السواحل

الحكومية والنظام الإلكتروني للإعفاءات الصناعية الذي يصدر عن طريق وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة، والنظام الإلكتروني لإعفاء الجمعيات الخيرية المعنية به وزارة التنمية الاجتماعية، ويعمل النظام كحلقة وصل بين القطاع الخاص والذي يتمثل في (ناقل بري وبحري وجوي، ووكيل ملاح، ووكيل شحن، ومكتب تخليص) مع العملاء.

وتبذل شرطة عُمان السلطانية جهودًا كبيرة للتصدي لمشكلة المخدرات وضبط كل من يقوم بتهريبها أو ترويجها أو تعاطيها، ومحاولة تقليل ما تسببه من أضرار بشرية ومادية في المجتمع، وفي سبيل ذلك أنشأت فروعًا للإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في جميع محافظات السلطنة.

وتطبق شرطة عُمان السلطانية إجراءات حازمة وصارمة لمنع دخول المخدرات إلى البلاد وملاحقة مروجيها ومتعاطيها نظرًا لما تجره المخدرات من مأس ومشاكل اجتماعية لا تقتصر فقط على متعاطيها بل تشمل المجتمع بأسره، ولا تعترف بحدود الزمان والمكان إنما هي مشكلة عالمية تهدد حياة الإنسان اجتماعيًا واقتصاديًا وصحياً وأمنياً.

الجرائم بأنواعها المختلفة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧م مقارنة بذات الفترة في العام ٢٠١٦م.

بدورها دشنت الإدارة العامة للجمارك في شهر أبريل ٢٠١٦م خدمة التحويل الآلي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بهدف تطوير الخدمات الجمركية وتسهيل الإجراءات وعملية التخليص الجمركي على البضائع والاستفادة من التقنيات الإلكترونية الحديثة لدعم حركة التبادل التجاري.

كما دشنت الإدارة العامة للجمارك بشرطة عُمان السلطانية مشروع نظام حوسبة الإجراءات والعمليات الجمركية ونظام النافذة الإلكترونية الواحدة (بيان) في ميناء صهار الصناعية، ومطار مسقط الدولي، ومطار صلالة، وعدد من المنافذ الجمركية بمحافظات السلطنة.

وبدأت شرطة عُمان السلطانية في شهر فبراير ٢٠١٦م بتطبيق عدد من الأنظمة في النافذة الإلكترونية الواحدة نظام (بيان)، منها نظام التصاريح والتراخيص الخاصة بالسلع المقيد استيرادها أو تصديرها من قبل الجهات

لشرطة خفر السواحل في جميع الموانئ الصناعية والتجارية وموانئ الصيد على طول السواحل العُمانية لتوفير التغطية الأمنية ومراقبتها.

وشهدت شرطة عُمان السلطانية في السنوات الأخيرة نجاحاً في مناشط العمل الجنائي، وبشكل خاص في مجال خفض معدلات العديد من الجرائم ومنها - على سبيل المثال لا الحصر - جرائم السرقة والسلب والشروع فيهما، مما يدل دلالة واضحة على كفاءة وفاعلية تلك الجهود المبذولة التي تستهدف إرساء دعائم الأمن والأمان في ربوع البلاد بما يحفظ مقدرات الوطن ويصون منجزاته مع التطلع لتحقيق أفضل النتائج خلال الأعوام القادمة.

ومن أجل مزيد من التفاعل والتنافس بين تشكيلات الشرطة المتمثلة في إدارات التحريات بمختلف القيادات، استحدثت شرطة عُمان السلطانية مسابقة البحث الجنائي لتحقيق مزيد من النتائج الإيجابية وبذل جهود أكثر فاعلية في مجال مكافحة الجريمة.

وقد أثمرت تلك الجهود بانخفاض نسبة

حراً على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والنمو المتواصل في المجتمع العُماني واحتياجاته، أنشأت شرطة عُمان السلطانية إدارات عامة، ووحدات شرطية متخصصة للقيام بمهام محددة ومتخصصة.

وتهدف قيادة شرطة خفر السواحل إلى التصدي لعمليات التهريب والتسلل عبر المياه الإقليمية العُمانية، ولتأمين السواحل ومنع التهريب والتسلل زودت قيادة شرطة خفر السواحل بزوارق حديثة ضمن خطة تحديث وتطوير منظومة زوارق شرطة عُمان السلطانية، والتي تمكنتها من التصدي لعمليات التهريب والتسلل عبر المياه الإقليمية العُمانية.

كما تم تزويد قيادة شرطة خفر السواحل بقوارب سريعة مجهزة لمراقبة السواحل العُمانية ومنع عمليات التهريب، ومساعدة الصيادين الذين تتقطع بهم السبل في عرض البحر.

واستحدثت شرطة عُمان السلطانية إدارة أمن الموانئ والتي تعنى بحفظ سلامة وأمن خطوط النقل البحري والموانئ، كما دأبت شرطة عُمان السلطانية على بناء مراكز



واجب إلزامي لمنتسب الشرطة حتى يؤدي عمله بكل كفاءة واقتدار.

وإلى جانب أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة جاء إنشاء معهد الضباط، لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المتدربين وليفي بالاحتياجات والمطلوبات التدريبية الحالية والمستقبلية وبما يخدم تشكيلات شرطة عُمان السلطانية كافة وليقوم بدور مهم وفعال في رفع كفاءة ضباط شرطة عُمان السلطانية بتطوير مهاراتهم وزيادة معارفهم لترقية أدائهم وتأهيلهم لتحمل مسؤوليات أكبر وتولي وظائف وأدوار مستقبلية.

تولي شرطة عُمان السلطانية اهتماماً كبيراً بالتدريب والتأهيل، فمن خلال أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة ومراكز تدريب أخرى يتلقى منتسب الشرطة التدريب الأساسي عند التحاقه بجهاز الشرطة ثم يتم إلحاقه بدورات تدريبية على رأس العمل في مختلف المواقع.

وتتضلع أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بإعداد الكوادر المدربة التي تتضمن إلى حقل العمل الميداني في شرطة عُمان السلطانية، ولا يقتصر دورها على التدريب العملي فقط بل يشمل أيضاً التأهيل العلمي، من منطلق أن ارتباط العمل بالعلم والمعرفة

اهتمام كبير بتدريب وتأهيل منتسبي شرطة عمان السلطانية حتى يؤدي عملهم بكل كفاءة واقتدار

وخلال معرض السلامة المرورية ٢٠١٧م، دشنت شرطة عُمان السلطانية الأجهزة الكفية للإدارة العامة للمرور، والتي تمكن دوريات المرور من القيام بعملية تحرير مخالفات المرور وطباعتها إلكترونياً، إضافة إلى التحقق من بيانات المركبات والسائقين للتأكد من مخالفاتهم والتعاميم الصادرة بحقهم.

كما دُشن خلال المعرض جهاز المحاكاة للبيئة المرورية في السلطنة، وهو جهاز يعطي تقريراً وتقييماً متكاملًا عن أداء المتدرب، وسيتم إدخاله في التدريب على برامج السباق الوقائية التي ينفذها معهد السلامة المرورية من أجل تقييم المتدربين دون اضطرابهم للخروج إلى الشارع وحماية لهم من أخطار الطريق، إلى جانب أنه يختصر الوقت والجهد.

تشير الإحصاءات للسنة الثالثة على التوالي إلى انخفاض وفيات الحوادث المرورية بنسبة ٤٨٪ والإصابات ١٤٪، والحوادث ٢٦٪، عما كان عليه عام ٢٠١٢م، وذلك نتيجة للجهود التي تبذلها شرطة عُمان السلطانية للتقليل من الحوادث المرورية حيث يتم دراسة جوانب السلامة المرورية في السلطنة وتقييم ما تنفذه الجهات المعنية من الإجراءات في مجال السلامة المرورية وتحديد أفضل الممارسات الكفيلة بتطوير السلامة المرورية على المدى القصير والمتوسط والبعيد، كذلك تطوير الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من وفيات وإصابات حوادث الطرق، والخدمات والإجراءات والآليات التي تحتاج إلى مزيد من التطوير لمعالجة أوجه القصور التي قد تعترض الإدارة المؤسسية للسلامة المرورية في السلطنة، كما كان للجهود التي تبذلها كافة شرائح المجتمع دور في تقليل نسبة الحوادث ووفياتها.



دور حيوي لشرطة عمان السلطانية في الحفاظ على الأمن والأمان وتحقيق السلامة المرورية في ربوع الوطن

الأجهزة الكفية للإدارة العامة للمرور تمكن دوريات المرور من القيام بعملية تحرير مخالفات المرور وطباعتها إلكترونياً، إضافة إلى التحقق من بيانات المركبات والسائقين للتأكد من مخالفاتهم والتمائم الصادرة بحقهم.

الخدمات الإلكترونية

ببضائع مع الإدارة العامة للجمارك ويمكن من إجراء كافة أنواع البيانات الجمركية المختلفة عبر بوابة خدمة متكاملة (www.customs.gov.om).

كما يتم من خلال تلك المواقع التعريف بكافة الخدمات التي تقدمها تشكيلات شرطة عُمان السلطانية، بالإضافة إلى نصوص القوانين التي تتعلق بالشرطة وخدماتها، كما تم خلال الفترة الأخيرة تدشين خدمة الرسائل القصيرة بالتعاون مع شركات الاتصالات للاستفادة منها في إنجاز بعض الخدمات.

وقد طبقت شرطة عُمان السلطانية نظام حوسبة مراكز الشرطة وهو عبارة عن نظام متكامل لحوسبة أعمال المراكز التابعة لكافة قيادات الشرطة وقد تم ربط ذلك النظام مع نظام الادعاء العام بحيث يتم تحويل ملفات القضايا إلكترونياً، كما يعمل النظام على تحويل جميع مسارات العمل الورقية مثل بلاغات السرقة ومحاضر جمع الاستدلالات والتقارير الفنية في مختلف الجرائم وتقارير الحوادث وتخطيطها إلى مسارات عمل إلكترونية في نظام إلكتروني موحد، حيث تم تدريب المستخدمين على آلية عمل النظام في القيادات التي زودت بالنظام.

ولمواكبة التوجه العالمي في استخدام تطبيقات الهواتف الذكية في تقديم الخدمات للمتلقي الخدمة، طورت شرطة عُمان السلطانية عدة تطبيقات عبر الهواتف الذكية في عدة قطاعات بعضها في مجال المرور وتطبيقات أخرى تتعلق بتوفير المعلومات المهمة وتحديد المواقع في الحالات الطارئة مما كان له الأثر الملموس في تسهيل وصول الخدمات لمتلقيها وتوفير الجهد والوقت لكلا الطرفين من مستخدم وموفر للخدمة.

تعد شرطة عُمان السلطانية من أفضل المؤسسات الحكومية المتطورة إلكترونياً في السلطنة، الأمر الذي أهلها ومكنها من الحصول على العديد من الجوائز سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي.

وتقدم شرطة عُمان السلطانية كذلك من خلال مواقعها الإلكترونية خدمات الاستفسار عن المستندات المفقودة، والاستمارة الذكية للتأشيرة، إضافة إلى تقديم الخدمات الإلكترونية منها الاستمارات الإلكترونية للتأشيرات غير المكفولة المتاحة كالتأشيرة السياحية وخدمات التخليص الجمركي (بوابة النافذة الواحدة - بيان) كجزء من مشروع حوسبة الخدمات الجمركية - الذي يُمكن المستورد/ المُصدر (أو الوكيل المعتمد) من الحصول على التصريح عن السلع وتخليص



تطبيقات للهواتف الذكية لتسهيل وصول الخدمات لمتلقيها

توفير خدمات إلكترونية لمتسبي شرطة عمان السلطانية عبر أجهزة ثابتة وأخرى محمولة لإنجاز المهام والأعمال الشرطية اليومية

وتحرير المخالفات إلكترونياً عن طريق الأجهزة الكفية ونظام تتبع المركبات وذلك لتوفير المعلومات اللازمة في المهام والأعمال الشرطية اليومية.

وفي جانب آخر وفرت شرطة عُمان السلطانية خدمات إلكترونية لمتسبيها وذلك عبر أجهزة ثابتة وأخرى محمولة مثل خدمات الاستعلام عن المركبات أو عن الأشخاص

الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف

مراكز الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف بمحافظة السلطنة

إجمالي
٥٩
مركزاً



مراكز إسعاف	مراكز دفاع مدني	مراكز مشتركة	
٢	٧	٥	● محافظة مسقط
--	٥	٢	● محافظة ظفار
--	٢	٢	● محافظة مسندم
--	٢	١	● محافظة البريمي
١	٣	٤	● محافظة الداخلية
--	١	٦	● محافظة شمال الباطنة
--	--	٢	● محافظة جنوب الباطنة
٢	٢	١	● محافظة جنوب الشرقية
١	١	٢	● محافظة شمال الشرقية
--	١	٢	● محافظة الظاهرة
--	١	١	● محافظة الوسطى
٦	٢٥	٢٨	المجموع



فيها والعالقين بالمساعد الكهربائي وغيرها من عمليات الإنقاذ، وتم رصد جميع الفرق التخصصية بالمركبات اللازمة لإنجاز مهام عملهم على أكمل وجه.

ويعد فريق وسائل البحث المتنقلة (k9) من الفرق التخصصية التي تم إدخالها بجانب الفرق الأخرى بالهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف، وقد بدأ العمل بها مطلع العام ٢٠١٦م من خلال استخدام كلاب مدربة، للبحث عن الجثث أو الأحياء المحصورين تحت الأنقاض.

وتنتشر مراكز الدفاع المدني والإسعاف في مختلف ولايات ومحافظة السلطنة من خلال (٥٢) مركزاً تقدم خدمات الدفاع المدني و(٢٤) مركزاً تقدم خدمات الإسعاف.

أنشئت الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف وفق المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٢/٢ الصادر في ٢٠١٢/١/٨م، وتهدف إلى تقديم الخدمات المتعلقة بالحماية المدنية والإطفاء والبحث والإنقاذ والإسعاف والتعامل مع حوادث المواد الخطرة بما يحقق أهدافها المتمثلة في حماية الأرواح والممتلكات.

وسعت الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف إلى تزويد مراكزها بالعديد من الأجهزة والمعدات الخاصة بالإنقاذ ذات التقنيات والمواصفات العالية لتواكب بذلك النمو المتسارع للتنمية في السلطنة، كما تم تدشين العديد من المركبات والروافع والسلالم الهيدروليكية والمعدات والتجهيزات الحديثة التي ساهمت في عمليات الإنقاذ البري في الحوادث المرورية والإنقاذ من المباني العالية وإخراج المحاصرين

حماية الأرواح والممتلكات
أهم أهداف الهيئة
العامة للدفاع المدني
والإسعاف

سلطنة عُمان .. واحة الأمن والأمان

منذ أن أشرق فجرها في الثالث والعشرين من يوليو المجيد عام ١٩٧٠م، حرصت النهضة العُمانية الحديثة على أن تشمل التنمية جميع ميادين البناء ومجالاته، دون أن يأتي ميدان أو مجال في تنميته على حساب آخر، فكان تلازم الإنجازات وتوازنها في كل قطاعات العمل الوطني سمة ثابتة لها دلالاتها العظيمة على صدق الهدف، وسمو الغاية.

ومع كل بناء يقام وإنجاز يبصر النور على أرض عُمان، كان المواطن العُماني بحبه وإخلاصه وتقانيه الركيزة الأساسية في الحفاظ على مكتسبات النهضة وإنجازاتها، وتحقيق الأمن والأمان، والحفاظ على أن تكون عُمان بقيادة جلالته السلطان المعظم واحة أمن وأمان، ومركز استقرار في هذه المنطقة الحيوية، برغم كل ما يحيط بها من تحديات وتفاعلات.

ولذلك حافظت عُمان على استقرارها، وتبوأت مراتب متقدمة في مؤشرات الأمان العالمية، حيث حصلت السلطنة على المرتبة الرابعة عالمياً في قائمة أكثر البلدان أماناً في العالم، وذلك وفقاً لتقرير أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في أبريل ٢٠١٧م، كما حصلت السلطنة على درجة «صفر» في سلم المؤشر العالمي للإرهاب وهي الدرجة التي تمثل ذروة الأمان من التهديدات الإرهابية.

ويتعزز الأمان في السلطنة من خلال العديد من المؤشرات التي تؤكد الأمان الاجتماعي وانخفاض معدلات الجريمة والتهديدات الإرهابية والتسامح في التعامل وغيرها من العوامل التي تتعاقد مع التكيف الذي يمكن أن يحصل على مستوى تعزيز وتعضيد البنية الاقتصادية والاستثمارية، دون أن تغفل الدور المهم الذي تقوم به قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان السلطانية، ومسؤولياتها

الوطنية الجسام المتمثلة في حماية الوطن وضمان سلامة أراضيه، وكفالة الأمن والطمأنينة للمواطنين.

ولذلك حظيت قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان السلطانية، باهتمام خاص من لدن المقام السامي لجلالة القائد الأعلى، وشمل هذا الاهتمام جوانب متعددة منها التسليح بأسلحة حديثة متطورة، وتدريب القوى البشرية على التعامل الكفؤ مع مختلف الأسلحة حديثة التقنية، مع تدريب نوعي متواصل على القتال الدفاعي والهجوم من مختلف الظروف البيئية والمناخية لتكون على أعلى درجة من الجاهزية، والتأهيل العلمي المستمر للقيادات في مختلف المعاهد والأكاديميات العسكرية، إضافة إلى الرعاية الشاملة المتكاملة لأفراد قوات السلطان المسلحة وشرطة عُمان السلطانية وأسرههم في النواحي الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها.

ومثل العرض العسكري الذي تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله ورعاه - وشمله برعايته السامية الكريمة على ميدان الاستعراض العسكري بمعسكر الصمود التابع لقوة السلطان الخاصة في ١٨/١١/٢٠١٦م، بمناسبة احتفالات السلطنة بالعيد الوطني السادس والأربعين المجيد، شهادة عملية للولاء والالتزام، وتقديم عهد الوفاء والامتنان لجلالة السلطان المعظم، وتأكيداً على الالتزام بالثوابت والاستحقاقات الوطنية التي تحفظ كرامة هذا الوطن الغالي وسيادته واستقلاله، وتحمي منجزاته ومكتسباته، وتذود عن حياضه، وفاءً بالعهد الذي قطعت على نفسها، وبراً بالقسم الذي أقسمته أمام الله والوطن والسلطان.



قوات السلطان المسلحة

حرصت السلطنة على تكامل المنظومة العسكرية بما فيها من قوى بشرية تتمتع بكفاءة عالية وقدرات مادية ومعنوية، والتي يؤدي الارتقاء بها في العدة والعتاد إلى ما يمكنها من أداء دورها الوطني المقدس.



قوات السلطان المسلحة..
ركيزة أساسية في
منظومة التطوير الشامل
لعمان الحديثة وسياس
منيع يحمي الوطن
ومنجزاته

ومنظومات صاروخية ومدفعية وعربات مدرعة وطائرات مقاتلة ونقل وعمودية، كما زودت هذه القوات بمختلف أنواع السفن خاصة سفن الإنزال والقرويطات والزوارق المتطورة دعمًا للدور الكبير الذي تضطلع به قوات السلطان المسلحة بالإضافة إلى عمليات التطوير والتأهيل المستمرة لأسلحة الإسناد التي تمكنها من القيام بواجبها الوطني على أكمل وجه، هذا فضلا عن خطط وبرامج تأهيل القوى البشرية بما يتواءم والمكانة العلمية والتدريبية التي وصل إليها الجندي العُماني، والذي أصبح قادرًا على التعامل مع التقنية الحديثة بكل حرفية وإتقان.

بين صفوفها كافة عناصر منظومة الأسلحة المشتركة، وأصبح منتسبوها البواسل قادرين وبكل كفاءة على استيعاب التعامل مع أحدث العلوم التقنية العسكرية من تقنيات حديثة في شتى المجالات.

وقد حرصت السلطنة على تكامل المنظومة العسكرية بما فيها من قوى بشرية تتمتع بكفاءة عالية وقدرات مادية ومعنوية، والتي يؤدي الارتقاء بها في العدة والعتاد إلى ما يمكنها من أداء دورها الوطني المقدس، ومن هذا المنطلق انتهجت السلطنة خططًا لتزويد قوات السلطان المسلحة بمعدات وأسلحة متطورة من دبابات وناقلات جند مدرعة

سياج منيع لمنجزات النهضة

قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله ورعاه ..

ويشكل العنصر البشري المدرب والكفاء، المكون الأهم ضمن خطط التطوير والتدريب والتسليح في قوات السلطان المسلحة بأسلحتها الرئيسية، الجيش السلطاني العُماني، وسلاح الجو السلطاني العُماني، والبحرية السلطانية العُمانية، هذا إلى جانب الحرس السلطاني العُماني، والمبني على التدريب الهادف لتحقيق أقصى كفاءة في الأداء، لتكون المحصلة قوات حديثة التنظيم والتسليح تضم

تعد قوات السلطان المسلحة إحدى مفاخر هذا العهد الزاهر الميمون وركنًا متينًا من أركان النهضة العُمانية الحديثة، وتقوم باستمرار بتطوير قدراتها وتحديث مرافقها تنظيميًا وتأهيلًا وتسليحًا وعلى أسس راسخة، وبتخطيط طموح ومدرّس، انطلاقًا من مسؤولياتها الوطنية الجسام المتمثلة في الدفاع عن تراب الوطن الغالي وحماية أمنه واستقراره، والمحافظة على مكتسبات النهضة التنموية الشاملة وثمار المسيرة المظفرة التي يقودها حضرة صاحب الجلالة السلطان

يعد سلاح الجو السلطاني العُماني قوة جوية حديثة التسليح والتنظيم بما زود به من مقاتلات حديثة ومتطورة وفق منهج مدروس، ويمتاز بالكفاءة والمقدرة العاليتين اللتين يتمتع بهما منتسبوه.

يجري باستمرار اقتناء الأسلحة وفق خطط الجيش السلطاني العُماني التي تمكنه من الوفاء بمتطلباته العملياتية وواجباته الوطنية والتكيف مع استراتيجية بناء المنظومة العسكرية العُمانيّة المتكاملة.

سلاح الجو السلطاني العُماني

الجيش السلطاني العُماني



سلاح الجو السلطاني العُماني.. قوة جوية حديثة التسليح والتنظيم

الجيش السلطاني العُماني.. قوة ضاربة يعتد بها

وفي إطار الرعاية والاهتمام الساميين اللذين يولييهما حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله ورعاه - لقوات جلالته الباسلة تعزيزاً لقدراتها ودورها في حماية الوطن والمحافظة على مكتسبات النهضة المباركة، تم في ٢٠١٧/٥/١٥م تدشين الدفعة الأولى من طائرتي (التايفون المقاتلة والهوك التدريبية)، وتعد هذه الطائرات المدشنة هي مقدمة لمجموعة من الطائرات من نفس النوع والتي تعافت السلطنة على شرائها نظراً لاحتوائها على العديد من الأنظمة المتطورة التي تمنحها قدرات عالية، هذا بالإضافة إلى ما جهزت به هذه الطائرات من أنظمة التسليح المتطورة التي تؤهلها للتعامل مع مختلف الظروف.

يعد سلاح الجو السلطاني العُماني قوة جوية حديثة التسليح والتنظيم بما زود به من مقاتلات حديثة ومتطورة وفق منهج مدروس، ويمتاز بالكفاءة والمقدرة العاليتين اللتين يتمتع بهما منتسبوه، فقد تم تعزيز قدرات هذا السلاح بالطائرات المتطورة المقاتلة وطائرات النقل اللوجستية، والطائرات العمودية، ومنظومة للدفاع الجوي، مثل بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات والرادارات، وطائرات التدريب والمشبهات التدريبية.

كما قام السلاح بإبرام عدة اتفاقيات لمواجهة تحديات ومتطلبات المستقبل ورفع قدراته التسليحية بإدخال أحدث التطورات التقنية العسكرية لنظمه، إلى جانب ما يملكه السلاح من القواعد الجوية المزودة بالتجهيزات اللازمة للقوة الجوية الفاعلة والقادرة على العمل في مختلف الظروف.

فأصبحت هذه الوحدات والتشكيلات منظومة قتالية متكاملة وعالية الأداء بأسلحة النار والمناورة وخدماتها العملياتية والإدارية والفنية، وبما زودت به من أسلحة متنوعة معززة بقوى بشرية مؤهلة علمياً وفتحياً، كما شهدت قوات الفرق تطوراً كبيراً في التنظيم والتدريب والمنشآت والمرافق الخدمية ووسائل الاتصالات المتطورة.

ويجري باستمرار اقتناء الأسلحة وفق خطط الجيش السلطاني العُماني التي تمكنه من الوفاء بمتطلباته العملياتية وواجباته الوطنية والتكيف مع استراتيجية بناء المنظومة العسكرية العُمانيّة المتكاملة سواء من خلال إجراء التحديثات لتمط الوحدات وتطويرها أو من خلال استحداث تشكيلات متخصصة ومحترفة قادرة على الحفاظ على أمن الوطن الغالي.

أصبح الجيش السلطاني العُماني بفضل ما تحقّق له من الإنجازات العديدة على مدى مسيرة النهضة المباركة من التطوير والتحديث قوة ضاربة يعتد بها، وهو محل فخر واعتزاز، حيث زودت ألوية وتشكيلات المشاة وأسلحة المناورة والإسناد بأسلحة ذات تقنية متطورة، وجرى انتهاز مخطط تدريبي يتناسب وتقنية تلك الأسلحة وفق منظور حديث، وتدريب متواصل لتعزيز الكفاءات القتالية.

ويتم باستمرار انتهاز تطور شامل لهذه الوحدات والتشكيلات وإمدادها بمختلف الأسلحة اللازمة لتنفيذ مهامها الوطنية، مثل ناقلات الجند المدرعة وبرامج حديثة للمدفعية والدفاع الجوي والمدرعات وسلاح الإشارة ووسائل النقل، ناهيك عن ورش الصيانة المتخصصة المنتشرة في كل القطاعات بالجيش السلطاني العُماني،

تضم البحرية السلطانية العُمانية أسطولاً مزوداً بالأجهزة والمعدات ذات قدرات تسليحية متطورة، إضافة إلى تشكيلة من زوارق السطح المعروفة بسفن المدفعية والسفن الصاروخية السريعة وسفن الإسناد والتدريب والشحن والمسح البحري (الهيدروغرافي).

حظي الحرس السلطاني العُماني كبقية أسلحة قوات السلطان المسلحة بالرعاية والاهتمام الساميين من لدن جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة حتى وصل إلى مستوى عالٍ من الكفاءة والقدرة القتالية.

البحرية السلطانية العُمانية

الحرس السلطاني العُماني

نظرا لموقع السلطنة الاستراتيجي وإشرافها على واحد من أهم الممرات المائية في العالم (مضيق هرمز) الاستراتيجي، فإن البحرية السلطانية العُمانية تقوم بدور فاعل من أجل الحفاظ على المصالح الوطنية استراتيجيا وأمنيا واقتصاديا من خلال وجودها الدائم والمستمر في البحار العُمانية، حيث تضم أسطولاً مزوداً بالأجهزة والمعدات ذات قدرات تسليحية متطورة، إضافة إلى تشكيلة من زوارق السطح المعروفة بسفن المدفعية والسفن الصاروخية السريعة وسفن الإسناد والتدريب والشحن والمسح البحري (الهيدروغرافي) لتساند سفن الدوريات في حماية الشواطئ العُمانية وتأمين مياهها الإقليمية والاقتصادية ومراقبة العبور البحري الآمن للسفن وناقلات النفط عبر مضيق هرمز الاستراتيجي وتأمين النقل البحري لوحدة قوات السلطان المسلحة على امتداد سواحل السلطنة.

دور فاعل للبحرية السلطانية العُمانية في الحفاظ على المصالح الوطنية استراتيجيا وأمنيا واقتصاديا

وقد احتفلت البحرية السلطانية العُمانية في ٢٠١٦/٢/٨م بانضمام السفينة (خصب) إلى أسطولها البحري والتي تعد آخر سفن مشروع (أفق)، كما احتفلت البحرية السلطانية العُمانية في ٢٠١٦/٩/١٠م بانضمام السفينة (الناصر) آخر ثمار مشروع (بحر عُمان) إلى أسطولها البحري. وتعد هذه السفن رافداً عملياً إضافياً لفعالية أسطول البحرية السلطانية العُمانية بما زودت به من أجهزة ومعدات حديثة تمكنها من أداء مهامها في مختلف الظروف البحرية لفترات طويلة في عرض البحر، والعمل وفق منظومة العمليات المشتركة ومع الدوريات الساحلية ومجالات الإغاثة والبحث والإنقاذ وتعزيز وجود سفنها في أعالي البحار وفرض السيادة الوطنية على البحار العُمانية، وسلامة الملاحة البحرية فيها.



يعد الحرس السلطاني العُماني أحد الأسلحة في المنظومة العسكرية العُمانية الحديثة، والذي حظي كبقية أسلحة قوات السلطان المسلحة بالرعاية والاهتمام الساميين من لدن جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله ورعاه - حتى وصل إلى مستوى عالٍ من الكفاءة والقدرة القتالية بما يضمه من وحدات مشاة وإسناد مزودة بالأنظمة والمعدات والأجهزة المتطورة، بالإضافة إلى الوحدات التعليمية والفنية والإدارية.

وقد أولى الحرس السلطاني العُماني أهمية كبيرة لعمليات التأهيل والتدريب، حيث تم وضع خطط التدريب اللازمة بما يتماشى ومتطلبات التعامل مع المعدات المتطورة التي رُود بها.

وتسعى كلية الحرس التقنية إلى رقد الحرس السلطاني العُماني وأجهزة الدولة الأخرى بالكوادر المؤهلة تأهيلاً تقنياً يوازي التعليم التقني الدولي، فيما تزخر الأوركسترا السيمفونية السلطانية العُمانية بالمواهب العُمانية الشابة المدربة.

ويضم الحرس فرقاً موسيقية عسكرية متكاملة أكدت حضورها في المناسبات العسكرية والوطنية والمشاركات الدولية. وتقدم خيالة الحرس السلطاني العُماني عروضاً متنوعة في الفروسية وسباقات قفز الحواجز في مختلف المناسبات الوطنية والعسكرية ومراسم التخرج.

الحرس السلطاني العُماني أحد الأسلحة المهمة في المنظومة العسكرية العُمانية الحديثة

تأهيل وتدريب لرفع الكفاءة القتالية



الكلية العسكرية التقنية توفر برامج تدريبية أكاديمية بنوعها النظامي والعملية

استمراراً للتطوير والتحديث الذي تشهده قوات السلطان المسلحة، فقد تم إنشاء العديد من المنشآت التعليمية والتدريبية لتأهيل الضباط والأفراد في مختلف الأسلحة والتشكيلات والقواعد والوحدات، مشتملة على مختلف التخصصات العسكرية العلمية والفنية والتقنية.

وتعد كلية الدفاع الوطني أعلى صرح أكاديمي استراتيجي يعنى بإيجاد جيل من أبناء الوطن القادرين على دراسة الفكر الاستراتيجي والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في المجالات ذات العلاقة بالأمن والدفاع وصناعة القرارات الاستراتيجية، وكذلك تنمية القدرة على توحيد وتكامل وتنسيق الجهود الوطنية في كافة المجالات ضمن إطار وطني شامل، وقد احتفلت الكلية في ٢٠/٧/٢٠١٦م بتخريج دورة الدفاع الوطني الثالثة والتي شارك فيها عدد من كبار الضباط بأسلحة قوات السلطان المسلحة

والحرس السلطاني العُماني وشرطة عُمان السلطانية وشؤون البلاط السلطاني والأجهزة العسكرية والأمنية الأخرى بالإضافة إلى مشاركة عدد من كبار الموظفين من الوزارات والهيئات المدنية.

وترفد كلية القيادة والأركان قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني والأجهزة الأمنية الأخرى بضباط مؤهلين في مجال القيادة، ليتمكنوا من القيام بمهام ووظائف قيادية في المستقبل، كما تستقطب الكلية سنوياً عدداً من الضباط الدارسين من خارج السلطنة من الدول الشقيقة والصديقة، وذلك لما تحظى به السلطنة من علاقات طيبة مع سائر الدول، والسمعة الطيبة والمستوى الراقي الذي وصل إليه هذا الصرح العلمي الشامخ.

فيما تعمل الكلية العسكرية التقنية على توفير برامج تدريبية أكاديمية بنوعها النظري

وتحرص قوات السلطان المسلحة على إتاحة وتوفير الفرص لمنتسبيها، لاستكمال دراساتهم العليا في التخصصات ذات الصلة بالعلوم العسكرية والإدارية والفنية، سواء بالسلطنة أو بإيفادهم إلى الجامعات والكليات في الدول الشقيقة والصديقة.

والعملية مبنية على دراسة الاحتياجات التدريبية الحديثة لقوات السلطان المسلحة لجميع التخصصات الفنية والهندسية المقررة، والتي تشمل تخصصات هندسة الطيران والهندسة البحرية، والهندسة الميكانيكية والكهربائية وهندسة الإنشاءات وهندسة الإلكترونيات والاتصالات، كما أن هناك دورات فنية في التخصصات العسكرية ذات التقنية العالية، وكذلك دورات التبريد والتكييف بالإضافة إلى دورات التحكم والسيطرة والأجهزة الدقيقة والمعدات الطبية ودورات فنية أخرى.

وتتصدر عملية التجنيد والتوظيف اهتمامات وزارة الدفاع وأسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني، حيث يتم باستمرار استيعاب أعداد كبيرة من الشباب العُماني الباحث عن العمل في صفوفها، ويأتي تخريج الدفوعات المتتالية من الضباط والجنود بصورة مستمرة اهتماماً بالقوة البشرية والاستفادة من مخرجات التعليم الثانوي والجامعي والدراسات العليا لينضموا إلى من سبقوهم في ميادين الواجب الوطني.

وقد شرعت قوات السلطان المسلحة ومنذ اللحظة الأولى في تنفيذ الأمر السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله ورعاه - لاستيعاب الشباب العُماني في العديد من التخصصات والمجالات، العسكرية منها والفنية والمهن المساعدة الأخرى، حيث تقوم وزارة الدفاع وقوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني بجهود حثيثة وكبيرة ومستمرة في استيعاب الشباب العُماني الباحث عن العمل، ويتم باستمرار تخريج دفعات عديدة من هؤلاء الجنود الذين انضموا حديثاً إلى شرف الانتساب إليها، ليسهموا مع من سبقوهم في خدمة هذا الوطن العزيز وحمل أمانة الذود عن حياضه المقدسة، كما أن جهود التجنيد والتوظيف مستمرة في كافة أسلحة وتشكيلات قوات السلطان المسلحة ودوائر وزارة الدفاع.

كما تحرص قوات السلطان المسلحة على إتاحة وتوفير الفرص لمنتسبيها، لاستكمال دراساتهم العليا في التخصصات ذات الصلة بالعلوم العسكرية والإدارية والفنية، سواء بالسلطنة أو بإيفادهم إلى الجامعات والكليات في الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة.

وفي إطار التوجهات التدريبية وخطط التطوير لرفع الكفاءة القتالية لألوية وتشكيلات ووحدات وقواعد أسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني واختبار كفاءة المعدات وقدرات الأفراد وإمكاناتهم في كيفية التعامل مع الأسلحة المتطورة، تنفذ التمارين والبيانات العملية القائمة على إدارة العمليات المشتركة بمختلف مراحلها ومستوياتها، حيث نفذت البيان العملي للتمرين المشترك (محارب الجبل) ٢٠١٧م، كما نفذت الأجهزة الأمنية والعسكرية التمرين البحري التدريبي المشترك (العبور) والتمرين السنوي البحري المشترك (البحث والإنقاذ) مع بحريات الدول الشقيقة والصديقة، والذي يهدف إلى تعزيز القدرات العملية والأمنية الوطنية في مجال الأمن البحري ودعم جوانب التدريب على العمليات

تقوم الخدمات الطبية للقوات المسلحة بتقديم الخدمات العلاجية لمنتسبي قوات السلطان المسلحة وعائلاتهم، هذا إلى جانب دورها الكبير في الإسناد الطبي وعمليات الإخلاء، فضلاً عن إسهاماتها التتموية الفاعلة في المجالات الصحية.

الخدمات الاجتماعية والطبية والهندسية

وقوات السلطان المسلحة وأسرههم، من جانب آخر فإن السلطنة عضو دائم بالاتحاد العربي لجمعيات المحاربين القدماء وضحايا الحرب، ممثلة في الخدمات الاجتماعية العسكرية.

وتقوم الخدمات الطبية للقوات المسلحة بتقديم الخدمات العلاجية لمنتسبي قوات السلطان المسلحة وعائلاتهم، هذا إلى جانب دورها الكبير في الإسناد الطبي وعمليات الإخلاء، فضلاً عن إسهاماتها التتموية الفاعلة في المجالات الصحية وتقديم خدمات الطبيب الطائر في الحالات الطارئة.

وتعد مدرسة الخدمات الطبية للقوات المسلحة من الصروح التدريبية التي ترفد

انطلاقاً من اهتمام قوات السلطان المسلحة بمنتسبيها ضمن مجالات الرعاية الاجتماعية فإن الخدمات الاجتماعية العسكرية برئاسة أركان قوات السلطان المسلحة، تقوم بتقديم الرعاية الاجتماعية لضباط وأفراد قوات السلطان المسلحة بهدف إدامة الاستقرار الاجتماعي لهم ولأسرههم وذلك من خلال تقديم قروض الإسكان والإشراف على المباني التي يتم بناؤها، إضافة إلى الخدمات والنواحي الاجتماعية الأخرى.

هذا إلى جانب تسيير رحلات لأداء العمرة، كما تنظم زيارات للمتقاعدين خلال الأعياد والمناسبات الرسمية، وكذلك للمصابين والمرضى وأسرة المتوفين من منتسبي وزارة الدفاع

الخدمات الطبية لقوات السلطان المسلحة تضم أحدث الأجهزة لضمان تقديم أفضل الخدمات العلاجية

وتوفير وإدامة الخدمات الضرورية مثل المياه والطاقة الكهربائية ومرافق البنية الأساسية في المعسكرات والقواعد والمنشآت العسكرية، ورفع الطاقة الإنتاجية للمحطات داخل المعسكرات باستمرار، إضافة إلى وضع التصميم والإشراف على المشاريع الإنشائية وأعمال الصيانة، وصيانة البنى الأساسية والمرافق المختلفة، وتصميم وتنفيذ الطرق الداخلية في المعسكرات، وكذلك شق بعض الطرق في محافظات وولايات السلطنة المختلفة، مساهمة من وزارة الدفاع في جهود التنمية الشاملة بالبلاد.

قوات السلطان المسلحة بالكوادر الطبية والفنية المؤهلة تأهيلاً علمياً وفنياً، كما أضيفت أقسام ومرافق حديثة إلى مستشفى القوات المسلحة بالخوض والذي يعد أحد أوجه اهتمام قوات السلطان المسلحة بمنتسبيها وأسرههم، هذا إلى جانب ما يتلقاه منتسبو قوات السلطان المسلحة وأسرههم من رعاية صحية في السلطنة فإنه يتم تسيير رحلات العلاج للخارج، حيث تشكل لجان طبية لدراسة وتقييم الحالات المرضية التي تحتاج لهذا العلاج.

فيما تقوم الخدمات الهندسية بوزارة الدفاع بدور حيوي كبير من خلال توفير الدعم الفني والهندسي في التمارين العسكرية،

توفير وإدامة الخدمات الضرورية مثل شق الطرق وتوصيل المياه من المهام التي تضطلع بها الخدمات الهندسية بوزارة الدفاع



تم إنشاء معهد علوم المساحة وإنتاج الخرائط والذي يمنح الدبلوم الوطني في المساحة ورسم الخرائط، ويستقطب المعهد موظفين من الدوائر العسكرية والمدنية المعنية بالمساحة وإنتاج الخرائط.

يعد مصنع إنتاج ذخائر الأسلحة الخفيفة بولاية سمائل الأحدث من نوعه في المنطقة من المشروعات الحيوية، وقد أقيم بمساهمة من صناديق تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية بالسلطنة كشركة مساهمة مغلقة.

الهيئة الوطنية للمساحة

صندوق تقاعد وزارة الدفاع

تتوأت الهيئة الوطنية للمساحة مكانة مرموقة كجهاز مركزي يضطلع بمهام إنتاج الخرائط العسكرية والمدنية وعمليات التصوير الجوي في جميع أرجاء السلطنة، ووضع معايير المسوحات الطوبوغرافية، وإدامة الإرشيف الوطني للمواد الجغرافية، وتوفير خرائط الطيران والمعلومات الجغرافية من خلال تشكيلة واسعة من معدات الطباعة والبرمجيات الحديثة لمراحل إنتاج الخرائط والتصوير ووسائل الإنتاج التخصصية والفنية المتطورة ونظمها المتناهية الدقة للمسح الفضائي وأجهزة الرسم التصويرية القياسية والتحليلية.

الهيئة الوطنية للمساحة أسهمت في إدامة الإرشيف الوطني للمواد الجغرافية وإنتاج الخرائط العسكرية والمدنية



ويعد مصنع إنتاج ذخائر الأسلحة الخفيفة بولاية سمائل والذي يُعد الأحدث من نوعه في المنطقة من المشروعات الحيوية، وقد أقيم بمساهمة من صناديق تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية بالسلطنة كشركة مساهمة مغلقة، وتم تجهيزه بأحدث تقنيات تصنيع الذخائر وفق أعلى معايير الجودة الدولية.

ويهدف المصنع إلى توفير احتياجات قوات السلطان المسلحة والأجهزة الأمنية من الذخائر الخفيفة، وقد تم تسليم الشحنة الأولى من الذخائر المنتجة بمصنع ذخائر الأسلحة الخفيفة إلى وزارة الدفاع في ٢٠١٧/٥/١٦م.

يقوم صندوق تقاعد وزارة الدفاع بتنشيط عملية استثمار الأموال الخاصة به تحقيقاً للأهداف المرجوة، من تقديم الخدمات للمتقاعدين وأسر المتوفين العُمانيين من منتسبي وزارة الدفاع، حيث يتولى الصندوق تمويل نظام معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لمنتسبي وزارة الدفاع العُمانيين من خلال استراتيجية استثمارية فعلى بانتقاء الاستثمارات المناسبة.

وقد قام الصندوق بافتتاح بعض مشاريع استثمارات صندوق التقاعد، كالمجمع التجاري العسكري (نزوى جراند مول) ومنتجع انانتارا السياحي بنبابة الجبل الأخضر.

مشاريع استثمارية عديدة قام بها صندوق تقاعد وزارة الدفاع استثماراً للأموال الخاصة به



سفينة شباب عُمان الثانية

المنافسات الإقليمية والدولية



لاسيما أنها حققت جائزة الصداقة لسباق البحار التاريخية باليونان، وجائزة الصداقة الدولية لسباق السفن الشراعية الطويلة للمرة السابعة بالملكة المتحدة، وجائزة الصداقة الدولية لسباق بحر الشمال بمملكة هولندا، وهذه هي المرة الأولى التي تحصل فيها سفينة شراعية على ثلاث جوائز صداقة دولية خلال عام واحد.

قضت التوجيهات السامية لجلالة السلطان المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة باستبدال سفينة البحرية السلطانية العُمانية (شباب عُمان) بسفينة شراعية أخرى استكمالاً للدور التاريخي الذي قامت به السفينة الأولى في مد جسور التواصل والصداقة بين السلطنة والدول الشقيقة والصديقة في شتى أنحاء العالم.

وتقوم السفينة (شباب عُمان) بزيارات إلى موانئ الدول الشقيقة والصديقة للتواصل الثقافي مع شعوب العالم من جهة، والتعريف بالسلطنة حضارة وشعباً من جهة أخرى، حاملة إرثاً حضارياً وثقافياً إلى قارات العالم وعلى متنها عدد من أبناء هذا الوطن الغالي، حيث حصلت السفينة على العديد من الجوائز الدولية وخاصة جائزة الصداقة الدولية التي اقترنت بهذه السفينة وبأثت مشهورة على الصعيد الدولي

هذا وقد غادرت السفينة شباب عُمان الثانية في ٢٠١٧/٤/٢٠م للمشاركة في سباقات السفن بقارة أوروبا في رحلتها الدولية الثالثة (شراع الصداقة والسلام) والتي تستمر لمدة ستة أشهر والتي تسعى إلى إيصال رسالتها المتمثلة في مد أواصر الصداقة والإخاء بين السلطنة ومختلف دول العالم.

كما تولي أسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني الجانب التقني اهتماماً كبيراً، فأنشأت المكتبات المركزية التي تحتوي على الكتب والعناوين في المجالات المتنوعة والتي تحقق أكبر فائدة ممكنة لمرتاديها، كما تنتشر المكتبات والأندية الترفيهية في القيادات والتشكيلات والوحدات والقواعد التابعة لقوات السلطان المسلحة.

ويسهم جامع معسكر المرتفعة والجوامع والمساجد المنتشرة في معسكرات قوات السلطان المسلحة ووحداتها وقواعدها في غرس القيم في نفوس الرجال البواسل وتوسيع مداركهم الدينية.

نظراً لدورها في بناء لياقة الأفراد البدنية، ورفع كفاءتهم القتالية، اهتمت قوات السلطان المسلحة بالرياضة ووفرت الوسائل اللازمة لها من المنشآت والمرافق، الأمر الذي أسهم في ظهور عدة فرق رياضية عسكرية محترفة، نالت شرف تمثيل السلطنة في المحافل العربية والدولية، إلى جانب مشاركتها في المناسبات الوطنية والعسكرية المحلية.

وقد توج المنتخب العسكري بطلا لكأس العالم العسكرية الثانية لكرة القدم ٢٠١٧م التي استضافتها السلطنة خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٨ يناير ٢٠١٧م في إنجاز تاريخي للكرة العُمانية.

إنجاز تاريخي للكرة العُمانية بتتويج المنتخب العسكري بطلا لكأس العالم العسكرية الثانية لكرة القدم

سفينة شباب عُمان أسهمت في تحقيق التواصل الثقافي مع شباب العالم والتعريف بالسلطنة حضارة وشعباً

إنجازات السنوي ونظرة مستقبلية

”...إن الاهتمام بالموارد

البشرية وتوفير مختلف الوسائل لتطوير

أدائها وتحفيز طاقاتها وإمكانياتها وتنويع قدراتها

الإبداعية وتحسين كفاءاتها العلمية والعملية هو أساس

التنمية الحقيقية وحجر الزاوية في بنائها المتين القائم على

قواعد راسخة ثابتة إذ أن العنصر البشري هو صانع الحضارات

وباني النهضة.“

قابوس بن سعيد



الإنعقاد السنوي لمجلس عمان ٢٠٠٨م



واكب الإعلان عن التوجيهات السامية بزيادة الاستيعاب في البعثات الدراسية للتعليم العالي بتوفير (١٥٠٠) بعثة دراسية خارجية إضافية، و(٧٠٠٠) بعثة دراسية داخلية

لإثراء عملية الابتعاث بمخرجات البرامج العلمية النادرة، والتي من نتائجها أنها تكسب خريج هذه البرامج الخبرات والمهارات المطلوبة التي ستسهم بشكل فاعل في تحقيق خطط التنمية المختلفة التي تنتهجها السلطنة.

أما دائرة البعثات الداخلية فتقوم بتخصيص (٩٦٢٨) بعثة دراسية داخلية في كل عام أكاديمي، وتتضمن تلكم البعثات الدراسية عدة برامج تقوم الدائرة بالإشراف عليها أهمها: البعثات المخصصة لأبناء أسر الضمان الاجتماعي والتي تقوم الوزارة بتمويل رسومها الدراسية، بالإضافة إلى المخصص الشهري. أيضا برامج البعثات الدراسية كاملة الرسوم لأبناء الدخل المحدود، حيث تتحمل الوزارة كافة الرسوم الدراسية المستحقة على الطالب.

فيما تعمل دائرة الدراسات العليا التي تختص بكل ما يتعلق بطلبة الدراسات العليا الملتحقين ببرامج الماجستير والدكتوراه والشهادات التخصصية والزمالة داخل وخارج السلطنة، على فتح قنوات جديدة للدراسات العليا بدول عديدة حول العالم، وكذلك التواصل مع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة والرد على استفساراتهم وإرشادهم للجامعات المناسبة المعتمدة من جهة الاختصاص وتقديم المساعدات اللازمة لهم.

ارتياحاً كبيراً غمر صدور الطلاب وأولياء أمورهم، فقد أتيت الفرصة لعدد أكبر من مخرجات دبلوم التعليم العام للانخراط في الدراسة الأكاديمية داخلياً وخارجياً، مقلصاً بذلك أعداد الباحثين عن عمل من هذه الفئة. كما عمل ذلك على تعزيز المكانة الثقافية والعلمية للطلاب العُماني عن طريق الالتحاق بالبعثات الخارجية وفي أندر التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل العُماني.

وتتمثل أحد الكيانات المهمة بالمديرية العامة للبعثات، حيث يناط بها القيام بالعديد من المهام المتعلقة برفد خريجي دبلوم التعليم العام، أو ما يعادله والحاقهم في بعثات خارجية حكومية، أو منح دراسية مقدمة من بعض الدول الشقيقة والصديقة، من أجل تأهيلهم للحصول على الإجازة الجامعية الأولى (البكالوريوس) في مختلف التخصصات العلمية التي يحتاجها سوق العمل بالسلطنة، ومن ثم الإشراف عليهم أكاديمياً للاطمئنان على سير دراستهم وتقديم كل ما يحتاجون إليه من رعاية وخدمات تعينهم على تحقيق أهداف ابتعاثهم للخارج.

كما تقوم دائرة البعثات الخارجية حسب الاتفاقيات المبرمة بين السلطنة وبعض الدول الشقيقة والصديقة، أو بين الوزارة والمؤسسات الأكاديمية المختلفة بالتعاون مع مختلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الرائدة في العديد من دول العالم، وذلك

دراسي، واختيارات الطلبة من هذه البرامج وأعلى المتقدمين من حيث النتائج الدراسية.

وشهد المركز تطوراً خلال الأعوام الإحدى عشرة من عمره ليضم خدمات إلكترونية متعددة. حيث يعد نظام القبول الموحد للمرحلة الجامعية الأولى والنظام الإحصائي للتعليم العالي هما النظامان الرئيسيان اللذان يديرهما المركز. كما أن هناك أنظمة تسجيل وقبول أخرى يشرف عليها المركز بالتنسيق مع المديرية العامة للبعثات، مثل: نظام القبول للدراسات العليا.

ومما هو جدير بالإشارة أن نظام القبول الموحد للمرحلة الجامعية الأولى حصد عدة جوائز عالمية وإقليمية ومحلية.

كان للتحول في الخدمات الحكومية من الوسائل التقليدية إلى الوسائل الإلكترونية الذي تشهده السلطنة، تأثير كبير في مجال التقدم بطلب الالتحاق بقطاع التعليم العالي في السلطنة، ومن هذا المنطلق تم إنشاء مركز القبول الموحد الذي يعنى بتنظيم قبول الطلبة الذين أنهوا دبلوم التعليم العام بالمدارس، ويرغبون في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة والبعثات الخارجية. ويضمن هذا النظام الفرص المتساوية لجميع الطلبة المتقدمين، كما يلبي حاجة المجتمع في تسهيل عملية تقديم طلبات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وإدارتها بكفاءة عالية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة. ويتم فرز هذه الطلبات بناءً على أعداد المقاعد الدراسية المحددة لكل برنامج



فيما يبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي والجهات الحكومية الأخرى المستفيدة من النظام (٦٢) مؤسسة.

وقد بلغ عدد المقبولين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والبعثات الداخلية بمؤسسات التعليم العالي الخاصة والبعثات والمنح الخارجية في العام الأكاديمي ٢٠١٧/٢٠١٦ (٢٢٧٧٦) طالباً وطالبة من أصل (٢٢١٧٢) متقدماً ناجحاً في شهادة دبلوم التعليم العام بنسبة قبول بلغت (٧٣,٩ ٪)

ويتجاوز المسجلين في نظام القبول الموحد للمرحلة الجامعية الأولى سنوياً أكثر من (٤٠) ألف طالب وطالبة.

والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والاتصالات، والموارد الصناعية. قابوس والطلاب أيضًا (١٤) طلبًا لبراءات الاختراع في عام ٢٠١٦م.

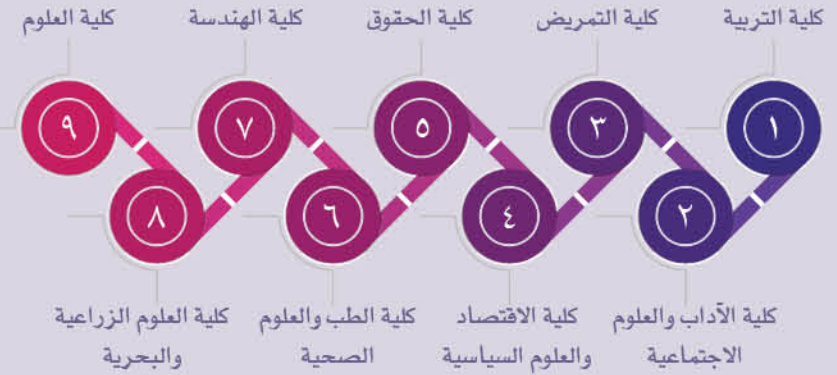
وفيما يخص المؤتمرات والندوات فقد نظمت الجامعة العديد من الملتقيات والمؤتمرات خلال العام الجامعي ٢٠١٦/٢٠١٧م، كان من أبرزها المهرجان العلمي الخامس عشر بكلية العلوم، والمهرجان الزراعي التاسع، وملتقى الشباب الإعلامي، وملتقى الوثائق والمعلومات، وملتقى اللغة الإنجليزية والترجمة، وملتقى الأول لخريجي الدراسات العليا بكلية التربية، والمؤتمر الثالث للبرمجيات الحرة مفتوحة المصدر، والمؤتمر الأول لأمراض الدم والأورام لدى الأطفال، ومؤتمر عُمان للأمراض الصدرية، والمعرض السنوي للتربية الفنية، ومعرض فرص العمل والتدريب، والمعرض الهندسي الطلابي السابع، وغيرها من الفعاليات التي أسهمت في تفعيل الحراك العلمي والثقافي والاجتماعي.



البحث العلمي نقطة ارتكاز تطلق منها جامعة السلطان قابوس إلى آفاق المستقبل

تسهم جامعة السلطان قابوس بدور بارز في التعليم العالي والتنمية الوطنية في السلطنة، وتعد مركزا للتطوير وبيت خبرة يمد مختلف القطاعات بالاستشارات والكوادر الوطنية المؤهلة بأرقى المستويات العلمية في مختلف التخصصات، وحرصت منذ أن بدأت مسيرتها العلمية في عام ١٩٨٦م، على إيجاد بيئة أكاديمية وبحثية قادرة على تحقيق إنجازات علمية مشهودة، فجذبت العمل على تطوير سبل بلوغ هذه الغاية من خلال إيجاد أحدث المختبرات والأجهزة العلمية، ورغد مكتباتها الخمس بأحدث الإصدارات

وتثري هذه الجهود الجانب التعليمي والفكري لطلبة الجامعة، مما يحقق تقدماً مستمرا في إنجاز الجامعة لرسالتها الأولى «التعليم» عبر درجات علمية ثلاث، هي: البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في تسع كليات، هي:



هذا إلى جانب إنجاز رسالتها في البحث العلمي، وخدمة المجتمع، والتعاون الدولي.

وتعد جامعة السلطان قابوس ضمن أفضل خمسين جامعة على مستوى الجامعات الشابة في العالم، حسب تصنيف التايمز للتعليم العالي للجامعات الشابة لعام ٢٠١٧م، وقد بلغ عدد الطلبة المقيدين في العام الأكاديمي ٢٠١٦ / ٢٠١٧ في درجة البكالوريوس (١٥٢٧٨) طالبًا وطالبة، منهم (١٥١٥٠) طالبًا وطالبة عُمانيين بنسبة ٩٩٪، في حين يبلغ مجموع الطلبة الوافدين (١٢٨) طالبًا وطالبة بنسبة ١٪.

كما تم العمل بجد وإتقان عالٍ في عمل خطة طويلة الأمد وهي «النظرة المستقبلية للنظام الصحي ٢٠٥٠»، وتعتبر هذه الخطوة مرحلة انتقالية بالنظام الصحي ليواكب التطور الطبي والتقني في النظام الصحي على مستوى العالم، وهذا ما سيتم جني حصاه في جميع الجوانب الصحية.

وتتكون منظومة الرعاية الصحية من ثلاثة مستويات متكاملة هي الرعاية الصحية الأولية الفعالة وعالية الجودة التي تقدمها المراكز والمجمعات الصحية والمستشفيات المحلية التي تغطي كافة محافظات وولايات السلطنة، ثم المستوى الثاني وهو الرعاية الصحية الثانوية التي تقدمها المستشفيات المرجعية الموجودة في كل محافظات السلطنة ومستشفيات الولايات الموجودة في بعض الولايات الرئيسية التي تقدم رعاية طبية للمشاكل الصحية التخصصية، وتوفر رعاية أكثر مهارة وتخصصاً، ثم المستوى الثالث وهو الرعاية الصحية التخصصية عالية التقنية، والتي توفرها المستشفيات الكبيرة في محافظة مسقط وهي المستشفى السلطاني ومستشفى خولة ومستشفى النهضة، وهي جميعها مستشفيات ذات طبيعة شاملة تعمل كمستشفيات مرجعية لكافة أنحاء السلطنة. ويعتبر مستشفى المسرة للأمراض النفسية والعصبية بمحافظة مسقط مستشفى تخصصياً على المستوى الثالث.

وقد وجهت الخطة الخمسية التاسعة استراتيجياتها وأهدافها من خلال ذات المحاور السبعة التي قامت عليها النظرة المستقبلية وهي محاور الحوكمة والقيادة وتقديم الخدمات الصحية والموارد البشرية الصحية والمعلومات الصحية، والبحوث والمنتجات الصحية واللقاحات والتكنولوجيا الطبية والتمويل الصحي والتعاون والشراكة بين القطاعات.

وكثيراً من الجهات المعنية في السلطنة، قامت وزارة الصحة بوضع الخطط الصحية لملائمة أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥ - ٢٠٣٠). ويعتبر الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة مرتبط بشكل مباشر بالصحة حيث يتضمن هذا الهدف (١٢) غاية يتم ترجمتها إلى مؤشرات وذلك لمتابعة وتقييم الغايات بالشكل العلمي.

وينص الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة على ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار والذي يكون متماشياً مع النظرة المستقبلية للنظام الصحي ٢٠٥٠.

كما أن هناك أهدافاً وغايات أخرى مرتبطة بالصحة بشكل مباشر وغير مباشر، وتم وضع جميع هذه الغايات والمؤشرات في قالب موحد وذلك لسهولة التعامل مع الأهداف المتعلقة بالصحة.



ويعتبر عام ٢٠١٧م العام الثاني لتنفيذ الخطة الخمسية التاسعة للتنمية الصحية (٢٠١٦-٢٠٢٠) والتي جاءت بمنهجية جديدة تتماشى مع التغير الديموغرافي والسكاني والتطور الصحي والتقني الذي يشهده العالم، حيث جاءت هذه الخطة بالمدرسة المعتمدة على أسلوب التخطيط المبني على تحقيق النتائج حيث استندت هذه الخطة على النظرة المستقبلية للنظام الصحي (الصحة ٢٠٥٠) والتي هي بمثابة نقلة نوعية في عملية التخطيط الصحي المستقبلي.

شهد القطاع الصحي في السلطنة تطوراً جذرياً في مفهوم الخدمات الصحية وفي مجالات تطبيقها وكان هذا التطور متماشياً إلى حد بعيد مع خطوات التنمية والتطوير في جميع المجالات الأخرى.

وقد أدى التخطيط السليم والمتواصل الذي تنتهجه السلطنة من خلال خطط التنمية الصحية والتي تنفذها وزارة الصحة تباعاً كل خمس سنوات بدءاً من عام ١٩٧٦م، إلى دعم النظام الصحي من خلال توفير البرامج والخدمات الصحية التي ساهمت في رفع المستوى الصحي العام للسكان.

المؤسسات وتطويرها لتقديم رعاية صحية أولية وفق مستوى عالٍ من الجودة، وبدا أثر هذه الجهود واضحاً، حيث شهدت الحالة الصحية للمجتمع العماني تطوراً ملحوظاً.

وبنهاية عام ٢٠١٦م، بلغت جملة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية التي تديرها وزارة الصحة (٢٢٢) مركزاً صحياً ومجمعاً ومستشفى محلياً، وتشمل (٦٥) مركزاً صحياً بأسرة، و(١١٨) مركزاً صحياً بدون أسرة، و(٢٠) مجمعاً صحياً و(٢٩) مستشفى محلياً.

وتعتبر السلطنة بالمقاييس العالمية وما زالت من الدول المتقدمة في مجال تحسين حياة سكانها، حيث تبوأَت السلطنة مركزاً متقدماً في الحفاظ على حياة الأطفال.

انخفاض معدلات الأمراض المعدية مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، سيحول الاحتياجات المستقبلية إلى مكافحة المشكلات الصحية الناتجة عن الأمراض غير المعدية والتي تتطلب رعاية طبية مستمرة ومتقدمة.

كما تولي الوزارة كذلك أهمية لخدمات الرعاية الصحية الأولية - ذات التكلفة المنخفضة والفاعلية العالية - فقد حرصت الخطة الخمسية على دعم وتطوير مؤسسات الرعاية الصحية الأولية واعتبارها المدخل الأساسي لتقديم كافة أوجه الرعاية الصحية للسكان.

وشمل ذلك التوسع في نشر المؤسسات الصحية التي تقدم الرعاية الصحية الأولية على امتداد محافظات السلطنة، ودعم تلك

كان (١١٨) طفلاً من كل ١٠٠٠ مولود حي يموتون قبل السنة الأولى من العمر، وكان (١٨١) طفلاً من كل ١٠٠٠ مولود حي يموتون قبل سن الخامسة

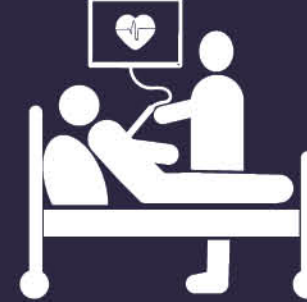
في عام
١٩٧٠م

انخفض هذا العدد إلى (٤٥)

في عام
١٩٨٥م

انخفض إلى (٤, ١١) لكل ١٠٠٠ مولود

في عام
٢٠١٥م



وقد وصل عدد المستشفيات بالسلطنة لعام ٢٠١٦م إلى (٧٤) مستشفى منها (٤٩) مستشفى تابعاً لوزارة الصحة. كما بلغ عدد أسرة هذه المستشفيات جميعها (٦٥٨٩) سريراً بمعدل (١٥) سريراً لكل ١٠,٠٠٠ من السكان، منها (٥٠٢٤) سريراً تابعاً لمستشفيات وزارة الصحة بنسبة ٧٦٪ من جملة أسرة المستشفيات في السلطنة.

وذويهم. كما يقدم مستشفى الجامعة خدمات الرعاية الصحية الثانوية وخدمات الرعاية الصحية الثالثية لكل المواطنين.

وبلغت أعداد الزيارات للعيادات الخارجية بمؤسسات وزارة الصحة أكثر من (١٥,٥) مليون زيارة خلال عام ٢٠١٦م. وقد تبع الزيادة في أعداد المرضى المراجعين بالعيادات الخارجية والمتنوعين بالمستشفيات زيادة في الخدمات الأخرى كخدمات المختبرات الطبية والأشعة وخدمات الأسنان.

حيث بلغ عدد الحالات المعالجة في الأقسام الداخلية بالمستشفيات (٢٤١) ألف حالة تقريباً لعام ٢٠١٦م، وكانت جملة العمليات الجراحية التي أجريت في هذه المستشفيات حوالي (١١١) ألف عملية خلال ٢٠١٦م.

وتولي وزارة الصحة اهتماماً أكبر بالمستويين الثاني والثالث من الرعاية الصحية، إدراكاً منها بأن التقدم الصحي الذي يتمثل في

وفي ١١ مايو ٢٠١٧م، دشنت وزارة الصحة نظام الملف الوطني الصحي الإلكتروني (نهر الشفاء) الذي يقوم على ربط جميع ملفات المرضى بمختلف المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة على مستوى السلطنة برقم وطني موحد وهو الرقم المدني، تتيح بياناته لجميع المستشفيات والمراكز الصحية والتي تتضوي تحت الشبكة الحكومية (MPLS) والبالغ عددها (١٣٩) مؤسسة صحية بحيث يستطيع المريض أينما كان أن يجد تاريخ بياناته الصحية والمعلومات الإكلينيكية والسريية وفق المعايير الدولية.

ويعنى المشروع بتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة، ويضمن للمريض الاستمرار في العلاج وتوفير رعاية صحية شاملة ومتميزة من حيث وجود جميع المعلومات السريية بملف واحد وهذا يؤدي إلى رفع مستوى الجودة المقدمة للمريض كما أنه يحسن القدرة على مراقبة وإدارة الأمراض والكشف المبكر لها.

وبالإضافة إلى ذلك نجد أن ديوان البلاط السلطاني ووزارة الدفاع وشرطة عُمان السلطانية وشركة تنمية نفط عُمان وجامعة السلطان قابوس تقدم خدمات صحية لموظفيها

الخدمة المدنية

واستحدثت وزارة الخدمة المدنية نظاماً آلياً يعنى بالتدريب عن بعد يكون متاحاً لموظفي وحدات الخدمة المدنية عن طريق موقع الوزارة وذلك بعد إجراء دراسة بينت أهمية هذا المشروع، وقامت بوضع المواصفات المطلوبة لنظام التدريب الإلكتروني وفقاً لأحدث التقنيات المتوفرة بحيث يوفر النظام بنكاً للبرامج التدريبية لتدريب أكبر عدد من الموظفين (اختصار الوقت والجهد والتكلفة).

ويعد هذا البرنامج الذي تم تشييده في أكتوبر ٢٠١٦م، نقلة نوعية متطورة لتدريب موظفي قطاع الخدمة المدنية، فهو يتيح زيادة فرص التدريب دون انقطاع الموظفين عن العمل ويكفل لهم اختيار أفضل البرامج التدريبية المناسبة طبقاً لاحتياجاتهم واحتياجات جهات عملهم.

ويحظى برنامج التدريب على رأس العمل بأهمية بالغة لما له من دور في تحسين وتطوير معارف الموظف لأداء مهامه وواجباته بكفاءة عالية، بالإضافة إلى أهميته في التعريف بكيفية توجيه الجهود والطاقت نحو تحقيق الرؤى والأهداف الاستراتيجية والخطط التنفيذية للمؤسسة، وتطبيق العديد من المؤسسات هذا النوع من التدريب في تنمية مواردها البشرية وذلك لمواكبة التغيرات المتلاحقة في أساليب العمل وآليات الإنتاج ليشمل عدداً من المجالات التدريبية التي تتم في مواقع العمل والتي تسهم في التعريف بالأنظمة والسياسات وإجراءات العمل المستخدمة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذا البرنامج يعزز توجه وزارة الخدمة المدنية لتنفيذ شراكات مبتكرة مع مؤسسات القطاع الخاص في مجال تنمية الموارد البشرية، فهو يهدف للتعرف على طبيعة العمل بالقطاع الخاص ويعزز تبادل الخبرات بين موظفي القطاعين العام والخاص، الأمر الذي يسهم

تضطلع وزارة الخدمة المدنية بمهام عدة يأتي في مقدمتها العنصر البشري الذي يعد أهم مقومات العمل الإداري في كافة المستويات وعلامة فارقة في تعزيز برامج وأهداف التنمية الاقتصادية في البلاد.

وتعد وزارة الخدمة المدنية كذلك مرجعاً أساسياً للوزارات والوحدات الحكومية، والمعنية بقطاع التنمية الإدارية، وشؤون الخدمة المدنية وتشرف على تطوير العمل الإداري في هذه الوحدات الحكومية وذلك من خلال ما تقوم به للعنصر البشري من تدريبه وصقله بما يتواءم مع متطلبات المرحلة الراهنة، وتأسيس الموظف على مستويات عالية ليكون منتجاً وقادراً على المشاركة في البناء والتنمية، حيث تضطلع بمسؤولياتها من أجل تقديم خدماتها لمختلف الوحدات الحكومية والهيئات والمؤسسات على أكمل وجه ماضية بذلك للتطوير والتحديث في كافة المستويات، وفق ما نص عليه المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٤٢) باقتراح السياسات والخطط الهادفة لتطوير وتنمية وحدات الجهاز الإداري للدولة من كافة النواحي والمرتكزات التنظيمية والبشرية والإجرائية والتشريعية والمعلوماتية وتوجيه وتنسيق الجهود لضمان الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.

وقد بلغت وحدات قطاع الخدمة المدنية (٢٨) وحدة حكومية، وبلغ إجمالي موظفيها حتى نهاية عام ٢٠١٦م (١٧٧٧١٧) موظفاً وموظفة، وشكل العُمانيون ما يقارب نسبة ٨٦,٩% من إجمالي الموظفين، حيث بلغ عددهم بنهاية عام ٢٠١٦م (١٥٤٥١٢) موظفاً وموظفة، وبلغت نسبة الذكور منهم ٥٢% وبلغت نسبة الإناث ٤٨% من إجمالي عدد الموظفين العُمانيين.

وهذا التقدم الذي حققته السلطنة في رعاية الطفل ونموه تم الاعتراف به وتوثيقه على المستوى الدولي.

ونظراً لإدراك وزارة الصحة بأن نوعية الرعاية الصحية المقدمة تعتمد بشكل كبير على توافر العدد المناسب من القوى العاملة المؤهلة بفتاتها وتخصصاتها المختلفة، فقد أولت اهتماماً بالغا باستراتيجيات دعم وتنمية القوى العاملة بهدف النهوض بمستوى الخدمات الصحية في السلطنة، وما يؤدي إليه ذلك من تحسن في نوعية الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين.

إجمالي
١٣٣٨٢
خريجاً على مدى
السنوات الماضية

تخرج في عام ٢٠١٦م (٥٨٣) خريجاً وخريجة من الفئات الطبية المساعدة من المعاهد الصحية التابعة للوزارة، هذا بالإضافة إلى تخرج حوالي (٣٠٥٥) من الفئات الطبية والطبية المساعدة من مؤسسات التعليم العالي حتى نهاية عام ٢٠١٦م

ابتعث بعض الموظفين لتبيل درجتي الماجستير والدكتوراه في إدارة الجودة.

يعتبر القطاع الصحي الخاص رافداً إضافياً للخدمات الصحية بالسلطنة ومتسماً بنمو مطرد

بلغ عدد المستشفيات الخاصة (١٩) مستشفى، وعدد العيادات العامة (٤٦٢) عيادة عامة، (٢١٠) عيادات اختصاصية ومجمع صحي، وكذلك (٢٥١) عيادة أسنان، إضافة إلى (٤٨) عيادة متخصصة في الطب الصيني والهندي، و(٢٧) مركزاً للمختبرات الطبية، و(٧) مراكز للتشخيص بالرنين المغناطيسي. كما بلغ عدد الصيدليات الخاصة بفروعها (٦٧٢) صيدلية في عام ٢٠١٦م.

وقد ساهم كل ذلك في ارتفاع نسب التعمين نظراً لتوالي تخريج أفواج متتابعة من الأطباء العُمانيين الأكفاء من جامعة السلطان قابوس بالإضافة إلى مؤسسات التعليم العالي الخاصة وما تقوم به المعاهد الصحية والفنية التابعة لوزارة الصحة من تأهيل وإعداد للممرضين والممرضات وبعض الفئات الطبية المساعدة الأخرى.

وتواصل وزارة الصحة اهتمامها وحرصها على تطوير سياسات ومتطلبات الإدارة الصحية من أجل الارتقاء بالعملية الإدارية حتى تكون قادرة على الاستجابة للتحديات التي تفرزها طبيعة النظام الصحي وما تتسم به من تغييرات متلاحقة. وقد تمثل هذا الاهتمام في عدة مجالات رئيسية، أهمها الاستمرار في دعم نظام المعلومات في كافة مناطق السلطنة كأساس لعملية التخطيط وإدارة الخدمات الصحية واستكشاف جوانب القصور فيها. وفي مجال ضمان جودة الخدمات الصحية، فقد تم تنفيذ برنامج إعداد وتأهيل كوادر وطنية متخصصة في مجال ضمان وتحسين الجودة في الخدمات الصحية بما في ذلك

في تجاوز التحديات العملية والوقوف عن كعب على أفضل الممارسات الإدارية المطبقة في كلا القطاعين، كما يسهم المشروع في صقل مهارات وقدرات الموظفين الحكوميين عبر إلحاقهم بوظائف مشابهة لوظائفهم في عدد من شركات ومؤسسات القطاع الخاص، وبالتالي إتاحة الفرصة لهم للتعامل والاندماج مع بيئة عمل مختلفة، بما يكفل تطوير قدراتهم العملية وتنمية مهاراتهم المهنية، مما يؤدي لتجويد الخدمات الحكومية المقدمة للمستفيدين وزيادة الإنتاجية.

دشن المشروع في شهر ديسمبر ٢٠١٦م مستهدفاً تدريب عدد (٦٧٨) موظفاً حكومياً في (٢٥) مجالاً تدريبياً خلال عام ٢٠١٧م.

ولأن العنصر البشري يعتبر أهم مقومات العمل الإداري في كافة المستويات، وركيزة من ركائز التطوير الإداري لتحقيق التنمية الإدارية التي تسهم بدور كبير وفعال في تنفيذ خطط وبرامج وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد عملت وزارة الخدمة المدنية على دراسة وتحليل الخطط التدريبية لوحدات الخدمة المدنية للتأكد من ملائمة البرامج التدريبية للموظفين، ومدى تنوع البرامج وشموليتها وتعدد مستوياتها الوظيفية المستهدفة الإدارية والفنية والحرفية، ويتضح من خلال خطط التدريب السنوية لعام ٢٠١٦م أن عدد المتدربين يبلغ (٤٥٢١٩) موظفاً وموظفة من وحدات الخدمة المدنية، منهم (٤٤٧٢٧) متدرباً داخل السلطنة، وعدد (٤٩٢) متدرباً خارج السلطنة.

وإلى جانب ما للتدريب من أهمية بالنسبة للعنصر البشري، فهناك ما لا يقل عنه ألا وهو التأهيل حيث يهدف إلى إعداد الموظف علمياً وأكاديمياً للارتقاء بمستوى أدائه الوظيفي حيث تم إفاد مجموعة من موظفي وحدات الخدمة المدنية للحصول على مؤهلات أكاديمية.

وفي السياق ذاته تحقق المنح التدريبية المقدمة من الدول الصديقة والشقيقة دوراً كبيراً وفعالاً في توطيد العلاقات بين السلطنة وتلك الدول، كما أنها تسهم في تطوير وتنمية الموارد البشرية، وهي تمثل رافداً مهماً نحو التطوير في الموارد البشرية، حيث تلقت الوزارة مجموعة من المنح في مجالات تدريبية مختلفة من بعض الدول الشقيقة والصديقة وتم توزيع المنح على وحدات الجهاز الإداري للدولة حيث تم قبول عدد (١٠٤) موظفين من كلا الجنسين من وحدات الجهاز الإداري للدولة في هذه المنح.

وتعد وزارة الخدمة المدنية من الوحدات الحكومية التي قطعت شوطاً كبيراً في استغلال وتطبيق التقنيات المعلوماتية الحديثة في مجال العمل بما يتفق واختصاصاتها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستوى تنظيم العمل والخدمات المقدمة، وسعت من وراء تنفيذ نظام (مورد) إلى تطوير وتيسير إجراءات العمل بوحدات الموارد البشرية في القطاع الحكومي، وتحسين نوع وطرق تقديم الخدمة المطلوبة، وذلك من خلال إدخال تقنية نظم المعلومات، وبناء قاعدة معلومات حديثة وموحدة وشاملة لدعم اتخاذ القرار، وسهولة الحصول على البيانات وتحديثها، وإعداد الدراسات التحليلية اللازمة، وتسهيل معرفة البيانات الوظيفية للموظف بما يسهل عمليات حصر وتعداد الموظفين في وحدات الجهاز الإداري، والتخطيط الوظيفي وخطط ترشيد الإنفاق العام على الأجور والمرتبات للموظفين وغيرها من مزايا مادية أخرى تستحق بسبب الوظيفة العامة.

ويحتوي النظام على شقين رئيسيين هما الشق الإداري والشق المالي، وقد تم تشغيل الشق الإداري لهذا النظام تدريجياً في أغلب وحدات قطاع الخدمة المدنية، وبلغ إجمالي

عدد الجهات الحكومية المشغلة للجانب الإداري حتى نهاية عام ٢٠١٦م عدد (٢٨) وحدة حكومية، أما بالنسبة للشق المالي فقد تم تشغيل الشق المالي في (٢٩) جهة حكومية.

وتتضمن اختصاصات وزارة الخدمة المدنية كذلك إجازة مشروعات الهياكل التنظيمية لوحدات الخدمة المدنية، وذلك في ضوء الأهداف والاختصاصات العامة الواردة في المراسيم السلطانية الصادرة بإنشاء تلك الوحدات، ومراجعة تلك الاختصاصات بالشكل الذي يحقق فاعلية الهياكل التنظيمية، في ضوء الأطر القانونية والمتمثلة في قانون الجهاز الإداري للدولة وقرارات مجلس الوزراء وقرارات مجلس الخدمة المدنية وكذلك القرارات والتعاميم الصادرة، إضافة إلى المبادئ والأسس التنظيمية المتعارف عليها، ومنها مبدأ وضوح الهدف، ومبدأ وحدة الأمر، ومبدأ إحكام الرقابة، وغيرها من المبادئ التنظيمية، وتقوم كذلك بتقييم الموقف التنظيمي القائم لوحدات الخدمة المدنية ومدى مساهمته في تحقيق أهداف الوحدة والعمل على تشخيص المشكلات التنظيمية التي تواجهها، وإيجاد الحلول لها، وبشكل عام تقديم المعاونة الفنية لوحدات الخدمة المدنية في مجال وضع الهياكل التنظيمية.

وتنفذاً لتلك الاختصاصات، فقد تم خلال عام ٢٠١٦م تنفيذ عدد (٧) من الدراسات التنظيمية الشاملة وعدد (٥٣) من الدراسات التنظيمية الجزئية تغطي مختلف الوحدات الحكومية، وتضمنت تلك الدراسات مراجعة الهياكل التنظيمية لتلك الوحدات واختصاصاتها، واقتراح تعديلات. إن اقتضى الأمر. على بعض تلك الهياكل التنظيمية أو الاختصاصات، بهدف تفعيل اختصاصات تلك الوحدات وإزالة أي تداخل أو ازدواجية في ممارسة الاختصاصات المسندة إليها وبما

يحقق أهداف الوحدة حسب طبيعة ونوع أعمالها وأنشطتها المختلفة.

وفي إطار ما توليه الحكومة من جهود لتتفيذ التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - الدائمة التأكيد على أهمية رفع مستوى الأداء الحكومي والإسراع في إنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية وصولاً إلى تسريع إنجاز المعاملات في الجهات المعنية، وفي ضوء اعتماد مجلس الوزراء الموقر لعدد من المقترحات الرامية لتطوير الأداء الحكومي، والتي من بينها وضع رؤية ورسالة لكل جهة حكومية تكون منبثقة من رؤية ورسالة الحكومة التي تركز على أهمية تقديم الخدمات الحكومية بكفاءة وفاعلية، وكذلك وضع دليل للخدمات بكل جهة حكومية يهدف إلى توثيق الخدمات الحكومية والتعريف بمتطلبات تقديم تلك الخدمات والمستندات المطلوبة لإنجازها والفترات الزمنية اللازمة لإنائها وتنفيذها، فقد قامت وزارة الخدمة المدنية خلال عام ٢٠١٦م بتقديم المساندة الفنية لكافة الجهات من خلال تنفيذ حلقات عمل ترتبط بهذه الجوانب، بالإضافة إلى تدريب عدد من الموظفين المختصين على كيفية إعداد دليل الخدمات، فضلاً عن تقديم الدعم الفني المستمر لفرق العمل المكلفة بإعداد الدليل بالوحدات الحكومية.

وحتى منتصف عام ٢٠١٧م انتهت (٢٩) وحدة حكومية من اعتماد رؤيتها ورسالتها، كما انتهت عدد (٣٢) وزارة حكومية من اعتماد دليل خدماتها، متضمناً حصراً لكافة الخدمات التي تقدمها الوحدة الحكومية، والبيانات التي يحتاجها الموظف والمستفيد من الخدمة على حد سواء كالمستندات المطلوبة لإنجاز الخدمة والمدة الزمنية اللازمة لإنائها، وكذلك مقترح وضع ميثاق خدمة المتعاملين.



تسعى وزارة القوى العاملة إلى تطوير الخدمات التي يقدمها قطاعا العمل والتعليم التقني والتدريب المهني، والتي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية باعتبارها العنصر الأساسي في مسيرة التنمية، إلى جانب دورها المهم في دعم الاقتصاد الوطني والنمو المتواصل تحقيقاً لأهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني (عُمان ٢٠٢٠م) وتطلعاتها لبناء اقتصاد حديث قوامه المعرفة وزيادة الإنتاج، ومركزه الاستثمار في الموارد البشرية، وتنمية معارف المواطن وتويع تخصصاته ومهاراته والاستفادة من إمكاناته وقدراته لبلوغ ما تصبو إليه السلطنة من تقدم ونماء في الحاضر والمستقبل.

استحوذت الإنشاءات على النسبة الأعلى لتشغيل القوى العاملة الوطنية عام ٢٠١٦م حيث بلغت نسبتهم (٢٤,٨) %، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بنسبة (١٩) % ثم الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية بنسبة (١٠) %، ونشاط الصناعات التحويلية ونشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة (٨,٨) % و(٧,٤) % على التوالي.

بلغ عدد العاملين من القوى الوطنية في القطاع الخاص في عام ٢٠١٦م (٢٢٨٢٢٢) مواطناً ومواطنة موزعين على جميع المهن والقطاعات، في حين تم تعيين (٦٢٦٦٥) باحثاً عن عمل.

أما المعينون حسب الأقسام المهنية، فاستحوذت المهن الهندسية الأساسية المساعدة على أعلى نسبة من المعينين عام ٢٠١٦م والتي بلغت (٢٨,٦) % تليها المهن الكتابية بنسبة (٢٢,٧) % ومهن الخدمات بنسبة (١٦,٨) %، ووفقاً لهذه البيانات فإن تعيين الذكور تركّز في المهن الهندسية الأساسية المساعدة حيث بلغ عددهم (١٧٨٨٠) مواطناً (بنسبة ٢٩,٤) % من العدد الإجمالي للمعينين، بينما تركّز تعيين الإناث في المهن الكتابية حيث بلغ عددهن (٧,٥٧٢) مواطنة (بنسبة ٤٢,٧) % من العدد الإجمالي للمعينات.

شهد عام ٢٠١٦م زيادة في أعداد القوى العاملة الوافدة بالقطاع الخاص بمقدار (١٦٥٨٥٥) عاملاً وعاملة، حيث ارتفعت أعدادهم من (١,٧٧٦,١٥٣) عام ٢٠١٥م إلى (١,٩٤٢,٠٠٨) عاملاً وعاملة عام ٢٠١٦م أي بنسبة زيادة بلغت (٩,٢) %.

قامت وزارة القوى العاملة بتطوير خدماتها الإلكترونية وإضافة العديد من الخدمات من ضمنها الترخيص الإلكتروني والترشيح الإلكتروني ونظام حماية الأجور وتطبيق نعمل، بالإضافة إلى إبرام عقود العمل.

ودشنت الوزارة نظام الترشيح الإلكتروني الذي يتيح للباحثين عن عمل فرصة الحصول على فرص العمل، وتقديم طلب الحصول على الفرصة على مدار الساعة، وفي أي مكان دون الحاجة لمراجعة الوزارة؛ وذلك بهدف إعطاء الباحثين عن العمل الفرصة للاطلاع على كل الوظائف المعروضة واختيار المناسب لهم، حتى يتم اختيار الوظيفة عن قناعة شخصية، مما يساهم في استقرار القوى العاملة الوطنية في وظائفها وعدم التنقل بين شركات ومنشآت القطاع الخاص.

وشهد عام ٢٠١٦م تنفيذ التفتيش الشامل على (٨٨٩٠) منشأة للتأكد من التزامها بأحكام قانون العمل فيما يختص بوضع التشغيل للقوى العاملة (الوطنية والوافدة) والالتزام بساعات العمل والإجازات وأوقات الراحة والوفاء بدفع الأجور للعاملين في الأوقات المنتظمة والمحددة لها، والتأكد من التزام المنشأة بأحكام قانون العمل واللوائح والقرارات التنفيذية المرتبطة به ذات العلاقة بظروف العمل، وتوفير الحماية والوقاية للعاملين بتوفير متطلبات السلامة والصحة المهنية وتقديم النصح والمشورة لأصحاب العمل وللعاملين بما يحفظ حقوقهم المقررة لهم قانوناً.

وسعيًا للتحويل للحكومة الإلكترونية، ولتسهيل تقديم الخدمات للقوى العاملة الوطنية وللمنشآت القطاع الخاص وكافة المستفيدين،

الشباب العماني أصبح مؤهلاً ليأخذ مكانه في سوق العمل بكل جدارة واقتدار

التأمينات الاجتماعية



تطورات إيجابية
شهدها قطاع التأمينات
الاجتماعية أسهمت في
تقوية قاعدة النسيج
الاجتماعي

في ١٨ يونيو ٢٠٠٦م صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/٦٠) والذي أجرى بعض التعديلات على قانون التأمينات الاجتماعية، وتم بموجبه مد مظلة التأمين لتشمل المتجسسين العاملين في القطاع الخاص والحاصلين على الجنسية العمانية في تاريخ لاحق لسريان قانون التأمينات الاجتماعية.

الأولى منها عام ٢٠١١م، وحتى عام ٢٠١٥م تلتها المرحلة الثانية التي بدأت اعتباراً من مطلع العام ٢٠١٦م، وتمتد حتى نهاية عام ٢٠٢٠م، وذلك باستخدام منهجية بطاقة الأداء المتوازن (BSC) التي تعد واحدة من أحدث المنهجيات المتبعة في التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء المؤسسي، حيث تراعي عند وضع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة أبعاداً أربعة وهي: بعد التعلم والتمويعد العمليات الداخلية بعد العملاء والبعد المالي، ونتيجة لذلك فقد تم وضع مؤشرات أداء رئيسية على مستوى الأهداف الاستراتيجية للهيئة، ومن ثم تم تجزئتها إلى قياسات يرتبط كل منها بمبادرة من مبادرات الخطة، وكذلك تم وضع قياس لكل نشاط من أنشطة هذه المبادرات.

وتعتمد جميع أنظمة التأمينات الاجتماعية على مصادر موحدة للتمويل وقد حددت المادة (٢٠) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩١/٧٢) مصادر التمويل المتمثلة في الاشتراكات والتي تعد من أهم مصادر التمويل.

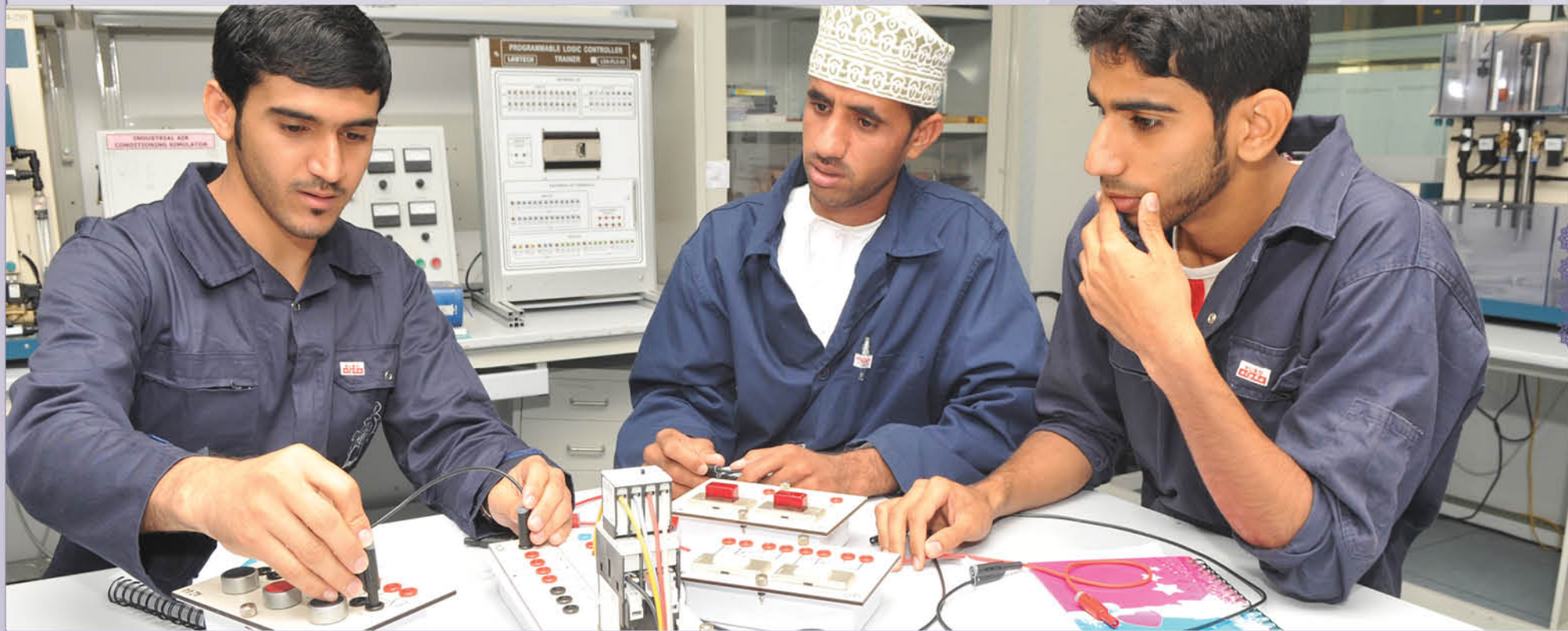
وشرعت الهيئة في تنفيذ أعمالها وفق خطط استراتيجية خمسية انطلقت المرحلة

جديدة بعد أن كانت تعتمد على العمانيين العاملين في القطاع الخاص داخل السلطنة عند بداية إنشاء الهيئة، وتوسعت لتشمل العمانيين العاملين خارج السلطنة بمنهج اختياري، وبعدها امتدت لتشمل العمانيين العاملين داخل دول مجلس التعاون، ثم العمانيين العاملين لحسابهم الخاص ومن في حكمهم.

أما على مستوى مد الحماية التأمينية فقد بدأت بالتأمين ضد مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة، ثم امتدت لتغطي فرع التأمين ضد إصابات العمل والأمراض المهنية اعتباراً من عام ١٩٩٧م، وشهدت المزايا التي توفرها الأنظمة تحسينات مستمرة كان أبرزها رفع معامل احتساب المعاش التقاعدي ورفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي واحتساب الأجر الشامل (الأساسي + العلاوات) ورفع المزايا الخاصة بتعويضات إصابات العمل والأمراض المهنية.

شهد قطاع التأمينات الاجتماعية تطورات إيجابية منذ بدء تطبيق أنظمة التأمينات الاجتماعية عام ١٩٩٢م على العمانيين العاملين في القطاع الخاص داخل السلطنة، وأسهمت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وضمن نظام تأميني قائم على مبادئ العدالة والتكافل متسم بالديمومة، من خلال أنظمتها التأمينية في تقوية قاعدة النسيج الاجتماعي بتحقيق وترسيخ روح التضامن والتكافل والتماسك في إطار الهوية العمانية، وأدى ذلك إلى ازدهار القطاع الخاص الذي احتضن (٢١٧٨٢٩) مؤمناً عليهم حسب إحصائيات نهاية مايو ٢٠١٧م.

وتتمثل التغطية التأمينية في توسعة الشمول ومد الحماية لذلك، فقد تطورت تطورا ملحوظا خلال مسيرة التأمينات الاجتماعية، فعلى مستوى توسعة الشمول شملت التغطية التأمينية إدخال فئات



تخصصات التعليم التقني توسعت لمواكبة احتياجات سوق العمل

ويعمل التعليم التقني على مد جسور التعاون مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص من خلال تبني البحوث العلمية والمشاريع الطلابية. ويحرص التعليم التقني على تخريج رواد أعمال متمكنين وقادرين على إدارة مشاريعهم الخاصة عوضاً عن أن يكونوا باحثين عن عمل، ويتجسد ذلك في المشاريع والشركات الطلابية. وتعزيز مفهوم ريادة الأعمال وإتاحة الفرصة للطلبة لتطوير الذات وتنمية المهارات الشخصية لديهم ورعاية ابتكاراتهم ومشاريعهم البحثية من خلال تقديم الدعم لمختلف الأنشطة الطلابية في كافة الكليات. ويعد التعليم والتدريب المهني في السلطنة أحد الركائز الأساسية في تنمية الاقتصاد

ولواكبة التطورات والمستجدات في التقنيات الحديثة بما يساهم في تلبية احتياجات سوق العمل من الكوادر الوطنية المؤهلة تقنياً، فقد قامت وزارة القوى العاملة بمشاركة عدة جهات من القطاعين العام والخاص لإجراء مسوحات ميدانية تساهم في التعرف على متطلبات سوق العمل من التخصصات المختلفة وتساعد في طرح برامج جديدة تلبي هذه الاحتياجات. وتم تحديث وتطوير برامج وتخصصات تقنية المعلومات بمشاركة مختصين من هيئة تقنية المعلومات مع اللجان التخصصية لتقنية المعلومات بالكليات التقنية وتم البدء بتطبيقه في سبتمبر ٢٠١٦م، كما تم إدخال مقررات جديدة في مجال الطاقة المتجددة في جميع تخصصات الهندسة والعلوم التطبيقية.

فقد ازدادت أعداد الطلبة المقيدين في مختلف التخصصات بالكليات التقنية من (٢٣٥٢٧) طالباً في العام الأكاديمي ٢٠١٠/٢٠٠٩م إلى (٤١٠٤٣) طالباً وطالبة خلال العام الأكاديمي ٢٠١٦/٢٠١٧م. وفيما يتعلق بأعداد الخريجين فقد تزايدت من (٣٦٤٨) خريجاً وخريجة في العام الأكاديمي ٢٠١٢/٢٠١١م، إلى (٥٤٦١) خريجاً وخريجة خلال العام ٢٠١٥/٢٠١٦م. وتوسعت تخصصات التعليم التقني لتصل أعدادها إلى (٣٩) تخصصاً في البرامج الهندسية، والدراسات التجارية، وتقنية المعلومات، والعلوم التطبيقية، وبرامج أخرى كالصيدلة والتصوير الضوئي وتصميم الأزياء.

يوظف التعليم التقني بدور كبير في إعداد كوادر وطنية متميزة بتفكير مبتكر تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وتلبي احتياجات سوق العمل من الكفاءات التقنية المتخصصة. وتشرف وزارة القوى العاملة على التعليم التقني المتمثل في الكليات التقنية السبع القائمة في السلطنة وهي الكلية التقنية العليا بمسقط، والكلية التقنية بالمصنعة، والكلية التقنية بنزوى، والكلية التقنية بإبراء، والكلية التقنية بصلالة، والكلية التقنية بشناص، والكلية التقنية بعبري. وحقق التعليم التقني تطوراً في أعداد الطلبة المقبولين والمقيدين والخريجين،

التنمية الاجتماعية



مراكز متخصصة
لمساعدة وتأهيل ذوي
الإعاقة ودمجهم في
المجتمع كقوة منتجة

إمكاناته لتحقيق مستوى معيشي ملائم في ظل أسرة متماسكة ومجتمع مزدهر من خلال ما يقدم له من برامج دعم وتمكين، وخدمات الحماية والرعاية الاجتماعية في إطار من التكامل التنموي المستدام، وضمن أولويات خطط وسياسات اجتماعية تهدف لتعميق المشاركة الحكومية والأهلية ومشاركة القطاع الخاص في المشروعات التنموية والاجتماعية.

وإيماناً بأهمية التخطيط الاستراتيجي للإيفاء بالمتطلبات الاجتماعية ومستجباتها

يعكس مشهد التنمية الاجتماعية في السلطنة الخطوات المتقدمة التي تستهدف تحقيق الرخاء والاستقرار وتحسين نوعية الحياة للمواطن باعتباره الوسيلة والغاية لمجمل عمليات التنمية، وقد شهدت منظومة البرامج والخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية تنوعاً واسعاً على المستويين النوعي والكمي، وسعت السلطنة بشكل حيوي ودؤوب إلى تفعيل وتطوير برامج وخدمات التنمية الاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع، حتى يكون كل فرد قادراً على استثمار كل

وتشرف وزارة القوى العاملة على المؤسسات التدريبية الخاصة التي تشمل المعاهد والمراكز التدريبية والوحدات التدريبية بالكلية والجامعات الخاصة ومكاتب الخدمات التدريبية. ويتمثل دور الوزارة في منح تراخيص إنشاء المؤسسات التدريبية الجديدة وتجديد التراخيص والتصنيف والمصادقة على البرامج التدريبية والدورات التدريبية والإشراف على برامج التدريب المقرونة بالتشغيل (برامج الدعم الحكومي) وضبط جودة العملية التدريبية والموافقة على تعيين أعضاء الهيئتين الإدارية والتدريبية والمصادقة على الشهادات التي تمنحها هذه المؤسسات للذين أكملوا تدريبهم فيها بنجاح وذلك وفق أسس ولوائح معتمدة.

وحتى نهاية عام ٢٠١٦م، بلغ العدد الكلي للمؤسسات التدريبية الخاصة (٤١٠) مؤسسات، منها (١٨٥) معهداً، و(١٦) مركزاً، و(١٥) وحدة تدريبية، و(١٩٤) مكتب خدمات تدريبية.

وتتركز العمليات التدريبية في المجال التجاري والصناعي والحرفي والبرامج الخاصة، وقد بلغ عدد الشهادات المصدقة للفترة من بداية العام ٢٠١٦م حتى بداية مايو ٢٠١٧م عدد (٢٤٢٩) شهادة.

ولتيسير وتبسيط الإجراءات وتوفيراً للوقت والجهد فقد تم إدخال نظام هندسة الإجراءات والتحول للنظام الإلكتروني من خلال نظام استثمار بسهولة (المحطة الواحدة)، بغرض منح التراخيص للمؤسسات التدريبية الخاصة ومتابعة إجراءات المصادقة على كافة الأنشطة التدريبية.

ورفد سوق العمل العماني بالاحتياجات من الأيدي العاملة الوطنية المدربة والمؤهلة بالمعارف والمهارات وفق المواصفات والمقاييس الدولية وبما يتناسب مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل العماني.

وتشرف وزارة القوى العاملة على (٦) مراكز تدريب مهني حكومية موزعة على محافظات السلطنة في كل من السيب، وصحيم، وصور، وعبري، وشناص، والبريمي، ومعهدين لتأهيل الصيادين في كل من الخابورة وصلالة، يتم فيها تدريس وتدريب أكثر من (٤٢٤٠) طالباً ومتدرباً من الذكور والإناث في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧م شملت العديد من البرامج والدورات التدريبية التخصصية زادت عن (٣٣) برنامجاً لمسارات الدبلوم المهني والتلمذة المهنية والدورات التدريبية المهنية التخصصية.

ومواكبة للتطورات التنموية في قطاعات العمل الصناعية والاقتصادية، فقد تم تحديث اللائحة التنظيمية لمراكز التدريب المهني ومعهد تأهيل الصيادين، الأمر الذي أسهم في تشكيل الإطار القانوني لتنظيم التعليم والتدريب المهني بمختلف مساراته ومستوياته المهنية في هذه المراكز بما يتناسب مع المستجدات التقنية في سوق العمل.

كما تم التوسع في التخصصات المختلفة والبرامج المهنية بهذه المراكز من خلال إدخال بعض المقررات الدراسية مثل مقرر التعرف على عالم الأعمال، والذي يهدف لغرس ثقافة ريادة الأعمال والعمل الذاتي لدى الطلاب ليكونوا رواد أعمال، وتم تطوير ومراجعة جميع البرامج التدريبية والمقررات التعليمية من خلال الاستفادة من المعايير الدولية وفق نظام تحليل العمل المهني.

إنجازات تنموية وتطلعات مستقبلية



حيث شهد العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦ تعيين أكثر من (١٧٠٠) معلم ومعلمة من بينهم خريجو الدفعة الأولى من برنامج التأهيل التربوي على المستوى الوطني، وافتتاح نحو (٥٥) مبنى مدرسياً في مختلف محافظات السلطنة.

من جانب آخر بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بالسلطنة (٥٨) مؤسسة في مقدمتها جامعة السلطان قابوس، وجامعات نزوى وظفار وصحار والشرقية ومسقط وهي جامعات أهلية إلى جانب الكليات الجامعية الأخرى التي تستوعب ما يقارب (١١٨) ألف طالب وطالبة، بالإضافة إلى (٦٥٠٠) طالب مبتعث في عدد من دول العالم الشقيقة والصديقة.



خطط وبرامج التنمية ترجمت ما يمثله المواطن في فكر القائد وأنه أغلى ثروات الوطن وهدف التنمية وغايتها

الوطن وحمل الأمانة والمسؤولية تجاهه.

وقد ترجمت خطط وبرامج التنمية ما يمثله المواطن في فكر القائد، وأنه أغلى ثروات الوطن وهو هدف التنمية وغايتها، فامتدت منجزات النهضة العُمانية الحديثة وثمارها المتلاحقة ومكاسبها المتعددة في مجالات التعليم والصحة والطرق والكهرباء والماء والاتصالات وغيرها من الخدمات إلى كل شبر في كافة محافظات السلطنة بدون استثناء، وأينما وجد المواطن على هذه الأرض الطبية، مستهدفة تحقيق الرفاه للمجتمع حيث كانت العدالة والتوازن سمتين مميزتين لمسيرة النهضة العُمانية طوال السنوات الماضية.

ولأن الأمم تُبنى وتتقدم بالعلم، فقد كان الاهتمام بقطاع التعليم في مقدّمة الأولويات باعتباره الركيزة الأساسية لضمان مستقبل أفضل وإعداد جيل يحمل على عاتقه مسؤولية البناء والعطاء. ولذلك واصلت وزارة التربية والتعليم دورها في النهوض بالتعليم وتطويره،

المتابع لمسيرة النهضة العُمانية الحديثة، والخطوات التي قطعتها منذ انطلاقها المباركة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه -، يدرك الأهمية التي شكلها الإنسان العُماني، والعناية التي حظي بها، فكان «حجر الزاوية في كل بناء تموي، وهو قطب الرحي الذي تدور حوله كل أنواع التنمية إذ إن غايتها جميعاً هي إسعاده وتوفير أسباب العيش الكريم له وضمان أمنه وسلامته».

وكان الاهتمام بالإنسان العُماني وتعزيز مكانته وحشد طاقاته وجعله مشاركاً فعالاً في البناء والتنمية على أساس من المساواة وتكافؤ الفرص في صلب اهتمامات جلالة السلطان المعظم - منذ بواكير عصر النهضة المباركة، وحرص جلالته - حفظه الله ورعاه - على التأكيد دوماً على ضرورة استنهاض إمكانات المواطن وخاصة الشباب، والارتقاء بمستويات تأهيلهم وتنقيفهم وتدريبهم والاهتمام بهم وتمكينهم من الاستفادة من الفرص المتاحة لهم للقيام بالدور المناط بهم في خدمة هذا

وفي قطاع الصحة، حققت السلطنة إنجازات ملحوظة في التنمية الصحية وتوزيع المؤسسات الصحية في كافة محافظات ولايات السلطنة، وفي تحقيق معدلات متقدمة في مختلف جوانب الخدمات الصحية الأولية والتخصصية التي يتم تقديمها مجاناً للمواطنين، وقد أشادت منظمة الصحة العالمية بهذه الجهود في مناسبات عدة، حيث وضعت وزارة الصحة رؤية مستقبلية للنظام الصحي (الصحة ٢٠٥٠) تهدف إلى تطوير النظام الصحي على مدى السنوات المقبلة من خلال إنشاء نظام صحي واسع وفعال قادر على تحقيق أفضل معدلات الرعاية الصحية لكل شرائح المجتمع.

ورغم تراجع عائدات النفط إلا أن الوضع المالي والاقتصادي للسلطنة مستقر بصفة عامة، حيث تستمر السلطنة في برامجها الإنمائية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ومراعاة البعد الاجتماعي وإيجاد مناخ جاذب للاستثمار والمستثمرين وتعزيز الشراكة مع

هذا وقد أبدى حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - في مايو ٢٠١٧م خلال ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء ارتياحه لما حققته مسيرة التنمية الشاملة في البلاد من معدلات نمو جيدة، تراعي البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة مع مؤسسات الدولة حفاظاً على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وكان الأهم ثبني وتقدم بالعلم، فقد كان الاهتمام بقطاع التعليم في مقدّمة الأولويات باعتباره الركيزة الأساسية لضمان مستقبل أفضل وإعداد جيل يحمل على عاتقه مسؤولية البناء والعطاء. ولذلك واصلت وزارة التربية والتعليم دورها في النهوض بالتعليم وتطويره،

ورفع مستوى الأداء في العمل الاجتماعي جنباً إلى جنب مع ترشيد الإنفاق، فقد وضعت وزارة التنمية الاجتماعية استراتيجية العمل الاجتماعي (٢٠١٦ - ٢٠٢٥) بهدف تذليل وصول الجميع إلى خدمات وبرامج التنمية الاجتماعية، وتمكينهم من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والمساهمة في العمل الوطني.

ويشمل قطاع الرعاية الاجتماعية مجموعة من البرامج والخدمات المختلفة التي تقدم للفئات والحالات المحتاجة للرعاية والمساعدة، بهدف تمكين وتوفير سبل الحياة الكريمة لها، ومن ذلك حالات الضمان الاجتماعي التي بلغ عددها بنهاية عام ٢٠١٦م (٨١٩٤٢) حالة صرف لها مبلغ وقدره (١٢٩,١٢٩,٦٠٠) ريال عُماني، وبلغ عدد الأفراد المستفيدين من معاشات الضمان الاجتماعي (١٦١٢٧٨) فرداً يشكلون ما نسبته (٦,٥٪) من إجمالي عدد السكان العُمانيين.

ومن خلال التعاون والتنسيق بين وزارتي التنمية الاجتماعية والتعليم العالي تم ابتعاث (٢٤٢٢) طالباً وطالبة من أبناء أسر الضمان الاجتماعي لمواصلة تعليمهم العالي للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧م على نفقة الدولة في مختلف الجامعات والكليات الحكومية والخاصة داخل السلطنة وخارجها، كما قدمت (٤٠٠) منحة حج لحالات الضمان الاجتماعي.

وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية بإجراء البحوث الاجتماعية المتعلقة بطلبات معاشات الضمان الاجتماعي وحالات المتابعة والكوارث وغيرها، كما تقدم برامج تهدف إلى رعاية وتأهيل وتدريب وتمكين الأحداث وإعادة دمجهم في محيطهم الاجتماعي، حيث بلغ عدد حالات الأحداث التي تم التعامل معها ودراستها في عام ٢٠١٦م (٤٤٥) حالة.

وبهدف تمكين وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة من الاعتماد على ذاتهم في تدبير شؤون حياتهم تشبث مجموعة واسعة من البرامج الرعائية والخدمات الاجتماعية المختلفة لهذه الفئة، ومن ذلك مركز التقييم والتأهيل المهني الذي يهدف إلى رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية القابلة حالتهم للتأهيل المهني، وهناك أيضاً الأجهزة والمعينات التعويضية الطبية اللازمة التي تقدم للأشخاص ذوي الإعاقة لتساعدتهم وتمكنهم من الاعتماد على أنفسهم في تدبير شؤون حياتهم، وتم خلال عام ٢٠١٦م صرف العديد من الأجهزة التعويضية.

وبهدف تمكين الأسرة وحمايتها والمحافظة على كيانها وتماسكها وتوفير البيئة المناسبة لها من خلال الخطط والمشاريع الموجهة إلى تنمية وتطوير ورفع كفاءة أفراد الأسرة اجتماعياً واقتصادياً؛ فإن وزارة التنمية الاجتماعية تعمل على تقديم برامج اجتماعية وخدمات مختلفة، كخدمات الإرشاد والاستشارات الأسرية للحالات التي تعاني من بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، بهدف التقليل أو الحد من هذه المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها وصولاً إلى استقرار أفضل لحياة الأسرة والحفاظ على كيانها وتماسكها لاسيما في ظل المتغيرات والمؤثرات الحياتية المتسارعة.

كما يرفع مركز رعاية الطفولة الأطفال الذين حرموا من الرعاية الأسرية الطبيعية نتيجة لظروف اجتماعية خاصة، حيث يقدم لهم الرعاية الإيوائية والمعيشية الشاملة بالإضافة إلى البرامج التربوية والاجتماعية والثقافية والترفيهية والأنشطة الأخرى الخاصة بالطفولة، وتقدم دور الحضانه وهي مؤسسات اجتماعية تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية خدمات اجتماعية وتربوية وثقافية للأطفال من سن ستة شهور

إلى سن ثلاث سنوات ونصف، ويتم متابعة هذه الحضانات من قبل الجهات المختصة بالوزارة، للتأكد من التزامها باللوائح والقوانين المنظمة لذلك وتصحيح مسارها في حال الإخلال بعملها، وبلغ عدد الحضانات بنهاية عام ٢٠١٦م (١٩٩) حضانه وبلغ عدد الأطفال الملتحقين بها (٨١٠٠) طفل وطفلة.

وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية بالإشراف على الجمعيات الأهلية والمهنية وجمعيات المرأة العُمانية والأندية الاجتماعية للجاليات الأجنبية، كمتابعة أعمال هذه الجمعيات للتأكد من التزامها بأحكام قانون الجمعيات الأهلية والقرارات واللوائح الصادرة من

الوزارة والمنظمة لأعمالها، والإشراف على اجتماعات الجمعية العمومية ومتابعة الأنشطة التي تنفذها الجمعيات.

كما احتفلت السلطنة ممثلة بوزارة التنمية الاجتماعية في ١٧ أكتوبر ٢٠١٧م بيوم المرأة العُماني بمجمع السلطان قابوس الشبابي للثقافة والترفيه بصلالة تحت شعار « المر واقتصاد الأسرة » متضمنة العديد من الفعاليات المتنوعة، وهنأ مجلس الوزراء المرأة العُمانية بمناسبة الاحتفال بيومها السنوي، تجسيدا لما تحظى به المرأة في السلطنة من اهتمام ورعاية باعتبارها شريكة في العمل الوطني جنباً إلى جنب مع الرجل .

وقد بلغ عدد جمعيات المرأة العُمانية (٦٠) جمعية وإجمالي عضواتها (١٠٤٤١) عضوة، والجمعيات والمؤسسات الخيرية بعدد (٢٠) جمعية بها (٢٢١١) عضواً، وأيضاً الجمعيات المهنية بعدد (٢٠) جمعية بها (٢٧١٢) عضواً، إلى جانب عدد (١٦) ناد اجتماعي للجاليات الأجنبية وبأعضاء بلغ عددهم الإجمالي (٦٠٥٨) عضواً.

الرياضة

استضافت السلطنة خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٩ يناير ٢٠١٧م بطولة كأس العالم العسكرية الثانية (السيزم) لكرة القدم، حيث توج المنتخب العُماني العسكري لكرة القدم بكأس هذه البطولة.

والأنشطة الرياضية المختلفة الخاصة باكتشاف الطلاب المبدعين رياضياً، وتوفير الرعاية المتكاملة لهم بالتعاون مع الهيئات والأجهزة المعنية.

وواصلت السلطنة استضافة الأحداث الرياضية العالمية، حيث استضافت السلطنة ممثلة في مشروع عُمان للإبحار الجولة الافتتاحية من سلسلة سباقات كأس أميركا للإبحار الشراعي خلال الفترة من ٢٧ - ٢٨ فبراير ٢٠١٦م.

وتعد هذه المرة الأولى التي تقام فيها بطولة كأس أميركا للإبحار الشراعي على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعد إنجازاً جديداً يضاف إلى سجل السلطنة الحافل باستضافة بطولات الإبحار العالمية، بفضل وجود البنية الأساسية القوية والمرافق اللازمة بالإضافة إلى وجود كوادر عُمانية محترفة قادرة على إدارة مثل هذه البطولات العالمية.

كما استضافت السلطنة خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٩ يناير ٢٠١٧م بطولة كأس العالم العسكرية الثانية (السيزم) لكرة القدم، حيث توج المنتخب العُماني العسكري لكرة القدم بكأس هذه البطولة، التي تعد حدثاً استثنائياً ومهماً استضافته السلطنة بعد منافسة كبيرة مع عدد من الدول التي قدمت ملفات الاستضافة.

واستضافت السلطنة في الأسبوع الأول من نوفمبر ٢٠١٦م أعمال اجتماع المكتب التنفيذي، كما استضافت السلطنة في الأسبوع الثاني من الشهر ذاته منافسات البطولة العربية الـ (٢٦) للجولف وذلك بنادي غلا للجولف وبمشاركة ثلاث عشرة دولة عربية.

وخطف المنتخب الوطني لكرة الطائرة الشاطئية الميدالية الفضية في البطولة العربية الخامسة والعشرين بالملكة المغربية.

وفي إنجاز مهم حقق منتخبنا لكرة اليد الشاطئية المركز السابع في كأس العالم بعد تصنيفه سابعا على مستوى العالم في اللعبة، وعلى صعيد المشاركات الخارجية لقارب الطيران العُماني، احتفظ القارب بصدارة الترتيب العام لسلسلة سباقات (الاكستريم) لعام ٢٠١٦م.

وأحرز المنتخب الوطني لبناء الأجسام ميداليتين فضيتين في بطولة بادي كلاسيك، والتي أقيمت في أسبانيا عن طريق العارض عبدالله الجابري في وزن ٧٠ كلجم، والعارض هيثم الزدجالي في وزن ٨٥ كلجم، وحصل منتخبنا الجامعي لاختراق الضاحية على الميدالية الفضية في الملحق العربي الجامعي للرياضة الشاطئية، كما تم تتويج منتخبنا الجامعي لكرة الطائرة بلقب بطولة الكرة الطائرة الشاطئية بالملكة المغربية.

وحقق الربيع أحمد الحبيسي الميدالية الذهبية في «رفعة النتر» في بطولة العالم للشباب لرفع الأثقال في ماليزيا بعد أن حاز المركز الخامس في الخطف والرابع في الترتيب العام، كما تمكن بركات الحارثي من تحقيق المركز الثالث في السباقات التأهيلية في أولمبياد ريو دي جانيرو بالبرازيل، وحصل البحار العُماني فهد الحسني على لقب بحار الشهر على استفتاء مجلة (سيهورس) البريطانية لأول مرة.

وشهد عام ٢٠١٦م إشهار الاتحاد العُماني للرياضة المدرسية، واعتماد نظامه الأساسي من قبل وزارة الشؤون الرياضية، وسيتم من خلال هذا الاتحاد تنظيم كافة المشروعات



وكذلك الحصول على الميدالية الفضية في دورة الألعاب الآسيوية الشاطئية التي أقيمت في فيتنام خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦م.

واستطاع العداء بركات الحارثي من الحصول على الميدالية الذهبية في سباق ٦٠ متراً في دورة الألعاب الآسيوية الشاطئية الخامسة التي أقيمت فعالياتها في مدينة (دانانج) الفيتنامية في سبتمبر ٢٠١٦م، كما حصل المنتخب الوطني لألعاب القوى فريق التتابع على الميدالية الفضية في الدورة نفسها بالفريق المكون من بركات الحارثي وخالد الفيلاني وسمير الريامي ويحيى النوفلي.

وحصل المنتخب الوطني لكرة الطائرة للشباب على المركز الثالث في البطولة الخليجية الخامسة عشرة لمنتخبات الشباب لكرة الطائرة التي أقيمت في المملكة العربية السعودية في أغسطس ٢٠١٦م.

وحقق المنتخب الوطني للتنس المركز الثالث في البطولة العربية للأشبال الخامسة والعشرين تحت ١٢ سنة والتي أقيمت في تونس في أغسطس ٢٠١٦م،

في ظل الدعم السخي الذي يحظى به القطاع الرياضي من المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - والتخطيط الكبير والاهتمام والرعاية لهذا القطاع الحيوي المهم منذ بداية النهضة المباركة، حققت الرياضة العُمانية العديد من الإنجازات والألقاب التي سطرها أبنائها سواء كان ذلك على المستوى الفردي أو الجماعي، وكان لهذه الإنجازات التي تحققت في السنوات الماضية أحد العوامل المحفزة للرياضيين لبذل كل ما لديهم من إمكانيات لرفع علم السلطنة عالياً خفاً في المحافل الإقليمية والدولية.

وقد حققت المنتخبات الوطنية خلال العام ٢٠١٦م، العديد من الإنجازات خلال مشاركتها الخارجية، حيث تمكن المنتخب الوطني لكرة القدم الأولي من الحصول على المركز الثاني في بطولة المنتخبات الأولمبية الخليجية والتي أقيمت في دولة قطر، وأحرز منتخب كرة القدم الشاطئية المركز الثاني والميدالية الفضية في دورة الصين الدولية،

إنجازات عديدة حققتها المنتخبات الرياضية خلال مشاركتها الخارجية (المنتخب الوطني لكرة القدم الأولي)



في إنجاز جديد يضاف إلى الإنجازات الصحية المتواصلة أجرى المستشفى السلطاني لأول مرة في السلطنة عملية زراعة كبد لمريضة تعاني من تليف وورم سرطاني في الكبد، من قبل الجراح العالمي الدكتور محمد ريل وهو أحد أبرز جراحي زراعة الكبد على الصعيد الدولي بالتعاون مع طاقم طبي من المستشفى السلطاني يتألف من الدكتورة نادية بنت عبد الله الحارثية استشارية أمراض الكبد والجهاز الهضمي والدكتور أحمد بن محمد الكندي استشاري أول جراحة كبد بالبرنامج الوطني لزراعة الكبد والدكتور سليمان المعمر استشاري جراحة كبد والدكتور رملة القصاب استشارية أولى تخدير.

ويعد هذا الإنجاز النوعي مرحلة فاصلة في تاريخ خدمات الرعاية الصحية بالسلطنة، فخلال العشر سنوات الماضية كان مرضى الكبد يتم إرسالهم لزراعة الكبد خارج السلطنة، لذا أتت هذه الخطة الاستراتيجية بالتعاون مع إحدى المستشفيات بجمهورية الهند الصديقة من أجل إدخال خدمة زراعة الكبد بالمؤسسات الصحية بالسلطنة وتكملت العملية الأولى بالنجاح.

حقق البروفيسور خالد بن سيف النبهاني إنجازاً علمياً في مجال علوم المواد الإشعاعية النووية المعززة تقنياً بحصوله على أعلى درجة علمية في مجال إدارة وتقييم مخاطر المواد الإشعاعية النووية الطبيعية المعززة تقنياً في صناعة النفط والغاز، التي أنهها في عامين ونصف في جامعة ميموريال بمقاطعة نيوفنلاند اند لابرادور الكندية، ليكون بذلك أول بروفيسور عُمانى وعربي على مستوى جامعات أميركا الشمالية يحقق هذه الدرجة العلمية.

ويعتبر هذا التخصص من حيث الموضوع والمضمون منطقة بحث جديدة واعدة في الوسط العلمي، وقد نشر البروفيسور خالد النبهاني منها خمسة أبحاث علمية في أقوى المجلات العلمية بترعااتها التخصصية، وأبدى قرابة ١٤٠٠ من العلماء والباحثين الأكاديميين من مختلف أنحاء العالم في كل من قطاعي وكالة الطاقة الذرية وقطاع صناعة النفط والغاز اهتمامهم بهذه الدراسات والأبحاث.



سجل البطل العماني في رياضة المحركات شهاب بن أحمد الحبسي إنجازاً مهماً في مسيرته الرياضية بعدما حقق المركز الثاني في بطولة كارت ماستر للكارتينج والتي أقيمت منافساتها خلال الفترة من ٥ إلى ٧ من شهر أغسطس ٢٠١٧م في حلبة «بي أف أي» ببريطانيا.

وقد سجل البطل شهاب الحبسي مستوى كبيراً في السباق النهائي للبطولة بعدما تمكن من تجاوز العديد من المتسابقين المعروفين في أوروبا والعالم واستطاع الحصول على المركز الثاني وكان قاب قوسين أو أدنى من تحقيق المركز الأول إلا أن الوقت لم يسعفه.

وسجل الحبسي في السباق النهائي وقتاً زمنياً وقدره ٥٧ ثانية و٨٢ جزءاً من الثانية تاركاً المركز الأول للمتسابق مورجن بورتر والذي هو الآخر سجل وقتاً زمنياً وقدره ٥٧ ثانية و٩٢ جزءاً من الثانية.

حاز الطالب ليث بن إسحاق الكندي من كلية الآداب والعلوم الاجتماعية تخصص اللغة العربية بجامعة السلطان قابوس على المركز الثاني في مسابقة مصر العالمية الرابعة والعشرين للقرآن الكريم التي أقيمت في أبريل ٢٠١٧م.

واستطاع الكندي التفوق على مجموعة كبيرة من المشاركين القادمين من الدول الناطقة باللغة العربية في الفرع الثاني من حفظ القرآن الكريم كاملاً مع تفسير آيات الجهاد.

وشهدت المسابقة تنافساً بين المشاركين، وبلغ عدد المشاركين فيها (٦٠) مشاركاً من ٤٢ دولة، وضمت فروع المسابقة تشكيباً نوعياً في الحفظ والتفسير والبحث العلمي وانقسمت إلى أربعة فروع.



إنجازات عمانية

توجت سفينة البحرية السلطانية العمانية (شباب عمان الثانية) بكأس الصداقة الدولية للسفن الشراعية الطويلة لعام ٢٠١٧م والتي تعد أرفع جائزة تتأهلها سفينة شراعية في سباقات السفن الشراعية الطويلة في أغسطس ٢٠١٧م بمدينة ستيتشن بجمهورية بولندا.

ويتم منح الجائزة للسفينة التي تتفوق في إظهار معاني الصداقة والمحبة والتفاهم بين جميع أطقم السفن المشاركة، حيث يتم إجراء التصويت للحصول على هذه الجائزة من قبل قادة وأطقم السفن المشاركة.

وفي سبتمبر ٢٠١٧م أسدلت (شباب عمان الثانية) الستار على مشاركتها في المهرجانات البحرية الدولية في إطار رحلتها الدولية الثالثة (شراع الصداقة والسلام) والتي قطعت خلالها مسافة أحد عشر ألف ميل بحري، وزارت حوالي أربعة عشر ميناءً بحرياً في مختلف دول العالم.



حقق فريق قوات السلطان المسلحة للرماية إنجازات مشرفة وحصل على المراكز الأولى في مسابقات الرماية المختلفة في البطولة العسكرية الدولية للرماية التي أقيمت منافساتها على ميادين الرماية بمعسكري بربرايث وبزلي بالمملكة المتحدة في يونيو ٢٠١٧م.

وقد حصل الفريق على المركز الأول في بطولتي اتحاد الجيش البريطاني (ARA) والاتحاد الوطني البريطاني (NRA) لعام ٢٠١٧م للرماية ببيزلي وذلك على مستوى الفرق والمستويات الفردية. وقد تمكن فريق قوات السلطان المسلحة للرماية من نيل الكأس الأعلى في البطولة التي تحمل اسم حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله ورعاه - والتي تمنح للرامي الدولي الفائز بمجموع مسابقتي رماية البندقية من مسافات متفاوتة، والتي حصل عليها العريف جوي عزان بن سيف الذهلي، كما نال الفريق (٤٠) كأساً إضافة إلى (١٢٢) ميدالية ذهبية، و(٢٧) ميدالية فضية، و(١٢) ميدالية برونزية.

المخصص للخيول العربية الأصيلة لسن أربع سنوات.

كما فاز الحصان نفيس للخيالة السلطانية بكأس رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في محطته الأوروبية لعام ٢٠١٧م وذلك في منافسات الدربي العربي البريطاني والذي أقيم على مضمار دونكاستر البريطاني في سبتمبر ٢٠١٧م بمشاركة نخبة من الخيول العربية الأصيلة الحائزة على عدة ألقاب في السباقات العالمية.

السباق بلغت مسافته ٢٠٠٠ متر وخصص للخيول العربية الأصيلة (الفئة الأولى) البالغة من العمر أربع سنوات وحسم نفيس المنافسة القوية التي شهدتها السباق لصالحه بقيادة موفقة من الفارس تاج أوشيه وإشراف المدرب تشارلز جورديان.

ويعد السباق خاتمة أفضل سباقات الخيل الكلاسيكية (للفئة الأولى) على المضامير البريطانية.

خطف الحصان البطل (ميسور) للخيالة السلطانية لقب بطولة دربي الإمارات للخيول العربية الأصيلة لمسافة ٢٢٠٠ متر المخصص للخيول العربية الأصيلة لسن أربع سنوات مواصلاً تألقه في ميادين السباقات والذي أقيم في مارس ٢٠١٧م.

ويعتبر «ميسور» غير المهزوم في تسعة سباقات، وتمت تربيته بواسطة الخيالة السلطانية الابن المباشر للفحل «بيرنتج ساند» وأمه الفرس «إحاسن» وهي الأخرى من توليد الخيالة السلطانية التي تنحدر من نسل الفحل «ساوت ديلوب» أحد فحول الإنتاج بحقل التوليد بالخيالة السلطانية وهو يثبت بذلك جودة سلالات الخيول العمانية.

ويعد هذا الإنجاز الانتصار التاسع له على التوالي في سجله فهو لم يتذوق طعم الهزيمة قط، فقد سبق له الفوز شهر فبراير ٢٠١٧م على نفس المضمار بلقب الجولة الأولى لسباق التاج الثلاثي العربي (قوائم) لمسافة ١٦٠٠ متر



التربية والتعليم

ترمي فلسفة التعليم إلى تكوين الإنسان المؤمن بالله تعالى، والمتمسك بمبادئ الدين الإسلامي وقيمه، والمخلص لوطنه وسلطانه.

فقد تمكنت السلطنة من تجاوز النسبة المحددة وهي (٢٥٪) لتصل إلى (٤٠٪)، وفيما يتعلق بخفض نسبة الأمية بين العُمانيين للفئة العمرية (١٥ - ٤٤) فقد انخفضت النسبة إلى (٢,٢٪) في عام ٢٠١٥م.

وتتميز الوثيقة بطابع الشمول والتكامل والأصالة والمعاصرة والتجديد، متضمنة موجّهات تحقيق النمو المتكامل للمتعلم روحياً ونفسياً وفكرياً وخلقياً وجسمانياً واجتماعياً، وكذلك تعزيز المواطنة والهوية العُمانية لديه، فضلاً عن السعي لتعريف المتعلمين بالتزاماتهم الدينية، والاجتماعية، والقانونية في علاقاتهم المتنوعة مع أنفسهم ومع الآخرين، وذلك بما يقدم إليهم من تعليم عالي الجودة، متضمناً برامج تعليمية وأكاديمية ومسارات متنوعة للتعليم، تسهم في صقل مهارات المتعلم وكفاياته بما يتواءم ومتطلبات التنمية المستدامة.

وترمي فلسفة التعليم إلى تكوين الإنسان المؤمن بالله تعالى، والمتمسك بمبادئ الدين الإسلامي وقيمه، والمخلص لوطنه وسلطانه، والقادر على فهم مجريات العصر وحسن التعامل معها، والممتلك لمهارات التفكير العلمي والحياة العملية الإيجابية، المسهم في التنمية المستدامة في مختلف القطاعات في المجتمع العُماني.

وتطلق فلسفة التعليم في سلطنة عُمان من مصادر وأسس متينة، تعتبر دعائم راسخة لبناء الأجيال وإعدادهم للمستقبل، ومراكز رئيسية للأهداف التعليمية العامة التي يعمل النظام التعليمي على تحقيقها، آخذة في الاعتبار المتغيرات المعاصرة، وواقع المجتمع العُماني وطموحاته في استشراف المستقبل، وتلبية احتياجاته الراهنة والمستقبلية، وذلك بالاستفادة من الاتجاهات العالمية المتطورة، والخبرات والنماذج التعليمية الرائدة، والتي تُشكّل نسقاً جديداً ومتطوراً للمضي قدماً بالنظام التعليمي والرقمي بمنظومته الواسعة وتحسين أداء مؤسساته وجودة نواتجه.

وتعد وزارة التربية والتعليم هي الجهة المسؤولة عن تطوير التعليم المدرسي وإدارته بجميع المراحل الدراسية للصفوف (١ - ١٢)، وسعت الوزارة من خلال تطوير المنظومة التربوية إلى مواكبة التغيير والتطوير الذي يشهده العصر الحالي، مستهدفة تحقيق الثوابت الأساسية للتربية والتعليم، الرامية إلى إتاحة الفرصة للعُمانيين صغاراً وكباراً لاكتساب الخبرات التربوية التي تمكنهم من الإسهام في تقدم المجتمع العُماني، ومواكبته للتقدم العالمي في مجال التقنية والمعلومات، مع الاحتفاظ بالهوية العُمانية القائمة على التراث والعقيدة الإسلامية وسمات البيئة العُمانية.

وتأكيداً للاهتمام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بتتمية قطاع التعليم والنهوض به، فقد تفضل جلالته - حفظه الله ورعاه - في مايو ٢٠١٧م باعتماد فلسفة التعليم في السلطنة، وفقاً لما احتوته من مصادر رئيسية ومبادئ وأهداف عامة للتعليم لتكون مرجعاً لبناء السياسات التعليمية وموجهاً نحو التطوير المستمر للتعليم في جميع مراحل وأنواعه.

وتعد هذه الوثيقة مرجعاً رئيسياً لرسم سياسات التعليم وخططه في السلطنة، ومحركاً نحو تحقيق غاياته الكبرى وأهدافه العامة، كما أنها تمثل موجهاً لعمليات التطوير المستمرة لمنظومة التعليم في كل المراحل والمستويات.



بالسلام والتسامح وحقوق الطفل وحقوق الإنسان والسلامة المرورية والبيئة وغيرها، إضافة إلى الاهتمام بالتنمية البشرية وإعداد كوادر وطنية قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل.

وتؤكد المؤشرات الإحصائية التزام السلطنة بتحقيق أهداف التعليم للجميع، ومن أهمها: تمكين الأطفال من إكمال التعليم الابتدائي، حيث حققت السلطنة ما يزيد على (٩٨٪) من نسب الالتحاق، أما فيما يتعلق بهدف المساواة بين الجنسين في التعليم المدرسي فقد حققت السلطنة ذلك منذ عقدين من الزمن، وأما الهدف الخاص بالتوسع في برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة

شهد نظام التعليم في السلطنة تحولات كبيرة على مدار سنوات النهضة العُمانية الحديثة، وأثبت الاستثمار الكبير الذي أولته الحكومة لمجال التعليم فاعليته، فقد أشادت عدد من المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة اليونسكو والبنك الدولي ومكتب التربية العربي لدول الخليج والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجهود السلطنة في مجال التعليم المدرسي، وعلى وجه الخصوص التزام السلطنة بتوفير التعليم للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، والمبادرة بإدخال مواد حديثة في الخطة الدراسية، وتطوير التعليم ما بعد الأساسي، وتضمين المناهج الدراسية مفاهيم ومهارات مرتبطة

غرس النهضة ..
ثمار الفد

نظام التعليم المدرسي

استطاع نشاط التعليم المستمر بالسلطنة أن يتوسع كما ليصل إلى جميع محافظات السلطنة، كما أنه استطاع أن يتطور كيفاً وذلك من خلال مختلف البرامج التي تم تطبيقها والمواد الدراسية التي يتم تدريسها.

ونظراً لأهمية تعليم الطفولة المبكرة في إرساء أساس جيد للتعليم، ومساهمة في إعداد الأطفال للمدرسة، فقد أولت وزارة التربية والتعليم اهتماماً كبيراً بالتعليم قبل المدرسي، وعملت على رفع نسبة الالتحاق فيه من خلال تشجيع إسهام القطاع الخاص في توفير هذه الخدمة، حيث وصل معدل التحاق الأطفال الإجمالي في التعليم قبل المدرسي برياض الأطفال بمختلف مسمياتها (٥٢,٦٪) من إجمالي عدد السكان في عمر (٥-٤) سنوات وذلك للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥م.

وبالنسبة للتعليم المدرسي للصفوف (١ - ١٢)، فإن وزارة التربية والتعليم تقوم بتوفيره من خلال عدد من المدارس الحكومية التي تنتشر في جميع محافظات وولايات وقرى السلطنة، والتي يبلغ عددها في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥م (١٠٦٨) مدرسة حكومية، بالإضافة إلى المدارس الخاصة والمدارس الدولية التي يديرها القطاع الخاص وتقع تحت الإشراف المباشر للوزارة.

وتعمل المدارس الخاصة بشكل متوازٍ مع المدارس الحكومية، وتشرف وزارة التربية والتعليم على الجانب الفني والإداري لهذه المدارس، وذلك من خلال فحص واعتماد البرامج التعليمية والمناهج الدراسية المطبقة في المدارس الخاصة، وهناك نوعان من المدارس التي تقدم تعليمًا مدرسيًا خاصًا وهي مدارس خاصة أحادية وثنائية اللغة وعالمية، ومدارس دولية تقدم مناهج وبرامج تعليمية معتمدة من أنظمة دولية.

وقد زادت نسبة الالتحاق في النظام التعليمي خلال العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥م بنسبة نمو تصل إلى (٢,١٦٪) مقارنة بالعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٤م.

ومع تطور مجتمع المعرفة في القرن الحادي والعشرين، وبهدف الارتقاء بالعملية التعليمية، شرعت وزارة التربية والتعليم في إقامة المشاريع المعززة للإبداع والابتكار في المناهج الدراسية، ومن هذه البرامج برنامج دعم الابتكار التعليمي (حاضنات الابتكار)، ويسعى هذا البرنامج إلى تعزيز مهارات الابتكار من خلال إكساب الطلبة قدرات بحثية وابتكارية، ويقوم برنامج الابتكار التعليمي على تدريس مفاهيم التعلم الريادي وينفذ بصورة تجريبية في أربع مدارس بمحافظة مسقط، سُميت بحاضنات للابتكار.

ويستهدف برنامج أولبياد الكيمياء مشاركة السلطنة في أولبياد الكيمياء الدولي من خلال تصفيات على مستوى وطني، فيما تهدف مناهج «تقنية المعلومات» في التعليم الأساسي إلى تطوير استراتيجية التعلم من خلال استخدام التقنيات الحديثة وتمكين الطالب من التعامل مع مشكلاته الحياتية وحلها بأساليب علمية.

ويعد برنامج التنمية المعرفية للطلاب والطالبات في مواد العلوم والرياضيات ومفاهيم الجغرافيا البيئية من البرامج التربوية المهمة التي تنفذها الوزارة منذ

العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، بناءً على التوجيه السامي لجلالة السلطان المعظم، وتتمثل أهداف البرنامج في تشجيع الطلبة على اكتساب المعرفة، ورفع مستويات تحصيلهم الدراسي في العلوم والرياضيات ومفاهيم الجغرافيا البيئية، وتفعيل الجانب التطبيقي العملي في دراستها، وتشجيعهم على البحث والاستقصاء والتفكير العلمي المنظم، وتنمية ملكات الابتكار لديهم، فيما تهدف مناهج «تقنية المعلومات» في التعليم الأساسي إلى تطوير استراتيجية التعلم من خلال استخدام التقنيات الحديثة وتمكين الطالب من التعامل مع مشكلاته الحياتية وحلها بأساليب علمية.

وبجانب ذلك تنفذ وزارة التربية والتعليم عدة مبادرات مهمة، مثل تطوير الكفاءة المهنية للمعلمين، والارتقاء بنوعية وكفاءة طرائق التدريس، وإنشاء مركز التوجيه المهني، والمركز التخصصي للتدريب المهني للمعلمين، والمركز الوطني للتقويم التربوي والامتحانات.

تطوير استراتيجية التعليم باستخدام التقنيات الحديثة



تعليم شامل للجميع

مجتمع معرفي متعلم



جهود كبيرة لتوفير تعليم شامل ومتاح للجميع

إن تأكيد السلطنة على توفير تعليم شامل ومتاح للجميع، لم يغفل طبيعته الحال تعليم ذوي الإعاقات السمعية والعقلية، وتوفير متطلبات التعليم الجيد لهذه الفئة من معلمين متخصصين ومعدات وأجهزة، ومدارس وغرف للدراسة مصممة لاحتياجاتهم. وتبذل وزارة التربية والتعليم جهودًا كبيرة في هذا الجانب من خلال ثلاث خدمات تعليمية لفئات التربية الخاصة وهي مدارس التربية الخاصة، ويبلغ عددها ثلاث مدارس على مستوى السلطنة، وتضم (٤٨٧) طالبًا وطالبة للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦م، وقد تراجعت أعداد الملتحقين بهذه المدارس نتيجة لوعي أولياء الأمور ودمج أبنائهم في مدارس التعليم الأساسي مع أقرانهم الأسوياء.

ويوفر برنامج الدمج غرفًا صفية خاصة منفصلة لطلبة ذوي الإعاقات السمعية والعقلية في مدارس التعليم الأساسي.

فيما يهدف برنامج صعوبات التعلم لمساعدة الطلاب الذين يعانون من صعوبات التعلم من خلال توفير بيئة تعليمية داعمة ومحفزة للوصول إلى أقصى طاقاتهم، ورفع قدراتهم الأكاديمية والاجتماعية والانفعالية، ومنحهم فرص التعليم المتساوية مع أقرانهم الطلبة، وتم التوسع التدريجي بالبرنامج ليشمل مدارس الحلقة الأولى والثانية في السلطنة حيث بلغ عدد المدارس المطبقة لبرنامج صعوبات التعلم (٦١٢) مدرسة بنهاية العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦م.

ويسعى برنامج النطق والتخاطب إلى تحسين الأداء النطقي واللغوي للطلاب الذين يواجهون اضطرابات في النطق والتخاطب، حيث تم تنفيذ البرنامج منذ العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م، ونتيجة التحسن الملحوظ في مستوى الطلاب الملتحقين بالبرنامج في النواحي الأكاديمية والنفسية والاجتماعية فقد تم التوسع في تطبيق البرنامج ليشمل جميع محافظات السلطنة.



بلغ عدد الملتحقين في العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦م، (١٦٧٥) طالبًا وطالبة في (٢١٤) مدرسة في جميع المحافظات.



إنجازات تنموية وتطلعات مستقبلية

يعد برنامج محو أمية المواطنين هدفًا أساسيًا لحكومة السلطنة منذ بداية عصر النهضة العُمانية الحديثة، حيث سارت عملية محو الأمية جنبًا إلى جنب مع نشر التعليم بين الصغار، في ضوء فلسفة التربية العُمانية التي تهدف إلى مساواة المجتمع العُمني في الحقوق والواجبات ومبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين صغارًا وكبارًا.

الأمر الذي يدعو إلى مواصلة الجهود والسعي نحو محو الأمية بالكامل وإيجاد مجتمع معرفي متعلم يعي أفرادهم مسؤولياتهم وأدوارهم في النهوض بمنظومة التنمية الشاملة للبلاد.

وبدوره ساهم برنامج تعليم الكبار منذ بدايته في تأهيل أعداد كبيرة من الشباب العُمني العامل في مختلف المؤسسات تأهيلًا أكاديميًا مكنتهم من الإسهام في مسيرة النهضة العُمانية، ويشمل تعليم الكبار مراحل التعليم النظامي المختلفة، ويبدأ من الصف السابع وينتهي بنهاية الصف الثاني عشر، وتتقسم الدراسة في مراكز تعليم الكبار إلى الدراسة المنتظمة في مراكز تعليم الكبار، والدراسة المنزلية الحرة.

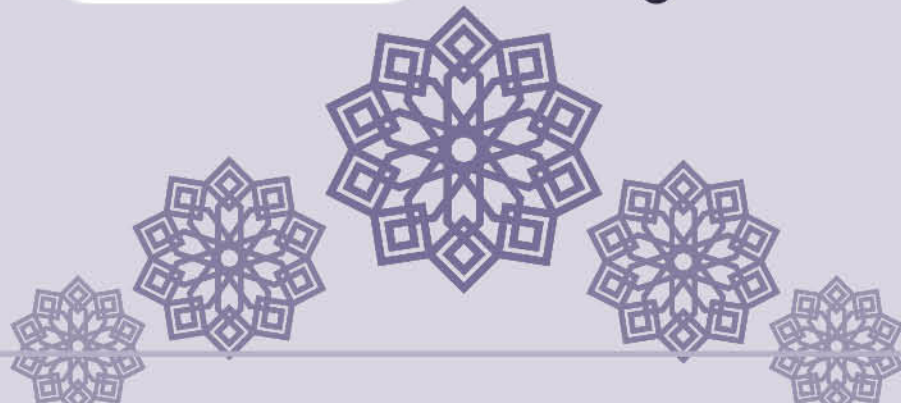
وتفتح مراكز تعليم الكبار حسب رغبة الدارسين في جميع أنحاء السلطنة، ويطبق في مراكز تعليم الكبار المناهج والمواد الدراسية التي تدرس في الصفوف النظامية الصباحية،



وبلغ عدد الدارسين في عام ٢٠١٥/٢٠١٦م (١٩٢١٧) دارسًا ودارسة، منهم (١٨٥٦٧) دارسًا ودارسة بالدراسة الحرة، و(٦٥٠) دارسًا ودارسة بالدراسة المنتظمة.

انخفضت نسبة الأمية بين أفراد المجتمع إلى ٧,١ % في العام ٢٠١٥م

مقابل ٨ % في العام ٢٠١٤م



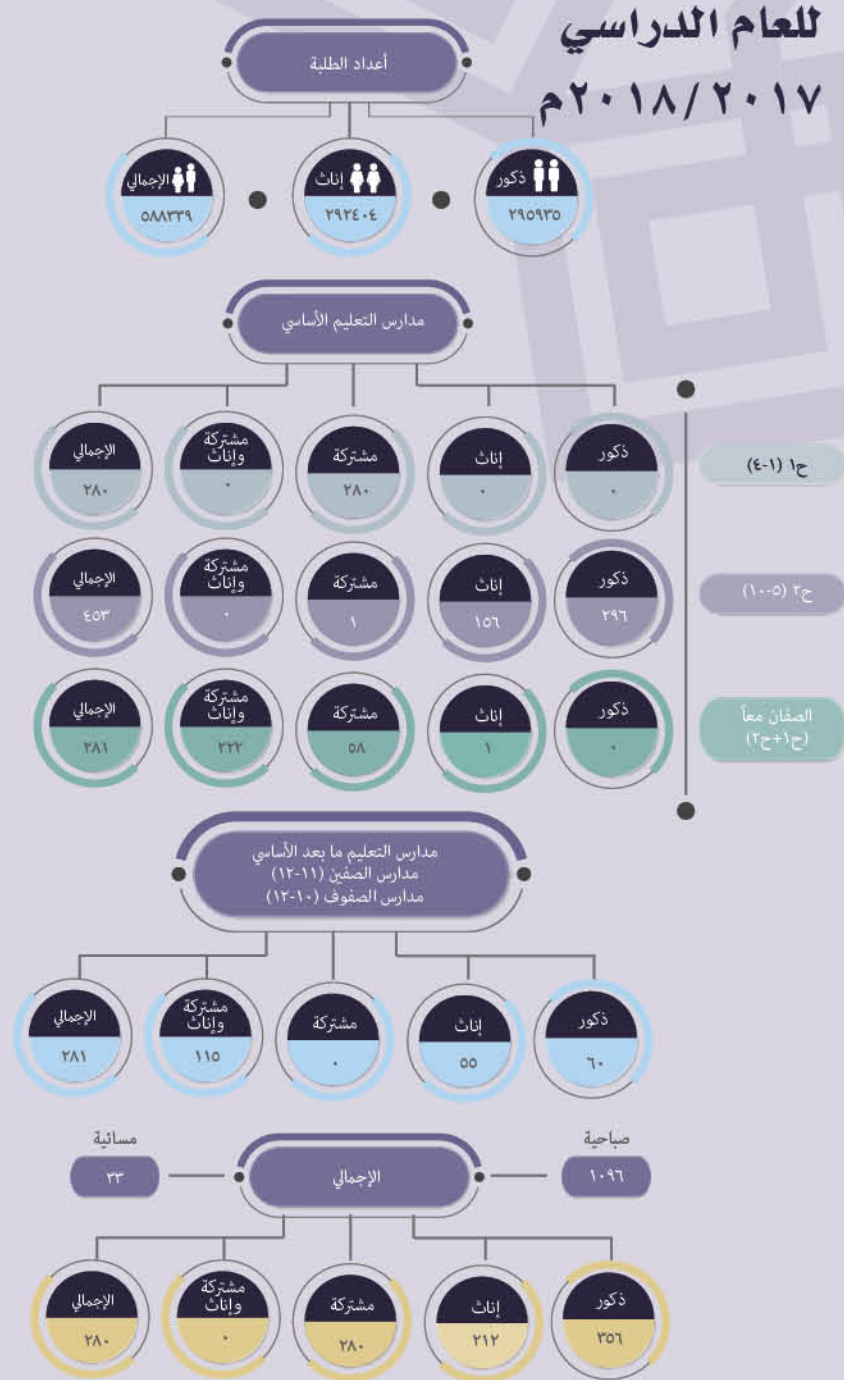
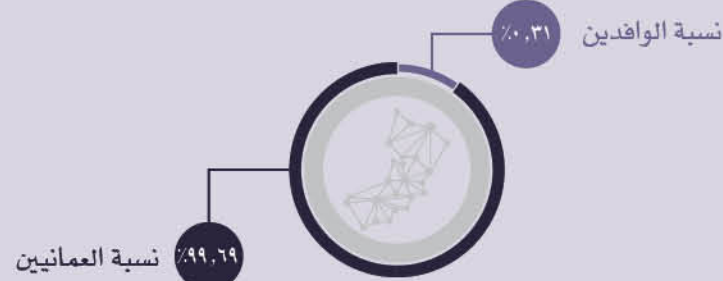
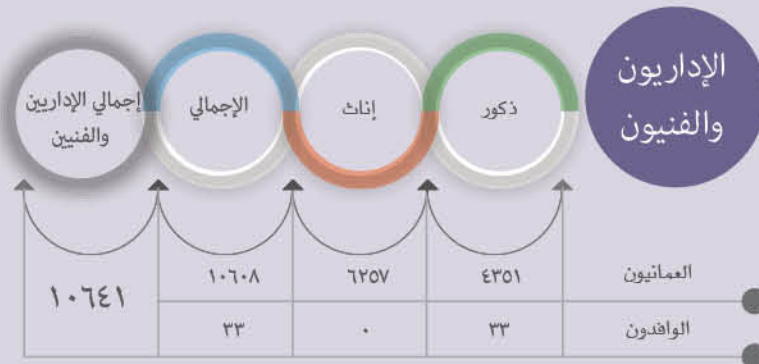
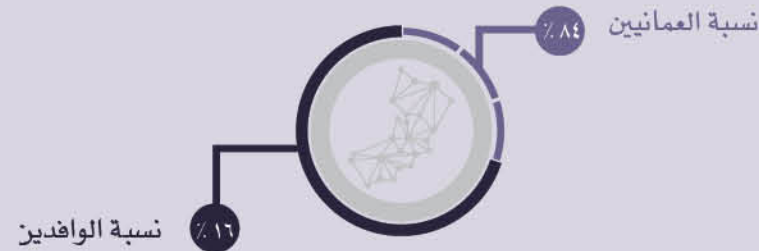
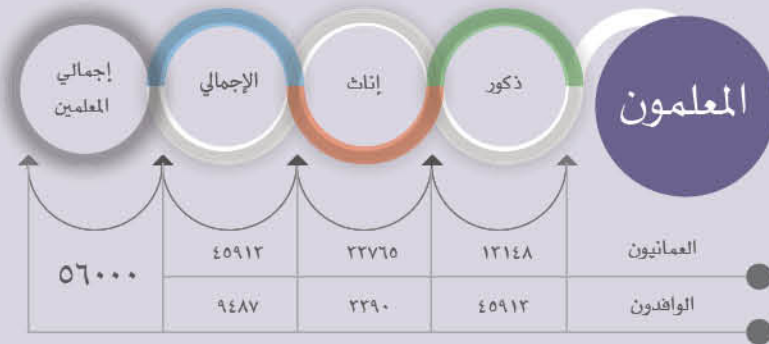


تطوير مستمر للكوادر البشرية من خلال إلحاقهم ببرامج تدريبية وتأهيلية نوعية

وتقسم مستويات هذه البرامج بين التدريب المركزي، وهي البرامج التي تخطط وتنفذ مركزياً، وبلغ عددها للعام ٢٠١٦م حوالي (١٣٥) برنامجاً تدريبياً، واستهدفت (٦١٢٢) متدرباً ومتدربة من موظفي الوزارة. فيما يعتمد التدريب اللامركزي في تخطيطه وتنفيذه على إشراك المديريات بالمحافظات التعليمية والمدارس، وبلغ عدد البرامج اللامركزية حوالي (٦٥٢) برنامجاً تدريبياً، استهدفت (٢٢٢٥٨) متدرباً ومتدربة في عام ٢٠١٦م. كما يتم ابتعاث الكوادر التربوية لدراسة مختلف التخصصات لتنمية مهاراتهم المعرفية ورفع كفاءاتهم المهنية، مما يجعلهم قادرين ومؤهلين بفعالية لمواكبة التطورات التربوية الحديثة التي تشهدها الساحة التعليمية.

إيماناً من رؤية حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - بأهمية التنمية المستدامة للكوادر الوطنية وتأهيلها بشكل مستمر يتوافق مع متطلبات العصر، لتكون قادرة على تلبية الحاجات والمتغيرات الوطنية ومواكبة المستجدات العالمية، وتأكيذاً على اهتمام جلالته - حفظه الله ورعاه - بالتنمية البشرية، وبأن الارتقاء بالموارد البشرية، وتطوير إمكاناتها والنهوض بمستويات أدائها من أهم الجوانب الأساسية للمحافظة على مكتسبات هذا العصر، فقد سعت وزارة التربية والتعليم إلى تطوير كوادرها البشرية من خلال إلحاقهم ببرامج تدريبية وتأهيلية نوعية بهدف تنمية مهاراتهم الفنية والإدارية، ويتم التدريب والتأهيل على مستويات مختلفة بناءً على نوع البرنامج وأهميته وعدد المستهدفين.

إنجازات تنموية وتطلعات مستقبلية



شهد العام ٢٠١٦م، صدور لائحة تنظيم البحث العلمي بكليات العلوم التطبيقية، والتي تم من خلالها إقرار الدعم المالي لطلبات دعم البحث العلمي، والنشر العلمي.



تقدم كليات العلوم التطبيقية المهارات والمعارف العلمية في كافة التخصصات

وجاء إعلان مجلس الوزراء الموقر في بيانه الذي صدر في ٢٠١٦/٦/١٨م، بالإبقاء على عدد المقاعد الدراسية المخصصة لخريجي دبلوم التعليم العام للعام الأكاديمي ٢٠١٦/٢٠١٧م في مختلف مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة داخل السلطنة، بالإضافة إلى البعثات الخارجية، تأكيداً على الحرص الدائم للقيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - على دعم قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية الوطنية وتشجيع الشباب وفتح الآفاق أمامهم والأخذ بأيديهم في مجال التعليم العالي وغيره من المجالات وتوفير الإمكانات المطلوبة لبناء أجيال واعية متحصلة على أعلى المراتب والدرجات العلمية لإحداث نقلة نوعية في المخرجات التعليمية.

وتولي كليات العلوم التطبيقية البحث العلمي أهمية كبيرة باعتباره ركيزة أساسية في إنتاج المعرفة وصناعتها، ومعيّاراً رئيسياً في رفع مستوى مؤسسات التعليم العالي.

ويتجلى هذا الاهتمام من خلال العمل على وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالبحث العلمي. حيث شهد العام ٢٠١٦م، صدور لائحة تنظيم البحث العلمي بكليات العلوم التطبيقية، والتي تم من خلالها إقرار الدعم المالي لطلبات دعم البحث العلمي، والنشر العلمي.

هذا وتسهم كليات العلوم التطبيقية في رفد المجتمع البحثي في السلطنة بعدد من الدراسات والبحوث المنشورة وغير المنشورة في مختلف التخصصات وصل عددها الى (٧٧) بحثاً خلال العام الأكاديمي ٢٠١٦/٢٠١٧م.

وذلك لتلبية احتياجات قطاعات العمل المختلفة من الكوادر البشرية العُمانية المؤهلة، هذا إضافة إلى برامج الابتعاث الخارجي، حيث تشهد هذه البعثات تحديثات مستمرة سواء فيما يخص بلدان الابتعاث أو مجالات الدراسة وفقاً للأولويات والمطلوبات.

كما تقوم وزارة التعليم العالي ممثلة في المديرية العامة لكليات العلوم التطبيقية بدعم المسيرة التعليمية في مختلف الاتجاهات، حيث تشرف المديرية على ست كليات للعلوم التطبيقية تتوزع في مختلف ولايات السلطنة (صحار، نزوى، صور، عبري، صلالة، الرستاق)، وقد بلغ عدد الطلبة في العام الأكاديمي ٢٠١٥/٢٠١٦م حوالي (٦٦٥٥) طالباً وطالبة.

وقرر مجلس التعليم في ٢٥ مايو ٢٠١٥م تحويل كلية العلوم التطبيقية بالرسّاق إلى كلية للتربية تعنى بإعداد المعلمين العمانيين وتأهيلهم.

ليس هناك أدنى مبالغة في القول إن التعليم العالي وتوفر مراكز البحوث والدراسات العلمية والثقافية يمثل المعيار الأول لقياس مدى تقدم البلدان والمجتمعات، وأن التعليم العالي قد تجاوز دور نهل المعارف المختلفة وتطبيقها على أرض الواقع، وصار بمثابة عامل أساسي لرسم استراتيجيات بناء الإنسان والمكان، ولم يعد الأمر حكراً على بلدان المنظومة الصناعية المتقدمة، بل إن الحاجة لهذا النوع من التعليم التخصصي تزداد في البلدان النامية لسد احتياجاتها من التخصصات المختلفة.

ومن هذا المنطلق كان التعليم العالي ولا يزال من الأجيال التأسيسية لخطاب النهضة العُمانية المعاصرة، وقد تمثل ذلك الاهتمام - ضمن أشياء أخرى كثيرة - بإنشاء العديد من مؤسسات التعليم العالي في مختلف المجالات الفنية، والصحية، والمصرفية، والترابوية، ومجال القضاء، والوعظ والإرشاد وغيرها،

إنجازات تنموية وتطلعات مستقبلية

مؤسسات التعليم العالي تسهم في إعداد كوادر مؤهلة ومزودة بالمهارات اللازمة لسوق العمل في السلطنة

مؤسسات التعليم الخاصة شهدت نموا مطردا وتطورت كما ونوعا

للمهارات والمعارف اللازمة لإعداد خريج قادر على المنافسة في سوق العمل، فقد تمت الموافقة على ترخيص (٢٥) برنامجا أكاديميا جديدا خلال عام ٢٠١٦م في مؤسسات التعليم العالي الخاصة منها (١٠) برامج لمستوى الماجستير و(١٥) برنامجا للبكالوريوس.



تطوير التعليم والارتقاء بمستواه ومستوى الخدمات المقدمة للطلبة المنتسبين إليه.

ويتمثل الدعم في توفير الأراضي المناسبة لإنشاء مبانٍ لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك دعمت الجامعات الخاصة بنسبة (٥٠٪) من رأس المال وبما لا يتجاوز ثلاثة ملايين ريال عُمان، علاوة على المكرمة السامية التي تفضل بها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم لعدد من الجامعات الخاصة بمنحها ١٧ مليون ريال لكل جامعة. كذلك حظيت مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالعديد من الإعفاءات الضريبية والجمركية المفروضة على المؤسسات والشركات الأخرى.

وفي مجال ضمان الجودة فقد حرصت الوزارة ومنذ بداية تأسيس أول كلية خاصة على المتابعة المستمرة لمختلف جوانب العملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي الخاصة وبطرائق متعددة بالتكامل والتنسيق مع الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي.

كما تقوم الوزارة بتطبيق مشروع مؤشرات الأداء والذي يعد من المشاريع التي تعزز تطبيق ممارسات الجودة في المؤسسات، وتدخل مؤسسات التعليم العالي الخاصة ضمن هذا المشروع.

وفي ضوء تطبيق وزارة التعليم العالي للآلية الجديدة في ترخيص البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي الخاصة، التي تقوم على دراسة تلك البرامج من قبل مختصين ذوي كفاءات وخبرات متميزة بمؤسسات التعليم العالي المحلية والإقليمية والعالمية، بهدف ضمان جودتها والتأكد من مدى تحقيقها للمعايير الأكاديمية ومواكبتها للتقدم المعرفي والتكنولوجي وملاءمتها للبيئة العُمانية، والتأكد من تضمين تلك البرامج

المتأمل في واقع التعليم العالي الخاص، يلحظ أنه أصبح رافداً أساسياً للاستثمار في رأس المال البشري في السلطنة، كما أنه يسهم مساهمة كبيرة في إعداد كوادر مؤهلة ومزودة بالمهارات اللازمة لاحتياجات سوق العمل في البلاد. كما أن وجوده أصبح يشكل أهمية في زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي لتغطية الطلب المتزايد عليه من قبل الطلبة في السلطنة أو من خارجها، ولم تعد فرصة مواصلة التعليم تقتصر على فئة خريجي دبلوم التعليم العام فقط، بل امتدت لتشمل كل من له الرغبة في استكمال تعليمه خاصة من الموظفين والعاملين في القطاع الحكومي والخاص، فقد أوجد هذا القطاع فرصة لهذه الفئات لمواصلة تعليمهم العالي.

وقد شهد قطاع التعليم العالي الخاص نمواً مضطرباً، فقد تطورت مؤسسات التعليم العالي الخاصة كمًّا ونوعًا، ففي العام الحالي وصل عدد المؤسسات إلى (٢٠) كلية و(٨) جامعات خاصة موزعة على مختلف محافظات السلطنة، وتقدم تخصصات وبرامج مختلفة على مستوى الدبلوم والبكالوريوس والماجستير ليصبح عدد هذه المؤسسات (٢٨) مؤسسة.

كما أن عدد الطلبة في هذه المؤسسات يتزايد سنوياً بنسب مختلفة حيث بلغ عددهم حسب إحصائية العام الأكاديمي ٢٠١٥/٢٠١٦م (٧٠,٢٩٤) طالباً وطالبة.

وقد توج اهتمام الحكومة الرشيدة بتطوير التعليم العالي الخاص وضمان جودته وتأكيد استمراره لمواكبة عملية التنمية في البلاد بتقديم العديد من أوجه الدعم المادي والعيني المباشر وغير المباشر لمؤسسات هذا القطاع، إيماناً منها بأن هذا الدعم هو آلية من آليات

التراث الثقافي والفنون أصالة الماضي وإشراف الحاضر

”... إن الرغبة في بناء دولة عصرية تأخذ
بأحدث أساليب العلم والتقنية لم تجعل
هذا البلد الأصيل يتنكر لتراثه العريق وأمجاده
التليدة بل سعى دائما إلى دمج
الحداثة بالأصالة“

قابوس بن سعيد



العيد الوطني الرابع والعشرون ١٩٩٣م

تمثل كلية السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها أداة فاعلة في تعزيز التواصل بين السلطنة والشعوب الناطقة بغير العربية وتسهم في توثيق الروابط وتقوية الأواصر بين ثقافتها المتنوعة.

قام مركز عُمان للموسيقى التقليدية بتأسيس أرشيف للموسيقى التقليدية العُمانية يضم وثائق سمعية ومرئية، بالإضافة إلى حصر وتوثيق ميداني (بالسجّل السمعي والتصوير الضوئي والتلفزيوني) لمعظم أنماط الفناء التقليدي العُماني.

السلطان قابوس للرياضيات» المنشأة عام ٢٠١٤م بكلية كوربوس كريستي في جامعة كامبردج بالملكة المتحدة.

ومن أبرز المهام المتولدة بهذه الكراسي هو القيام بإجراء دراسات وبحوث مختلفة حسب مجالاتها المتعددة، والإشراف على طلبة الدراسات العليا لشهادتي الماجستير والدكتوراه في المجالات المتخصصة فيها، إضافة إلى عقد الندوات والمؤتمرات وحلقات العمل العلمية.

وفي إضافة جديدة لصروح الثقافة في السلطنة، احتفل مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم في ٢٠١٦/١١/٢١م بافتتاح مجمع السلطان قابوس الشبابي للثقافة والترفيه بصلالة والذي يأتي إنشاؤه بناءً على التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد - حفظه الله ورعاه - ليكون رافداً من روافد النهضة العُمانية، ومساهماً في رفع مستوى الوعي الثقافي والفكري للشباب، وصاناً للإدراك المعرفي والروحي الجمعي عبر

ما سيضيفه للمشهد الاجتماعي في محافظة ظفار من خلال أنشطته التي يصبو منها إلى تحقيق أهدافه.

ويتكون المجمع من عدة مرافق هي مركز الأنشطة الثقافية والفنية، ومركز الأنشطة الرياضية، وتدرج تحتها عدة أندية تُعنى بالشأن الثقافي والفني والتراثي والأنشطة الرياضية والترفيهية واللياقة والصحة البدنية، كما يشتمل على قسم لرعاية المجيدين، ونادٍ لذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الأقسام المعنية بتسيير العمل في المجمع من الناحية الإدارية.

وتجسد كلية السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها اهتمام حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - بتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، وهي تمثل أداة فاعلة في تعزيز التواصل بين السلطنة والشعوب الناطقة بغير العربية وتسهم في توثيق الروابط وتقوية الأواصر بين ثقافتها المتنوعة.

وفي إضافة جديدة لصروح الثقافة في السلطنة، احتفل مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم في ٢٠١٦/١١/٢١م بافتتاح مجمع السلطان قابوس الشبابي للثقافة والترفيه بصلالة والذي يأتي إنشاؤه بناءً على التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد - حفظه الله ورعاه - ليكون رافداً من روافد النهضة العُمانية، ومساهماً في رفع مستوى الوعي الثقافي والفكري للشباب، وصاناً للإدراك المعرفي والروحي الجمعي عبر

كلية السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها أداة فاعلة في تعزيز التواصل بين السلطنة والشعوب الناطقة بغير اللغة العربية



وقد استقبلت الكلية في يوليو ٢٠١٧م طلاب الدورة الخامسة والعشرين من الدارسين بلغ عددهم (٤١) طالباً وطالبة من مختلف الجنسيات، وخضع هؤلاء الدارسون إلى برنامج تعليمي وثقافي مكثف لمدة ستة أسابيع. وبالنسبة لجائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب، فقد أعلن مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم في ٢٠١٦/١٢/١٩م عن مجالات الجائزة في دورتها السادسة، وحدد التنافس في فرع الثقافة على الدراسات الاقتصادية وفي فرع الفنون على التصميم المعماري وفي فرع الآداب على النقد الأدبي، والجائزة في دورتها القادمة تقديرية لعموم العرب تعطى للفائز عن مجمل إنجازاته، وجاء ذلك متزامناً مع الاحتفال بتكريم الفائزين في الدورة الخامسة المخصصة للعُمانيين في مجالات الجائزة الثلاثة، حيث فاز حمد بن ستان الفيثي في مجال الترجمة عن فرع الثقافة بعمله «أشكال لانهائية غاية في الجمال».

واحتفل المركز في ٢٠١٦/١٢/٢٦م، بتكريم الفائزين بمسابقة السلطان قابوس للقرآن الكريم في دورتها السادسة والعشرين، حيث بلغ إجمالي عدد المشاركين في هذه الدورة (٢٠١٢) متسابقاً ومتسابقة مقارنة بـ (١٥٢٧) في العام ٢٠١٥م، و(١٠٨٢) في العام ٢٠١٤م، وهي إحصائية تدل على الاهتمام بالمسابقة نظراً لما تمثله من قيمة كبيرة.

ويضطلع مركز عُمان للموسيقى التقليدية ببحث وتوثيق الفنون الموسيقية التقليدية

جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب تمثل تنويجاً للحرص السامي على ترسيخ قيم المنافسة بين الأدباء والمثقفين ودعم الحركة الثقافية والفكرية



تعد دار الأوبرا السلطانية مسقط جسراً وطيلاً للحوار بين الثقافات والمجتمع وفئاته المختلفة من جهة، وبين عُمان والعالم من جهة أخرى.

قام مركز عُمان للموسيقى التقليدية بتأسيس أرشيف للموسيقى التقليدية العُمانية يضم وثائق سمعية ومرئية، بالإضافة إلى حصر وتوثيق ميداني (بالتسجيل السمعي والتصوير الصوتي والتلفزيوني) لمعظم أنماط الفناء التقليدي العُمانى.

دار الأوبرا السلطانية مسقط

تعد دار الأوبرا السلطانية مسقط جسراً وطيلاً للحوار بين الثقافات والمجتمع وفئاته المختلفة من جهة، وبين عُمان والعالم من جهة أخرى، تجسيداً لرؤية حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - من أجل إرساء القيم العُمانية الأصيلة والهوية العربية والإسلامية لعُمان، ومن أجل تخريج جيل واعد ومتفتح على ثقافات العالم ومدرّك لتنوعها وأهميتها.

وضم برنامج الموسم السابع لدار الأوبرا السلطانية مسقط الذي استهل عروضه في ٢٠١٧/٩/١٤م بأوبرا «عايدة»، تشكيلة واسعة متنوعة من الإنتاجات عالية المستوى في مختلف المجالات، مثل الأوبرا، والباليه، والحفلات الموسيقية، وحفلات الجاز، والمسرحيات الفنائية، وموسيقى العالم، والفعاليات الخاصة.

وقد احتفلت دار الأوبرا السلطانية مسقط في ٢٠١٧/١٠/١٢م بالذكرى الخامسة على افتتاحها.

دار الأوبرا السلطانية مسقط... جسر وطيلاً للحوار بين الثقافات



مركز عُمان للموسيقى التقليدية أسهم في جمع الموروث الشعبي الفنائي وتوثيق الفنون الموسيقية التقليدية

العُمانية، وكذلك جمع الموروث الشعبي الفنائي الشفهي، وتسجيله وتوثيقه، وقد قام المركز بتأسيس أرشيف للموسيقى التقليدية العُمانية يضم وثائق سمعية ومرئية، بالإضافة إلى حصر وتوثيق ميداني (بالتسجيل السمعي والتصوير الصوتي والتلفزيوني) لمعظم أنماط الفناء التقليدي العُمانى وأعلامها وممارسيها ومناسباتها، وجمع عدد كبير من أشعارها وألحانها وضروبها الإيقاعية وأسماء ممارسيها وأساليب أدائها في معظم ولايات السلطنة من محافظة مسندم إلى محافظة ظفار.

ويعد هذا الإنجاز تواصلاً مميزاً لحضور السلطنة على منصات الترويج في أهم المسابقات التي يراها الاتحاد الدولي لفن التصوير الصوتي.

وتسهم الجمعية العُمانية للفنون التشكيلية في رعاية الحركة التشكيلية بالسلطنة، والارتقاء بها والعمل على تنمية الوعي الفني والثقافة البصرية في المجتمع، وحماية الفن التشكيلي بالسلطنة وإثرائه بالموجودات الحضارية النابعة من التراث العُمانى والعربي، والقيم الفكرية والجمالية للمجتمع، وإبراز القيمة المعنوية للفنانين التشكيليين في أعمالهم الإبداعية.

وقد أقامت الجمعية العديد من الفعاليات والأنشطة التي تخدم تطوير وتنمية الوعي الفني والثقافي للحركة التشكيلية.

وقد احتفت الجمعية في ٢٠١٧/٢/٥م بمرور عشرة أعوام على إنشائها.

فيما حققت الجمعية العُمانية للتصوير



اسم المسابقة

الصالون الدولي للتصوير الضوئي

والذي يقام تحت رعاية الاتحاد
الدولي لفن التصوير الضوئي
(الفياب)



اسم الفائز

سمير بن عيسى البوسعيدي



اسم الصورة

ظلال عمال الصحراء

تم التقاط الصورة من زاوية
علوية لإحدى المساحات
الصحراوية في عمان،
حيث تظهر ظلال خمسة
من العمال.



الجائزة

الميدالية الذهبية



الدولة المستضيفة

ليتوانيا



اسم المسابقة



في البينالي الدولي السابع
والعشرين للصور الملونة

والذي ينظمه الاتحاد الدولي
لفن التصوير الضوئي
(الفياب) للدول الأعضاء في
الإتحاد كل عامين.

اسم الفائز



أحمد بن محمد الطوقي

اسم الصورة



وجه عماني

الصورة تعبر عن وجه طفولي
لطفل عماني يقف بجانب
مجموعة من الرجال أثناء
تأديتهم لفن العرضة التقليدي.

الجائزة



الميدالية الفضية

الدولة المستضيفة



النرويج

التراث والثقافة والفنون

وقد أشار جلالة السلطان المعظم إلى ذلك في خطابه السامي بمناسبة العيد الوطني الرابع والعشرين المجيد في ١٨/١١/١٩٩٤م بالقول:

لقد كان واضحاً لدينا أن مفهوم التراث لا يتمثل فحسب في القلاع والحصون والبيوت الأثرية وغيرها من الأشياء المادية، وإنما هو يتناول أساساً الموروث المعنوي من عادات وتقاليد، وعلوم وآداب وفنون، ونحوها مما ينتقل من جيل إلى جيل، وأن المحافظة الحقيقية على التراث لن تتم ولن تكتمل إلا بإعطاء كل مفردات هذا المفهوم حقه من العناية والرعاية. وقد نجعنا بحمد الله خلال السنوات الماضية في تحقيق جانب كبير من هذا الهدف الوطني النبيل



أصالة الماضي وإشراقه الحاضر

يشكل الاهتمام بالتراث المادي وغير المادي، علامة بارزة لمسيرة النهضة العُمانية الحديثة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - وذلك انطلاقاً من أن الحفاظ على التراث العُماني وحمايته، بكل أشكاله وامتداداته، بما في ذلك مجال الآداب والفنون والآثار، وغيرها، يشكل ضرورة حيوية للحفاظ على استمرارية الهوية والطابع الخاص للشخصية العُمانية بكل رصيدها التاريخي والحضاري الضارب في عمق التاريخ.

ويُعدُّ الحفاظ على هذه المفردات ركناً أساسياً من الهوية الوطنية العُمانية وتساهم في ترسيخ

لقد قامت السلطنة بالعديد من المشاريع الاقتصادية التنموية في المجال الثقافي التي تبرز مدى اهتمامها بهذا المجال، وكان لهذه المشاريع انعكاسات اقتصادية واجتماعية مهمة مكنت السلطنة من تحقيق الأهداف التي رسمت لأجلها.

وفي هذا الجانب كان لإنشاء وزارة متخصصة للتراث والثقافة دور أساسي في تعزيز القطاع الثقافي في عمليات التنمية المستدامة في السلطنة، حيث استطاعت هذه الوزارة المحافظة على المخزون التراثي والثقافي للسلطنة واستثماره اقتصادياً عبر عدة قنوات استثمارية كالسياحة والإنتاج الأدبي والترويج. وموازة لذلك تم إنشاء العديد من المتاحف

الحفاظ على التراث العُماني وحمايته بكل أشكاله وامتداداته علامة بارزة لمسيرة النهضة العُمانية الحديثة

الإنسانية بإنشاء دار الأوبرا السلطانية، ومن ثم إعلان جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب، وما صاحب هذه الخطوات من إنجازات ثقافية وفنية على المستويات المحلية والعربية والدولية، أبرزت اهتمام جلالة السلطان المعظم بالإنسان العُماني وتقوية ملكاته الإبداعية، وتعميق وجدانه، ليمضي في طريق الرقي الإنساني إلى آفاق أرحب، ومستقبل أسمى لتتواصل حلقات المساهمة العُمانية عبر التاريخ في شتى مجالات الثقافة والفنون والآداب.

وقد سعت المؤسسات الثقافية كل حسب مجالها وتخصصها، إلى العناية بمفردات التراث العُماني من معالم أثرية، ومبان تاريخية، والحفاظ عليها والعمل على صيانتها وديمومتها، وبذلت جهوداً في جمع المخطوطات والوثائق التاريخية وحفظها من التلف، كما اهتمت هذه المؤسسات بدعم الثقافة المعاصرة بكافة تجلياتها، من مسرح وسينما وفنون غنائية وموسيقية وتشكيلية، إضافة إلى دعم الكتاب المبدعين بمختلف مجالات اختصاصهم الثقافي.

وفي هذا الإطار تواصل وزارة التراث والثقافة جهودها في ترميم القلاع والحصون والحارات الأثرية، والتهوض بالمتاحف، والتتقيب في مواقع عصور ما قبل التاريخ، وتوثيق المعالم التاريخية والأثرية بعد استكمال أعمال الحصر، حيث تم الانتهاء من توثيق المعالم التراثية لمحافظة مسقط، فيما يجري العمل في توثيق معالم بقية المحافظات، إلى جانب الانتهاء من عشر دراسات توثيقية للحارات الأثرية، حيث تم إصدار خمس دراسات توثيقية لخمس حارات، وجاري العمل على إنجاز (١٢) دراسة أخرى في هذا المجال، كما تم إنجاز مشروع توثيق البيوت الأثرية

ذات القيمة المعمارية الفريدة، هذا بجانب تنفيذ العديد من مشاريع الترميم لعدد من المعالم التاريخية.

وفي مجال المسوحات والتتقيات الأثرية الحديثة، قامت السلطنة بالعديد من المسوحات والتتقيات الأثرية بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية محلية ودولية، وقد وصل عدد البعثات الأثرية الموزعة في السلطنة خلال موسم ٢٠١٦/٢٠١٧م إلى (١٥) بعثة أثرية، تركزت أعمالها في مواقع تعود إلى العصور البرونزية والحديدية والإسلامية، كان أبرزها البعثة الفرنسية، والبعثة اليابانية التي استكملت أعمال التوثيق في ولايتي عبري والدقم، وتوثيق المواقع الأثرية، ودراسة عينات التربة في موقع بات الأثري.

وتم تنفيذ عدد من الحفريات الإنقاذية للمواقع الأثرية الواقعة على المشاريع التنموية كمشروع حضرية طريق الباطنة السريع الحزمة الثانية، عبر التتقيب عن المقابر المتبقية والمتأثرة بالمشروع.

وتعمل وزارة التراث والثقافة على إبراز الدور الحضاري والثقافي للسلطنة وفق رؤية حديثة وشمولية من خلال تنفيذ برامج وطنية عديدة، وتحرص بصفة مستمرة على وضع برامج للتواصل الثقافي مع مختلف الدول والمنظمات الإقليمية والدولية من خلال توطيد العلاقات الثقافية مع الدول، وتفعيل عضويتها في المنظمات الدولية وذلك من منطلق مبدأ الانفتاح الثقافي على الآخر، ومشاركة المجتمع الدولي في دفع مسيرة التنمية الثقافية على كافة المستويات، وتفعيل حضورها في الاجتماعات واللقاءات ذات العلاقة بالاتفاقيات الدولية المعنية بحماية كافة مفردات التراث، إضافة إلى تسليط

الضوء على عمق العلاقات والروابط مع الدول الشقيقة والصديقة، وإبراز دور عمان التاريخي والحضاري على مر التاريخ.

فعلى الصعيد المحلي أنجزت وزارة التراث والثقافة برنامجاً متنوعاً ضم العديد من البرامج والأنشطة الثقافية المكمل لبرنامجها الثقافي السنوي، وعززت تواصلها مع المثقفين والأدباء والكتاب العُمانيين، وتشجيعهم من خلال طباعة وإصدار نتاجهم الأدبي، ومشاركتهم في الفعاليات والأنشطة الثقافية المختلفة.

وضمن اهتمامها في الحفاظ على الموروث الثقافي العُماني أقامت وزارة التراث والثقافة عدداً من المهرجانات والملتقيات المحلية المختلفة، مثل مهرجان الشعر العُماني في دورته العاشرة بولاية صور بمحافظة جنوب الشرقية، والملتقى الأدبي والفني للشباب في نسخته الثانية والعشرين بولاية البريمي بمحافظة البريمي، والملتقى العلمي الآسيوي الرابع.

وأصدرت وزارة التراث والثقافة مجموعة متنوعة من الإصدارات الحديثة أو المعاد طبعها، في حلة جديدة ومنقحة لتكون بين المطبوعات التي تضاف إلى رصيد المكتبة العُمانية، ودعمت الوزارة الجهود الأهلية في تأسيس المكتبات العامة والإشراف عليها بموجب لائحة تنظيم المكتبات الأهلية العامة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٢٩/٢٠٠٧م).

وقد بلغ عدد المكتبات الأهلية المشهورة لدى وزارة التراث والثقافة حتى منتصف عام ٢٠١٧م، (٦٩) مكتبة موزعة على مختلف محافظات السلطنة، منها خمس مكتبات تم إشهارها خلال عامي ٢٠١٦م، و٢٠١٧م.

وعلى المستوى الإقليمي، ترتبط السلطنة بعلاقات ثقافية ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي عبر المشاركة في الفعاليات الثقافية والمهرجانات، وقد استضافت السلطنة خلال العام ٢٠١٦م ملتقى الشعر الخليجي لدول مجلس التعاون وذلك في محافظة ظفار، كما شاركت في ملتقى العلوم للشباب الخليجي الثاني والعشرين بدولة قطر، وشاركت السلطنة في المعرض الدولي التاسع للاختراعات في الشرق الأوسط بدولة الكويت، وكذا في البطولة العربية المفتوحة العاشرة للروبوت بدولة قطر.

وفيما يتعلق بالعلاقات الثقافية بين السلطنة والدول العربية والأجنبية، فقد وقعت السلطنة العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية ذات الصلة بالمجال الثقافي مع العديد من الدول العربية والأجنبية، منها مذكرة تفاهم وقعتها وزارة التراث والثقافة مع اللجنة الوطنية الفلبينية للثقافة والفنون بجمهورية الفلبين حول التعاون الثقافي للأعوام (٢٠١٦ - ٢٠٢٠م) وكذلك مذكرة تفاهم مع وزارة الثقافة والرياضة القطرية للأعوام (٢٠١٦ - ٢٠٢٠م).

وعلى مستوى العلاقات مع المنظمات الدولية شاركت السلطنة في عدد من الاجتماعات ذات العلاقة بالشأن الثقافي، بحكم عضويتها في مختلف المنظمات الدولية من مثل الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اللكسو) والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الاييسكو) والمنظمة العالمية للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ورابطة الدول المطلة على المحيط الهندي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايو).



قلعة الرستاق

المتاحف ذاكرة حية للشعوب



المتاحف ذاكرة حية للشعوب يرتبط فيها الماضي بالحاضر (المتحف الوطني)

منها متحف التاريخ الطبيعي، الذي افتتح عام ١٩٨٥م لعرض معالم البيئة العُمانية من خلال عروض التضاريس، والجيولوجيا، والنباتات، والحشرات، والحيوانات البرية والبحرية.

ونظرًا للحاجة إلى تطوير وتوسيع المتحف، وتطور الأنماط المتحفية المعاصرة، عملت وزارة التراث والثقافة على تنفيذ خطة طموحة لبناء النسخة الحديثة من المتحف، وذلك بعد الانتهاء من إعداد الخطة العامة من قبل مؤسسة سميثسونيان الأمريكية، وسيشكل المتحف بعد الانتهاء من إنشائه إضافة نوعية في المنطقة وفي منظومة المتاحف العُمانية.

ويهدف متحف الطفل الذي افتتح في عام ١٩٩٠م إلى نشر المعارف في العلوم والتكنولوجيا، وعرض الاختراعات الحديثة،

والمتحف الوطني هو أول متحف بالشرق الأوسط يوظف منظومة «برايل» باللغة العربية للمكفوفين، كما أنه أول متحف بالشرق الأوسط يوظف منظومة المخازن المفتوحة، بالإضافة إلى كونه أول متحف بالسلطنة يتضمن مركزًا للتعليم المتحفي، فضلًا عن أنه أول متحف بالسلطنة يتضمن مرافق للحفظ والصون الوقائي، وفق أعلى المقاييس الدولية، وأيضًا هو أول متحف بالسلطنة يتضمن قاعة عرض صوتية ومرئية بتقنية (UHD).

وقد استقبل المتحف الوطني منذ افتتاح أبوابه لعموم الزوار في ٢٠١٦/٧/٢٠م وحتى نهاية شهر مارس ٢٠١٧م (٥٢٧٦٨) زائرًا من مختلف الفئات والأعمار من داخل السلطنة وخارجها.

وبجانب المتحف الوطني، تشرف وزارة التراث والثقافة على عدة متاحف رسمية أخرى،

ويعد المتحف الوطني الصرح الثقافي الأبرز في السلطنة، والمخصص لإبراز مكنونات تراثها الثقافي، منذ ظهور الأثر البشري في شبه الجزيرة العربية قبل نحو المليون عام، وإلى يومنا الحاضر.

أنشئ المتحف الوطني بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٦٢)، الصادر في ٢٠١٢/١١/٢٠م، وتم افتتاحه رسمياً في ٢٠١٥/١٢/١٥م، ويضم المتحف ما يزيد عن سبعة آلاف قطعة أثرية، أغلبها من المقتنيات النادرة التي تعود إلى مراحل زمنية قديمة، إضافة إلى عشرات الآلاف من المقتنيات الأخرى تؤرخ لمختلف الحقب التاريخية لعمان، منذ بداية الاستيطان البشري وحتى الوقت الحاضر، من خلال برنامج منهجي ومتكامل للحفظ والصون.

تعتبر المتاحف ذاكرة حية للشعوب، يرتبط فيها الماضي بالحاضر، وتسهم في ترسيخ الهوية، ونشر الوعي الحضاري وإثراء الثقافة لدى الأفراد، والتعرف على مناقب الحضارة القديمة مرورًا بمسارها العابر بحقب التاريخ السياسي والاجتماعي والطبيعي والجيولوجي.

وقد أدركت السلطنة أهمية هذه المتاحف والنهوض بها، باعتبارها انعكاسًا لتواصل وحوار الثقافات واللغات والمجتمعات الأخرى وتفاعلها، ودورها في تعزيز ثقافة المجتمع، وغرس روح المعرفة التاريخية، وحفظ التاريخ الإنساني، ولذلك كانت صروح المتاحف ومحتوياتها تبنى عن هذا الاهتمام، وتدل على التنوع والثراء الذي تتمتع به السلطنة، وعلى عمق عُمان الحضاري والتاريخي الضارب في الجذور، واتصالها بمختلف الحضارات القديمة.

تشرف وزارة الدفاع على «متحف قوات السلطان المسلحة»، الذي افتتح في عام ١٩٨٨م في قلعة بيت الفلج بروي، ويضم المتحف مجموعة من المعروضات تحكي جوانب عسكرية مضيئة من التاريخ العماني.

هناك العديد من المتاحف التي تنتشر في ولايات السلطنة، بعضها يقع تحت إشراف جهات حكومية وأخرى تنتمي للقطاع الخاص.

وتوصيل المعلومة العلمية بطريقة مبسطة وسهلة للطفل مما يتيح له استيعاب وفهم الدور الحيوي الذي يلعبه العلم في الحياة.

وفي عام ١٩٩٢م افتتح في مسقط «المتحف العماني الفرنسي»، لإبراز العلاقات التاريخية بين عمان وفرنسا والتي تعود إلى القرن الثامن عشر، ويقع في المبنى الذي كان مقرًا للقنصلية الفرنسية، ويتكون المتحف من ثمان قاعات، ويضم مجموعة من الوثائق التي تؤرخ العلاقات العمانية الفرنسية، إلى جانب الأزياء التقليدية في البلدين، وتشكيلة من المجوهرات والتحف، ونماذج لبعض السفن العمانية الفرنسية.

وفي داخل قلعة صحار افتتح عام ١٩٩٣م متحفًا يتناول الجوانب التاريخية للمدينة وعلاقاتها الثقافية والاقتصادية، وفي عام ٢٠٠٨م افتتح «متحف السيد فيصل بن علي» داخل مبنى وزارة التراث والثقافة.

كما تشرف وزارة الدفاع على «متحف قوات السلطان المسلحة»، الذي افتتح في عام ١٩٨٨م في قلعة بيت الفلج بروي، ويضم المتحف مجموعة من المعروضات تحكي جوانب عسكرية مضيئة من التاريخ العماني.

ويطوف «متحف بوابة مسقط» بالزائر حول المراحل المختلفة لتطور ونمو مدينة مسقط من ميناء تجاري إلى عاصمة مزدهرة، كما يقف شاهدًا على آثار مسقط وتاريخها، وتم تشييد المتحف عام ١٩٩٥م وافتتح رسميًا في عام ٢٠٠١م ويقع على مدخل مدينة مسقط ويشرف عليه شؤون البلاط السلطاني، وتشرف بلدية مسقط على «متحف بيت البرندة»، الذي يلخص تاريخ مدينة مسقط، وهو عبارة عن مبنى قديم يقع في ولاية مطرح، كما تقام في قاعاته معارض ودورات تدريبية.

ويشرف مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية على «متحف أرض اللبان»

الذي افتتح في ٢٢ يوليو ٢٠٠٧م، ضمن موقع البليد الأثري في محافظة ظفار، ويضم قاعة تاريخية تشمل ستة أقسام توثق تاريخ عمان على مر العصور، وقاعة بحرية تتفرد بإبراز تاريخ عمان البحري.

ويستعرض «متحف النفط والغاز» تاريخ تشكل النفط عبر مختلف الحقب والعصور ومراحل استخراجه عامة، ورحلة اكتشافه واستخراجه في السلطنة بشكل خاص، فيما يعرض «متحف العملات النقدية» الواقع ضمن مبنى البنك المركزي العماني تسلسل تداول النقد في سلطنة عمان، ويشتمل المتحف على الكثير من العملات النقدية القديمة والجديدة بما فيها العملات الورقية والمعدنية التي تم تداولها في الفترات الأولى لقيام الدولة الإسلامية.

وفي ٢٠١٤/١/٨م، تم افتتاح المتحف التعليمي بالمدرسة السعيدية بمسقط، ويوثق المتحف

مسيرة التعليم بالسلطنة، ويأتي متاغما والمكانة المرموقة التي كانت ومازالت تحتلها المدرسة السعيدية بمسقط كون تأسيسها كان الحدث الأهم في الحقبة الماضية.

وتوجد متاحف خاصة مثل «متحف بيت الزبير» الذي افتتح عام ١٩٩٨م في مدينة مسقط، ويضم مجموعة من التحف والمجوهرات والمقتنيات والأسلحة التقليدية والأزياء التي تمثل مختلف محافظات السلطنة، و«متحف غالية للفنون الحديثة»، الذي افتتح في مطرح عام ٢٠١١م، ويحتوي على مجموعة من الغرف تمثل فكرة البيت القديم منذ بداية الخمسينيات وحتى أواسط السبعينيات.

وهناك العديد من المتاحف التي تنتشر في ولايات السلطنة، بعضها يقع تحت إشراف جهات حكومية وأخرى تنتمي للقطاع الخاص.



المتاحف نوافذ تطل على الأمس بما يعنيه من ماضٍ عريق وتاريخٍ موغل في القدم (متحف أرض اللبان)

واجهة الثقافة العمانية

يمثل معرض مسقط الدولي للكتاب واحدًا من أبرز معارض الكتاب الدولية، إذ يصنف ضمن أفضل المعارض في الوطن العربي ويحمل امتيازًا دوليًا باعتباره من المعارض الراقدة لتدوير عملية النشر عالميًا.

وقد حققت المشاركة في هذه المعارض العديد من الأهداف أهمها التعريف بالكتاب العُماني ونشره وإبراز الجانب الفكري والأدبي للسلطنة، وتعزيز دور المشاركة الوطنية في تنمية الثقافة العُمانية والنهوض بالإنتاج الفكري، وإقامة جسور الحوار والتواصل المعرفي والثقافي بين الأمم والثقافات والحضارات، وتفعيل حضور الثقاف في نشر المعرفة والوعي الفكري العُماني قديمه وحديثه.

ويمثل معرض مسقط الدولي للكتاب واحدًا من أبرز معارض الكتاب الدولية، إذ يصنف ضمن أفضل المعارض في الوطن العربي ويحمل امتيازًا دوليًا باعتباره من المعارض الراقدة لتدوير عملية النشر عالميًا.

تُعد المعارض الثقافية الداخلية منها والخارجية صورة واضحة تعكس وجهًا من أوجه الثقافة العُمانية المتعددة، ولذلك تحرص السلطنة على المشاركة والحضور في أهم معارض الكتاب الدولية، حيث سجلت السلطنة حضورًا فاعلاً ومتميزًا في المعارض المهمة بما تم تقديمه من إصدارات في كافة المجالات.

وفي هذا الإطار شاركت السلطنة ممثلة بوزارة التراث والثقافة ووزارة الإعلام ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ودور النشر العُمانية الخاصة في العديد من معارض الكتاب الدولية، من أبرزها معارض القاهرة، والدار البيضاء، والرياض، وأبوظبي، والجزائر، والخرطوم، وتونس، والشارقة، والكويت، والدوحة، وطهران.

المعارض الثقافية تعكس وجهًا من أوجه الثقافة العمانية المتعددة

(معرض مسقط الدولي للكتاب ٢٠١٧م)

وتعد الدورة الثانية والعشرون من المعرض هي الأكبر من حيث عدد العناوين البالغ (٤٥٠) ألف عنوان في مختلف فنون المعرفة، متاحة عبر محرك البحث الإلكتروني للمعرض، بينها ٣٠٪ من الإصدارات الحديثة. وكذلك من حيث عدد دور النشر التي بلغت (٧٥٧) دار نشر من (٢٨) دولة.

وكان لاستضافة مدينة صحار كضيف شرف المعرض، علامة متميزة في رصيد المعرض لعام ٢٠١٧م، حيث قدمت ثراء ثقافيًا وحضاريًا وفكريًا واجتماعيًا لمفهوم المدن والحواسر العُمانية، وبرز دور المعرض في التعريف بهذه المدن وتقديمها للساحة المحلية والدولية على شكل فعاليات ومناشط تلقي إضاءات مهمة على مراحلها التاريخية.

وتتمثل جديد معرض مسقط الدولي للكتاب الذي أقيم لأول مرة في مركز عمان للمؤتمرات والمعارض في تخصيص ثلاث قاعات متكاملة للفعاليات الثقافية، وركن موسع للبرامج الثقافية الخاصة بالطفل، وتخصيص ركن لفعاليات المبادرة المجتمعية الثقافية، واعتماد إنشاء المقاهي الثقافية في عدد من الأجنحة المشاركة، ومشاركة الجهات ذات العلاقة بصناعة ونشر الكتاب كحضور مؤلفين لتوقيع الإصدارات وإبرام عقود الإنتاج والنشر.

هذا بالإضافة إلى إقامة (٥٤) فعالية ثقافية مباشرة، إضافة إلى عشرات الفعاليات اليومية التي نظمتها بعض الأجنحة المشاركة في المعرض، فيما يعرف بالمقاهي الثقافية. إضافة إلى أكثر من (١٠٠) فعالية للأسرة والطفل.

فعاليات ثقافية متنوعة صاحبت أنشطة معرض مسقط الدولي للكتاب ٢٠١٧م فتحت آفاقًا رحبة من العلم والمعرفة

cat international book fair

Convention & Exhibition Centre
10 - 4 Mar 2017

مركز عمان للمؤتمرات والمعارض

من ٣٣ فبراير إلى ٤ مارس ٢٠١٧م



ذاكرة حضارية ثرية

والدراسات العلمية الموثقة المتعلقة بالتاريخ العماني، وأصدرت مجموعة من البحوث والدراسات في هذا المجال.

وعلى المستوى الدولي، نفذت هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية عدداً من المؤتمرات والندوات المعنية بدراسة الوثائق والمحفوظات المتعلقة بالسلطنة بمختلف مواضيعها ومجالاتها، وفي هذا الصدد أقامت الهيئة في

شهر ديسمبر ٢٠١٦م المؤتمر الدولي الخامس «علاقات عُمان بدول القرن الأفريقي في الجوانب التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية والثقافية» في جمهورية القمر المتحدة، وصاحب المؤتمر إقامة معرض شامل عن الجوانب الحضارية والتاريخية وصلات عُمان بدول القرن الأفريقي.

وفي ٢٠١٦/١٢/١٩م تم افتتاح المعرض الدائم للوثائق والمحفوظات الذي مثل جانباً مهماً في إثراء الساحة العُمانية الثقافية والسياحية، وإتاحة الوثائق المتنوعة التي تبرز التاريخ العماني في مختلف جوانبه مع ما يصاحبه من أحداث ووقائع أسهمت في تكوين الجوانب الجغرافية والسكانية للمجتمع وعلاقاته الخارجية والتأثير الذي صاحبه على مر العصور للقراء والجمهور.

ودشنت الهيئة في ٢٠١٧/٥/١م، معمل الإتلاف الآمن للوثائق، بهدف إتلاف الوثائق الورقية والأوعية الإلكترونية وما شابهها، لصالح الجهات والمؤسسات الحكومية والأمنية، والشركات والمؤسسات الخاصة، والأفراد، بطرق آمنة.

وفي مجال البحوث والدراسات، أسهمت هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية في إعداد البحوث



العلوم، فضلاً عن الخرائط والصور والطوابع والعملات، وبالإضافة إلى ذلك بدأت هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية منذ عام ٢٠١٦م، في استقبال ترحيلات الوثائق التي ترد إليها من بعض وحدات الجهاز الإداري للدولة الخاضعة لقانون الوثائق والمحفوظات.

وواصلت الهيئة تنفيذ الخطة الوطنية لفرز الوثائق التي تم إعدادها خلال عام ٢٠١٤م، حيث تم استهداف (٩) جهات في المرحلة الأولى وتم إضافة (١٠) جهات أخرى إلى الجهات المستهدفة نظراً لاستعداد تلك الجهات للقيام بأعمال الفرز وتمكنها من توفير كافة متطلبات وأدوات العمل، ونتيجة لذلك تم حتى نهاية عام ٢٠١٦م فرز (١٣٩٦٣٠) ملفاً لصالح تسع جهات في المرحلة الأولى، وفرز (٤٦٥٦٢) ملفاً تابعاً للعشر جهات التي أضيفت في فترة لاحقة.

تشكل الوثائق والمحفوظات شواهد حية لمسار التاريخ، ونتاج الفكر الإنساني في مجالات العلم والمعرفة بمختلف فروعها، ولذلك أولت السلطنة هذا النتاج عناية خاصة، باعتباره يشكل ذاكرة غنية بما يحتويه من معارف وأفكار واستدلالات تؤثق مسيرة العمل الوطني.

وكل هذا الاهتمام بصدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٦٠) الخاص بإصدار قانون الوثائق والمحفوظات، وبمقتضاه تم إنشاء هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، بهدف إيجاد نظام عصري شامل لإدارة الوثائق والمحفوظات في السلطنة.

وتشير إحصائيات الهيئة إلى تمكنها من جمع أكثر من مليون وثيقة، وأكثر من ستة وثلاثين ألف مخطوط ورقي وإلكتروني في مختلف

نظام شامل لإدارة الوثائق والمحفوظات في السلطنة



النادي الثقافي والمنتدى الأدبي

يسهم النادي الثقافي في تشييط الحركة الثقافية في السلطنة، من خلال المواومة بين مختلف الفعاليات الأدبية والثقافية والفكرية والعلمية التي تخدم توجهات المثقف وتفتح المجال له للتواصل مع رموز بارزة محلياً ودولياً.

فيما أتاح البرنامج الوطني لدعم الكتاب فرصة النشر لكل من لديه نتاج أدبي أو فكري أو أكاديمي حقيقي، واستطاع البرنامج أن يقدم للساحة عدداً من العناوين في المجالات الثقافية والفكرية.

النادي الثقافي .. دور مهم في إثراء المعرفة وترسيخ النشاط الثقافي

مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم



يسهم مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم بدوره في إثراء الحراك الثقافي والأدبي والفني الذي تشهده السلطنة، ويهدف المركز إلى التعريف بالثقافة العُمانية، وتوثيق الروابط وأوجه التعاون مع المؤسسات الثقافية في الدول الأخرى.

ويشرف المركز بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٢/٥٢م)، القاضي بإنشاء المركز كهيئة ثقافية وعلمية تقوم بالعديد من المهام والأختصاصات المرتبطة برعاية الثقافة والعلوم والفنون ودعمها، على عدة جهات ومؤسسات تمنى بالثقافة والفكر والفنون، حيث يتولى الإشراف على الجمعية العُمانية للفنون التشكيلية، وجمعية هواة العود، وجمعية التصوير الضوئي، ومركز عُمان للموسيقى التقليدية، وكلية السلطان

الإشراف على جوامع السلطان قابوس المنتشرة في ربوع السلطنة.. إحدى مهام مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم



النمى الاقتصادي

"لقد تابعنا بكل اهتمام
الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها
العالم والاضطراب الذي يسود الأنظمة الدولية
من جراء تداعيات هذه الأوضاع وإننا نود التنويه
إلى أن السياسات التي انتهجتها حكومتنا خلال
السنوات الماضية قد أسهمت والله الحمد
في تجنب اقتصادنا إلى حد كبير
تأثيرات تلك الأوضاع"

قابوس بن سعيد



الانعقاد السنوي لمجلس عمان ٢٠٠٨م

قطاع التعدين

الصناعة

تركز استراتيجية عُمان للتعدين التي سيبدأ العمل بها في الربع الأول من عام ٢٠١٨م على (١٢) محورا تغطي المتطلبات الراهنة للقطاع على مدى السنوات العشر المقبلة، وتهدف الاستراتيجية إلى تحديد تطلعات السلطنة لتطوير القطاع بما يخدم التنمية الشاملة والتنوع الاقتصادي.

ويعد قطاع التعدين أحد القطاعات الخمسة الواعدة التي تركز عليها الخطة الخمسية الحالية (٢٠١٦-٢٠٢٠) لتحقيق التنوع الاقتصادي.

وبلغت مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦م حوالي (١٢٩,٦) مليون ريال عماني مشكلة (٢,٧٪) من الناتج المحلي للأنشطة الصناعية البالغ (٥,١) مليار ريال عماني. وتسعى السلطنة - بحسب الاستراتيجية الجديدة لقطاع التعدين - إلى زيادة هذه النسبة بما يواكب خطة التنوع الاقتصادي.

الممنوحة من بنك التنمية العماني للمشاريع الصناعية حتى نهاية عام ٢٠١٦م أكثر من (٢٢,٣) مليون ريال عماني، وقد استفاد منها (٢٠٤٩) مشروعا.

وتعد جائزة السلطان قابوس للإجادة الصناعية» إحدى الآليات التي اتبعتها السلطنة لتشجيع المصانع العمانية على التطوير المستمر لقدراتها التقنية وعلى الالتزام بالمواصفات القياسية وزيادة نسبة التعمين، وتشهد هذه المسابقة التي يتم تنظيمها سنويا منذ عام ١٩٩١م تحديثا مستمرا يواكب النمو الاقتصادي الذي تشهده السلطنة.

بلغت مساهمة الأنشطة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٦م أكثر من (٥,١) مليار ريال عماني مستحوذة على (٢٠,١٪) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية والبالغ حوالي (٢٥,٥) مليار ريال عماني، وبلغ الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية (٣,٤) مليار ريال عماني مشكلا (١٢,٥٪) من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، ويعتبر قطاع الصناعات التحويلية أحد القطاعات الخمسة الرئيسية التي تركز عليها الخطة الخمسية الحالية (٢٠١٦-٢٠٢٠) لتحقيق التنوع الاقتصادي.

وارتفعت قيمة القروض التي قدمتها البنوك العاملة في السلطنة للقطاع الصناعي حتى نهاية عام ٢٠١٦م إلى (١,٥) مليار ريال عماني بزيادة (٦٥,٥) مليون ريال عماني عن مستواها في نهاية عام ٢٠١٥م مشكلة (٧,٧٪) من إجمالي قيمة الائتمان المصرفي البالغ (١٩,٧) مليار ريال عماني.

وتقدم الحكومة العديد من التسهيلات لتحفيز القطاع الصناعي؛ فقد بلغت قيمة القروض

كما يتم سنويا تنظيم الحملة الوطنية للترويج عن المنتجات العمانية تحت شعار «عماني»، ويتم تنظيم هذه الحملة من خلال عدد من الفعاليات من بينها معارض للمنتجات العمانية في المدارس والمحلات والمراكز التجارية الكبرى ومعارض متنقلة في مختلف محافظات السلطنة، وتم توسيع نطاق المعارض المتنقلة للمنتجات العمانية لتشمل عددا من الدول خارج السلطنة.

قطاع الصناعات التحويلية أحد القطاعات الخمسة الرئيسية التي تركز عليها الخطة الخمسية (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) لتحقيق التنوع الاقتصادي

وتركز الهيئة العامة للتعدين على تحقيق عدد من الأهداف التي نص عليها المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٤٩) بإنشاء الهيئة، وتتضمن هذه الأهداف

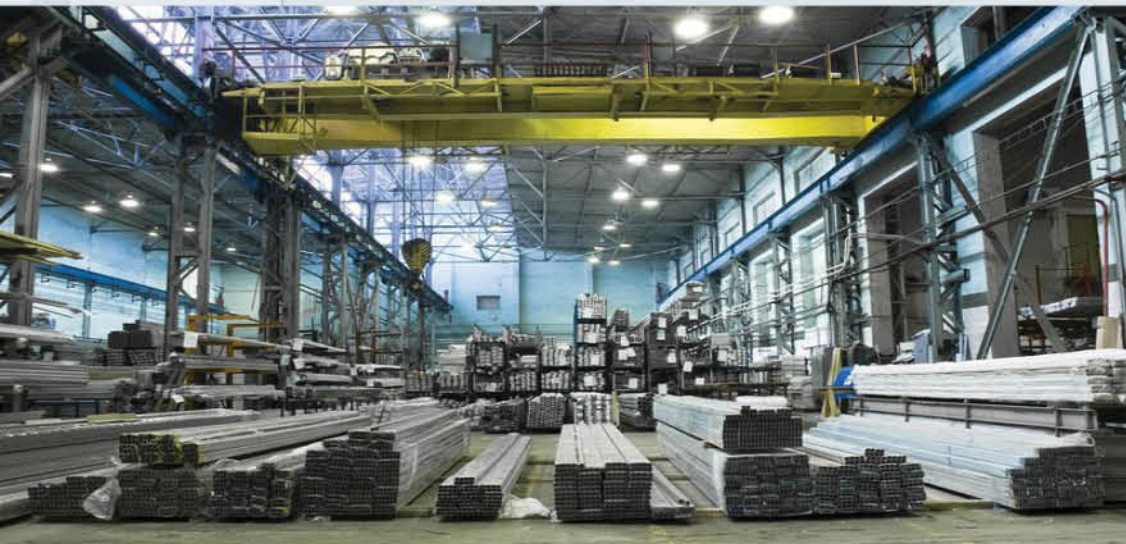
العمل على توفير البنية التنظيمية المشجعة لنمو وتطور قطاع التعدين بالتنسيق مع الجهات المعنية وذلك من خلال اقتراح مشروعات القوانين ذات الصلة بقطاع التعدين ومراجعة القوانين والنظم والإجراءات المعمول بها في هذا الشأن.

الإشراف على كافة الأنشطة المتعلقة بالكشف والتقيب عن المعادن وتنمية الثروات المعدنية المكتشفة لاستغلالها، والعمل على الحفاظ على التراث الجيولوجي ووضع الضوابط اللازمة لحمايته وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

العمل على الترويج لاستغلال الخامات المعدنية المتوفرة بكميات تجارية بالتنسيق مع الجهات المعنية، والموافقة على تصاميم المناجم والمهاجر وخطط التججير ومتابعة تنفيذها.

العمل على تطوير علاقات التعاون المشترك مع الجهات الوطنية المعنية والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة باختصاصات الهيئة.

كما تركز الهيئة على إعداد الدراسات والبحوث الجيولوجية والتعدينية لأغراض الكشف والتقيب عن الثروات المعدنية، وتنفيذ دراسات ما قبل الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتعلقة باستغلال المعادن، ونشر المعلومات والبيانات الجيولوجية والتعدينية وتوفيرها بكافة الطرق المتاحة وتسهيل الحصول عليها.



المناطق الاقتصادية والصناعية والحرّة



كما تم خلال عام ٢٠١٧م وضع حجر الأساس والإعلان عن بدء العمل في (١٠) مشروعات بالمدينة الصناعية الصينية العمانية بالدقم باستثمارات تصل إلى نحو (٢,٢) مليار دولار تمثل المرحلة الأولى من المدينة التي يتوقع أن تبلغ استثماراتها حوالي (١٠,٧) مليار دولار.

وشهد عام ٢٠١٧م أيضا توقيع اتفاقية الشراكة لإنشاء مصفاة الدقم ومجمع الصناعات البتروكيماوية بين شركة النفط العمانية وشركة البترول الكويتية العالمية، وإسناد مناقصات إنشاء المصفاة، كما بدأ العمل في مشروع توصيل الغاز إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة

الحصول على مختلف التصاريح والموافقات من الهيئة عن طريق المحطة الواحدة التي تقدم العديد من التسهيلات التي تساعد المستثمرين على الاستثمار في المنطقة.

منح حق الانتفاع بأراضي الدولة الكائنة في المنطقة لمدة تصل في حدها الأعلى إلى (٥٠) سنة قابلة للتجديد، وجواز أن يكون رأسمال المشروع مملوكا بالكامل لغير العمانيين

وتقدم هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم العديد من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين من بينها

الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة (٣٠) سنة قابلة للتجديد، وإعفاء البضائع المستوردة من خارج السلطنة إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والبضائع المصدرة من المنطقة إلى الخارج من الضريبة الجمركية

ركزت السلطنة ضمن خطتها للتنوع الاقتصادي على إنشاء عدد من المناطق الاقتصادية والصناعية والحرّة بهدف استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية للاستثمار في هذه المناطق التي تقدم العديد من الحوافز للمستثمرين.

وشهد عام ٢٠١٦م ضمّ منطقة رأس مركز إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لترتفع مساحة المنطقة من (١٧٤٥) كم مربعا إلى (٢٠٠٠) كم مربع، وفي عام ٢٠١٧م تم توقيع اتفاقية حق الانتفاع بالأرض بين هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والشركة العمانية للصهاريج «أوتكو» وهي إحدى الشركات التابعة لشركة النفط العمانية، الذراع الاستثمارية للحكومة في قطاع النفط والغاز والصناعات المرتبطة بهما، وتتطلع شركة النفط العمانية إلى جعل رأس مركز محطة عالمية لتخزين النفط.

وتعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أحد أبرز هذه المناطق وأحدثها، وقد تم تأسيسها في عام ٢٠١١م لتكون إضافة جديدة للاقتصاد الوطني من خلال المشروعات التي تحتضنها كميناء الدقم والحوض الجاف لإصلاح السفن ومطار الدقم والمصفاة كما تم تخصيص مناطق للصناعات الثقيلة والبتروكيماوية والصناعات المتوسطة

المناطق الحرة توفر حزمة من الحوافز الاستثمارية والتسهيلات التي تساعد المستثمرين على الاستثمار فيها

(المنطقة الحرة بصلالة)

الموانئ

عملت السلطنة منذ بداية عهد النهضة الحديثة على الاستفادة من موقعها الجغرافي بإنشاء عدد من الموانئ على طول سواحل البلاد بهدف تطوير الاقتصاد العماني وتشجيع القطاعات غير النفطية للمساهمة في تنوع مصادر الدخل الوطني وجذب الاستثمارات.



شهد ميناء السلطان قابوس حركة نشطة في استقبال السياح بعد تحويله إلى ميناء سياحي ونقل أنشطة الاستيراد والتصدير منه إلى ميناء صغار

ويعتبر **ميناء السلطان قابوس** بمحافظة مسقط أقدم هذه الموانئ، ومع النمو الاقتصادي الذي تشهده السلطنة تم تحويله إلى ميناء سياحي ونقل أنشطة الاستيراد والتصدير منه إلى ميناء صغار بمحافظة شمال الباطنة، وشهد ميناء السلطان قابوس في عام ٢٠١٦م حركة نشطة في استقبال السياح، كما استقبل حوالي (٢٤٦) سفينة بضائع سائبة و(١٣) سفينة نقل حيوانات حية و(٣١٦) سفينة أخرى، وبلغ إجمالي حجم البضائع المتأولة بالميناء مليوناً و(٩٢) ألف طن مقابل مليون و(١٤٥) ألف طن في عام ٢٠١٥م.

وقد تم حتى الآن إنشاء ثلاث مناطق حرة بالسلطنة، وأولها:



المنطقة الحرة بالمزيونة التي تم تشغيلها في نوفمبر ١٩٩٩م، وتقع في محافظة ظفار بالقرب من الحدود العمانية - اليمنية، وقد بلغ إجمالي عدد الشركات التي وقعت عقوداً للاستثمار في المنطقة حتى نهاية عام ٢٠١٦م (١١٥) شركة بحجم استثمار يبلغ حوالي (١٣٣) مليون ريال عماني، وبلغ حجم البضائع - غير المركبات - التي تمت مناوئتها بالمنطقة خلال عام ٢٠١٦م أكثر من (٢٨) ألف طن وبلغ إجمالي المركبات الداخلة للمنطقة أكثر من (١٥٢٢٠) مركبة.

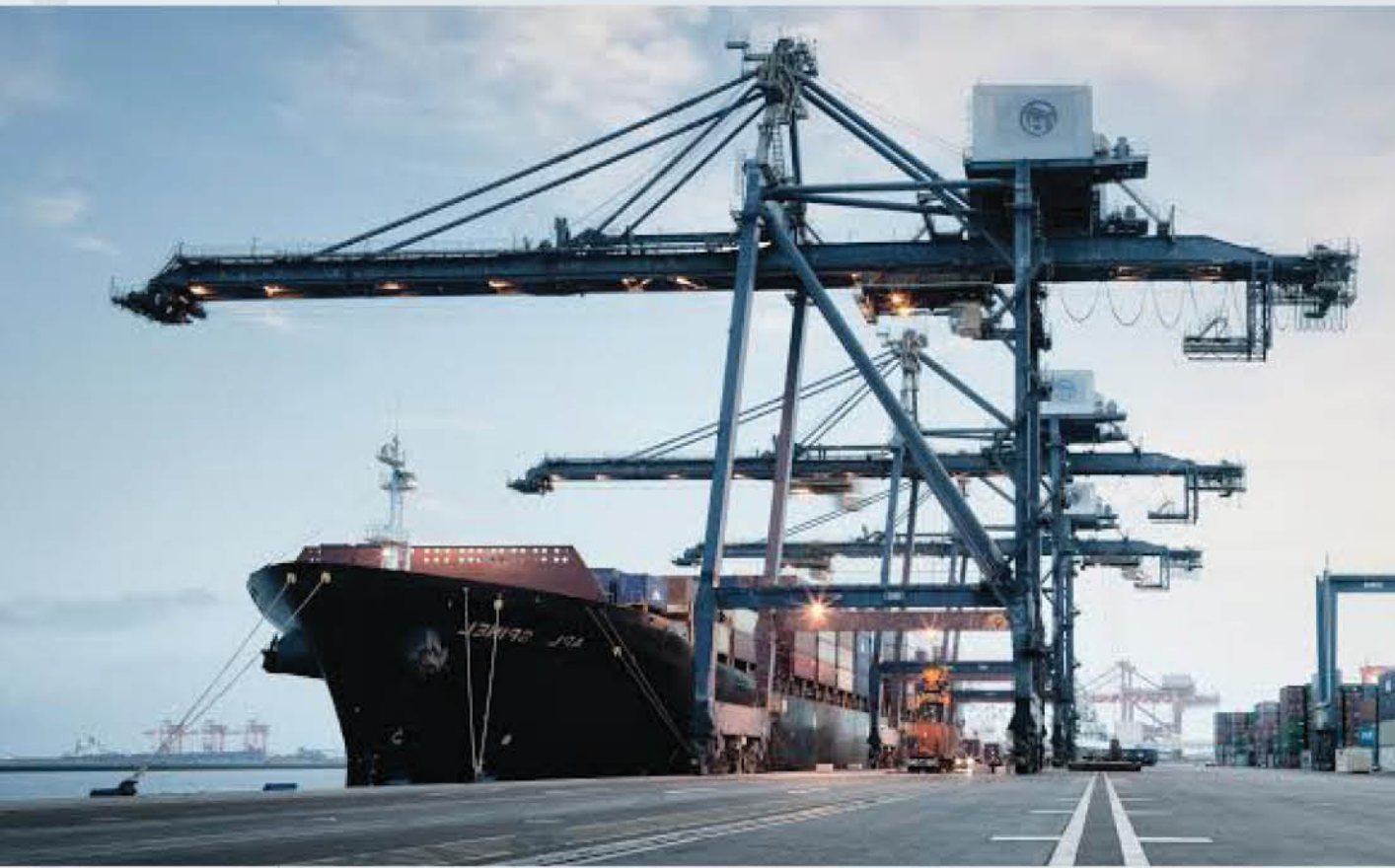
وتعد **المنطقة الحرة بصلالة** ثاني منطقة حرة بالسلطنة، وقد تم تأسيسها في عام ٢٠٠٦م وتدار من قبل شركة صلالة للمنطقة الحرة، وتركز المنطقة على استقطاب المشروعات الحيوية في مجال الخدمات اللوجستية والتخزين وإعادة التوزيع والصناعات البتروكيمياوية والتسيجية والمنتجات الطبية والمشروعات المتعلقة بإعادة التصنيع وتدوير المواد البلاستيكية والتركيب والتجميع والمشروعات المرتبطة باستخدام الموارد الوطنية كمدخلات الإنتاج والعديد من المشروعات الأخرى.

وتسعى المنطقة الحرة بصلالة لتكون واحدة من أهم محطات الأعمال الإقليمية والعالمية ومركزاً عالمياً متميزاً للأنشطة الصناعية واللوجستية عالية الجودة.

أما **المنطقة الحرة بصحار** فقد تأسست في أواخر عام ٢٠١٠م، وتعد المنطقة أحد مكونات ميناء صحار الصناعي، وبلغ حجم الاستثمار فيهما حوالي (١٠) مليارات ريال عماني، ويضم الميناء والمنطقة الحرة عدداً من مشروعات الصناعات الثقيلة والبتروكيمياوية من أبرزها مصفاة صحار ومصنع صحار ألنيوم وشركة فالي والعديد من الصناعات الأخرى، وقد فاز ميناء صحار بجائزة أفضل ميناء لعام ٢٠١٦م من قبل مؤسسة «ماريتايم ستاندرز» في حين فازت المنطقة الحرة بصحار بجائزة أفضل منطقة حرة لعام ٢٠١٦م للاستثمارات الجديدة وذلك من مجلة "FDI" التي تصدر عن مجموعة فايننشال تايمز البريطانية.

وبالإضافة إلى هذه المناطق شهدت السلطنة على مدى السنوات الماضية إنشاء مناطق صناعية مخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة تشرف عليها المؤسسة العامة للمناطق الصناعية وتتنوع على مختلف محافظات السلطنة، وقد بلغ عدد المشروعات بالمناطق الصناعية الحالية حوالي (١٧٠٠) مشروع باستثمارات تتجاوز (٦) مليارات ريال عماني، وقد وفرت المشاريع القائمة في المناطق الصناعية التابعة للمؤسسة أكثر من (٤٦) ألف فرصة عمل من بينها (١٧) ألف وظيفة للكوادر العمانية.

وبهدف تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين قامت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية في عام ٢٠١٧م بالتوقيع على عدد من مذكرات التعاون ضمن مشروع النافذة الاستثمارية «مسار» مع الجهات التي تقدم خدمات للقطاع الصناعي، وتعتبر «مسار» محطة واحدة تقوم الجهات المختصة من خلالها بتقديم الخدمات اللازمة للأنشطة التي يرخص بإقامتها في المناطق الصناعية.



وشهد الميناء في عام ٢٠١٦ م نموا جيدا في عدد من مؤشراتته؛ فقد ارتفع عدد الحاويات المتناولة بالميناء إلى (٦٢٠) ألف حاوية نمطية مقارنة (٥٣٦) ألف حاوية نمطية في ٢٠١٥ م، وسجل الميناء أيضا ارتفاعا في حجم المواد السائلة المتناولة بنسبة (١٢٪) لتبلغ (١٨,٩) مليون طن شحني مقابل (١٦,٩) مليون طن شحني من المواد السائلة خلال عام ٢٠١٥

واستقبل الميناء خلال عام ٢٠١٦ م حوالي (٢٣٢٢) سفينة مقارنة بـ (٢٢٥٤) سفينة خلال عام ٢٠١٥ م.

ويعد **ميناء صحار الصناعي** من المشروعات الاستراتيجية التي تخدم التجارة والصناعة معا نظرا لارتباطه بمشروعات الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية التي ينتظر منها أن تضع السلطنة في موقع المنافسة التجارية والصناعية بالمنطقة، ويحتوي الميناء على (٢١) رصيفا تتراوح أعماقها بين (١٦) مترا و(٢٥) مترا ومجموع أطوالها (٦٢٧٠) مترا، كما يرتبط الميناء بمنطقة صحار الحرة التي تبلغ مساحتها (٢٥٠٠) هكتار والتي تعمل على جذب الاستثمارات المحلية والعالمية وزيادة أحجام المتناولة بالميناء.



استقبل الميناء في عام ٢٠١٦ م
١٦.٩ مليون
طن من المواد السائلة

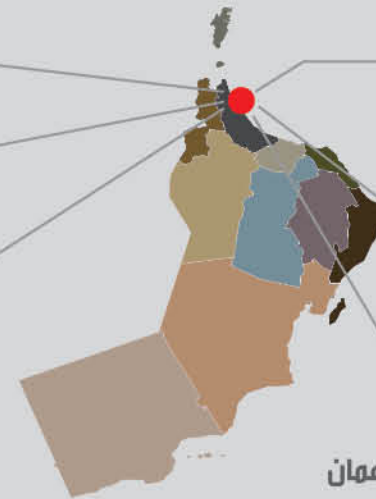
تجاوز حجم الاستثمارات في
الميناء ٢٥ مليار دولار

أنشئت منطقة حرة ملحقة
بالميناء عام ٢٠١٠ م

استقبل الميناء في عام ٢٠١٦ م
٦٢٠ ألف حاوية نمطية

أعمق ميناء بحري في الخليج
ومنتطقة جنوب آسيا

يملك رصيفا يصل عمقه
لأكثر من ٢٥ مترا



الاهمية التجارية لميناء صحار في سلطنة عمان

يعتبر ميناء الدقم أحدث الموانئ الرئيسية، وهو ميناء متعدد الأغراض جاء إنشاؤه ضمن خطة السلطنة للتويع الاقتصادي، وهو أحد المكونات الرئيسية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

يعد ميناء صلالة مركزاً محورياً لتوزيع ونقل الحاويات في المنطقة، ويتمتع الميناء بموقع استراتيجي بإطلالته على المحيط الهندي، ووقعه على الخطوط الملاحية الدولية.

متكامل يتم تنفيذه في الموانئ العمانية لخدمة الجهات الحكومية.

وفي محافظة مسندم يعتبر **ميناء خصب** الواقع بالقرب من مضيق هرمز شرياناً تجارياً نشطاً في مجال التجارة والسياحة، وتبلغ مساحة الميناء (١٥٩) هكتاراً ويوجد به رصيف تجاري بطول (٢٠٠) متر ورصيف ثابت لسفن الصيد بطول (١٠٠) متر بالإضافة إلى (٨) أرصفة عائمة.

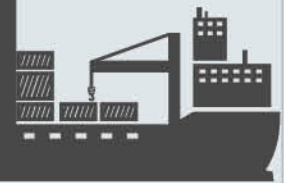
ويعتبر **ميناء شناف** أحد الموانئ المهمة في تشييط حركة التجارة المحلية بين ولايات محافظة شمال الباطنة فيما يتصل بصيد الأسماك وتجارة المواشي والمنتجات الزراعية، وقد شهد الميناء العديد من التطورات بتأهيل حظائر المواشي وتوفير الأرصفة العائمة لخدمة التجارة وأنشطة صيد الأسماك، وقد بلغ عدد السفن الراسية بالميناء خلال عام ٢٠١٦م حوالي (٢١٨) سفينة مقابل (١٤٩) سفينة في عام ٢٠١٥م.

وفي محافظة الوسطى يعتبر **ميناء الدقم** أحدث الموانئ الرئيسية، وهو ميناء متعدد الأغراض جاء إنشاؤه ضمن خطة السلطنة للتويع الاقتصادي، وهو أحد المكونات الرئيسية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ويتميز الميناء بموقعه الجغرافي على بحر العرب المطل على المحيط الهندي وبالقرب من خطوط الملاحة العالمية والأسواق الإفريقية والآسيوية، ويتمتع الميناء ببنية أساسية متطورة، إذ يبلغ إجمالي أطوال كاسري الأمواج حوالي (٨,٧) كم فيما يصل عمق حوض الميناء إلى (١٨) متراً وقناة الدخول إلى (١٩) متراً مما يؤهله لاستقبال ومناولة سفن الحاويات العملاقة.

ويشهد ميناء الدقم حالياً تنفيذ عدد من مشروعات البنية الأساسية لتهيئته لمرحلة التشغيل التجاري الكامل، وتتضمن الأعمال التي يشهدها الميناء أيضاً إنشاء رصيف للمواد السائلة، وتنفيذ أعمال البنية الأساسية للرصيف الحكومي الذي يعد أول رصيف



ويعد **ميناء صلالة** مركزاً محورياً لتوزيع ونقل الحاويات في المنطقة، ويتمتع الميناء بموقع استراتيجي بإطلالته على المحيط الهندي، ووقعه على الخطوط الملاحية الدولية، ويحتوي الميناء على (١٩) رصيفاً تتراوح أعماقها بين (٣) أمتار و(١٨) متراً، كما يحتوي الميناء على محطة للبضائع العامة. وقد بلغ عدد السفن التي استقبلها الميناء خلال عام ٢٠١٦م حوالي (٢٨٢٤) سفينة مقارنة بـ (١٩٨١) سفينة في عام ٢٠١٥م، وارتفع عدد الحاويات المتناولة بالميناء من (٢,٥) مليون حاوية نمطية إلى (٣,٣) مليون حاوية نمطية.





المؤشرات المستهدفة في قطاع الخدمات اللوجستية حتى ٢٠٢٠م

أهم المشروعات في القطاع اللوجستي

زيادة حجم الإستثمار بما لا يقل عن مليار ريال



رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى ملياري ريال.



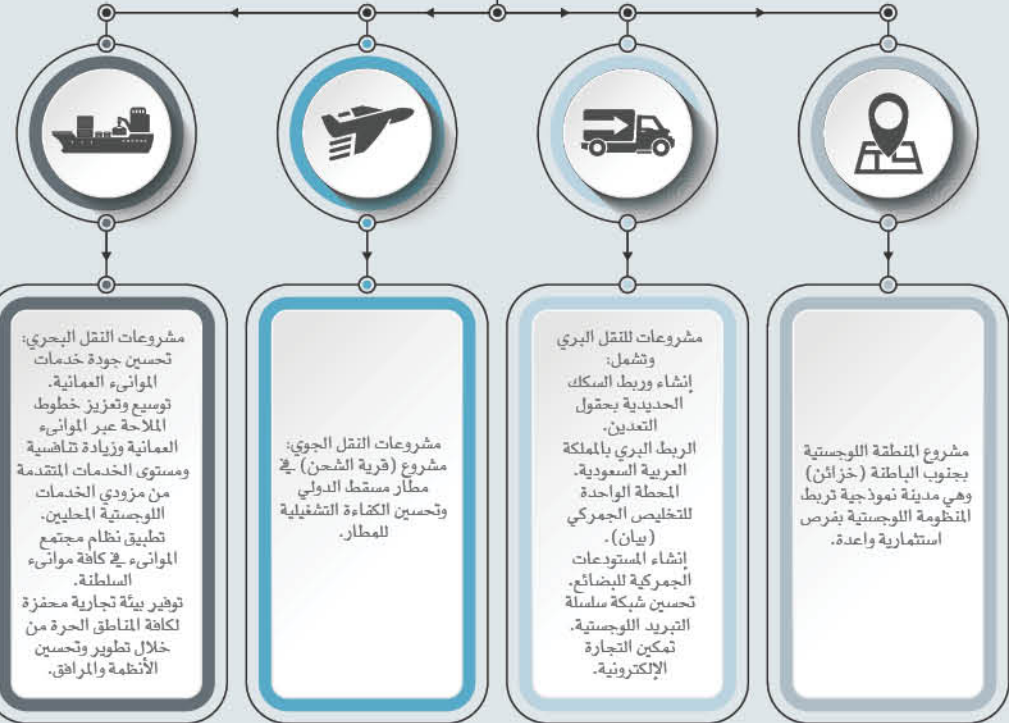
خفض المدة الزمنية لاستكمال إجراءات تخليص الحمولة المستوردة في الشحن البحري من معدل ٧,٢ أيام إلى ١,٥ يوم



زيادة الوظائف التي يوفرها القطاع من ٦٧ ألف حالياً إلى ١٠٠ ألف



زيادة السعة في الموانئ من ٣,١ مليون إلى ٧ ملايين طن (وحدة مكافئة لعشرين قدماً كطاقة استيعابية)



يعد إنشاء كرسي غرفة تجارة وصناعة عمان للدراسات الاقتصادية مشروعاً مشتركاً بين الغرفة وجامعة السلطان قابوس؛ بهدف تعزيز وفهم القضايا الاقتصادية الحالية في السلطنة وتحقيق التنوع الاقتصادي والتنافس الدولي.

أربعة قطاعات هي: الصناعة، والخدمات، والبنوك والتأمين، والاستثمار. وتهدف الغرفة من تخصيص هذه الجائزة إلى نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص.

وتعتبر جائزة الغرفة للبحوث والدراسات الاقتصادية التي تنظمها الغرفة لطلاب وطالبات التعليم الجامعي إحدى المبادرات التي تسهم في تحفيز بيئة البحث العلمي وتنمية المهارات العلمية للمشاركين بالإضافة إلى إيجاد حلول ومقترحات لمختلف التحديات التي يواجهها القطاع الخاص والاقتصاد العماني بشكل عام.

تحقيق التنوع الاقتصادي والتنافس الدولي، كما وقعت الغرفة مع مجلس البحث العلمي مذكرة تعاون لإنشاء جائزة الغرفة للابتكار بهدف تعزيز التعاون والشراكة بين القطاع الخاص ومختلف القطاعات الحكومية، وتهدف الجائزة إلى تشجيع الابتكار ونشر ثقافته في السلطنة وتشجيع الباحثين والمبتكرين المتميزين على إبراز أنشطتهم الابتكارية والبحثية في شتى المجالات على الصعيدين المحلي والعالمي.

وقامت الغرفة خلال عام ٢٠١٧م أيضاً بإطلاق النسخة الثانية من «جائزة الغرفة للمسؤولية الاجتماعية» التي تم تطويرها بحيث تضم

على توقيع اتفاقيات شراكة مع الشركات العالمية، وقد ساهمت الوفود التجارية التي سبقتها الغرفة إلى عدد من المدن العالمية في تحقيق هذه الأهداف، كما دشنت الغرفة موقعها الإلكتروني الجديد الذي تم تطويره ليواكب النمو الاقتصادي الذي تشهده السلطنة ويساهم في تسهيل الإجراءات أمام الشركات من خلال الخدمات الإلكترونية التي يقدمها للمستثمرين وأصحاب الأعمال.

ويعد إنشاء كرسي غرفة تجارة وصناعة عمان للدراسات الاقتصادية مشروعاً مشتركاً بين الغرفة وجامعة السلطان قابوس؛ بهدف تعزيز وفهم القضايا الاقتصادية الحالية في السلطنة والمساهمة في تعزيز دور القطاع الخاص في

شهدت غرفة تجارة وصناعة عمان حراكاً اقتصادياً مهماً في عامي ٢٠١٦م و٢٠١٧م بهدف تعزيز شراكة القطاع الخاص مع الحكومة فيما يتعلق برفع مساهمة القطاع الخاص في الدخل القومي، وزيادة مساهمة قطاع الأعمال في التنمية الشاملة المستدامة للبلاد، والارتقاء بمؤسسات القطاع الخاص وتوفير الدعم اللازم لها وتهيئة المناخ لنموها لتشكيل مصادر دخل لأصحابها ولتوفر فرصاً وظيفية للكوادر الوطنية وتدعم خطط وبرامج الحكومة في مجال العمل الحر والتشغيل الذاتي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وسعت الغرفة خلال عام ٢٠١٧م إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وحث الشركات المحلية



إنشاء كرسي غرفة تجارة وصناعة عمان للدراسات الاقتصادية يهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنافس الدولي

ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في «ريادة» بنهاية عام ٢٠١٦م إلى نحو (٢٥٧٠٠) مؤسسة بزيادة (١٤١٠٠) مؤسسة عن مستواها في نهاية عام ٢٠١٥م.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة



المشروعات الصغيرة والمتوسطة أسهمت في غرس ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الشباب

وقد ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في «ريادة» بنهاية عام ٢٠١٦م إلى نحو (٢٥٧٠٠) مؤسسة بزيادة (١٤١٠٠) مؤسسة عن مستواها في نهاية عام ٢٠١٥م، وارتفع عدد رواد الأعمال الحاصلين على بطاقة رائد أعمال إلى (٩٥٦٤) شخصا بزيادة (٦٨٢٠) شخصا عن مستواهم في نهاية عام ٢٠١٥م، وقامت «ريادة» خلال عام ٢٠١٦م بتقديم (٦٥٢٠) استشارة لرواد الأعمال، كما تم تدريب (٦٠٠) رائد عمل، واحتضان (١٦) مؤسسة في حاضنة «ريادة».



قيمة مضافة للاقتصاد الوطني والمساهمة في الترويج الاقتصادي ودعم الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة.

وشهد عام ٢٠١٦م تحقيق العديد من النجاحات في هذا القطاع مع وجود أكثر من (٥٠) برنامجا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتعاون فيها جهات حكومية وخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، كما تسهم وحدات الجهاز الإداري للدولة وشركات القطاع الخاص الكبرى في تقديم ميزات نوعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال العقود والمشتريات للمؤسسات المسجلة في «ريادة»، كما بدأ تنفيذ قرار منح الأراضي بحق الانتفاع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل قرار التفريغ للموظفين الراغبين في إدارة مشروعاتهم الخاصة.

تعمل الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «ريادة» التي أنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٦ / ٢٠١٢) على تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها وتمكينها من الحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات بالتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة.

وقد سعت الهيئة منذ تأسيسها في عام ٢٠١٢م إلى غرس ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الناشئة والشباب، وتعزيز دور المؤسسات في توفير فرص العمل المتعددة والمتجددة للشباب العماني، ومساعدة رواد ورائدات الأعمال على المبادرة في إنشاء وتنفيذ المشروعات الخاصة بهم والريادة في إدارتها وتمييزها، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات القائمة، وزيادة قدرة المؤسسات على تحقيق

التنمية الاقتصادية

تقنية المعلومات

يعمل المركز الوطني للسلامة المعلوماتية على حماية البيانات والأنظمة من التهديدات السيبرانية، وبالتالي توفير بيئة آمنة في التعاملات الالكترونية وحماية البنى الأساسية الوطنية.

الحكومية مع توصيات مفصلة لرفع مستوى الحماية في شبكاتها وأنظمتها، وتم تأمين (١٨) موقعا إلكترونيا حكوميا، واكتشاف حوالي (٧٠٠٠) ثغرة أمنية ومخاطبة الجهات بخصوصها.

وقد نجحت هيئة تقنية المعلومات في اكتشاف الحوادث الأمنية المعروفة في غضون (٢٠) ثانية من حدوثها، في حين أن (٩٦,٥ ٪) من الحوادث الأمنية تم اكتشافها ومعالجتها خلال (٥) أيام عمل، كما أن (٩٠,٩ ٪) من طلبات تحليل المخاطر تمت مراجعتها والرد عليها خلال (٢) أيام فقط.

ويعمل المركز الوطني للسلامة المعلوماتية على حماية البيانات والأنظمة من التهديدات السيبرانية، وبالتالي توفير بيئة آمنة في التعاملات الالكترونية وحماية البنى الأساسية الوطنية.

وفي مجال التصنيف العالمي حققت السلطنة العديد من الإنجازات على المستويين الإقليمي والعالمي، فقد حصلت على المركز الثالث عربيا في المؤشر العام لتقرير الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٧م الذي أصدره معهد الحكومة الإلكترونية بجامعة واسيدا اليابانية، واحتلت السلطنة المركز الثالث عربيا والـ (٦٦) عالميا في تقرير «سهولة ممارسة الأعمال ٢٠١٧»، وجاءت في المركز الأول عربيا والـ (٢٢) عالميا في معيار بدء الأعمال متقدمة (١٢٧) مركزا عن عام ٢٠١٥م، وحصلت السلطنة على المركز الـ (٦٦) عالميا في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمنظمة الأمم المتحدة (UNDESA) لعام ٢٠١٦م، كما حصلت على (٢) جوائز دولية في مجال الحكومة الإلكترونية ضمن جائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وضمن الأهداف الاستراتيجية لـ «عمان الرقمية» عملت هيئة تقنية المعلومات على تطوير صناعة تقنية المعلومات من خلال تطوير المحتوى الإلكتروني وتطبيقات الهواتف الذكية وتقديم منتجات عمالية عبر عدد من المشاريع والمبادرات التي تواكب التطور العالمي في تقنية المعلومات. وفي هذا المجال تم تدشين مركز ساس لتطوير تطبيقات الهواتف الذكية الذي يعد المركز الأول من نوعه في السلطنة ويهدف إلى بناء الكوادر الوطنية وتعزيز قدراتهم وتمكينهم من تطوير الأفكار إلى تطبيقات وأعمال تجارية مستدامة، وقد قام المركز في عام ٢٠١٦م بتدريب (١٩٢) متدربا في مجال تطوير تطبيقات الهواتف الذكية.

وبهدف تشجيع استخدام البرمجيات الحرة في السلطنة نفذت هيئة تقنية المعلومات المبادرة الوطنية لدعم البرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر التي تعمل على دعم التطبيقات والتقنيات والحلول التي تستخدم البرمجيات الحرة لتطوير مشاريع تقنية مختلفة ومبتكرة.

وتعمل هيئة تقنية المعلومات أيضا على توفير البيئة الآمنة لمستخدمي الأجهزة الالكترونية من خلال التوعية بأمن المعلومات وتقديم خدمات أمنية عالية الجودة، وتقديم الهيئة عن طريق قطاع أمن المعلومات خدمات عديدة في هذا المجال منها: حماية الشبكات والبوابات الالكترونية، وتأمين الدخول إلى الانترنت، وتأمين الدخول من النقاط البعيدة، وعمليات الأمن المعلوماتي، وتقييم الأمن المعلوماتي، والاستشارات الأمنية في تقنية المعلومات، وقد تم خلال عام ٢٠١٦م التصدي لأكثر من (٢٧٩,١) مليون هجمة الكترونية ضد الشبكات الحكومية و(١,٧) مليون هجمة الكترونية ضد المواقع الحكومية، ورفع المستوى الأمني لأكثر من (١٥٠) شبكة حكومية، كما تم إرسال (٢٤٤) تقريراً أمنياً لعدد من الجهات



المؤسسات الأخرى على تطوير الخدمات الحكومية الالكترونية، وفي هذا الإطار وضمن اتفاقية رخص برمجيات مايكروسوفت للمؤسسات الحكومية (٢٠١٥ - ٢٠١٨) تم في عام ٢٠١٦م توزيع (١١٥٠٠) ترخيص لبرامج مايكروسوفت المكتبية بهدف تزويد المؤسسات الحكومية بأحدث البرمجيات والتقنيات التي توفرها شركة مايكروسوفت.

ونفذت الهيئة خلال عام ٢٠١٦م عددا من المشروعات والبرامج التدريبية لمختلف شرائح المجتمع، أبرزها (٤) مشروعات شملت البرامج التخصصية للمتخصصين في تقنية المعلومات، وبرامج لفئة ذوي الإعاقة، وبرامج خاصة للأطفال، وبرنامج تطوير أنماط الحياة الرقمية.

شهد عام ٢٠١٦م تنفيذ عدد من البرامج والمبادرات ضمن استراتيجية عمان الرقمية الرامية لتحويل السلطنة لمجتمع معرفي، ففي مجال التحول الإلكتروني في المؤسسات الحكومية وتطوير جودة خدماتها الالكترونية المقدمة للجمهور نفذت هيئة تقنية المعلومات (٢٥) مشروعا حكوميا للجهات الحكومية المعنية، كما قامت بمراجعة (٥٨) خطة للتحول الإلكتروني، ونظمت (١٤) حلقة عمل تدريبية استفاد منها (٥٥٠) مشاركا، وتم ربط (٥٧) موقعا حكوميا بشبكة عمان الحكومية التي جاء إنشاؤها ضمن جهود الهيئة لتعزيز التواصل بين المؤسسات الحكومية بصورة آمنة ودعم مشروعات بناء مجتمع عمان الرقمي.

وتعمل هيئة تقنية المعلومات بالتعاون مع

برامج ومبادرات عديدة ضمن استراتيجية عمان الرقمية الرامية لتحويل السلطنة لمجتمع معرفي

الثروة السمكية

يعتبر قطاع الثروة السمكية أحد القطاعات الخمسة الرئيسية التي تركز عليها الخطة الخمسية التاسعة بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي (٢٠١٦-٢٠٢٠)

وتتميز السلطنة بخمسة ساحلي يمتد على طول (٢١٦٥) كم في ثلاثة مسطحات مائية، كما تتميز بوجود كتلة حية من المخزون السمكي من الأسماك القاعية والسطحية وأسماك الفئار، ويقدر متوسط نصيب الفرد من الأسماك بنحو (٢٢) كجم في السنة، في حين يبلغ متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي (١١) كجم سنوياً وفي العالم بنحو (١٨) كجم سنوياً ويعتبر هذا المؤشر من مؤشرات التغذية الصحية في السلطنة.

وقد حقق القطاع السمكي في عام ٢٠١٦م ارتفاعاً في كمية الإنتاج بنسبة (٨,٩٪) لتبلغ (٢٨٠) ألف طن بقيمة (٢٠٤) مليون ريال عماني مقارنة بـ (٢٥٧) ألف طن بلغت قيمتها (١٧٢) مليون ريال عماني في عام ٢٠١٥م. وقد أسهم الصيد الحرفي بـ (٩٩٪) من إجمالي الإنتاج فيما توزعت النسبة المتبقية على الصيد الساحلي والصيد التجاري والاستزراع السمكي. وقد بلغت صادرات السلطنة من الأسماك في عام ٢٠١٦م حوالي (١٥٢) ألف طن بقيمة (٧٢) مليون ريال عماني مشكلة (٥٤,٢٪) من إجمالي الإنتاج.

وتركز استراتيجية تطوير القطاع السمكي التي يتم تنفيذها على مرحلتين: الأولى من (٢٠١٣ - ٢٠٢٠م) والثانية من (٢٠٢١ - ٢٠٤٠م) على عدة أهداف رئيسية تتضمن: رفع كفاءة أسطول صيد الأسماك، وتطوير

تسعى وزارة الزراعة والثروة السمكية لتطوير التسويق السمكي من خلال إنشاء سوق مركزية للأسماك وأسواق تجزئة في موانئ الصيد، وتفعيل دور أسواق الجملة واعتماد نظام الدلالة.

وتتكون أسطول الصيد من عدد كبير من قوارب وسفن الصيد التقليدية وسفن الصيد الساحلية والتجارية أي حوالي (٢٢٧٢٠) قارب صيد حرفي و(٦٨٨) سفينة صيد حرفية و(١٢٤) سفينة صيد ساحلية في حين بلغ عدد الصيادين الحرفيين (٤٧٤٧٠) صياداً، وبلغ عدد سيارات نقل وتسويق الأسماك (٤١١٥) سيارة، ويجري تعزيز وتطوير أسطول الصيد من خلال تزويده بنحو (٥٠٠) سفينة صيد ساحلي جديدة و(٥٠٠) قارب صيد متطور جديد ضمن أسطول قوارب الصيد التقليدية التي تتميز بقدرتها على استغلال الموارد البحرية خارج الشريط الساحلي وتتوفر فيها ظروف عمل مناسبة واشتراطات السلامة البحرية الملائمة للطاخم ومجهزة بغرفة

قيادة تحتوي على أهم وسائل الملاحة ومؤهلة للإبحار لمدة تتجاوز ثلاثة أيام. وتعتبر موانئ الصيد من أهم مراكز البنية الأساسية لتنمية الأنشطة المتعلقة بقطاع الثروة السمكية وتحسين العوائد من الأسماك ويبلغ عدد موانئ الصيد حالياً (٢٢) ميناء كما يتم خلال الخطة الخمسية الحالية إنشاء (٨) موانئ جديدة وتأهيل (٩) موانئ صيد قائمة.

وقد سعت وزارة الزراعة والثروة السمكية لتطوير التسويق السمكي من خلال إنشاء سوق مركزية للأسماك وأسواق تجزئة في موانئ الصيد، وتفعيل دور أسواق الجملة واعتماد نظام الدلالة أو وكلاء البيع في الأسواق.

قطاع الثروة السمكية أحد القطاعات الخمسة الرئيسية التي تركز عليها الخطة الخمسية التاسعة بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي



التنمية الاقتصادية



ركزت السلطنة ضمن خطتها للتنوع الاقتصادي على إنشاء عدد من المناطق الاقتصادية والصناعية والحرّة بهدف استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية

شهد الاقتصاد العالمي العديد من المتغيرات منذ منتصف عام ٢٠١٤م عندما بدأت أسعار النفط في الهبوط ملحقة آثارا سلبية على اقتصادات دول المنطقة المعتمدة على النفط، وتراجع متوسط سعر نفط عمان خلال عام ٢٠١٦م إلى حوالي (٤٠,١) دولاراً للبرميل مقابل (٥٦,٥) دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٥م و(١٠٣,٢٣) دولارات للبرميل في عام ٢٠١٤م، وانعكس ذلك على إيرادات السلطنة من النفط التي تراجعت في عام ٢٠١٦م إلى (٣,٦) مليار ريال عماني مقابل (٥,٦) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٥م و(١٠,٢) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٤م، إلا أن السلطنة استطاعت إدارة هذه المتغيرات بالتركيز على تنويع مصادر الدخل الوطني وفق خطة وطنية تحقق ارتفاعاً متدرجاً للإيرادات غير النفطية.

كما اتخذت عدداً من الإجراءات المالية لمواجهة عجز الموازنة وضبط الأوضاع المالية

تضمنت: تشييط الإيرادات غير النفطية، وتعديل قانون ضريبة الدخل، وتعديل رسوم إصدار تراخيص استخدام العمال غير العمانيين، وتعديل بعض الرسوم الخدمية للخدمات التي تقدمها شرطة عُمان السلطانية، والحد من الإعفاءات الضريبية للشركات والمؤسسات، ورفع كفاءة تحصيل الضرائب وتفعيل الرقابة والمتابعة، وتعديل الضوابط المطبقة للإعفاء من الضريبة الجمركية، وتطبيق التعرفة المعدلة لكبار مستخدمي الكهرباء للاستخدامات التجارية والصناعية والحكومية، وتعديل ضوابط تخصيص الأراضي التجارية والسياحية والصناعية والزراعية، وتطبيق الرسوم الخدمية الموحدة للخدمات البلدية، وتعديل الرسوم لبعض الخدمات المقدمة من الوزارات والوحدات الحكومية بما يعكس تكلفة ومستوى الخدمات المقدمة.

وقد انتهجت الحكومة سياسة التدرج في تطبيق هذه الإجراءات لتفادي أية تبعات حادة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية. لذا تمت مراعاة عدم التأثير على الخدمات المقدمة للمواطنين وتجنب دخول الاقتصاد في مرحلة انكماش.

وتعكس هذه الإجراءات توجه الحكومة لتنويع مصادر الدخل الوطني، وتركز الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) على خمسة قطاعات واعدة وعدد من المكنات، ولضمان تنفيذ أهداف الخطة لاسيما ما يتعلق منها بالتنويع الاقتصادي تم اعتماد البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي «تنفيذ» بهدف تحسين بيئة الاستثمار وسهولة ممارسة الأعمال بما يخدم التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية، كما يركز برنامج «تنفيذ» على مراجعة وتحديث القوانين

والتشريعات، واستخدام التقنيات الإلكترونية في إنجاز الخدمات الحكومية لتذليل كافة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، وقد اشتملت المرحلة الأولى من البرنامج على ثلاثة قطاعات رئيسية هي: الصناعات التحويلية، والسياحة، والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى قطاعات داعمة هي: المالية والتمويل المبتكر، والتشغيل وسوق العمل.

وقد نتج عن المرحلة الأولى (١٢١) مبادرة ومشروعاً بدأ العمل على تنفيذها في عام ٢٠١٧م، ومن المتوقع أن تسهم مخرجات المرحلة الأولى في رفع الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد على (١,٧) مليار ريال عماني وإيجاد (٢٠) ألف فرصة عمل للمواطنين العمانيين، كما تم تأسيس وحدة دعم التنفيذ والمتابعة التي تعد من الأدوات المكنة والداعمة لتنفيذ المبادرات والبرامج التي أوصى بها برنامج «تنفيذ».



إعداد استراتيجية لتطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني حتى عام ٢٠٤٠م

وقد حقق القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني خلال عام ٢٠١٦م معدلات نمو جيدة، إذ ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بالأسعار الجارية من (٢٤٥,٢) مليون ريال عماني في عام ٢٠١٥م إلى (٢٨١,٢) مليون ريال عماني في عام ٢٠١٦م، محققاً نمواً بنحو (١٤,٦) %.

كما تم خلال عام ٢٠١٦م إنتاج (١٥٦) ألف شتلة من الأصناف المحسنة من شتلات الفاكهة المختلفة وتوزيعها على المزارعين، وزراعة نحو (٢٢١١) فداناً ضمن برنامج التوسع في زراعة القمح، وإدخال أنظمة الري الحديثة في عدد من المزارع، وتقديم الدعم لعدد من المزارع التي تعاني من ارتفاع في ملوحة مياه الري من خلال إدخال وحدات التحلية بهذه المزارع.

وفي سبيل النهوض بالمجال النباتي نفذت وزارة الزراعة والثروة السمكية خلال عام ٢٠١٦م مجموعة من البرامج والأنشطة أبرزها: إنتاج حوالي (٥٩) ألف فسيلة نخيل تم توزيعها وفقاً لبرنامجي دعم المزارعين والإحلال والتجديد وتم تخصيص جزء منها لمشروع المليون نخلة.

وسجلت المنتجات الحيوانية خلال عام ٢٠١٦م نمواً بنسبة (١٢,٤) % لتتصعد إلى (٢٤٤) ألف طن مقابل (٢١٧) ألف طن في عام ٢٠١٥م.

انتهت وزارة الزراعة والثروة السمكية خلال عام ٢٠١٦م من إعداد استراتيجية تطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني حتى عام ٢٠٤٠م وذلك بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» مع وجود خطة استثمارية لتنفيذ مضامينها.

وتبذل الوزارة العديد من الجهود في سبيل تشجيع وتحفيز الشركات والقطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الزراعية سواءً النباتية منها أو الحيوانية، وفي هذا الإطار تم إنشاء الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة التي تعد الذراع الاستثمارية للحكومة في مجال المشاريع الغذائية، إضافة إلى إنشاء (٤) شركات: الأولى متخصصة في إنتاج الدواجن والثانية متخصصة في إنتاج اللحوم الحمراء والثالثة والرابعة لإنتاج وتصنيع حليب الأبقار والإبل في شمال وجنوب السلطنة، بالإضافة إلى وجود مشروعات أخرى سيتم تنفيذها من قبل القطاع الخاص، من أهمها مشروع لإنتاج بيض المائدة ينفذ من قبل شركة المطاحن العمانية بالتعاون مع مستثمرين من خارج السلطنة، ومن المتوقع أن تسهم هذه المشروعات في رفع نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية، كما تم الانتهاء من إعداد (٤) دراسات جدوى متخصصة لتسويق وتصنيع التمور والمنتجات الثانوية من التمور كالأعلاف والأخشاب.

وتبذل الوزارة العديد من الجهود في سبيل تشجيع وتحفيز الشركات والقطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الزراعية سواءً النباتية منها أو الحيوانية، وفي هذا الإطار تم إنشاء الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة التي تعد الذراع الاستثمارية للحكومة في مجال المشاريع الغذائية، إضافة إلى إنشاء (٤)

الكهرباء والمياه



إنشاء محطات جديدة لإنتاج الكهرباء في مختلف محافظات السلطنة لمواكبة النمو في الطلب على الكهرباء

وتركز السلطنة على إنشاء محطات إنتاج محطات تحلية المياه القائمة وإنشاء كبرى لتحلية مياه البحر بهدف تعزيز الأمن المائي بحيث يتم الاعتماد على محطات التحلية كمصدر رئيسي لمياه الشرب والإبقاء على المياه الجوفية كمخزون استراتيجي، وتعمل الهيئة العامة للكهرباء والمياه «ديم» جنباً إلى جنب مع الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه على وضع الخطط الرامية لزيادة

وقد ارتفع إجمالي إنتاج السلطنة من الكهرباء في عام ٢٠١٦م بنسبة (٤,٥ %) ليبلغ (٢٤٢٢٢) جيغاواط في الساعة مقابل (٢٢٧٥٦) جيغاواط في الساعة في عام ٢٠١٥م.

وشهد إنتاج المياه في عام ٢٠١٦م نمواً بنسبة (١٢,٢ %) ليبلغ حوالي (٣٧٧,٩) مليون متر مكعب مقابل نحو (٣٣٦,٨) مليون متر مكعب في عام ٢٠١٥م.

يشهد الطلب على الكهرباء نمواً سنوياً يبلغ حوالي (٩ %) نتيجة للنمو الاقتصادي وازدياد أعداد المشروعات التجارية والصناعية والعقارية التي يتم تشييدها سنوياً، واستمرار الحكومة في استثماراتها المختلفة، بالإضافة إلى النمو السكاني والعمراني، وتعمل السلطنة على مواكبة النمو في الطلب على الكهرباء من خلال إنشاء محطات جديدة لإنتاج الكهرباء في مختلف محافظات البلاد، والاستفادة من الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء.

الأداء المالي في ٢٠١٦م

استطاعت السلطنة خلال عام ٢٠١٦م تقليص الإنفاق العام إلى (١٢,٩) مليار ريال عماني مقابل حوالي (١٢,٧) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٥م، و(١٥,١) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٤م.

وشكلت المصروفات الجارية البالغة (٩,٣) مليار ريال عماني (٧٢,٢٪) من إجمالي الإنفاق العام، في حين بلغت المصروفات الاستثمارية (٢,٩) مليار ريال عماني والمساهمات والدعم (٦٥٩,٧) مليون ريال عماني.

وبلغ إجمالي الإيرادات في عام ٢٠١٦م حوالي (٧,٦) مليار ريال عماني مقابل نحو (٩,١) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٥م و(١٤,١) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٤م، وشكلت إيرادات النفط الخام البالغة (٣,٦) مليار ريال عماني حوالي (٤٨٪) من إجمالي الإيرادات، وسجلت إيرادات الغاز خلال عام ٢٠١٦م نمواً بنسبة (٣,٥٪) متجاوزة (١,٥) مليار ريال عماني، وسجلت الإيرادات الأخرى

بما فيها إيرادات الضريبة الجمركية وإيرادات الدخل على الشركات والإيرادات الرأسمالية نمواً بنسبة (٢٥,٥٪) لتبلغ (٢,٤) مليار ريال عماني مقابل (١,٩) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٥م.

وتم تمويل العجز البالغ (٥,٣) مليار ريال عماني من خلال الاقتراض المحلي والعالمي والتمويل من الاحتياطيات.

موازنة ٢٠١٧م

للدعم الكهربائي وغاز الطبخ والقروض الإسكانية والتنمية والدعم التشغيلي للشركات الحكومية.

وتبلغ الإيرادات المقدرة في موازنة عام ٢٠١٧م حوالي (٨,٧) مليار ريال عماني من بينها (٤,٤٥) مليار ريال عماني لصالح إيرادات النفط و(١,٦٦) مليار ريال عماني إيرادات الغاز وحوالي (٢,٦) مليار ريال عماني الإيرادات غير النفطية، وقد تم الأخذ في الاعتبار عند تقدير الإيرادات عدداً من الاعتبارات أبرزها: التزام السلطنة بالتخفيض المقرر على إنتاج النفط وفقاً لقرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وبدء تدفق الغاز من حقل خزان مكارم في الربع الأخير من عام ٢٠١٧م، وتحسين الآليات ورفع معدلات التحصيل والتوسع في توفير الخدمات التفضيلية مقابل رسوم تتوافق مع هذه الخدمات.

ومن المقدّر أن يبلغ عجز الموازنة نحو (٣) مليارات ريال عماني، ونظراً لتراكم العجز للسنة الثالثة على التوالي فإن هدف تخفيض العجز أثناء العام هو أحد أولويات موازنة ٢٠١٧م، وسيتم تمويل العجز من خلال الاقتراض الخارجي والمحلي والسحب من الاحتياطيات.

تركز الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٧م على تحقيق الاستدامة المالية، وتقليل العجز واحتوائه ضمن المستويات الآمنة، والاستمرار في مراجعة وتخفيض الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاستهلاكي وغير الضروري، ورفع كفاءة الإنفاق العام وضمان استدامته، وتنشيط الإيرادات غير النفطية، والعمل على رفع مساهمتها في جملة الإيرادات الحكومية، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، والحد من تنامي الدين العام، والعمل على تخفيضه خلال السنوات المقبلة، والتركيز على الاقتراض الخارجي لتمويل المشروعات الإنمائية ومتطلبات الموازنة.

وقدّر إجمالي الإنفاق العام بنحو (١١,٧) مليار ريال عماني بانخفاض قدره (٢٠٠) مليون ريال عماني عن الإنفاق المقدّر لعام ٢٠١٦م، وتمت مراعاة الإبقاء على مستوى الصرف على المشاريع الإنمائية بدون تخفيض وبما يضمن سير العمل وإكمال كافة المشاريع التي هي قيد التنفيذ دون أي توقف أو تأجيل، وضمان سداد الدفعات المالية المستحقة عن التعاقدات الحكومية في مواعيدها وبشكل منتظم، كما خصصت الموازنة (٢٩٥) مليون ريال عماني

المبلغ			البند
(مليون ريال عماني)			
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٩,٣١٩,٩	٩,١٦٤,٠	٩,٦٦,٢	المصروفات الجارية
٢,٩٢٨,٦	٣,٣١٥,٢	٣,٥٨٤,٢	المصروفات الاستثمارية
٦٩٥,٧	١,٢١٩,٧	١,٩٨١,٤	المساهمات والدعم
١٢,٩٠٨,٢	١٣,٦٩٨,٩	١٥,١٧١,٨	الإجمالي
الإنفاق الحكومي منذ ٢٠١٤م إلى ٢٠١٦م			



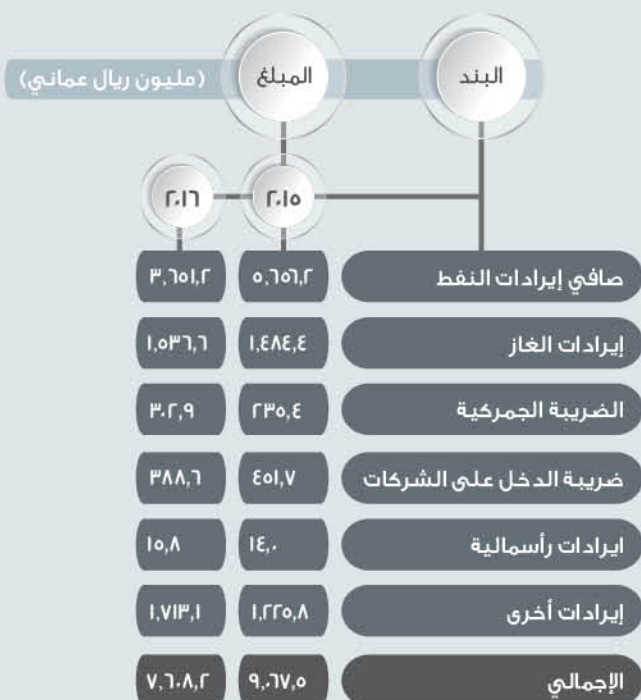
سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٦ تراجعاً بنسبة (٥,١)٪ ليبلغ حوالي (٢٥,٥) مليار ريال عماني مقابل (٢٦,٨) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٥، وجاء هذا التراجع نتيجة لتراجع الناتج المحلي للأنشطة النفطية من (٩,١) مليار ريال عماني إلى (٦,٩) مليار ريال عماني، في حين سجل الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية ارتفاعاً بمقدار (١١١,٦) مليون ريال عماني ليبلغ حوالي (١٩,٢) مليار ريال عماني

هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٦

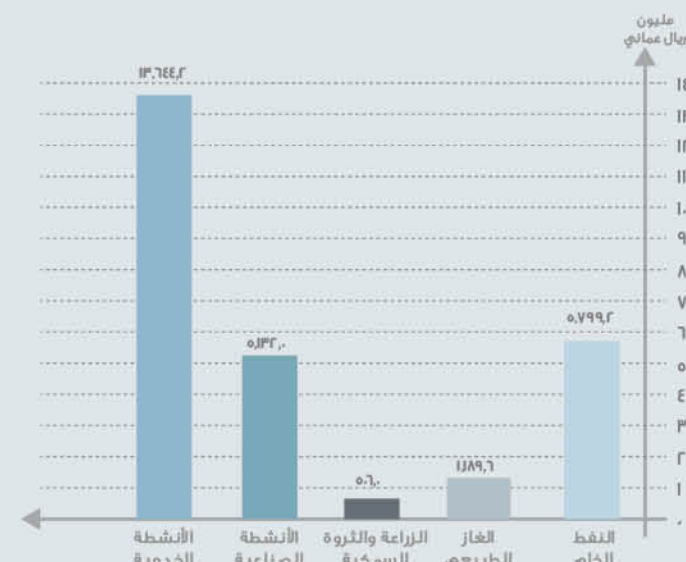
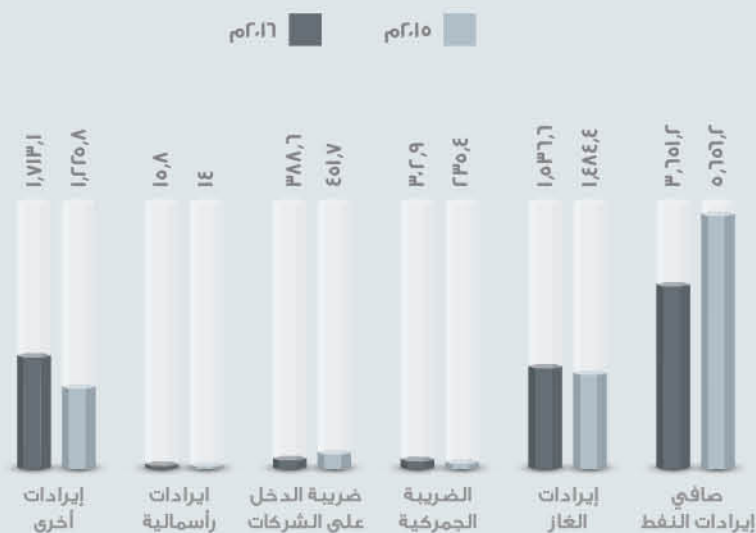


المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات - أغسطس ٢٠١٧

إجمالي الإيرادات الحكومية لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦



المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات - أغسطس ٢٠١٧



بيئة الأعمال

حصلت السلطنة خلال عام ٢٠١٧م على المركز الأول عربيا في مؤشر بدء ممارسة الأعمال التجارية والمركز الثالث عربيا في كل من المؤشر الفرعي لحكم القانون ومؤشر ركيزة المؤسسات ومؤشر البيئة السياسية ومؤشر البيئة الاقتصادية.

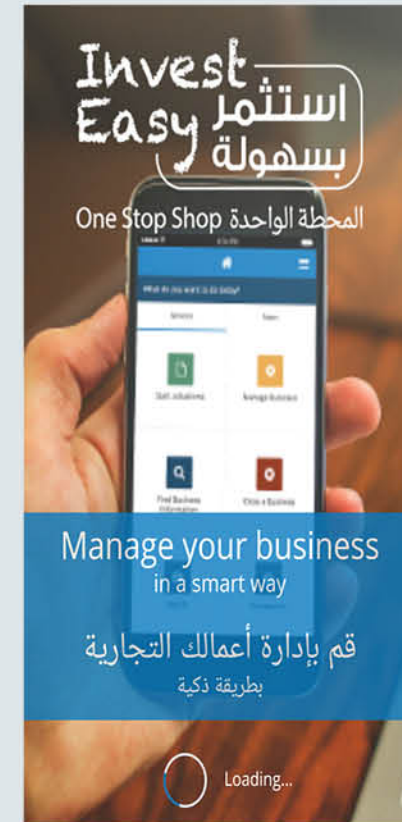
مقومات عديدة تتمتع بها السلطنة مكنتها من استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية

وقد حظيت السياسات التجارية للسلطنة بتقدير دولي، فقد حصلت السلطنة خلال عام ٢٠١٧م على المركز الأول عربيا في مؤشر بدء ممارسة الأعمال التجارية والمركز الثالث عربيا في كل من المؤشر الفرعي لحكم القانون ومؤشر ركيزة المؤسسات ومؤشر البيئة السياسية ومؤشر البيئة الاقتصادية، كما حصلت على المركز الرابع عالميا والأول عربيا في مؤشر الأمن السيبراني العالمي لعام ٢٠١٧ الذي أصدره الاتحاد الدولي للاتصالات، وتعكس هذه الأرقام ما تتميز به السلطنة من استقرار أمني وسياسي واقتصادي إلى جانب التسهيلات التي تقدمها الحكومة والتي تساعد على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها.

ترتكز سياسات السلطنة الاقتصادية على الانفتاح على الأسواق العالمية، وتهيئة المناخ الملائم لنمو الاستثمارات المحلية والأجنبية بمختلف القطاعات الاقتصادية، وتحديث القوانين والتشريعات وتقديم الحوافز والتسهيلات التي تواكب تطورات المستثمرين مع تهيئة البنية الأساسية اللازمة لذلك كالموانئ والمطارات وتزويدها بمختلف التسهيلات التي تدفع الاقتصاد الوطني للنمو.

وتعتبر بوابة «استثمر بسهولة» التابعة لوزارة التجارة والصناعة أحد الأنظمة الإلكترونية التي استحدثتها السلطنة من أجل تسهيل تأسيس المشروعات الاقتصادية وتقديم الخدمات التي يحتاج إليها قطاع الأعمال، وتهدف البوابة إلى تسريع تأسيس الأعمال التجارية وإنشاء الشركات، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، وزيادة الاستثمارات الأجنبية من خلال ما تقدمه من خدمات إلكترونية للمستثمرين وقطاع الأعمال عبر بوابة واحدة ومصدر واحد للبيانات المتعلقة بالعمل التجاري. وقد بلغ عدد المعاملات التجارية التي تم تسجيلها عبر البوابة في عام ٢٠١٦م حوالي (١٩٤) ألف معاملة مقارنة بـ (٣٥) ألف معاملة في عام ٢٠١٥م، ويبلغ عدد الخدمات التي توفرها البوابة أكثر من (٧٧) خدمة.

وتشير الإحصائيات إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغ حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٦م حوالي (٦,٧) مليار ريال عماني، وساهم قطاع النفط والغاز بنسبة (٤٢٪) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر بـ (٢,٨) مليار ريال عماني، في حين ساهم قطاع الوساطة المالية البالغ حوالي (١,٤) مليار ريال عماني بـ (٢٠,٦٪) ثم قطاع الصناعات التحويلية بـ (٩٠٠) مليون ريال عماني أي (١٣,٤٪) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر.



بوابة (استثمر بسهولة) أحد الأنظمة الإلكترونية التي استحدثتها السلطنة من أجل تسهيل تأسيس المشروعات الاقتصادية وتقديم الخدمات التي تحتاجها





يتولى مجلس المناقصات مسؤولية طرح المناقصات وفتح العروض وتحليلها وإسناد جميع المناقصات الحكومية التي تزيد تكلفتها عن (٣) ملايين ريال عماني على اختلاف أنواعها وتُستثنى من هذه الإجراءات عقود مشروعات وحدات الأمن والدفاع والشركات ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة المملوكة بالكامل للحكومة أو ما يرد بشأنه نص قانوني، ويقوم المجلس بهذا الدور من خلال إجراءات تهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء في الأجهزة الحكومية لتأكيد حسن وكفاءة استخدام المال العام.

وقد قام المجلس خلال عام ٢٠١٦م بإسناد (٥٩) مناقصة بتكلفة فعلية بلغت (٢٨٥,٤) مليون ريال عماني من أبرزها: مشروع إنشاء خط نقل المياه من بوشر إلى السيب بمحافظة مسقط بتكلفة (٣٢,٤) مليون ريال عماني، واستئجار مساحة تخزينية لمشروع صوامع غلال

القمح الاستراتيجي في صحار بتكلفة (٣٠,٤) مليون ريال عماني، وتوريد أدوية لوزارة الصحة بتكلفة (٢٣,٩) مليون ريال عماني، وتشغيل وصيانة خطوط النقل الرئيسية ومحطات الضخ الرئيسية والخزانات مع ملحقاتها الأخرى التابعة للهيئة العامة للكهرباء والمياه بتكلفة (١٩,٨) مليون ريال عماني.

وفي النصف الأول من عام ٢٠١٧م أسند مجلس المناقصات مشروعات بقيمة (١٣٧,٥) مليون ريال عماني من أبرزها: إعادة إسناد الأعمال المتبقية لمشروع إمداد المياه لنيابة الجبل الأخضر في ولاية نزوى بمحافظة الداخلية، ومناقصة النظام الآلي لضريبة القيمة المضافة، ومشروع إنشاء الطرق الداخلية بمنطقة العمارات الصناعية بولاية العمارات بمحافظة مسقط، وتوريد أدوية لمختلف الوحدات الصحية بالسلطنة عن طريق وزارة الصحة.

مجلس المناقصات
يتولى مسؤولية طرح
المناقصات وفتح
العروض وتحليلها
وإسناد جميع المناقصات
الحكومية التي تزيد
تكلفتها عن (٣) ملايين
ريال عماني



شهد قطاع النفط والغاز خلال عام ٢٠١٦م عددا من التطورات الإيجابية، فقد بدأ تصدير النفط والغاز من محطة مستند للغاز، حيث تم تصدير حوالي (٩٠٠) ألف برميل من النفط الخام و(١٠,٤) مليون قدم مكعب من الغاز.

وقامت الشركات المشغلة لمناطق الامتياز النفطية بحفر واختبار (٥٢) بئراً استكشافية وتقييمية، وفي قطاع الغاز تم حفر واختبار (٢٩) بئراً استكشافية وتقييمية، وبلغ احتياطي السلطنة من النفط الخام والمكثفات النفطية بنهاية عام ٢٠١٦م حوالي (٥,٢) مليار برميل، فيما بلغ إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي المتوقع نحو (٢٤,٨) تريليون قدم مكعب.

وتم في عام ٢٠١٦م وضع حجر الأساس لمشروع مجمع لوى للبلاستيك بتكلفة (٦,٤) مليار دولار، وتوسعة مصفاة صحار بنحو (٢,٧) مليار دولار، وتنفيذ مشروع خزان للغاز بتكلفة (٢,١) مليار دولار، كما بدأ العمل في مشروع

تطورات إيجابية شهدتها
قطاع النفط والغاز
خلال عام ٢٠١٦م

القطاع المصرفي



القطاع المصرفي
يواصل دوره الحيوي في
المساهمة في دفع النمو
الاقتصادي

تتسم بهما السياسة المصرفية للبنك المركزي العماني، تم تعديل التعليمات المتعلقة باحتساب هذه المخصصات حيث تم تخفيضها على المعاملات التي تمت في عامي ٢٠١٦م و ٢٠١٧م لتبلغ (٥٪) و (١٠٪) على التوالي، على أن يتم تطبيق كامل النسبة التي فرضت أول مرة والبالغة (١٥٪) اعتباراً من عام ٢٠١٨م. وقد جاءت هذه الخطوة حرصاً على تقليل درجة تأثير المقترضين بالتعهدات المرتبطة بتباطؤ النشاط الاقتصادي ولضمان تدفق الائتمان للقطاعات الإنتاجية لا سيما أن نسبة كفاية رأس المال قد شهدت مزيداً من الارتفاع في الفترة الأخيرة لتبلغ حوالي (١٧٪) في نهاية ديسمبر ٢٠١٦م وهو مستوى ممتاز، كما ظلت نسبة القروض المتعثرة عند مستوى منخفض يبلغ (٢٪).

وارتفع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل البنوك التقليدية والإسلامية وشركات الإيداع الأخرى خلال عام ٢٠١٦م بنسبة (١٠,١٪) ليصل بنهاية ديسمبر إلى (٢٢,١) مليار ريال عماني، وارتفع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنفس النسبة ليبلغ (١٩,٧) مليار ريال عماني. وسجل إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي نمواً بنسبة (٥,٢٪) ليصل في نهاية ديسمبر ٢٠١٦م إلى (٢٠,٤) مليار ريال عماني.

يعمل البنك المركزي العماني على توفير البيئة المواتية لقطاع التمويل بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص ليواصل دوره الحيوي في المساهمة في دفع النمو الاقتصادي وتبويب مصادر هذا النمو بالإضافة إلى الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية (الريال العماني) داخلياً وخارجياً، وقد تم اعتباراً من الأول من أبريل ٢٠١٧م زيادة رأسمال البنك المركزي إلى مليار ريال عماني بهدف تعزيز قدرة البنك على ممارسة مهامه ومواجهة التطورات النقدية والمالية المحلية والعالمية.

وسعيًا لمواكبة أحدث التطورات في مجال المعايير المحاسبية الدولية قام البنك المركزي العماني في ١٢ أبريل ٢٠١٧م بالتعميم على البنوك لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٩) المتعلق بالأدوات المالية الذي جاء استجابة لدروس الأزمة المالية العالمية. ويُعتبر هذا المعيار نقلة نوعية فيما يخص محاسبة الأدوات المالية خصوصاً من حيث التعثر.

وفي إجراء استباقي لوقاية البنوك وشركات التمويل والتأجير وتعزيز مرونتها، تم توجيه المؤسسات المصرفية لاحتساب مخصصات على القروض التي تمت إعادة هيكلتها بالإضافة إلى إصدار ضوابط حول توزيع الأرباح بحيث تكون مربوطة مع نسبة كفاية رأس المال، وترجمة للمرونة والتكيف اللذين

وقامت السلطنة في مطلع عام ٢٠١٧م بخفض إنتاجها من النفط بمعدل (٤٥) ألف برميل يومياً التزاماً منها بالاتفاق المعلن بين منتجي النفط من داخل وخارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) الخاص بتقليص الإنتاج وإعادة التوازن لأسعار النفط، وبلغ متوسط الإنتاج اليومي في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٧م حوالي (٩٦٨) ألف برميل مقابل نحو (٩٩٨) ألف برميل يومياً في الفترة المماثلة من عام ٢٠١٦م، ليلجإجمالي إنتاج السلطنة من النفط الخام والمكثفات النفطية حوالي (١٤٦,٣) مليون برميل مقابل (١٥١,٦) مليون برميل في الفترة المماثلة من عام ٢٠١٦م، وسجل متوسط سعر نفط عمان في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٧م زيادة بنسبة (٥٠,٨٪) ليصعد إلى (٥١,٦) دولاراً للبرميل مقابل (٣٤,٢) دولاراً للبرميل في الفترة المماثلة من عام ٢٠١٦م.

وخلال عام ٢٠١٧م شهد مشروع «مرآة» وهو أكبر مشروع في العالم لإنتاج البخار بالطاقة الشمسية إنتاج أول كمية من البخار وبلغ الإنتاج اليومي (٦٠٠٠) طن، إذ تم تقليص إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون بحوالي (٣٠٠) ألف طن سنوياً وتوفير الغاز بمقدار (٥,٦) ترليون وحدة حرارية بريطانية، وتبلغ تكلفة المشروع الذي يهدف إلى تعزيز إنتاج النفط حوالي (٦٠٠) مليون دولار.

وبلغ متوسط سعر نفط عمان في عام ٢٠١٦م نحو (٤٠,١٤) دولار أمريكي مقابل (٥٦,٤٥) دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠١٥م و (١٠٣,٢٣) دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠١٤م، إلا أن متوسط الإنتاج من النفط الخام والمكثفات النفطية ارتفع إلى حوالي مليون و (٤) آلاف برميل يومياً مقابل (٩٨١) ألف برميل يومياً في عام ٢٠١٥م، وارتفعت الصادرات النفطية إلى (٢٢١,٩) مليون برميل مقابل نحو (٣٠٨) ملايين برميل، وتعتبر جمهورية الصين الشعبية وتايوان واليابان أبرز الدول المستوردة للنفط العماني.



و بلغت صادرات السلطنة من الغاز الطبيعي المسال خلال عام ٢٠١٦م نحو (٨,٥) مليون طن متري

وبالإضافة إلى هذا الإنتاج، تم خلال عام ٢٠١٦م استيراد الغاز الطبيعي من شركة دولفين للطاقة بمعدل (٥,٥) مليون متر مكعب يومياً

فيما شكل إنتاج الغاز غير المصاحب نسبة (٨١) من إجمالي الإنتاج بمعدل (٨١,٨) مليون متر مكعب يومياً

وشكل إنتاج الغاز المصاحب (١٨,٢٪) من إجمالي الإنتاج بمعدل (١٩,٣) مليون متر مكعب يومياً

سوق رأس المال

تسعى الهيئة العامة لسوق المال التي تتولى الإشراف على قطاعي سوق رأس المال والتأمين لتوفير بدائل تمويلية مبتكرة وتنافسية تضمن التوظيف الأمثل لرؤوس الأموال وربطها بمشاريع إنتاجية ترفع من كفاءة الاقتصاد الوطني، في ظل ما تتمتع به سوق رأس المال من خصائص وسمات تؤهلها للقيام بدور محوري وأساسي في تمويل المشروعات.

ومن المؤمل أن تلعب سوق رأس المال دوراً أكبر من خلال تمويل المشروعات والمبادرات التي تم إقرارها في البرنامج الوطني للتنوع الاقتصادي «تنفيذ» باعتبار أن السوق إحدى الوسائل التمويلية التي تمتاز بقدرتها على توفير تمويل طويل الأجل للمشاريع الكبيرة إلى جانب أنها وسيلة لإشراك كافة شرائح المجتمع في توظيف مدخراتهم في هذه المشاريع.



البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي (تنفيذ) يهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار وسهولة ممارسة الأعمال بما يخدم التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية

سوق مسقط للأوراق المالية

بلغت قيمة التداولات بسوق مسقط للأوراق المالية في عام ٢٠١٦م حوالي (٩٥٩) مليون ريال عماني مقابل (١,٤) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٥م، وشهدت السوق إقبالا جيدا من المستثمرين المحليين الذين استحوذت مشترياتهم على (٨٢,٦) % من إجمالي قيمة التداول مقابل مبيعات بنسبة (٧٣,٦) %، وسجل المؤشر الرئيسي صعودا بنسبة (٧) % وأغلق على (٥٧٨٢) نقطة مرتقعا (٣٧٦) نقطة.

وارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة بالسوق بنهاية عام ٢٠١٦م إلى

حوالي (١٧,٣) مليار ريال عماني مقابل (١٥,٧) مليار ريال عماني في نهاية عام ٢٠١٥م.

وفي النصف الأول من عام ٢٠١٧م بلغ إجمالي حجم التداول (٤٧١,٣) مليون ريال عماني مقابل (٥٦٠,٤) مليون ريال عماني في الفترة المماثلة من عام ٢٠١٦م، وارتفعت القيمة السوقية بنهاية يونيو مسجلة مكاسب تقدر بـ (٣٢٢,٤) مليون ريال عماني عن مستواها في نهاية عام ٢٠١٦م.

سوق مسقط للأوراق المالية تعمل على تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري



سوق رأس المال وإعادة تصنيف الأسواق في سوق مسقط للأوراق المالية إلى ستة أسواق هي: السوق النظامية والسوق الموازية وسوق المتابعة والسوق الثالثة وسوق السندات والصكوك وسوق حق الأفضلية، ويأتي هذا التوجه في مرحلة يشهد فيها القطاع توسعا في نوعية المنتجات التمويلية المطروحة التي من المتوقع أن تشهد إقبالا أكبر خلال الفترة القادمة.

وقد استطاع قطاع رأس المال خلال عام ٢٠١٦م توفير تمويل بنحو (١,٦) مليار ريال عماني لتمويل إنشاء أو توسعة أنشطة استثمارية لقطاعات مختلفة شملت النفط والخدمات والصناعة والنقل وغيرها.

وقد قامت الهيئة خلال عام ٢٠١٦م بإصدار عدد من اللوائح والقواعد التنظيمية من أبرزها إصدار لائحة الصكوك واعتماد عدد من التعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون

قطاع التأمين

التجارة

شهد عام ٢٠١٦ م صدور قانون التأمين التكافلي ليتوفر بذلك الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع وبما يؤدي إلى طرح منتجات تأمينية متنوعة تتناسب مع احتياجات السوق وتوجهات الأفراد والمؤسسات، كما تم اعتماد التعديلات الجديدة للوثيقة الموحدة للمركبات التي تهدف لحماية حقوق حملة وثيقة التأمين مع إضافة المزيد من الوضوح والشفافية عليها إلى جانب إدراج

وسجلت الأقساط المباشرة لقطاع التأمين في عام ٢٠١٦ م نمواً بنسبة (٢٠٪) لتصل إلى (٤٥٠) مليون ريال عماني مقابل (٤٤٢) مليون ريال عماني في عام ٢٠١٥ م، وبلغت قيمة الأقساط المباشرة لشركات التأمين التكافلي حوالي (٤٢) مليون ريال عماني مشكلة حوالي (٩,٣ ٪) من إجمالي الأقساط المباشرة لقطاع التأمين.

شهدت التجارة الداخلية خلال عام ٢٠١٦ م نمواً جيداً في معظم أنشطتها التجارية والخدمية، وانعكس هذا النمو على الناتج المحلي الإجمالي، وتشير الإحصائيات إلى أن مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت في عام ٢٠١٦ م بنسبة (١,٨ ٪) لتبلغ (١٣,٦) مليار ريال عماني مقارنة بـ (١٣,٤) مليار ريال عماني في عام ٢٠١٥ م، وبلغت مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (١,٩) مليار ريال عماني، فيما ساهم قطاع الفنادق والمطاعم بـ (٢٤٩,١) مليون ريال عماني، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات بـ (١,٤) مليار ريال عماني، والأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية بـ (١,٣)

مليار ريال عماني، والوساطة المالية بـ (١,٥) مليار ريال عماني، والإدارة العامة والدفاع بنحو (٣,٨) مليار ريال عماني، وساهمت الخدمات الأخرى بـ (٣,٣) مليار ريال عماني.

وبلغت قيمة التجارة الخارجية للسلطنة خلال عام ٢٠١٦ م حوالي (١٩,٢) مليار ريال عماني من بينها (١٠,٢) مليار ريال عماني قيمة الصادرات السلعية و(٨,٩) مليار ريال عماني قيمة الواردات السلعية، وشكلت صادرات النفط والغاز البالغة (٥,٨) مليار ريال عماني (٥٦,٧ ٪) من إجمالي الصادرات السلعية، وبلغت قيمة الصادرات غير النفطية (٢,٤) مليار ريال عماني، وتجارة إعادة التصدير حوالي (٢,١) مليار ريال عماني.

هيكل الصادرات السلعية في عام ٢٠١٦

القيمة	البند
٥,٨٤,٣	صادرات النفط والغاز
٢,٣٩٨,٨	الصادرات غير النفطية
٢,٠٥٦,٤	إعادة التصدير
١,٢٩٥,٥	إجمالي الصادرات السلعية

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات - أغسطس ٢٠١٧



صدور قانون التأمين التكافلي وفر الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع

السياحة جزء من مواردنا الاقتصادية

«... وإيماننا منا بأهمية قطاع
السياحة وكونه صناعة نامية
على المستوى العالمي حيث أصبح
يشكل أحد العائدات الأساسية لكثير من دول
العالم المتقدمة ونظرا لما حبا الله به بلدنا من تنوع
بيئي وجغرافي ومقومات من الممكن أن تجعل
منه إحدى المحطات الرئيسية لذلك
الغرض في المنطقة اتخذنا قرارا بإنشاء
وزارة تعنى بهذا القطاع الحيوي
الهام ألا وهي وزارة السياحة...»

قابوس بن سعيد



الانعقاد السنوي لمجلس عمان ٢٠٠٤م

البيئة البحرية



البيئة البحرية العمانية تتميز بشواطئها الجميلة ومواردها الطبيعية الخلابة

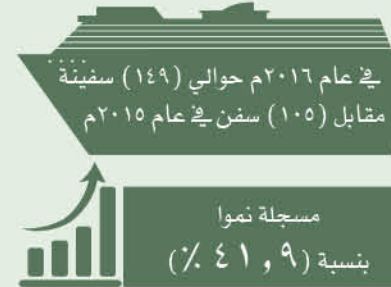
تتميز البيئة البحرية العمانية بشواطئها الجميلة التي تمتد لمسافة (٣١٦٥) كم ومواردها الطبيعية ومناظرها الخلابة كما هو الحال في الخلجان والجروف الصخرية بمحافظة مسندم التي تعتبر فريدة من نوعها في كافة أرجاء شبه الجزيرة العربية، كما أن وجود أشجار القرم بكثافة في عدد من ولايات السلطنة يجعلها مناطق بحرية ذات بيئة فريدة من نوعها لما تحويه من تنوع أحيائي ومناظر طبيعية تجعلها عامل جذب سياحي، وتعتبر شواطئ جزيرة مصيرة ومحمية جزر الديمانيات الطبيعية ومحمية رأس الحد من أهم الشواطئ التي تعيش فيها السلاحف بمختلف أنواعها وتكتسب هذه الأهمية ليس على مستوى السلطنة فحسب بل على مستوى العالم، وتتميز شواطئ منطقة بر الحكمان بولاية محوت بوفرة الطيور بكثافة خاصة في مواسم هجرة الطيور.

هذا إلى جانب الموارد البحرية الأخرى التي تزرع بها البيئة البحرية العمانية وفي مقدمتها الشعاب المرجانية التي تمثل أحد أهم الموارد البحرية لما تحويه من تنوع أحيائي وجمالي وإسهاماتها البيئية المختلفة، وكذلك الحيتان والدلافين وغيرها من الموارد البحرية التي تعتبر عوامل جذب واستقطاب سياحي.

وقد أولت وزارة البيئة والشؤون المناخية اهتماماً خاصاً بالبيئة البحرية من خلال سن القوانين والتشريعات البيئية وإجراء البحوث والدراسات وإعداد الخطط الكفيلة بحماية البيئة البحرية وتنفيذ خطط إدارة المناطق الساحلية وتأهيل الأخوار واستزراع أشجار القرم وتنفيذ خطط إدارة الشعاب المرجانية وإقامة حملات تنظيف لبيئاتها.

السياحة البحرية

تسهم موانئ السلطنة في تعزيز قطاع السياحة من خلال ما تقدمه من خدمات لاستقبال السفن السياحية العالمية، وقد بلغ عدد السفن السياحية التي استقبلها ميناء السلطان قابوس



وبلغ عدد السياح الذين قدموا إلى السلطنة عن طريق الميناء حوالي (٢٤٩) ألف سائح مقابل (١٧٦) ألف سائح في عام ٢٠١٥م.

وشهد ميناء خصب ارتفاعاً في عدد السفن السياحية وعدد السياح؛ إذ استقبل حوالي (٦٦) سفينة سياحية على متنها أكثر من (١١٤) ألف سائح مقارنة بـ (٥١) سفينة سياحية على متنها حوالي (٩٩) ألف سائح في عام ٢٠١٥م.

وتسعى السلطنة للاستفادة من موقعها الجغرافي لتعزيز قطاع السياحة البحرية، ويعتبر تحويل ميناء السلطان قابوس من ميناء

تجاري إلى ميناء سياحي إحدى الخطط التي ستقود قطاع السياحة لتحقيق نقلة نوعية، وقد تم في يونيو من عام ٢٠١٧م توقيع اتفاقية شراكة بين الشركة العمانية للتنمية السياحية «عمران» وشركة «داماك العقارية» لتنفيذ مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس بتكلفة تقدر بنحو مليار دولار.

ويهدف مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس لتحويل الميناء إلى وجهة سياحية وسكنية وترفيهية متكاملة تشمل فنادق ووحدات سكنية فاخرة، إلى جانب المطاعم ومحلات التجزئة والمرافق الترفيهية.

وتسهم الشركة الوطنية للعبّارات في تشجيع السياحة الداخلية وتعزيز حركة النقل البحري بين عدد من الموانئ العمانية، وتمتلك الشركة عدداً من العبارات السريعة التي يستوعب بعضها أكثر من (٢٠٠) مسافر و(٥٦) سيارة، وقد قامت عبّارات الشركة في عام ٢٠١٦م بنقل أكثر من (٢٢٠) ألف مسافر مقابل (٢٠٥) آلاف مسافر في عام ٢٠١٥م، وارتفع عدد السيارات التي تم نقلها عبر العبّارات إلى أكثر من (٥٤) ألف مركبة مقارنة بـ (٥٢) ألفاً في عام ٢٠١٥م، وارتفع حجم الشحن على متن أسطول العبّارات من (٨) آلاف طن إلى (١٥) ألف طن.



موانئ السلطنة تساهم في تعزيز قطاع السياحة من خلال ما تقدمه من خدمات لاستقبال السفن السياحية العالمية

التنمية العمرانية

القطاع البلدي

يسهم قطاع الإسكان في التنمية العمرانية بالبلاد من خلال تخطيط وتوزيع الأراضي بمختلف استخداماتها إلى جانب التصرفات القانونية التي تدعم الاقتصاد الوطني فضلاً عن مشاريع الإسكان الاجتماعي.

وتهدف استراتيجية التخطيط التي تتبعها السلطنة إلى تحقيق التوازن في التنمية من خلال إعداد المخططات التفصيلية وتحديد استعمالات الأراضي على مستوى المدن والقرى، وتشترك الجهات الحكومية والخاصة في مراجعة المخططات العمرانية من خلال اللجنة الفنية المعنية بالآلية المرحلية للتخطيط العمراني وفقاً للضوابط والمعايير المعتمدة.

وقد قامت وزارة الإسكان خلال عام ٢٠١٦م بإعداد مجموعة من المخططات والجيوب التخطيطية وفرت من خلالها ما يقارب (٦٠) ألف قطعة أرض بمختلف الاستعمالات موزعة على محافظات السلطنة، وتم توزيع أكثر من (٣٦) ألف قطعة أرض، وسجل النشاط العقاري خلال عام ٢٠١٦م أكثر من (١٢٩) ألف معاملة عقارية وبلغ عدد

الأراضي المسجلة لأول مرة حوالي (٥٥١٤٠) أرضاً بمختلف الاستعمالات، وبلغ عدد الملكيات الصادرة خلال الفترة نفسها أكثر من (٢٣٠) ألف سند ملكية.

وسجل التداول العقاري خلال عام ٢٠١٦م ارتفاعاً ملحوظاً، فقد بلغ إجمالي قيمة التعاملات العقارية بمختلف محافظات السلطنة (٦,٦) مليون ريال عماني مقارنة بـ (٥,٢) مليون ريال عماني في عام ٢٠١٥م.

وشهد عام ٢٠١٦م سلسلة من الإجراءات المنظمةة للقطاع العقاري بهدف تنظيم القطاع لمواجهة الطلب المتنامي على السكن لكافة فئات المجتمع وتوفير البيئة المناسبة لتمكين القطاع الخاص من استقطاب الاستثمارات اللازمة، فقد تم تفعيل نظام الوساطة العقارية بمنح مكاتب الوساطة العقارية صلاحيات إنجاز التصرفات العقارية، كما تم إقرار مشروع إنشاء الأحياء السكنية النموذجية لتنفيذ من قبل شركات التطوير العقاري وذلك كأحد الحلول المطروحة لتوفير السكن المناسب للمواطنين.

استراتيجية التخطيط تهدف إلى تحقيق التوازن في التنمية وإعداد المخططات التفصيلية وتحديد استعمالات الأراضي



تكثيف الجهود لتأمين سلامة الأغذية والمياه والتأكد من مطابقتها للمواصفات الصحية المعتمدة

وتأمين سلامة الغذاء من خلال التفيتش الميداني على محلات الأنشطة التجارية المختلفة بالإضافة إلى أنشطة المراقبة الفنية على المنشآت قيد البناء بهدف المحافظة على التناسق العمراني وجمالية المدن.

كما تقوم الأجهزة المعنية بالرقابة البيطرية بتكثيف الرقابة الميدانية وتطوير آليات العمل بالمسالخ البلدية، ويتولى مركز مختبرات الأغذية والمياه الاضطلاع بأنشطة الرقابة المستمرة على الأغذية والمياه بهدف التأكد من سلامتها وصلاحياتها للاستهلاك الآدمي، ويقوم المركز بصورة مستمرة بإجراء التحاليل المخبرية العلمية على العينات المختارة من الأغذية والمياه والتأكد من مطابقتها للمواصفات الصحية المعتمدة.

يعد قطاع البلديات الإقليمية من القطاعات الخدمية الحيوية ورافداً مهماً من روافد التنمية في السلطنة وأحد مكونات الاستقطاب السياحي، وتركز وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه على تنفيذ العديد من المشروعات المتعلقة بالبنى الأساسية كمشاريع رصف الطرق الداخلية والإنارة والصرف الصحي، إلى جانب المشاريع الخدمية الأخرى كمشاريع تجميل الطرق ومداخل المدن وترميم وصيانة الأسواق القديمة وبناء أسواق جديدة في بعض المواقع ذات الكثافة السكانية العالية، بالإضافة إلى بناء الحدائق والمتنزهات.

ومع التزايد المستمر للنشاط العمراني وارتفاع أعداد السكان وما صاحب ذلك من زيادة في الاستهلاك الغذائي كثفت الوزارة من جهودها في مجال حماية الصحة العامة



قطاع النقل



مشروعات الطرق الجديدة في محافظة ظفار ساهمت في تحقيق انسيابية الحركة المرورية خاصة أثناء فترة الخريف

شارع ١٨ نوفمبر ليكون بثلاث حارات في كل اتجاه ليحقق انسيابية الحركة من وإلى مطار مسقط الدولي للقادمين من العذبية والمواالح الشمالية، كما تم أيضا إنشاء عدد من الجسور والتقاطعات المؤدية إلى مطار مسقط، بالإضافة إلى إنشاء العديد من الطرق الأخرى.

وفي محافظة ظفار أنجزت بلدية ظفار خلال عامي ٢٠١٦م و٢٠١٧م عددا من مشروعات الطرق الجديدة التي أسهمت في تحقيق انسيابية الحركة المرورية خاصة أثناء فترة الخريف التي تعتبر موسما سياحيا مهما بالسلطنة تستقبل فيه محافظة ظفار حوالي نصف مليون زائر.

وفي مجال تطوير النقل العام تتفد وزارة النقل والاتصالات على وضع تشريعات منظمة لأنشطة النقل البري لتعزيز الاقتصاد الوطني، ويعتبر قانون النقل البري الذي صدر في عام ٢٠١٦م أحد الإنجازات المهمة في هذا المجال، ويهدف القانون إلى تنظيم أنشطة النقل البري في السلطنة بما يضمن توفير أفضل الخدمات في مجال نقل الركاب والبضائع لخدمة أهداف ومتطلبات التنمية الاقتصادية الوطنية.

وفيما يتعلق بالطرق الداخلية قامت وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه خلال عام ٢٠١٦م برصف (١٩٦) كيلومترا ليرتفع بذلك إجمالي الطرق التي نفذتها الوزارة منذ عام ٢٠٠١م وحتى عام ٢٠١٦م إلى حوالي (٩٩٣١) كيلومترا.

وشهد قطاع النقل في عام ٢٠١٦م العديد من الإنجازات، ففي مجال تنفيذ مشاريع الطرق تم افتتاح ازدواجية طريق محضة - الروضة بمحافظة البريمي، وأجزاء من طريق بدبد - صور، وطريق الباطنة السريع، وطريق نزوى - عبري، وإعادة تأهيل طريق سناو - محوت - الدقم، وتعد هذه الطرق من المشروعات الحيوية التي تربط محافظات السلطنة وتساهم في إثراء الحركة الاقتصادية بالبلاد.

وفي محافظة مسقط قامت بلدية مسقط في عام ٢٠١٦م برصف (٤٠٦) كيلومترات بمختلف ولايات المحافظة، وقد أنجزت البلدية خلال العامين الماضيين عددا من الطرق الحيوية من بينها الطريق الذي يربط مطار مسقط الدولي الجديد بطريق مسقط السريع، ومشروع تطوير وتوسعة

يعتبر قطاع النقل أحد القطاعات الداعمة للتنمية السياحية، وقد شهد القطاع على مدى سنوات النهضة الحديثة تطورا مستمرا نظرا لدوره في تشييط الحركة الاقتصادية في مختلف مجالاتها التجارية والصناعية والسياحية، وتسهيل تنقل المواطنين والمقيمين بين مختلف الولايات.

وتتميز السلطنة بوجود شبكة طرق حديثة تربط جميع المحافظات، كما تربط المناطق الريفية بالمراكز الحضرية، بالإضافة إلى وجود عدد من الطرق التي تربط السلطنة بالدول المجاورة لتسهل بذلك في تدفق السياح والبضائع وتعزز العلاقات الأخوية والاقتصادية التي تربط السلطنة بتلك الدول.

وقد بلغت أطوال الطرق المعبدة التي تشرف عليها وزارة النقل والاتصالات حتى نهاية شهر ديسمبر من عام ٢٠١٦م ما يقارب (١٤٦٦٠) كيلومترا، وبلغت أطوال الطرق الترابية (١٦٩٩٠) كيلومترا تقريبا، أما الطرق التي تشرف عليها بلدية مسقط فبلغت أطوالها حوالي (٤٣٠٠) كيلومترا.

شبكة طرق حديثة تربط مختلف محافظات السلطنة

هذا الإطار قامت الهيئة خلال عام ٢٠١٦م بتدشين القطاع السادس للمجال الجوي العماني الذي جاء ضمن خطط الهيئة لتطوير خدمات الملاحة الجوية بالسلطنة، كما وقعت الهيئة عددا من اتفاقيات الأجواء المفتوحة ومذكرات التفاهم لزيادة عدد المقاعد أو عدد الرحلات مع العديد من الدول.

وشهد عام ٢٠١٧م تدشين أول طيران اقتصادي بالسلطنة وهو طيران السلام الذي انطلقت أولى رحلاته المباشرة من صلالة إلى مسقط في ٢٠ يناير ٢٠١٧م، وأضافت الشركة بعد ذلك خط صلالة - صحار في يونيو من العام نفسه، كما دشنت الشركة ابتداء من الربع الأول من عام ٢٠١٧م رحلاتها الدولية إلى دبي وجدة والمدينة المنورة والطائف وثلاث مدن في باكستان.

وشهد عام ٢٠١٧م تطورات إيجابية في مطار صحار بمحافظة شمال الباطنة، فقد قام طيران السلام اعتبارا من ٢٨ يونيو ٢٠١٧م بتسيير (٢) رحلات أسبوعيا بين مطاري صحار وصلالة، كما بدأت العربية للطيران في يوليو بتسيير رحلات مباشرة بين مطار صحار ومطار الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وفي شهر أغسطس ٢٠١٧م دشنت الخطوط الجوية القطرية رحلاتها المباشرة بين مطار صحار ومطار الدوحة.

كما شهد مطار الدقم خلال عام ٢٠١٧م تطورات إيجابية، فقد قام الطيران العماني بزيادة عدد رحلاته على خط مسقط - الدقم إلى (٥) رحلات أسبوعيا بدلا من (٤) رحلات سابقا.

وتعمل الهيئة العامة للطيران المدني على زيادة كفاءة قطاع النقل الجوي بالسلطنة، وفي



يحتل قطاع النقل الجوي باهتمام بالغ نظرا لدوره البارز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها السلطنة وتطویر قطاع السياحة، ويعد مطار مسقط الدولي الجديد تحفة معمارية رائعة تواكب النمو في أعداد المسافرين والشحن الجوي.



وسجل الطيران العماني في عام ٢٠١٦م نموا في مؤشرات أدائه، فقد ارتفع عدد الركاب بنسبة (٢١ ٪) ليبلغ (٧,٧) مليون مسافر مقابل (٦,٤) مليون مسافر في عام ٢٠١٥م، وارتفع عدد الرحلات المنتظمة من (٢٨) ألف رحلة إلى حوالي (٣١) ألف رحلة، وارتفع عدد أسطول الطائرات بنهاية عام ٢٠١٦م إلى (٤٧) طائرة، كما شهد عام ٢٠١٦م تدشين الرحلة اليومية الثانية إلى مطار هيثرو بلندن، وزيادة عدد الرحلات إلى العاصمة الفرنسية باريس إلى رحلة يومية بدلا من (٥) رحلات أسبوعيا، كما تم تدشين أولى وجهات الطيران العماني إلى جوازو في جمهورية الصين الشعبية، والنجف في جمهورية العراق، وفي عام ٢٠١٧م تم تدشين خط مسقط - مانشستر لتكون مدينة مانشستر المحطة الثانية للطيران العماني في المملكة المتحدة بعد لندن.



تبلغ الطاقة الاستيعابية للمطار في مرحلته الأولى (١٢) مليون مسافر سنويا، ومن المخطط أن يشهد ثلاث مراحل تطوير أخرى ترفع طاقته الاستيعابية إلى (٤٨) مليون مسافر سنويا.

وقد ارتفع عدد المسافرين عبر مطار مسقط الدولي في عام ٢٠١٦م إلى أكثر من (١٢) مليون مسافر مقابل (١٠,٣) مليون مسافر في عام ٢٠١٥م، وارتفع عدد الرحلات إلى (١٠٣) آلاف رحلة مقابل حوالي (٩٥) ألف رحلة في عام ٢٠١٥م.

وسجل مطار صلالة الجديد نموا بنسبة (١٧ ٪) في أعداد المسافرين خلال عام ٢٠١٦م لتبلغ (١,٢) مليون مسافر مقابل مليون و(٢١) ألف مسافر في عام ٢٠١٥م، وتبلغ الطاقة الاستيعابية للمطار الجديد الذي تم افتتاحه في عام ٢٠١٥م أكثر من مليوني مسافر سنويا، وبلغ إجمالي عدد الرحلات الداخلية والدولية بمطار صلالة (١٠٠٧١) رحلة.

تعتبر الاستراتيجية الوطنية للنطاق العريض إحدى المبادرات الرئيسية لتطوير قطاع الاتصالات وتركز على تحقيق عدد من الأهداف على المستوى الوطني والاجتماعي والاقتصادي .

شهد عام ٢٠١٦م نمواً بنسبة (٣,٣٪) في أعداد المشتركين في الهاتف المتنقل لتتعدى بنهاية ديسمبر ٢٠١٦م إلى (٦,٨) مليون مشترك من بينهم (٦,٢) مليون مشترك في البطاقات المدفوعة مسبقاً، وسجلت خطوط الهاتف الثابت نمواً بنسبة (٧,١٪) لتتعدى إلى (٤٦٥) ألف خط مقابل (٤٣٤) ألف خط في نهاية عام ٢٠١٥م.



ارتفع إجمالي عدد المتفاعلين من خدمة الانترنت الثابت (تشمل مشتركى الانترنت بالاتصال الهاتفي والمستخدمين في خدمة النطاق العريض الثابت) بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦م إلى (٢٨٥) ألف مشترك مقابل (٢٣٦) ألف مشترك في نهاية عام ٢٠١٥م، وسجل عدد المشتركين النشطين بخدمة الانترنت ذي النطاق العريض بالهاتف المتنقل في عام ٢٠١٦م نمواً بنسبة (٢١٪) ليصل إلى (٣,٩) مليون مشترك مقابل (٣,٢) مليون مشترك في نهاية عام ٢٠١٥م.



البنية التحتية للشركة العمانية للنطاق العريض، كما شهد عام ٢٠١٦م إطلاق خدمات البث التلفزيوني عبر بروتوكول الانترنت والتي أدت إلى انخفاض أسعار باقات الانترنت المنزلي للنطاق العريض.

وبدأت هيئة تنظيم الاتصالات في عام ٢٠١٦م إجراءاتها لإدخال المشغل الثالث لتقديم خدمات الاتصالات العامة المتنقلة ضمن توجه الحكومة لزيادة المنافسة في السوق وتعزيز انتشار خدمات النطاق العريض المتنقلة.

وفي شهر أكتوبر من عام ٢٠١٧م قررت حكومة السلطنة أن يكون مشروع المشغل الثالث للاتصالات المتنقلة في السلطنة عبر اختيار ائتلاف مكون من شركة محلية مملوكة للصناديق الاستثمارية بالشراكة مع شريك استراتيجي عالمي لديه القدرة والإمكانات اللازمة في هذا المجال، وبأني هذا القرار سعياً لتعزيز دور الصناديق الاستثمارية وتمكينها من المساهمة في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني. وعليه وجهت وزارة النقل والاتصالات هيئة تنظيم الاتصالات بإلغاء مزايده المشغل الثالث لتنفيذ التوجه الجديد.

وشهد عام ٢٠١٦م عدداً من التطورات الإيجابية التي تدعم قطاع الاتصالات وتعزز الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين والسياح من بينها: دخول شركة أوامر عمان كمشغل ثالث لخدمات الاتصالات الثابتة بمحافظة مسقط وذلك من خلال النفاذ إلى البنية التحتية للشركة العمانية للنطاق العريض، كما شهد عام ٢٠١٦م إطلاق خدمات البث التلفزيوني عبر بروتوكول الانترنت والتي أدت إلى انخفاض أسعار باقات الانترنت المنزلي للنطاق العريض.

وبدأت هيئة تنظيم الاتصالات في عام ٢٠١٦م إجراءاتها لإدخال المشغل الثالث لتقديم خدمات الاتصالات العامة المتنقلة ضمن توجه الحكومة لزيادة المنافسة في السوق وتعزيز انتشار خدمات النطاق العريض المتنقلة.

وشهد عام ٢٠١٦م عدداً من التطورات الإيجابية التي تدعم قطاع الاتصالات وتعزز الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين والسياح من بينها: دخول شركة أوامر عمان كمشغل ثالث لخدمات الاتصالات الثابتة بمحافظة مسقط وذلك من خلال النفاذ إلى

المحلية لتمكينها من المنافسة على المستوى الدولي، والوصول بخدمة النطاق العريض للمجتمعات الريفية لتقليل الفجوة الرقمية، وبحسب الاستراتيجية فإنه من المتوقع أن تتم تغطية (٨٠٪) من محافظة مسقط بالألياف البصرية بحلول عام ٢٠٢٠م مع الأخذ في الاعتبار النمو السكاني والاقتصادي.

وتقوم الشركة العمانية للنطاق العريض (وهي شركة حكومية تم تأسيسها في عام ٢٠١٤م) بتوفير خدمات النطاق العريض عالية السرعة إلى جميع المستفيدين من أفراد ومؤسسات في السلطنة من خلال المزودين الحاليين لخدمة الاتصالات وهم الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل) والشركة العمانية القطرية للاتصالات (أوريدو) وشركة أوامر عمان للاتصالات التي دشنت أعمالها رسمياً في شهر مارس ٢٠١٦م لتكون المشغل الثالث لخدمات النطاق العريض.

يسهم قطاع الاتصالات في دعم السياحة من خلال ما يقدمه من خدمات في هذا المجال تثير تجربة المواطنين والمقيمين والسياح الذين يفدون إلى السلطنة، ورغم التضاريس الصعبة التي تميز عدداً من المناطق إلا أن خدمات الاتصالات تغطي مختلف مناطق السلطنة، كما تغطي شبكة الجيل الرابع أكثر من (٨٦٪) من المناطق المأهولة بالسكان مقارنة بالمعدل العالمي البالغ (٨٤٪) وفقاً لإحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات النقلة.

وتعتبر الاستراتيجية الوطنية للنطاق العريض إحدى المبادرات الرئيسية لتطوير قطاع الاتصالات، وتركز الاستراتيجية على تحقيق عدد من الأهداف على المستوى الوطني والاجتماعي والاقتصادي: تضمن: توفير خدمة النطاق العريض عالية السرعة لكافة سكان السلطنة بأسعار معقولة، وتوفير خدمة النطاق العريض للمؤسسات والشركات

الاستراتيجية الوطنية للنطاق العريض إحدى المبادرات الرئيسية لتطوير قطاع الاتصالات



ساهم مهرجان مسقط على مدى السنوات الماضية في تنشيط القطاع السياحي بمحافظة مسقط، وتعريف الجمهور والزوار بموروث وأصالة المجتمع العماني ضمن باقات متنوعة من الفعاليات والأنشطة.

مهرجان مسقط



العماني التقليدي، وتضم عددا من الأركان التي تسلط الضوء على الموروثات الشعبية والتقليدية والآثار التاريخية والمصنوعات الحرفية والفنون والألعاب الشعبية.

وتضمنت فعاليات المهرجان أيضا العرض الاستهلاكي الذي ضم منتجات محلية وعربية، وعلى المسرح المفتوح أقيمت عدة حفلات فنية لنخبة من المطربين العمانيين، وعروض فكاهية تفاعلية، وشهد مسرح الطفل برامج وأنشطة ومسابقات ترفيهية وتعليمية متنوعة، وضم متزه فنون التسلية مجموعة كبيرة من الألعاب الكهربائية المصنفة حسب الفئات العمرية المختلفة، وشهدت ساحة الفرق الشعبية والفنون التقليدية العديد من الفنون الشعبية والأهازيج المتنوعة من مختلف ولايات السلطنة، كما شهد المهرجان ندوات وأمسيات أدبية وشعرية، وعروضاً مسرحية، وفعاليات رياضية.

أسهم مهرجان مسقط على مدى السنوات الماضية في تنشيط القطاع السياحي بمحافظة مسقط وتعريف الجمهور والزوار بموروث وأصالة المجتمع العماني ضمن برامج متنوعة من الفعاليات والأنشطة.

وشهدت الدورة الـ ١٧ للمهرجان التي أقيمت في الفترة من ١٩ يناير وحتى ١١ فبراير ٢٠١٧م تحت شعار «لنحتفل بعمان» العديد من الفعاليات المتنوعة في المجالات السياحية والترفيهية والثقافية والفنية والتوعوية والرياضية وغيرها، كما خصص المهرجان مساحة ملائمة للأسر المنتجة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي شاركت في المهرجان للاستفادة من الإقبال الجماهيري الذي يشهده سنوياً.

وتعتبر القرية التراثية العمانية إحدى الفعاليات الرئيسية التي تحظى باهتمام الزوار، وتُعنى القرية بتجسيد الموروث

مهرجان مسقط ساهم في تنشيط القطاع السياحي والتعريف بموروث وأصالة المجتمع العماني

يعتبر طواف عمان للدراجات الهوائية إحدى الفعاليات التي تمزج الرياضة بالسياحة، ويحظى باهتمام دولي، وشهد طواف ٢٠١٧م ست مراحل لمسافة إجمالية بلغت حوالي (٩٠٠) كم.

طواف عمان للدراجات الهوائية



يعتبر طواف عمان للدراجات الهوائية إحدى الفعاليات التي تمزج الرياضة بالسياحة، ويحظى باهتمام إعلامي محلي ودولي، وشهد طواف عام ٢٠١٧م الذي أقيم خلال الفترة من ١٤ وحتى ١٩ فبراير ست مراحل لمسافة إجمالية بلغت حوالي (٩٠٠) كم، وقد ضمت مراحل السباق بعض الطرق الطويلة التي تنتقل من الشواطئ المطلّة على بحر عمان لتتصعد إلى المناطق الجبلية شديدة الانحدار، وقد ساهم هذا التنوع في تعريف السياح بالطبيعة التي تتميز بها السلطنة وراثتها السياحية.



وقد شارك في الطواف أفضل (١٤٤) دراجاً في العالم يمثلون (١٨) فريقاً من مختلف دول العالم، وحظي الطواف بتغطية إعلامية عالمية شملت حوالي (١١٠) دول، وتمت تغطية الفعاليات بواسطة فريق تلفزيوني متخصص قام بنقل الحدث من خلال طائرة هليكوبتر مجهزة بألات التصوير الرقمية عالية الجودة و(٤) دراجات نارية لتصوير السباق.

طواف عمان للدراجات الهوائية إحدى الفعاليات التي تمزج الرياضة بالسياحة



عدد زوار موسم خريف صلالة، حسب مجموعة الجنسيات

الجنسيات	٢٠١٦	٢٠١٧
خليجيون	٥٧٤,٤٥٢	٥٧٦,٠٠٦
آسيويون	٥٥,٩٠٤	٤٤,٨٠١
عرب آخرون	١٧,٣٣٣	١٦,٦١٦
أوروبيون	٣,٤٩٩	٤,٩٩٢
جنسيات أخرى	١,٧٩٨	٢,٥١٦
المجموع	٦٥٢,٩٨٦	٦٤٤,٩٣١

عدد زوار موسم خريف صلالة، حسب منفذ الدخول

منفذ الدخول	٢٠١٦	٢٠١٧
المنفذ الجوي	١٣٩,٠١٨	١٦٦,٠٥٩
رحلات داخلية	٨٧,٨٥٥	١٢١,٢١٨
رحلات دولية	٥١,١٦٣	٤٤,٨٤١
المنفذ البري	٥١٣,٩٦٨	٤٧٨,٨٧٢
المجموع	٦٥٢,٩٨٦	٦٤٤,٩٣١

عدد زوار موسم خريف صلالة، حسب بلد الإقامة

بلد الإقامة	٢٠١٦	٢٠١٧	نسبة التغير (%)
سلطنة عمان	٥١٠,٥٨٩	٥٠٠,١١٢	٢,١-
دول أخرى	١٤٢,٣٩٧	١٤٤,٨١٩	١,٧
المجموع	٦٥٢,٩٨٦	٦٤٤,٩٣١	١,٢-

نسبة الزوار الخليجين هما فيهم
العمانيين من إجمالي الزوار خلال
موسم خريف ٢٠١٧م

٨٩,٣%



إجمالي عدد الزوار موسم خريف
صلالة لعام ٢٠١٧م

٦٤٤,٩٣١ زائر

نسبة الزوار العمانيين من إجمالي
عدد زوار موسم خريف صلالة
خلال عام ٢٠١٧م

٧١,١%



فعاليات متنوعة لمهرجان
صلالة السياحي تواكب
التدفق السياحي على
محافظة ظفار

وشهد مهرجان عام ٢٠١٧م نقلة نوعية في طبيعة الخدمات والفعاليات، إذ خصصت مساحات للعب والترفيه وأخرى للفرق الفنية والتراثية ومساحات للراحة وتناول الطعام وأخرى لتقديم الإبداعات الثقافية والندوات العلمية والأدبية والمعارض الفنية والتشكيلية، وتضمن المهرجان العديد من الفعاليات الرياضية والمسابقات الثقافية والفنية والدينية ومسابقة حفظ القرآن الكريم.

وتتمتع محافظة ظفار بالعديد من المقومات السياحية، ففي فصل الصيف عندما ترتفع درجات الحرارة في شمال السلطنة تشهد محافظة ظفار جواً استثنائياً بهطول الأمطار التي تحول جبال المحافظة إلى واحة خضراء على مد البصر، كما تتميز المحافظة بالعيون المتدفقة والأودية والشلالات التي تُبهر الزوار عند غزارة الأمطار، وتعتبر النوافير الطبيعية في منطقة المنفيل أحد المزارات التي تجذب وتستهوئ السياح.

وتشهد محافظة ظفار سنوياً تنظيم مهرجان صلالة السياحي الذي استطاع خلال السنوات الماضية ترسيخ مكانته بين زوار المحافظة من السلطنة ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والأجنبية باعتباره حدثاً اقتصادياً وسياحياً وترفيهياً مميزاً يقام خلال موسم الخريف الذي يمتد من ٢١ يونيو إلى ٢١ سبتمبر من كل عام والذي يتميز بتساقط الأمطار الباردة وتساقط الأمطار ودرجات الحرارة المعتدلة.

وأقيم مهرجان عام ٢٠١٧م تحت شعار «عمان الرخاء والنماء» خلال الفترة من ٣٠ يونيو وحتى ٢١ أغسطس ٢٠١٧م، وشهد العديد من الفعاليات المتنوعة التي عكست الجو المفعم بالتآخي والمحبة والرخاء الذي تعيشه السلطنة باعتبارها بلد محبة واستقرار، كما سعت الفعاليات إلى إبراز ما تتميز به محافظة ظفار من مقومات سياحية.



عين أرزات
موسم خريف صلالة ٢٠١٧م

السياحة .. مورد اقتصادي متجدد



مقومات عديدة تتمتع بها السلطنة تعزز دور القطاع السياحي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية على النمو

(شاطئ المفصيل في محافظة ظفار)

تعمل السلطنة دوماً على تعزيز أداء القطاع السياحي باعتباره مورداً اقتصادياً متجدداً، إذ يُعتبر مصدراً مهماً للتوظيف وتوفير فرص العمل للمواطنين، وله دور رئيسي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية على النمو في البلاد، ويسهم كذلك في تنشيط عدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالنقل، وتجارة التجزئة، والبناء والتشييد، والمقارات، والمطاعم والمقاهي وغيرها من القطاعات.

ويعتبر القطاع السياحي أحد القطاعات الخمسة الرئيسية التي تركز عليها السلطنة في الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) ضمن جهودها لتحقيق التنويع الاقتصادي، مع القطاعات الأربعة الأخرى المتمثلة في: الصناعات التحويلية، والنقل والخدمات اللوجستية، والثروة السمكية، والتعدين.

وترشح العديد من التقارير الدولية قطاع السياحة بالسلطنة لتحقيق نمو قوي مدعوماً بتوجهات الحكومة الداعمة للسياحة، ومستوى الأمان والاستقرار السياسي، بالإضافة إلى الاستثمارات التي يشهدها هذا القطاع والمقومات الطبيعية والتاريخية التي تتمتع بها البلاد، وقد أدت هذه العناصر إلى حصول السلطنة على المركز السادس عربياً في مؤشر تنافسية السفر والسياحة لعام ٢٠١٧م الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، كما حازت على المركز الـ (٦٦) عالمياً طبقاً

للمؤشر الذي يصدر كل عامين ويضم (١٣٦) دولة. وحصلت مدينة مسقط على المركز السابع عربياً و(١٠٦) عالمياً في مؤشر المدن العالمية المستقبلية لعام ٢٠١٧ الذي أصدرته شركة «ايه تي كيرني» الدولية للاستشارات التي تتخذ من مدينة شيكاغو الأمريكية مقراً لها، وتصدرت مدينة سان فرانسيسكو هذا المؤشر الذي يرصد أهم المدن التي تشهد تطوراً اقتصادياً وحوكمة وزيادة في عدد حاضنات الأعمال التجارية والابتكارات والتحسينات في مجال البنية الأساسية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد ارتفع عدد السياح القادمين إلى السلطنة في عام ٢٠١٦م إلى (٢,٨) مليون سائح مقابل (٢,٤) مليون سائح في عام ٢٠١٥م مسجلاً نمواً بنسبة (١٤,٤) %، وسجلت الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٧م نمواً بنسبة (٤٣) % في إجمالي عدد الزوار القادمين إلى السلطنة حيث ارتفع عددهم إلى حوالي (١,٣) مليون زائر مقابل (٩٠٩) ألف زائر في الفترة المماثلة من عام ٢٠١٦م.

وتقدر عائدات السياحة بنحو (١,٨) مليار دولار سنوياً، وتشير التقارير إلى أن الناتج المحلي لقطاع الفنادق والمطاعم بلغ في عام ٢٠١٦م حوالي (٢٤٩,١) مليون ريال عماني مشكلاً ما نسبته (١,٨) % من إجمالي الناتج المحلي للأنشطة الخدمية والبالغ (١٣,٦) مليار ريال عماني.

وقد ارتفع عدد السياح القادمين إلى السلطنة في عام ٢٠١٦م إلى (٢,٨) مليون سائح

مقابل (٢,٤) مليون سائح في عام ٢٠١٥م

الاستراتيجية العمانية للسياحة



عيون الماء ترسم لوحة بديعة للطبيعة العمانية في أبهى صورها (عين أثوم)

القطاع الفندق

وتركز الاستراتيجية العمانية للسياحة على إبراز السلطنة كتجربة سياحية متميزة وثريّة بالمقومات الحضارية والعصرية في الوقت ذاته.

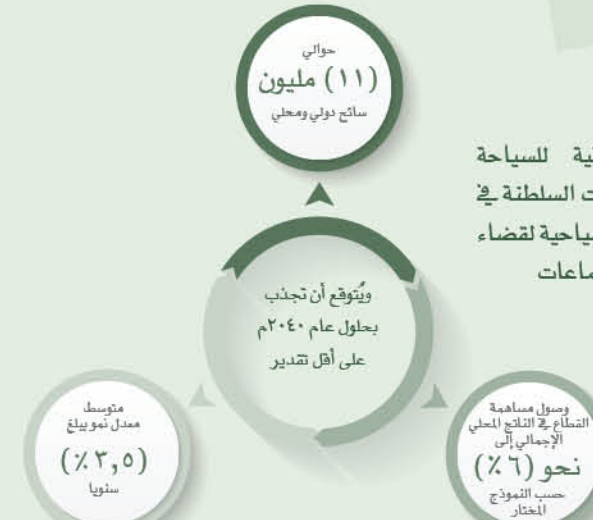


وبلغ عدد الغرف الفندقية بنهاية عام ٢٠١٦م حوالي (١٩) ألف غرفة، وتوفر فنادق الـ (٥) نجوم أكثر من (٢٥٦٠) غرفة فندقية أي (١٨,٩٪) من إجمالي عدد الغرف الفندقية المتوفرة بالسلطنة.



ويتميز القطاع الفندق في السلطنة بتقديم مجموعة واسعة من الخيارات للزوار والمواطنين والمقيمين كالشقق الفندقية والفنادق من جميع الفئات بالإضافة إلى الاستراحات الفندقية والمخيمات وبيوت الضيافة والتزلّ التراثية، وقد تم في عام ٢٠١٦م استحداث تصنيف جديد بمسمى «التزلّ الخضراء»، وقد تم إعطاء هذا التصنيف لاستراحتين إحداهما بمحافظة مسقط والأخرى بمحافظة جنوب الباطنة.

وتشجع الحكومة القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الفندق الذي من المتوقع أن يشهد زيادة نوعية في إجمالي عدد المنشآت الفندقية خلال السنوات القادمة حتى عام ٢٠٢٠م، وتولي وزارة السياحة اهتماماً كبيراً بمتابعة المنشآت السياحية المختلفة والتأكد من تقيدها بمعايير جودة الخدمات التي تقدمها.



وقد حددت الاستراتيجية (٩) نماذج سياحية يمكن للسلطنة أن تنافس فيها، وهي: إجازات الاسترخاء، والسياحة والثقافة، والطبيعة والمغامرات، والاهتمامات الخاصة، والإجازات القصيرة والتوقف للراحة، والمهرجانات، والاجتماعات والمناسبات، وزوار اليوم الواحد، وزيارة الأصدقاء والأقارب،

وقد حددت الاستراتيجية (٩) نماذج سياحية يمكن للسلطنة أن تنافس فيها، وهي: إجازات الاسترخاء، والسياحة والثقافة، والطبيعة والمغامرات، والاهتمامات الخاصة، والإجازات القصيرة والتوقف للراحة، والمهرجانات، والاجتماعات والمناسبات، وزوار اليوم الواحد، وزيارة الأصدقاء والأقارب،



مشروعات سياحية



وتشهد محافظة مسقط أيضا استكمال العمل في مشروع جبل السيفة الذي يتكون من (٤) فنادق تحتوي على (١٠٤٧) غرفة، و (١٥٩) شقة فندقية و (١٠٠٠) وحدة سكنية ومرسى للقوارب يتسع لثم (٢٠٠) قارب وملعب للجولف، وقد تم افتتاح فندق سيفاوي، كما تم إنشاء المرسى وعدد من الوحدات السكنية.

كما تشهد محافظة مسقط أيضا إنشاء مشروع «خليج مسقط» الذي يقع على شاطئ البحر بمنطقة الجصة، ويتكون المشروع من فندقين بسعة إجمالية تبلغ (٢٨٠) غرفة، وعدد (٣٩٩) وحدة سكنية، ومرافق ترفيهية.

وفي محافظة ظفار تم تنفيذ مشروع «منتجع شاطئ صلالة» (هوانا صلالة) الذي يتكون من إجمالي (٨) فنادق تحتوي على (٢٠٠٠) غرفة، و (٢٩٨٠) وحدة سكنية، ومرسى بحري، وملعب جولف، و (١٦٨) شقة فندقية، وقد تم الانتهاء من تنفيذ عدد من الوحدات السكنية للمرحلة الأولى، بجانب افتتاح (٣) فنادق هي: فندق الجويرة بسعة (٨٢) غرفة وفندق روتانا بسعة (٤٠٠) غرفة، وفندق الفنار بسعة (٢١٨) غرفة بالإضافة إلى إنجاز مرسى القوارب.

ويعتبر منتجع البليد الذي تم افتتاحه في نوفمبر من عام ٢٠١٦م أول منتجع فـل فاخرة يتم تنفيذه بولاية صلالة بمحافظة ظفار، وقد تم تصميمه بصورة تتوافق مع أنظمة التخطيط التي تراعي السياق الثقافي والاجتماعي للمجتمع المحلي ليعكس التراث المعماري العماني إلى جانب تطبيق معايير الجودة البيئية في إنشائه، ويشتمل المنتجع على (٩٦) فيلا بقياسات مختلفة بالإضافة إلى (٤٠) غرفة فندقية، كما يضم مرافق متعددة لممارسة الرياضة والاستجمام ومحلات تجارية إضافة إلى قاعة الحصن للمناسبات وثلاثة مطاعم عالمية وأماكن لإقامة الفعاليات الترفيهية. ويقع المنتجع الذي تديره شركة «انانتارا» العالمية بالقرب من متحف أرض اللبان ومنتزه البليد الأثري المدرج في قائمة التراث العالمي باليونسكو.

ويعتبر مشروع الموج مسقط الذي تم تنفيذ بعض مراحله على الواجهة البحرية بالقرب من مطار مسقط الدولي أحد أبرز المشروعات السياحية المتكاملة التي يتم تنفيذها بالسلطنة حاليا، ويتكون المشروع من أربعة فنادق، ووحدات سكنية متنوعة، وملعب للجولف بـ (١٨) حفرة، ومرافق ترفيهية متنوعة، بالإضافة إلى مرسى بحري، ومركز تجاري. وقد تم الانتهاء من تنفيذ المرسى البحري والمركز التجاري والعديد من الوحدات السكنية والمرافق السياحية الأخرى، فيما يتم العمل في إنشاء الفنادق.

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالاستثمار في القطاع السياحي خاصة في مجال إنشاء المدن السياحية المتكاملة التي تضم وحدات سكنية متنوعة للتملك الحر وفنادق بفئات مختلفة ومجمعات تجارية والعديد من التسهيلات السياحية الأخرى.

وتسعى السلطنة من خلال المشروعات السياحية الحالية والمستقبلية إلى زيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنوع الاقتصادي وإيجاد البيئة المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الفندقي وتقديم مجموعة واسعة من الخيارات لزوار السلطنة والمواطنين والمقيمين (مشروع خليج مسقط - الجصة)



وفي شهر مارس من عام ٢٠١٧م أيضا وقعت وزارة السياحة اتفاقية تطوير مجمع قريات السياحي المتكامل الذي يقع بولاية قريات بمحافظة مسقط، وتصل تكلفته الإجمالية إلى (٣٨٥) مليون ريال عماني على أن يتم إنجازه على ثلاث مراحل بواقع خمس سنوات لكل مرحلة، وسيقام المشروع على أرض تزيد مساحتها على مليون و(٢٨٢,٣٠٠) ألف متر مربع، ومن المتوقع إنجاز المرحلة الأولى منه مع نهاية عام ٢٠٢١م، ويتضمن المشروع (٣) فنادق بتصنيف (٣) و(٤) و(٥) نجوم بإجمالي (٧٥٠) غرفة، بالإضافة إلى (٤٠٠٠) وحدة سكنية ستطرح للتملك الحر، وملعب جولف مكون من (٩) حفر، وحديقة مائية وعدد من المرافق الترفيهية الأخرى.

وفي شهر أبريل من عام ٢٠١٧م تم التوقيع على اتفاقية تطوير مشروع مجمع النخيل السياحي المتكامل بتكلفة تقديرية تصل إلى (٢٥٦) مليون ريال عماني، وسيقام المشروع على مساحة (٥٠٠) ألف متر مربع على شاطئ الرمس بولاية بركاء بمحافظة جنوب الباطنة، ويضم المنتجع (٣) فنادق وشققا فندقية بسعة إجمالية تبلغ (٤٨٥) غرفة، و(١٤٣٦) وحدة سكنية متنوعة متاحة للتملك لكافة الجنسيات إلى جانب المواطنين، كما يضم المنتجع مركزا تجاريا وسوقا تقليدية ومطاعم متنوعة وحديقة مائية ومرافق ترفيهية وتعليمية وخدمية أخرى، وسوف يتم تطوير المشروع على ثلاث مراحل خلال فترة إجمالية تمتد بين (١٠) إلى (١٥) سنة، ومن المتوقع أن تنطلق الأعمال الإنشائية للمرحلة الأولى في عام ٢٠١٨م.



كما تم في شهر نوفمبر من عام ٢٠١٦م وضع حجر الأساس لمشروع ديار رأس الحد السياحي الذي تطوره شركة ديار القطرية باستثمارات تقدر بنحو (٢٥٠) مليون ريال عماني، وسيقام المشروع على مساحة (٢٠٠) هكتار، ويشتمل على فنادق ومرافق تجارية وتراثية وفلل سكنية ومرافق أخرى للسياحة المائية، وقد تم اختيار هذا الموقع نظرا لمناخ المنطقة المعتدل طوال العام وقربه من محمية رأس الحد للسلاحف.

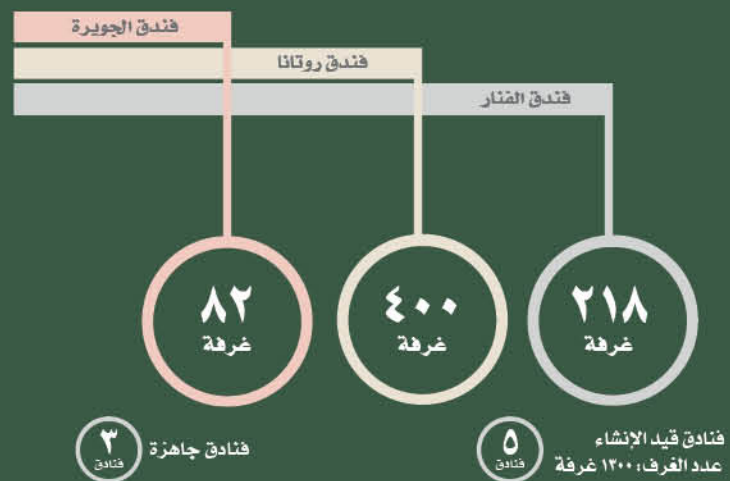
وقد تم خلال عامي ٢٠١٦م و٢٠١٧م توقيع اتفاقيات بين وزارة السياحة والشركات المحلية والعالمية لتشييد مشروعات سياحية متنوعة تتوزع على عدد من محافظات السلطنة. ففي شهر نوفمبر من عام ٢٠١٦م تم التوقيع على تطوير مشروع ممشى المدينة «سيتي ووك» الذي سيقام بمنطقة الحيل الشمالية بمحافظة مسقط على مساحة حوالي (٤٨) ألف متر مربع بواجهة بحرية على امتداد (٣٥٥) مترا، ويتألف من فندق من فئة (٥) نجوم ومجمع تجاري يشتمل على محلات تجارية ومطاعم ومساحات مخصصة للمكاتب ومجمع لصالات السينما، وسيتم تنفيذ المشروع خلال (٥) سنوات بتكلفة تتراوح بين (٦٠) و(٨٠) مليون ريال عماني.

وفي شهر مارس من عام ٢٠١٧م وقعت وزارة السياحة اتفاقية تطوير منتجع نسيم الصباح الذي يعد أحد المجمعات السياحية المتكاملة بمحافظة مسقط، ويشتمل المشروع على فندقين أحدهما بفئة (٥) نجوم ويضم (٣٠٠) غرفة، والآخر بفئة (٤) نجوم ويضم (٣٠٠) غرفة أيضا، كما يشتمل المشروع على (٦٩٦) وحدة سكنية ومرقا بحري وناد لليخوت، بالإضافة إلى قرية مزدهرة ومتنوعة للأعمال تضم أجنحة مكتبية ومركزا تجاريا ومطاعم متنوعة ومرافق ترفيهية وخدمية أخرى، وسيقام المشروع الذي تبلغ تكلفته حوالي (٣٥٠) مليون ريال عماني على مرحلتين تستغرقان (٩) سنوات ابتداء من عام ٢٠١٧م. ويقع المشروع على شاطئ الموالح الشمالية بولاية السيب.

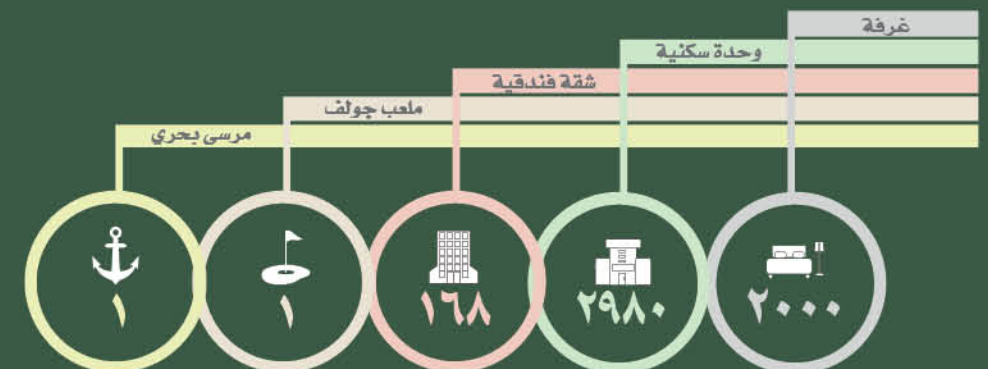




يتكون المشروع من ٨ فنادق



مشروع منتجع شاطئ صلالة (هوانا صلالة) بمحافظة ظفار



مركز عُمان للمؤتمرات والمعارض



مركز عمان للمؤتمرات والمعارض أحد المحاور الأساسية لتعزيز صناعة المؤتمرات وفعاليات الأعمال في السلطنة

ويشمل مشروع مركز عمان للمؤتمرات والمعارض أربعة فنادق، اثنين منها قيد الإنشاء واثنين في طور التخطيط، إلى جانب مركز للتسوق وحي للأعمال. إلى الالتزام بأفضل الممارسات العالمية وإحداث تطوير في الأداء الكلي المستدام للمشروع كما تتضمن خفض استهلاك الطاقة والمياه بنسبة (٥٠٪) والتقليل من الاعتماد على السيارات من خلال استخدام وسائل نقل جماعية صديقة للبيئة.

ومن المتوقع تشغيل فندق
كراون بلازا في الربع الأخير
من عام ٢٠١٧ م

ومن المخطط افتتاح فندق
جي دبليو ماريوت في الربع
الثاني من عام ٢٠١٨ م

وقد صمم مشروع مدينة العرفان لإنشاء منطقة حضرية في قلب محافظة مسقط تستوعب (٢٨٠) ألف شخص للسكن والعمل والزيارة وتهدف استراتيجية البنية الأساسية المبتكرة في المشروع

وقد استقبل المركز منذ افتتاح المرحلة الأولى في أكتوبر من عام ٢٠١٦ م وحتى منتصف عام ٢٠١٧ م أكثر من (٥٥) فعالية محلية وإقليمية وعالمية، إضافة إلى ذلك فاز المركز في منافسة عالمية باستضافة مؤتمر السرطان العالمي ٢٠٢٠ بعد تنافسه مع عدد من مراكز المؤتمرات العالمية، ومن المتوقع إنجاز العمل في المرحلة الثانية منه في منتصف عام ٢٠١٨ م.

وقد جاء تصميم المركز ليواكب النمو في قطاع المؤتمرات والمعارض والاجتماعات في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال تطوير وجهة متكاملة ذات مستوى عالمي للفعاليات والاجتماعات، ويهدف المشروع إلى توفير وجهة رائعة لسياحة الأعمال، ووضع السلطنة على خارطة أهم الوجهات المنظمة للفعاليات في العالم.

يُعد مركز عمان للمؤتمرات والمعارض أحد المحاور الأساسية لتعزيز صناعة المؤتمرات وفعاليات الأعمال في السلطنة، وقد بدأ تشغيل المركز في شهر أكتوبر من عام ٢٠١٦ م ليكون أحد أبرز الوجهات المتكاملة في صناعة المعارض بالسلطنة وبما يتواءم مع جهود الحكومة لتعزيز القطاع السياحي، ويتوقع أن يستقطب أكثر من (٦٠٠) ألف زائر سنوياً.

يقع مركز عمان للمؤتمرات والمعارض ضمن مشروع التطوير الحضري لمدينة العرفان متعددة الاستخدامات ذات المستوى العالمي والمتطورة من قبل الشركة العمانية للتنمية السياحية «عمران» الذراع الاستثمارية لحكومة السلطنة في المجال السياحي، ويبعد المركز أربعة كيلومترات عن مطار مسقط الدولي.

ويضم المركز أيضاً قاعة كبرى تستوعب

ما يقارب (٣٢٠٠) شخص

ومبنى للمناسبات يضم قاعتين كبيرتين

ومسرحاً يستوعب (٤٥٠)

مقعداً وقاعات اجتماعات وساحة مركزية للمطاعم.

البيئة العمانية مصدر للثراء السياحي



وتتميز السلطنة بوجود أكثر من

١٤٠٠	نوع من النباتات
٥٠٠	نوع من النباتات البحرية
٩٣	نوعاً من الثدييات البحرية والبرية من بينها المهددة بالانقراض كالنمر العربي والمها العربي والظهر العربي
١٠٣	أنواع تم تسجيلها من الزواحف البرية
٥١٨	نوعاً من الطيور

البيئة العمانية بيئة مناسبة لتعشيش ورصد أنواع مختلفة من الطيور



لخطط التنمية التي تسعى لإدخال الاعتبارات البيئية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ للمشروعات الإنمائية.

وقد وضعت وزارة البيئة والشؤون المناخية الخطط والبرامج والأنشطة التي تتناسب مع السياحة الطبيعية خاصة فيما يتعلق بالمحميات الطبيعية والمحافظة على البيئة البحرية وتنفيذ خطط إدارة المناطق الساحلية والشعاب المرجانية والإشراف على مواقع المحميات الطبيعية البحرية وتأهيل مناطق القرم والخيران المتدهورة وإصدار التصاريح الخاصة بالغوص للشركات والأفراد.

منذ بدايات مسيرة النهضة الحديثة برعاية جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله - والبيئة العمانية تتمتع باهتمام جلالته العميق بحمايتها والحفاظ على مواردها كثرات طبيعي بالغ الأهمية وعنصر أساسي من عناصر النمو السياحي.

وقد أسهمت الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة العمانية في تحقيق العديد من الإنجازات على مستوى العمل البيئي داخل السلطنة، والتي تمثلت في خضوع المنشآت والمصانع للقوانين المنظمة لحماية البيئة وصون الموارد الطبيعية والحياة الفطرية، وأصبحت متطلبات الحفاظ على البيئة ركناً أساسياً وآلية متلازمة

اهتمام دائم بالبيئة الفطرية في السلطنة

المحميات الطبيعية

محمية السلاحف
بمحافظة جنوب
الشرقية واحدة من
المحميات التي تستقطب
السياح على مدار العام
للاستمتاع بمشاهدة
السلاحف الخضراء



وتتميز السلطنة بوجود مجموعة متنوعة من المحميات الطبيعية التي تتوزع على مختلف المحافظات مشكلة ثراء سياحيا، وقد جاء إنشاؤها ضمن جهود السلطنة للمحافظة على الحياة الفطرية وحماية الأنظمة البيئية ومكوناتها الحيوية والخصائص الطبيعية والثقافية كالمناظر الطبيعية والتكوينات الجيولوجية والمكتشفات الأثرية.

وتعتبر محمية الجبل الأخضر للمناظر الطبيعية إحدى مناطق الجذب السياحي، ويقع الجبل الأخضر في ولاية نزوى بمحافظة الداخلية وهو جزء من سلسلة جبال الحجر الغربي، ويعد الجبل الأخضر وجهة سياحية مهمة لما يتمتع به من مناخ معتدل وبيئة طبيعية مميزة، فضلا عن قربها النسبي من محافظة مسقط، كما يتمتع الجبل بمنتجات زراعية عديدة كالرمان والمشمش والخوخ والزيتون والورد والعديد من المنتجات الأخرى.

وقد بلغ إجمالي عدد زوار الجبل الأخضر في عام ٢٠١٦م أكثر من



وقد ارتفع عدد زائري
محمية السلاحف
خلال عام ٢٠١٦م
إلى أكثر من (٣٦)
ألف زائر مقابل (٣٠)
ألفا في عام ٢٠١٥م.

وتشهد محمية جزر الديمانيات الطبيعية أيضا اهتمام السياح والشركات السياحية باعتبارها مقصدا سياحيا مميزا على بحر عمان، وتتميز بالتشكيلات الجميلة من الشعاب المرجانية

تتميز محمية حديقة السليل الطبيعية بوجود غابات السمر، ويوجد بها الغزال العربي والقط البري العماني النادر (السمنار)، والنسر المصري الذي يوجد بشكل منتظم.

وتحظى محمية الكائنات الحية والفطرية بمحافظة الوسطى باهتمام السياح من السلطنة وخارجها، وتعنى المحمية في المقام الأول بإعادة توطين المها العربية والغزال الرملي (الريم) وإعادة إكثار الغزال العربي.

وتوجد في السلطنة عدد من المحميات الأخرى التي تضم أشكالاً مختلفة من التنوع الحيواني، فمحمية السرين الطبيعية تعنى بالحفاظ على تواجد أكبر المجموعات للوعل العربي بالسلطنة، أما محمية رأس الشجر الطبيعية فتتيح لزوارها مشاهدة الغزال العربي بسهولة في أرجائها، كما تم تخصيص محمية الخوير الطبيعية بهدف الحفاظ على أشجار السمر التي تعد بيئة مناسبة لتعشيش ورصد أنواع مختلفة من الطيور، وتعتبر محمية الأراضي الرطبة بمحافظة الوسطى منطقة صون طبيعية ذات أهمية وطنية وإقليمية لتمييزها بوجود موائل مهمة للطيور التي تعد إليها في فصل الشتاء، كما تتميز بوجود غابات من أشجار القرم، وتضم المحمية ثلاث جزر هي: جزيرة محوت، وجزيرة هداية، وجزيرة عبّ ولكل جزيرة طبيعتها الخاصة.

وتشتمل محمية جبل قهوان الطبيعية بمحافظة جنوب الشرقية على جبال وأودية وسهول خصوية، تضم العديد من الأشجار كالسدر والسمر والغاف والتين البري وغيرها من الأشجار الأخرى ذات القيمة الحيوية المهمة التي تعتمد عليها حياة الكثير من الكائنات الحية الموجودة بالمحمية.

وتتميز محمية حديقة السليل الطبيعية بوجود غابات السمر التي تغطي معظم أرجاء الحديقة، ويوجد بها الغزال العربي والقط البري العماني النادر (السمنار)، والنسر المصري الموجود بشكل منتظم.

وتزخر محمية جبل سمحان بمحافظة ظفار بتنوع مكوناتها من الأودية والجروف الصخرية

والأخاديد العميقة التي أوجدت نظاما مناسباً للكائنات الطبيعية من نباتات وحيوانات تكيفت وفقاً للظروف في دوراتها الطبيعية، وتضم المحمية النمر العربي والوعل النوبي والدثاب و الضباع والغزلان ومجموعات أخرى من الحيوانات البرية، وفي البيئة التابعة للمحمية نجد تنوعاً آخر في بعض الكائنات البحرية كالحيات والدلافين والسلاحف الخضراء وكل أنواع الأسماك التي تعيش في البحار العمانية، وتشتمل المحمية على مجموعات بعضها نادرة من الأشجار والنباتات.

وتشتهر محافظة ظفار بمحميات الأخوار التسعة، كمحمية خور روري التي تعتبر أكبرها وأكثرها جذبا للسياح الذين يتوافدون إليها بشكل دائم حيث يقع ميناء خور روري الشهير المعروف بسمرهم، وتوجد بالقرب من الخور آثار مهمة من عهود ما قبل الميلاد، وقد ذكر الميناء كثيرا في المصادر التاريخية اليونانية والإغريقية والعربية باعتباره الميناء الرئيسي لتصدير اللبان في ظفار حتى فترة القرن السادس الميلادي.

كما تحظى محمية خور البليد بأهميتها التاريخية حيث كانت تقع على ضفاف هذا الخور مدينة البليد التي حظيت بشهرة واسعة منذ ما قبل الميلاد، ويعد خور صولي في ولاية طاقة أهم أخوار المحمية من حيث عدد أنواع الأحياء النباتية والحيوانية والمكونات الدقيقة التي تعيش فيه، وتتميز محمية خور المغسيل التي تقع عند الطرف الشرقي لجبل القمر بأهمية قصوى في الحفاظ على أنواع مهمة من الطيور المستوطنة والمهاجرة، ونظرا لأهميته كمستوطنة للطيور تمت حماية الموقع وإنشاء غرفة لمراقبة الطيور على طرفة الشرقي يمكن لمحترفي التصوير أو لمحبي مراقبة الطيور مشاهدة تلك الأنواع من ذلك الموقع في أي وقت من النهار.

المؤشرات الاجتماعية (تابع)

٢٠١٦ ٢٠١٥

٧٤٨,٣٠٨
٧٢٤,٣٩٥



الطلاب

٢٣٣,٥٦١
٢٢٩,٤٦٧



موظفو الحكومة
المديون

٢٣٣,٨٦٩
٢٠٩,٦٢٠



العمانيون المسجلون
في الهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية

١,٧٨٧,٩٧٩

١٦٣,٦٠٣,٨



القوى العاملة
الوافدة في
القطاع الخاص

٢٦٩,٥٤٩
٢٣٦,٠٠٤



إجمالي
متفعلي الإنترنت

٣٤٠

٣١٨



عدد الفنادق
ووسائل الإيواء

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

المؤشرات الاجتماعية

٢٠١٦ ٢٠١٥

٤,٤١٤,٠٠٠
٤,١٥٩,١٠٢



جملة السكان

٢,٤٢٨,٠٠٠
٢,٣٤٤,٩٤٦



عماني

١,٩٨٦,٠٠٠
١,٨١٤,١٥٦



وافد

٧٤
٧٠



المستشفيات

٦,٥٨٨

٦,٤٦٨



أسرة المستشفيات

١٩,٦
٢,١



طبيب / عشرة آلاف فرد
طبيب / ألف فرد

٤٤,٨
٤,٦



ممرض / عشرة آلاف فرد
ممرض / ألف فرد

١,٧٢٥,٠
١,٦٤٧



المدارس



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات



الإشراف العام

علي بن خلفان الجابري
وكيل وزارة الإعلام

المتابعة والتنفيذ

بدر بن يحيى الراشدي
حسن بن علي الوهبي
فهد بن سالم الفافري
سلطان بن سعيد البوسعيدي
بدرية بنت عبد الله المجينية

الإعداد

خلفان بن محمد الزيدي
محمد بن أحمد الشيزاوي
د. عبد الحميد مولي

التصميم والتحرير الفني

الأجاويد للتصميم Y&Z design

المراجعة اللغوية

فهد بن سالم الفافري

صور حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم

من تصوير / محمد مصطفى - سالم الهاشلي

وزارة الدفاع
وزارة التربية والتعليم
شرطة عُمان السلطانية
وزارة القوى العاملة
وزارة الصحة
وزارة التنمية الاجتماعية
وزارة الزراعة والثروة السمكية
وزارة التجارة والصناعة
وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه
جامعة السلطان قابوس

مجلس الشيوخ الإداري للقضاء
مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية
الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف
الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون
مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم
الهيئة العامة للطيران المدني
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
محكمة القضاء الإداري
مكتب حفظ البيئة
وكالة الأنباء العُمانية
النادي الثقافي

الشركة العُمانية للاتصالات
ميسرة للصيرفة الإسلامية
جمعية التصوير الضوئي
سالم الشكلا
أحمد الطوق
جلال الضوي
أحمد بن البلوش
ظاهر القاسم
فاطمة القصاي
عبد الله العبري
د. محمد الغيلاني
أحمد العوف



omaninfo1



@omaninfo1



omaninfo.om



جميع الحقوق محفوظة لوزارة الإعلام، ولا يجوز طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تصويره أو
نسخه بأية وسيلة كانت آلية أو إلكترونية أو خلافها وذلك دون الحصول على إذن خطي مسبق



ISBN 978-99969-0-960-3



> 9 789996 909603

رقم الإيداع: ٢٠١٧/٥٢٦

رقم الإيداع الدولي (ISBN): ٩٧٨ - ٩٩٩٦٩ - ٠ - ٩٦٠ - ٣



سُلْطَنَةُ عُومَانِ
وَزَارَةُ الْإِعْلَامِ

www.omaninfo.om